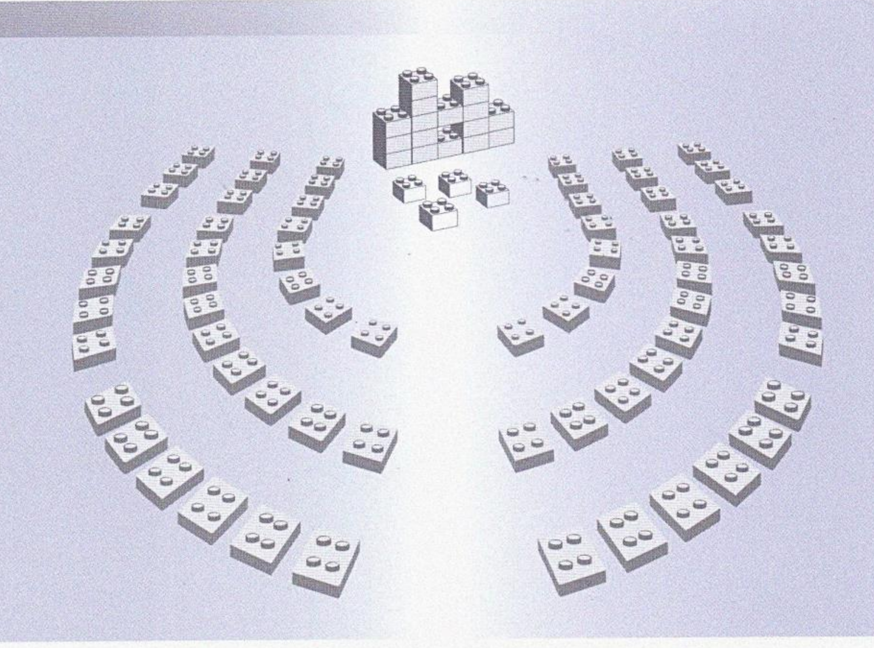
طي الذاكرة

جون ستيوارت مِل

الحكومات البرلمانية

نقله إلى العربية إميل الغوري





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الحكومات البرلمانية

نلفت القارئ إلى أن الترجمة العربية لكتاب «الحكومات البرلمانية» اعتمدت مفردات ومصطلحات وأسماء في صيغ مختلفة. وأحيانًا كانت تَرد المفردات والأسماء متخالفة وغير موحدة في صفحات الكتاب وفصوله.

وحرصًا على الصدقية والمحافظة على ما ورد في النص الأصلي ومن دون تدخل أو إضافة، تركنا الأسماء والمفردات كما هي. وهنا أمثلة عنها: فيما - في ما، شئون - شؤون، إذن - إذًا، أمريكا - أميركا، أوربا - أوروبا، الديموقراطية - الديمقراطية، المسئول - المسؤول، فينا - فيينا، الفدرالية - الفديرالية، بروتستنت - بروتستانت، إيرلندة - إيرلندا، سكوتلند - سكوتلندا وغيرها من كلمات.

ملاحظة: كما نلفت القارئ إلى أن المحرّر حافظ على النص كما ورد في الطبعة المعتمدة، ولم يتدخل إلّا في حال وقوع غلط طباعي أو نحوي. أمّا ما أضافه المحقّق من شروح وإيضاحات، فقد وضع في الهامش مشارًا إليه بعلامة (*) أو علامة [ ] إذا كان التدخل في المتن، أو بحرف (م).

الحكومات البرلمانية

جون ستيوارت مِل

نقله إلى العربية

إميل الغوري



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

مل، جون ستيوارت، 1806-1873.

الحكومات البرلمانية/ جون ستيوارت مل ؛ نقله إلى العربية إميل الغوري.

368 ص. ؛ 24 سم. - (سلسلة طي الذاكرة)

يشتمل على فهرس عام.

ISBN 978-614-445-120-5

1. النظم السياسية. 2. نظم الحكم. 3. الانتخابات. 4. الديمقراطية. 5. السلطة التنفيذية. 6. السلطة التشريعية. 7. السياسة - فلسفة. أ. الغوري، إميل. ب. العنوان. ج. السلسلة.

321

العنوان بالإنكليزية

Considerations on Representative Government

by John Stuart Mill

Translated by Emil El-Ghoury

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة – منطقة 70
وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

عن طبعة دار اليقظة العربية
دمشق [د.ت.].

الطبعة الأولى عن المركز
بيروت، كانون الثاني/ يناير 2017

سلسلة «طي الذاكرة»

من طي النسيان إلى طي الذاكرة

بين الذاكرة والتاريخ مسافة زمنية ونفسية تفصل بين حالتين: حالة التذكر عبر استحضار الذاكرة صورًا وأفكارًا ونصوصًا من الماضي، وحالة النسيان حيث يطوي الزمن صفحته على الذاكرة فيقفل عليها، فكأن شيئًا لم يكن من ذكريات ونصوص وصور. ذاك ما يمكن أن نسمّيه الفراغ في الذاكرة أو الانقطاع في التاريخ، وهذا غير ما يسمّيه الإبستيمولوجيون القطيعة التاريخية أو المعرفية، فهذه الأخيرة هي تواصل وتجاوز في الوقت نفسه.

أما المقصود بالانقطاع هنا فهو انقطاع الأفكار ذات الأهمية في المعنى أو الدور التي كانت لها ذات يوم، أو الأفكار أيضًا التي كان يمكن أن تحمل جديدًا من المعرفة، أو تميزًا في الموقف، لكن لم يقدّر لها أن تشيع أو تواصل ديمومتها عبر المراحل، فانقطعت عن التداول لسبب من الأسباب. فربما تكون قد حوربت أو حوصرت أو أُخضعت لمقص الرِّقابة أو المنع، أو لم تتيسّر لها قوى اجتماعية (قراءٌ أو ناشرون) تروّج لها أو توصلها إلى الأوساط العلمية والثقافية.

خلال أزمنة النهضة العربية، وخلال ما شهده عمر المطبعة العربية، وهو ليس بالطويل، صدرت منشورات كثيرة، بعضها قُدّر له أن يكون له شأن في الثقافة العربية ولما يزل يصدر، وبعضها الآخر أدى دورًا في لحظة ما، ولكن نُسي، وبعضها كان يمكن أن يؤدي دورًا، لكن لم يُنتبه له فأهملته المطبعة ونُسي أيضًا.

وإذ درج القول عن شيء إنه نُسي إنه «طي النسيان»، أي إنه غاب عن الذاكرة أو غُيّب، فنفته هذه الأخيرة إلى عالم مجهول، فإن «طي النسيان» بهذا المعنى النفسي يبطن معنى اللاوعي؛ ولهذا فإن البحث، في المقابل، عن المنسي من الإصدارات العربية، يفصح عن جهدٍ واعٍ، أي عن وعي منقّب في مجاهل الذاكرة، لاكتشاف معالم ما نُسي أو كاد يُنّسى ووضعه «طي الذاكرة» لا «طي النسيان»، أي لإعادة الوعي به في تاريخ تسلسل الأفكار العربية وتواصلها، وكي لا تنقطع أزمنة النهضة العربية بين مراحلها وكتبها.

بناءً عليه، يُعلن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عن اعتماد هذه السلسلة «طي الذاكرة» في إصداراته، باحثًا عن المنسي والمفيد من الكتب وناشرًا المتميز فيها، منذ بدأت المطبعة العربية بنشر بواكير كتب النهضة وحتى خمسينيات القرن العشرين وستينياته، أملًا بترميم الجسور المعرفية، وردم الهوة والثغرات بين عوالم الأفكار ومراحلها، وإعادة الوعي والاعتبار لما نُسي منها أو كاد يُنسى.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

إميل الغوري

وُلد في القدس في 24 آذار/مارس 1907. تلقى علومه الابتدائية في مدرسة سان جورج في فلسطين. نال شهادتَي B.A. و M.A. في التاريخ والعلوم السياسية والصحافة من جامعة سنسيناتي في ولاية أوهايو.التحق بمعهد الحقوق في القدس ونال ديبلوم الحقوق وأجيز محاميًا. انتُخب في سنة 1933 عضوًا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني السابع، وانتُخب في سنة 1935 سكرتيرًا عامًا للحزب العربي الفلسطيني، وفي سنة 1945 اختير عضوًا في اللجنة العربية العليا لفلسطين. وفي سنة 1946 انتُخب في مجلس جامعة الدول العربية عضوًا ممثلاً للهيئة العربية العليا لفلسطين.

عمل في حقل الصحافة، وأصدر صحيفة عربية باللغة الإنكليزية في فلسطين سنة 1934 باسم «الاتحاد العربي»، كما أصدر صحيفة «الوحدة» اليومية ومجلة «الشباب» الأسبوعية باللغة العربية وجريدة «الأوقات» باللغة العربية.

اشترك في مؤتمر باندونغ(*) بإندونيسيا، وشارك في عدة وفود عربية فلسطينية إلى الخارج، فزار معظم أقطار العالم داعيًا إلى القضية الفلسطينية.

أصدر كتاب المؤامرة الكبرى واغتيال فلسطين سنة 1956، وكتاب

(*) عقد المؤتمر في مدينة باندونغ الإندونيسية في العام 1955، وكان المؤتمر الآسيوي - الأفريقي الأول، بحضور زعماء ثلاثين دولة، منها الهند وباكستان وسيلان وبورما وإندونيسيا وبعض الدول العربية. (م)

الصراع بين القومية العربية والاستعمار في سنة 1957، وكتاب صراع القومية العربية من معركة القناة إلى ثورة العراق سنة 1958.

انتُخب بالتزكية نائبًا عن القدس في مجلس النواب الأردني في سنة 1966، وعُيّن وزيرًا للشؤون الاجتماعية في الحكومة الأردنية سنة 1969، ثم وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء في سنة 1971.

توفي في سنة 1984.

المحتويات

تقديم

مِلْ وفلسفة المذهب النفعي

يعتبر جون ستيوارت مِلْ (1806-1873) أحد أهم فلاسفة بريطانيا في القرن التاسع عشر، وكان لنظرياته السياسية عن «الحرية» و«المرأة» و«العدالة» والحكومات النيابية شأن في إعطاء دفعة قوية باتجاه مبدأ التسامح وفكرة المساواة.

آنذاك كانت بريطانيا الدولة الأولى في العالم بعد أن حققت قفزات اقتصادية ساعدتها على تطوير نظامها السياسي وتحديث أجهزة الدولة القضائية والتشريعية والتنفيذية، وما تستتبعه من آليات قانونية، تحوّلت لاحقًا إلى نموذج أخذت تقلده الحكومات في أوروبا.

إلى الجانب الاقتصادي - السياسي اشتهرت بريطانيا بفلاسفتها الكبار في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذين ساهموا في بلورة أفكار تنويرية استخدمتها النخب السياسية في تطوير الدساتير والمواثيق والمعاهدات.

لم يكن مِلْ بعيدًا عن هذه الفضاءات. فوالده جيمس مِلْ (1773-1836) كان صديق الفيلسوف جيرمي بنثام (1748-1832) صاحب كتاب «مبادئ الأخلاق والتشريع» ويعتبر من مؤسسي المذهب النفعي.

تأثر بنثام بأفكار جوزيف بريستلي (1733-1804) وعاصر في شبابه الفيلسوف ديفيد هيوم (1711-1776) واطّلع على منهجه التجريبي وما تركه من تأثيرات على جميع الفلاسفة في أوروبا وتحديدًا إيمانويل كانط.

في ظل هذه الشجرة الفلسفية عاش جون مِلْ طفولته التي وصفها بالقاسية في مذكراته. فهو خضع لمنهج التلقين المبرمج في تربيته، إذ أشرف بنثام على تعليمه وتوجيهه بالاتفاق مع والده الذي كان يعتبر من أنصار المذهب النفعي.

تأثر مِلْ الشاب بفلسفة بنثام وأفكار والده الذي كتب عن «تاريخ الهند» في عام 1817، وانتقد فيه أساليب «شركة الهند الشرقية» التي كان موظفًا في مكتبها في لندن.

جون، وهو الابن الأكبر لجيمس، التحق بوالده وتوظف في «شركة الهند الشرقية» وأصبح رئيس مكتبها في العام 1856 ثم استقال احتجاجًا على احتلال الهند.

إلى تأثر جون مِلْ بالمذهب النفعي، تبنّى أيضًا المذهب التجريبي لهيوم، وأخذ بتعديله وتطويره بعد وفاة والده فأضاف إليه شروحات اقتصادية وفكرية ومنطقية وثقافية وذهنية فنال شهرة واسعة ما أعطاه فرصة للترشح إلى عضوية البرلمان على لائحة حزب الأحرار ففاز بدورة لمدة ثلاث سنوات (1865-1868) في دائرة وستمنستر اللندنية.

استفاد مِلْ من تجربته النيابية وتعرّف من الداخل إلى آليات صنع القرار وإصدار القوانين والتشريعات. كذلك اكتسب خبرة ميدانية من تلك النقاشات والسجالات التي كان يخوضها مع الأصدقاء والخصوم في جلسات البرلمان، فأخذت أفكاره العملية (الوضعية) تتبلور في مقالاته عن «الحرية» و«الحكومة النيابية» والمذهب النفعي[1].

إلا أن مِلْ الفيلسوف اختلف في تجربته عن مِلْ السياسي، حين فشل في إعادة انتخابه عن الدائرة التي يمثلها ما دفعه إلى مغادرة الحزب والتفرغ مجددًا

(1) يقول الكاتب الهندي هومي ك. بابا في كتابه «موقع الثقافة» «أن الأفكار الجنينية لمقالتَي مِلْ في الحرية والحكومة التمثيلية كانتا قد صيغتا في الأصل في رسالة مسوَّدة عن التعليم الهندي، كُتبتْ ردًّا على التقرير سيء الصيت الذي وضعه ماكولي عام 1835» (ص 191). ترجمة ثائر ديب، إصدار «المجلس الأعلى للثقافة»، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.

للتأليف في مختلف الحقول التي تعلّمها وبَرَع فيها منذ طفولته الصعبة التي حرمته اللعب ومنعته من ممارسة الرياضة أو اللهو مع جيرانه وأصحابه.

عاش مِلْ حياته في شبه عزلة. وتفرغ للعمل على أوراق بنثام ووالده (بعد وفاتهما) وأعاد إصدارها في مجلدات، وأمضى أيامه في القراءة والكتابة والانقطاع عن محيطه على الرغم من أنه يصنَّف من كبار فلاسفة المذهب الوضعي والنفعي والتجريبي. برأي مِلْ أنّ المعرفة تأتي من التجربة، وأن كل برهان لا بد أن ينتقل بالضرورة من واقعة إلى أخرى. وينكر مِلْ الحقائق التي نعرفها والتي تأتي بصورة قبلية، لأن المعرفة تتكون أساسًا من استقراءات التجربة.

آراء مِلْ تبدو اليوم محافِظَة، فهو رغم إيمانه بحرية المنافسة والتجارة الحرة وتأييده لقيام الاتحادات العمالية والجمعيات النقابية كان يعارض تدخل الحكومة في إدارة المؤسسات التجارية حتى لا تشغل نفسها في عمليات الانتاج. كذلك كان يتخوف من السلبيات التي تواجه الديمقراطية فاقترح تأليف هيئة خبراء تفهم بالقانون تشرف على إصدار اللوائح التشريعية قبل إقرارها في البرلمان. كذلك عارض الاقتراع السرّي وأيّد فكرة التمثيل النسبي حتى لا تخرج «الأقليات» السياسية والمرأة من المعادلة.

تضارب أفكار مِلْ عن الحرية والمساواة، له علاقة بمنهجه الفلسفي الذي يربط التطور بمدى قدرة الفرد على تطوير ذاته. لذلك كان لا يعارض أن تكون حرّية الفرد محدودة، بسبب رفضه فكرة «الحقوق المجرّدة» التي لا تقوم على مبدأ المنفعة. فالحرية عنده ليست مجرد فكرة معزولة عن السياق التاريخي - الاجتماعي ولا يمكن إسقاطها على جميع البشر. لذلك طالب بأخذ «الفروق في درجة المدنية» في الاعتبار حتى يبلغ المجتمع «درجة من التقدم»، معتبرًا أن الاستبداد مسألة مشروعة عند الجماعات «الهمجية» أو «المتخلفة» لأنه يتلاءم مع طبيعتها، وهو قد يساعد على تطويرها حتى يصل الفرد إلى مستوى يسمح له التمتع بالحرية من دون إحداث ضرر للآخرين. فالديمقراطية تفترض برأيه مستوى معينًا من الادراك والتربية، وهي غير موجودة في مجتمعات غير متمدنة و«ساكنة».

يتّجه مِلْ في كتاباته السياسية - الاجتماعية نحو «التاريخ الطبيعي» للبشر حين يتحدث عن «درجة الثقافة والتطور» والفارق بين «الهمجيين الغرباء» و«الشعوب غير المتمدنة» و«الشعوب الشرقية» وتلك المجتمعات المتمدنة التي تتطلب نظامًا للحكم «يختلف عن النظام الذي تحتاج إليه أمة من الهمجيين». وفي رأيه «إن العبد مخلوق لم يتعلم كيف يساعد نفسه» وأن «تعليم الشعب» يتم بالتدريج إلى أن يصبح قادرًا «أن يمشي وحده». لذلك يرى أن «أول درس في المدنية هو درس الطاعة» حين تخضع الشعوب التي تكون على مستوى «أعلى قليلًا من مستوى الوحوش» إلى سلطة «الحاكم المستبد الصالح» الذي يعرف كيف يتعامل مع «شرط الطاعة» و«العبودية الشخصية» و«حالات القلق والتطير» التي تمر بها المجتمعات في «عهد الهمجية».

الديمقراطية (الحكومات البرلمانية) تحتاج في فلسفة مِلْ إلى «الشروط الضرورية» و«الشروط العقلية» لنجاحها، وهي شروط ليست متوافرة في «خرافة العين الشريرة في الشرق» باعتبار أن الشرقيين «أكثر شعوب الأرض حسدًا». فالحرية تتطلب «فضيلة وذكاء المخلوقات الإنسانية التي يتألف منها المجتمع».

تشطير مِلْ للحضارات ورفعها على درجات تبدأ من التوحش والهمجية والعبودية وتنتهي في التمدن، دفعه إلى حصر مبدأ الديمقراطية (الحكومات البرلمانية) في شعوب أوروبا الشمالية والولايات المتحدة في اعتبار أن الشعوب الأخرى غير مؤهّلة وليست مستعدة نفسيًا لتقبل «الحكم النيابي» بسبب عيوب العادات القديمة والجهل والنقص في الإدراك العقلي.

حتى شعوب أوروبا الجنوبية (المتوسطية الكاثوليكية) لم تتقدم، برأيه، في درجة تطورها إلى المستوى الذي بلغته ثقافات شعوب الأنكلو - ساكسون البروتستانتية لذلك أبدى تخوفه من المخاطر التي تحدق بنظام الحكم النيابي، فاضطر إلى تخصيص الفصل السادس من الكتاب لبحث عيوب النظام وأخطاره.

يبقى السؤال التالي: لماذا يفكر فيلسوف ليبرالي ديمقراطي؛ اشتهر بدفاعه عن الحرية والعدالة والمساواة وكتب عن التسامح والمرأة وحقها في التصويت؛

بهذه الطريقة السلبية حين يتحدث عن «المستعمرات» والشعوب الشرقية وغير الأوروبية؟

لا شك في أن هناك مجموعة عوامل موضوعية وذاتية ساهمت في تأسيس هذا النوع من التفكير المتخبط في تعامله الفلسفي مع الآخر.

العامل الذاتي (الشخصي) أدى دوره في تأهيل الطفل باكرًا باتجاه استيعاب المعرفة حين خضع تربويًا إلى برنامج تعليمي - تلقيني أعطاه فرصة للتفوق على أقرانه وأصحابه منذ الصغر. فالتربية والطاعة والتطويع القسري ساهمت في تصنيع شخصية تؤمن بالإدراك العقلي واستيعاب المعارف بالإكراه. وهذا برأيه ما تحتاجه الشعوب حتى تصل إلى مستوى تَقَبُّل فكرة الحرية ومشروع المساواة ومبدأ التسامح[2].

العامل الموضوعي هو الأهم. فهو عاش في ظلال المذهب النفعي (المبدأ الحسّي أو مبدأ اللذة في فلسفة أبيقور) الذي تلقاه منذ طفولته من بنثام ووالده ما جعله يتطور في إطاره المنهجي الذي يعتبر أن المصلحة لها شأن في ترتيب حاجات الناس وتؤثر في إدراكهم الذهني.

إلى ذلك أدت الثقافة الرائجة آنذاك في أوروبا دورها في تكوين صورة سلبية عن الآخر. أوروبا في تلك الفترة كانت تواصل اكتشافها للعالم جغرافيًا وسياسيًا وعسكريًا وثقافيًا في وقت دأبت الصحف على نشر الأخبار والتصريحات المنقولة عن جنرالات لتبرير العمليات العسكرية، معطوفة على تحقيقات وكتابات الرحالة التي انتشرت بسرعة لغرابتها، إذ كانت تنقل الكثير من المعلومات الخاطئة والتوصيفات البذيئة وغير الدقيقة عن «شعوب مختلفة» في عاداتها وتقاليدها عن الحياة الأوروبية المعاصرة. كانت الأخبار

---

(2) شهدت نظريات التطور الطبيعي (النشوء والارتقاء) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مجموعة من القراءات التي ساهمت في تأسيس مدارس فلسفية - اجتماعية [الداروينية - والداروينية الاجتماعية] تؤشر إلى عدم تساوي الأعراق في الإدراك الموضوعي - العقلي للأشياء واختلاف البشر في تعاملهم السلوكي مع المبادئ والقيم الأخلاقية.

متواترة وتعتمد على السمع والروايات المنقولة من دون دقة ووعي ولا تستند إلى مراجع ومصادر توثق المعلومات التي تذكرها المقالات المتداولة عشوائيًا في الصحف اليومية والأسبوعية. وترافقت تلك المعلومات المشوّشة مع نمو الكتابات الأنثروبولوجية (علم الإنسان) في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وازدهار مدارس التاريخ الطبيعي للبشر التي تقول بتأثير المناخ في الإنسان ودرجات اتصال عالم النبات بعالم الحيوان وما فوقه[3].

هذه الأفكار كلها قديمة؛ فهي وردت قبل ألف سنة في رسائل إخوان الصفا، وموسوعة «الحيوان» للجاحظ، وتاريخ المسعودي، وكتب مسكويه، ومقدمة ابن خلدون. قديمًا كانت الأفكار هذه مجرد ملاحظات، لكنها حديثًا تحولت في أوروبا إلى قوانين تعتمد بيولوجيًا على إنتاج نظريات عن التطور الطبيعي للبشر التي يعاد إسقاطها على تاريخ التطور الاجتماعي للإنسان.

أُسست على هذا الكم المتداخل من المعلومات المشوشة وغير الموثقة، مدارس السلالات والأعراق والألوان وأشكال الرؤوس وأحجامها، وأخذت بجمعها ودمجها وربطها بالثقافات والحضارات، لتقوم بعدها بتفسير أسباب التفاوت في مستوى النمو انطلاقًا من نزعة عنصرية تميّز بين شعوب منحطة ومتخلفة ومتوحشة وهمجية وشعوب حضارية متمدنة... ما أدى لاحقًا إلى ترسيم صورة الآخر في إطار تدرج في المستويات الاجتماعية لا بد للإنسان من عبور محطاتها التاريخية - الطبيعية حتى يصل إلى درجة التمدن.

اعتمدت نظريات الأعراق والسلالات بدايةً، منهج مراقبة تطور التاريخ الطبيعي للإنسان (اتصال العوالم الثلاثة) ثم انتقلت إلى ملاحظة تطور التاريخ

(3) مثلًا كتب الفيلسوف كريستيان ڤولف (1679-1754)، وهو من أنصار مدرسة الفيلسوف غوتفريد ليبنتز (1646-1716) عن «اللاهوت الطبيعي» والميتافيزيقا. ويعتبر كتابه عن «قانون الأمم» الذي صدر بعد وفاته في عام 1758 من المراجع المهمة في موضوع اختلاف درجات الشعوب. كذلك كتب الفيلسوف عمانوئيل كانط (1724-1804) عن ميتافيزيقا الأخلاق. ويعتبر كتابه عن «محاولة في الأعراق البشرية المختلفة» الذي صدر في عام 1775 من المصادر الأساسية في مسألة فهم الأعراق واختلاف أنواعها ومستوياتها.

الاجتماعي للإنسان (بدائي/متمدن) فصدر الكثير من الكتب الجغرافية - الاجتماعية التي تربط المناخ بالإنسان ومدى تأثير الطبيعة ودورها في تكوين العادات والتقاليد (الأخلاق الاجتماعية)، وبعدها انزلقت البحوث التاريخية نحو عنصرية مركزية تنظر إلى الآخر من موقع الأعلى إلى الأدنى وتربط الحضارات بنوعية الأعراق وتقرأ اختلاف الثقافات من زاوية طبيعة السلالة ولونها ودرجة تطورها[4].

عاش مِلْ ضمن هذه الفضاءات الثقافية في القرن التاسع عشر، معطوفة على تربيته التلقينية القاسية التي ساهمت في عزلته وابتعاده عن محيطه ما ساهم في تعزيز تلك الصور حين كان يتحدث عن الحكومة البرلمانية وحاجتها للتطور والعقل والإدراك. وأدت ازدواجية الخطاب خلال سجالاته ضد «الانتهازيين» والشروط السياسية التي يضعونها بوصفها «قاعدة تاريخية للمؤسسات» إلى ترسيم حدود جغرافية للديمقراطية (أوروبا وأميركا الشمالية) وتقليص مناطق الليبرالية إلى جغرافيات سياسية مناخية لونية عزّزت أحيانًا الخطاب الكولونيالي[5].

مِلْ ليس عنصريًّا بل ضد العنصرية والتمييز ونصير للمساواة والعدالة، لكنه بسبب ميوله «النفعية» واطّلاعه على كتابات «التاريخ الطبيعي» وما تسرّب

---

(4) صدر الكثير من الدراسات والأبحاث في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، تتحدث عن صلة الأعراق بنوعية الثقافات، ومستوى تطور الحياة الاجتماعية، وجوهر الحضارات. وهذه عيّنة مختارة من عناوين كتب حاولت الربط بين العرق والثقافة والحضارة والسلوك الاجتماعي للبشر:

1) F. O. Hertz, *Race and civilization*
2) A. C. Haddon, *The race of man and their distribution*
3) G. Taylor, *Environment and Race*
4) M. Schmidt, *The premitive Race of Mankind*
5) F. Von Luschan, *Anthropological view of Race*

(5) يقول هومي ك. بابا في الفصل الخامس (المدنيّة الماكرة) من كتابه (موقع الثقافة) عن ازدواجية الخطاب الكولونيالي ما يلي: «أن نطرح هذه الأسئلة يعني أن نرى أنَّ ذات الخطاب الكولونيالي - بما ينطوي عليه من انشطارٍ، وازدواجٍ، وتحوّلٍ إلى النقيض، وإسقاط - هي ذات تعاني من تجاذبٍ وجداني واضطراب خطابي، وأنّ سرد التاريخ الإنكليزي لا يمكن أن يكفّ عن استجداء المسألة «الكولونيالية».» (ص 194).

من عناصرها السلبية إلى التاريخ الاجتماعي للبشر، تشكلت لديه قناعات تؤشر إلى وجود تفاوت بين المجتمعات. وحتى تتساوى الأمور لا بد من ردم الهوة (الفجوة) قبل التوصل إلى حلول تتطلب مستوى من التقدم والإدراك لتقبلها واستيعابها... وهذا متوافر، برأيه، في شمال أوروبا وهو غير صالح لشعوب لا تزال تطمح لتنمية «حكم المستبد العادل»[6].

وليد نويهض
2016 /6 /1

(6) لمعرفة المزيد عن جون ستيوارت مِلْ، يمكن مراجعة:

1- فردريك كوبلستون، تاريخ الفلسفة، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009)، المجلد الثامن، ص 21-84.

2- وليم كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 413-434. ترجمة محمود سيّد أحمد، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، إصدار دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى 2010.

مقدمة

- 1 -

يُعتبر جون ستيوارت مِل(*) من أشهرَ الكتاب السياسيين البريطانيين في القرن الماضي، ويعدُّ كتابه «بحث في الحرية» أساسًا علميًا وفنيًا للفكر الغربي. وكانت سائر مؤلفاته، أيام صدورها، ذات تأثير ونفوذ ولا تزال جديرة بأن يعنى بها المختصون بالشؤون السياسية والاجتماعية الأساسية عناية فائقة. وشأنه في ذلك شأن كبار المفكرين الرئيسيين في الماضي؛ فقد عالج جون ستيوارت مل في كتاباته معضلات السياسة المستمرة، وفي بحثه لها يوضحها وينير السبيل إليها أمام جميع هؤلاء الذين يهتمون بمطالعة مؤلفاته، حتى لو كانوا لا يوافقونه على ما يقدمه لها من حلول. ومع أن نصيحة مل كانت موجهة إلى الزعماء والناخبين البريطانيين، إلا أن مؤلفاته انطوت على تبصر وبُعد نظر يسبغ عليها صفة قيمة دائمية. وفي أيامنا هذه نفسها فإن المرء الذي لم يكن قد طالع بإمعان واهتمام كتاب «بحث في الحكومة النيابية» لا يستطيع أن يعتبر نفسه ملمًّا بعلوم الديمقراطية وفنونها. وما انفك هذا الكتاب يُعتبر من أعظم المؤلفات في ميدان متخم اليوم بكتابات ومناقشات وضعتها عقول أقل أهمية. وهذا الكتاب لا يقدم طرقًا قصيرة مختصرة للحرية ولا وصفات، منتحلة على العلم، لدواء لكل داء على الأرض، فهو يشتمل، كما يدل على ذلك عنوانه، على تعليقات فكرية ممحصة تتناول عدة نواح في الحكم النيابي، تُشغف كل من يدرس نظام الحكم بجدية وتفيده.

(*) جون ستيوارت مِل (J. S. Mill) (1806-1873): فيلسوف واقتصادي إنكليزي من أتباع المدرسة الاختيارية، له كتاب في المنطق الاستدلالي والاستنتاجي. برز في المنطق ومناهج البحث العلمي، وهو يُعد من كبار دعاة مذهب المنفعة. (م)

كان مل طفلًا نضج قبل الأوان، أنشأه والده(*) الذي عُرف بالسعي دائمًا وراء العلم، واشتهر بأعماله الفكرية الناجحة. وقد ولد جون في عام 1806، فلما بلغ العام الثالث من عمره أخذ يدرس اللغة اليونانية، وفي عامه الخامس أصبح يتعلم اللغة اللاتينية، وخلال الأعوام القليلة التي عقبت ذلك [تلك] السن درس جون ستيوارت مل التاريخ القديم للعلوم والفنون بلغات البلاد التي سادت الغرب القديم، أي اليونان وروما. وعندما بلغ مل عامه الثاني عشر تقدم لدراسة الفلسفة. ولما بلغ الخامسة عشر[عشرة] درس الحقوق على جون أوستن(**) الذي كان في ذلك العهد يشغل مركز الطليعة بين علماء الفقه الثقافي البريطانيين. ولم يبلغ مل عامه السابع عشر حتى كتب أول دراسة سياسية جدية للنشر في صحيفة إصلاحية كانت تصدر في ذلك الزمن.

وتلقى مل دروسه على أيدي أعظم كتّاب إنكلترا ومفكريها في القرن التاسع عشر، وكان يعرف معظمهم معرفة وثيقة، كما دَرَس، وهو لا يزال غلامًا، على والده جيمس مل وجريمي بنثام. وكما ذكرنا آنفًا فقد درس الحقوق والفقه القضائي على جون أوستن، والاقتصاد على دافيد ريكاردو(***). أما تطوره الذهني فلم يكن من نتاج المفكرين الإنكليز فحسب، بل كان معجبًا أيضًا بألكسيس دي توكفيل(****) وأوغست كومت(*****) اللذين تأثر بهما كثيرًا.

(*) جيمس مِل (J. Mill) (1773-1836): ولد في اسكُتلندا. ثم كان مؤدبًا في أسرة اللورد جون ستيوارت. درس الفلسفة في إدنبره. تولى وظيفة راع للكنيسة، لكن الشكوك الدينية التي راودته أفضت به إلى التخلي عن ذلك. عرف جيريمي بنثام (J.Bentham) (1748-1832) الممثل الآخر للمذهب الحسي، وشاركه في مجلته وستمنستر وفي نضاله للدعوة إلى الإصلاح الدستوري التي كان لها أثر كبير في السياسة الإنكليزية. (م)

(**) جون أوستن (J. Austin) (1790-1859): أستاذ الحقوق في جامعة لندن، وصاحب نظريات حقوقية كان لها تأثيرها في تطوير فكرة العدالة. (م)

(***) دافيد ريكاردو (D. Ricardo) (1772-1823): إنكليزي. من ممثلي المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية. يُنظر إليه كأهم ممثلي المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية. أكمل نظرية آدم سميث بشأن اقتصاد السوق.(م)

(****) ألكسيس دي توكفيل (1805-1859): مؤرخ وسياسي فرنسي. ولد في فرنسا. ذهب في بعثة إلى الولايات المتحدة لدراسة نظم السجون والديمقراطية في أميركا.(م)

(*****) أوغست كومت (كونت) (1798-1857): عالِم اجتماع فرنسي. صاحب الفلسفة =

وكذلك قرأ مل مؤلفات كبار الكتّاب الأمريكيين من مثل جون ج. كالهون(*) ومحرري «الأوراق الفديرالية»(**) بالإضافة إلى ما قرأه من مؤلفات معظم كبار كتّاب روما واليونان القديمتين.

وفيما عدا التأثير الذي كان لوالده عليه، فإن مل تأثر جدًا بالمسز هاريت تيلور التي كانت صديقته الحميمة لمدة خمسة وعشرين عامًا قبل أن تزوج [يتزوج] منها بعد وفاة بعلها. وفي «مذكراته» عن نفسه وحياته كرر مل الإشارة إلى مدى تأثر أفكاره بتلك السيدة، ونسب إليها التفهم العميق للشعب؛ ذلك التفهم الذي كان له الفضل في الحيلولة دون تسرب الآراء المتطرفة إلى مؤلفاته. ولعل ما قدمته بهذا الصدد لكتابه «بحث في الحرية» فاق أهمية كل ما قدمته لأي مؤلَّف من مؤلفاته الأخرى. والواقع أن مل نشر كتابه المذكور، بعد عام من وفاتها، دون أن يمس المسودة خلال تلك المدة. وهو يشير إلى ذلك المؤلَّف على اعتبار أنه نتيجة لجهد مشترك، أكثر من أي كتاب آخر يحمل اسمه.

أما حياة مل العامة، فإنها اقتصرت على منصبين؛ فقد خدم في شركة الهند الشرقية(***) منذ أن بلغ العام السابع عشر من عمره إلى أن حلت الشركة المذكورة بقرار برلماني بعد ذلك بمدة 35 عامًا. وكان مل عضوًا في مجلس العموم من عام 1866 إلى عام 1868 عندما هزم في محاولته لإعادة انتخابه.

= الواقعية، وهو الذي حقّق أماني سان سيمون، فدوّن موسوعة علمية، ووضع علمًا سياسيًا. ولد في مونپليه، وتميّز بوحدة فكرية واضحة. وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر أخذ ينبّه العلماء إلى التطور الخطِر الذي يحدث في مسار العلم حين ينتقل التفكير من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الميتافيزيقية، وأخيرًا إلى المرحلة الوضعية (Positivism). (م)

(*) جون ج. كالهون (1782-1850). سياسي أميركي ونائب رئيس الولايات المتحدة لفترتين (1825-1832). اشتهر بدفاعه عن حقوق الأقليات ومحاربته تجارة الرقيق. (م)

(**) الأوراق الفدرالية كتاب من تأليف جيمس مادسون، ألكسندر هاملتون، وجان جي. نُشرت الأوراق التي بلغ عددها 85 ورقة بين العامين 1787 و1788. (م)

(***) شركة الهند الشرقية: تأسست في هولندا في العام 1602 للتجارة مع البلاد الواقعة ما بعد رأس الرَّجاء الصَّالِح الواقع في أقاصي جنوب أفريقيا في إقليم الكاب. تمتعت شركة الهند الشرقية ببعض الامتيازات، التي أُلغيت في العام 1795. وكان لكل من فرنسا وإنكلترا شركة مشابهة بالاسم والهدف. (م)

وكانت سيرته في مجلس العموم قصيرة الأمد، على أنها كانت ذات أثر مدهش على المجلس بالنسبة لكونه عضوًا جديدًا فيه. وألقى مل في قاعة المجلس خطبًا قليلة، أُصغي إليها باحترام، لا لسبب ما اشتملت عليه من مزايا منطقية وأمثلة أحسن اختيارها فحسب بل أيضًا بفضل ما كان يتمتع به من ميول واتجاهات سائر أعضاء البرلمان نحوه، وأحبه خصومه السياسيون وأعجبوا به، ومن المأثور عن غلادستون(*) أنه صرح في مجلس خاص بأنه «عندما كان جون مل يلقي خطبه كنت دائمًا أشعر بأني إنما أصغي لرجل عليه مهابة القديس». وخلال الأعوام الثلاثة التي قضاها مل في مجلس العموم ركز اهتمامه وعنايته على ثلاثة إصلاحات. هي: (1) تحسين أحوال الطبقات الكادحة. (2) حق المرأة في الانتخاب. (3) إصلاح الأراضي في إرلندا [إيرلندا].

– 2 –

وإنكلترا التي نما فيها مل ودرس وعمل وألّف كانت أعظم دول العالم قوة، فلم تكن هناك أمة أخرى تجرأ [تجرؤ] على تحدي زعامتها البحرية والاقتصادية، وامتدت إمبراطوريتها حول الكرة الأرضية، يحميها ويحفظها متماسكة أكبر أسطول عرفه العالم حتى ذلك العهد. وكاد عدد سفن إنكلترا التجارية يساوي عدد جميع سفن سائر الدول التجارية، بينما كانت محالجها ومصانعها تنتج سلعًا تستهلكها الشعوب في كل ناحية من نواحي الكرة الأرضية.

ولكن الدولة القوية ليست دائمًا بلدًا للعدالة والحرية والمساواة؛ فإن مواطني الدولة القوية أنفسهم قد يتألمون حتى في المجالات التي تكون فيها قوتها على أعظمها. وهكذا كان الحال، جزئيًا، في إنكلترا في القرن التاسع عشر، حيث كانت فيها عدالة محدودة ومساواة قليلة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما كانت فيها في الوقت نفسه حرية للاحتجاج على

(*) وليم غلادستون (W. Gladstone) (1809–1898): سياسي إنكليزي. ولد في ليفربول. زعيم حزب الأحرار. من أعماله تحسين حالة إيرلندا وإصلاح أسلوب الانتخابات ووضع نظام التبادل الحر. (م)

الظلم وعدم المساواة. ونشأ مل في مجتمع من رجال الإصلاح، وكان معلمه ومشيره، جريمي بنثام، قد احتج على الجهاز العدلي القديم الذي كان قائمًا في إنكلترا في القرن التاسع عشر، فبعد ولادة جون مل بعامين أقنع والده صديقه جريمي بنثام بأن السبيل الوحيد للحصول على إصلاح عدلي هي سبيل إصلاح البرلمان نفسه، ونتيجة لذلك تولى بنثام تلك الحركة الجديدة، بينما نشط فيها جون مل منذ نعومة أظفاره.

بدأ الضغط لإدخال الإصلاح البرلماني يؤتي أُكُلُه في عام 1820 وذلك عندما أصدر البرلمان تشريعًا لإصلاح السجون، وأعاد النظر في جهاز العدل ببريطانيا وجعله عصريًا. وفي عام 1832 أصلح البرلمان نفسه، حيث انتفض الكثير من سيطرة أصحاب الأراضي على مجلسي البرلمان إلى درجة كادت تتحطم معها تلك السيطرة، بينما حصلت الطبقة المتوسطة التجارية، للمرة الأولى، على تمثيل سياسي يتناسب بعض الشيء مع الأهمية التي تشغلها في العالم الاقتصادي. أما الفساد الذي ما انفك يلازم طريقة انتقاء أعضاء مجلس العموم فقد تضاءل كثيرًا، واتخذت خطوة رئيسية نحو قيام حكم نيابي حقيقي. يضاف إلى ذلك كله أن الضرائب والرسوم، التي ما زالت لمدة طويلة أسواق حبوب مالكي الأرض، على حساب التجار والصنّاع، ألغيت في عام 1846.

وبعد ستة أعوام من ظهور كتاب مل بشأن الحكومة النيابية، بدأت الدورة الثانية في الإصلاح، وكان ذلك خلال عضويته في مجلس العموم. ومع أن الإصلاح الذي تم في عام 1860 اشتمل على توسيع آخر للانتخاب العام، إلا أنه لم يبلغ الحد الذي كان مل يدعو إليه، كما لم تصل التغييرات الاقتصادية في ذلك العهد إلى مستوى المقترحات التي كان مل ينادي بها. وكان مل يعمل مع الداعين لإصلاح أحوال الطبقة الوسطى خلال النصف الأول من القرن الماضي، على أنه تجاوز، في عام 1860، فلسفتهم المبنية على عدم التقييد وعدم التدخل. ومع أنه ما انفك يرغب في أن تظل وسائل الإنتاج بأيدي الأفراد إلا أنه جعل يسعى أيضًا لتحسين توزيع المنتجات المصنوعة، وصار مستعدًا أن يقبل، في حالة الضرورة، بتدخل الحكومة لتحقيق ذلك الهدف.

وفي عام 1861 لم يكن البرلمان أو نظام الأحزاب في بريطانيا على الحالة التي نعرفها في وقتنا الحاضر. ففي ذلك العهد كانت الأحزاب السياسية تقوم على مجرد ارتباطات أو جمعيات مفككة الأواصر من رجال السياسة. وكان الكثيرون من السياسيين يسيطرون على دوائرهم بشكل قوي فعّال إلى درجة لم يكن يستطيع معها الحزب في مجلس العموم أن يمارس أدنى سيطرة على الأحداث في عملية التصويت على أمور أساسية. وفي ذلك العهد لم تكن الانتخابات تجري، كما تجري اليوم إلى بعض المدى، على أسس ومواضيع واضحة. وبينما كان من الممكن إعطاء رئيس الوزارة ولاء عامًا على أساس برنامجه، فإن الأصوات لم تكن تعطى له دائمًا في المواضيع الحاسمة أو المتباينة. ونظرًا لأن المرشح للانتخابات كان يخوض معركتها دون ما مساعدة من زعماء حزبه فإنه لم يكن مدينًا لهم إلا في القليل.

واعترف مل بأن مجلس اللوردات كان ذا أهمية مؤقتة، ومع ذلك فإنه استطاع أن يسقط وزارة في عام 1861. وفي الوقت الذي لم يكن يستطيع فيه مجلس اللوردات أن يتقدم بمشاريع قرارات تتعلق بالمال والعملة، إلا أنه لم يكن أقل قوة من مجلس العموم في سائر الأمور تقريبًا. وبالإضافة إلى أن أعضاء مجلس اللوردات كانت لهم مقاعدهم المضمونة فيه، فإنهم كانوا يسيطرون أيضًا على الدوائر التي ينتخب عنها أعضاء مجلس العموم، حتى بلغ من تلك السيطرة أن أعضاء مجلس العموم كانوا، في بعض الأحيان، عرضة لسيطرة اللوردات عليهم. وفيما عدا المشاريع المالية ومسائل الضرائب، فقد كان كل من مجلس اللوردات والعموم يتمتع تقريبًا بنفس الصلاحيات. وكان بُعد نظر مل ذا فضل كبير حيث إنه رأى أن ذلك الوضع في البرلمان يجب أن يتبدل وأن مجلس اللوردات سوف يصبح في آخر الأمر هيئة ليس لها من الصلاحيات أكثر من صلاحيات إعادة النظر في السياسة التي يقررها مجلس العموم ودراسة تفاصيلها.

وكان كل من حزبي الأحرار والمحافظين يمثل الثروة والأملاك. فبينما كان مجلس اللوردات يمثل أصحاب الأراضي، كان مجلس العموم يمثلهم عن طريق المحافظين، ويمثل الصنّاع عن طريق الأحرار. وكان الإصلاحيون

المنفعيون في الأجيال السابقة يأملون بأن الطبقات الكادحة ستحسن أوضاعها بصورة تلقائية نتيجة لارتقاء الطبقات الوسطى السلم السياسي، ولكن ذلك الأمل لم يتحقق حيث إن العمال لم يحصلوا إلا على النزر اليسير في النواحي الاقتصادية والسياسية وذلك خلال المدة الواقعة بين عام 1832 وعام 1867.

إن هذه الحقائق المتعلقة بمميزات البرلمان والأحزاب السياسية وأحوال العمال، كانت العناصر الأساسية التي تألف منها المحيط السياسي الذي عاش فيه مل والتي أخذ منها المبادىء العامة والإصلاحات التي اقترحها في كتابه «بحث في الحكومة النيابية».

ونظرًا للميزات المحدودة للمؤسسات النيابية التي كانت قائمة في ذلك الزمن، فإن مما يدعو إلى العجب هو ذلك المدى الذي أدرك فيه مل المعضلات وتفهمها. وكانت تلك المعضلات تظهر حينئذ على الأفق البعيد وظلت غير ملموسة وغير معترف بها في بريطانيا نفسها لمدة نصف قرن.

– 3 –

وكتاب «بحث في الحكومة النيابية» ليس محاولة لوصف المجتمع الأكمل أو نظام الحكم الأكمل، بل إن الأمر على العكس من ذلك حيث إن اهتمام مل انصب على أداة الحكم ببريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر. وتركزت عنايته على مسألة، ما هي أحسن التدابير التي من شأنها أن تيسر للمجتمع مهمة تحقيق الأهداف التي أوردها مل في بحثه كأهداف مثالية لأي مجتمع. وهي الأهداف المنطوية على تطوير الفضيلة والعقل في الشعب. أما نوع الحكم الذي يكون أكثر ملاءمة لتحقيق ذلك الغرض فإنه يختلف، بحكم الضرورة، بين مجتمع وآخر، بالنسبة لمدى تطور المواطنين. ورأى مل أن نظام الحكم النيابي هو أحسن الأنظمة لتنمية مصالح الشعب والدفع بها إلى الأمام، على أن يعمل نظام الحكم النيابي على صيانة حقوق الأقلية وعلى الاستفادة من المهارة الاستثنائية التي قد تتمتع بها الأقليات، وكذلك على السماح لشعور الأكثرية بأن يسود في أمور السياسة العامة. ومل لم يعلق كبير أهمية على

احتمال قيام مشاكل منطقية عندما تتولى الأقليات والأكثرية معًا حكم المجتمع الواحد؛ ذلك أنه كان يسعى إلى حل المشاكل القائمة في مجتمع معين كيما يستطيع ذلك المجتمع الاتجاه نحو الأماني الصحيحة لأية دولة. أما أن مل كان يرى إعطاء بعض السلطة للشعب وحرمانه من بعضها الآخر فإن ذلك لا يعني وجود عدم انسجام في التفكير، إلا إذا كان المرء يحاول أن يبني نماذج ثم لا يكون عمليًا في محاولة إصلاح مجتمع قائم.

وما يعرضه مل في أبحاثه يشبه، في نواحٍ عدة، «الأوراق الفيدرالية» التي كان معجبًا بها جدًا؛ فهو يناقش المشاكل الآنيّة ويقدم مقترحات عملية لحلها. إن قيمة مؤلفه الدائمة مشتقة من عمق تبصره وبُعد نظره في معالجته لشؤون الساعة؛ فالمشكلات البريطانية المعاصرة لمل هي التي رسمت موضوع دراسته، بينما أسبغت حكمته وفطنته اتساعًا واستمرارًا على مؤلفاته.

– 4 –

وفقًا لوجهة نظر مل فإن فريقين من الناس يقومان بدراسة مسألة أنظمة الحكم والتأمل بشأنها، فريق يؤمن بأن الناس يستطيعون أن يؤسسوا في المجتمع أي نظام للحكم يرغبون فيه، وفريق يعتقد أن «أنظمة الحكم ليست مسألة اختيار» بل إنها تنمو ببساطة. ويعتقد رجال الفريق الثاني بأن على الناس أن يكيفوا أنفسهم وفقًا لنظام الحكم الذي يجدونه قائمًا، بدلًا من تكييفهم لنظام الحكم حسب احتياجاتهم. ويرى مل أن كلًا من الرأيين خاطئ، ويقول إنه من الضروري أن تتوفر شروط ثلاثة ليكون في الاستطاعة تأسيس حكومة صالحة للعمل، وتلك الشروط هي: «أن الشعب الذي يؤسس نظام الحكم لأجله يجب أن يكون مستعدًا للقبول به، وأن لا يكون، على الأقل، غير مستعد لذلك القبول إلى درجة تثير في سبيل نظام الحكم عراقيل لا يمكن التغلب عليها، ويجب أيضًا أن يكون الناس قابلين ومستطيعين أن يعملوا كل ما هو ضروري لصيانة نظام الحكم وإبقائه قائمًا، وأن يكونوا مستعدين وقادرين على عمل كل ما يتطلبه منهم ذلك النظام لأجل تمكينه من تحقيق أغراضه. ويجب أن يفهم معنى كلمة «عمل» بأنه يشتمل على الصبر والأعمال على السواء...».

وإذا كان الذين يقولون بأن أنظمة الحكم ليست مسألة اختيار يعنون أنه لا يمكن تكييف كل أنظمة الحكم فورًا لجميع أنواع المجتمعات، فليس لمل ما يعارضهم فيه، ولكنه يختلف فحسب مع شعور المتطرفين منهم الذين يتحدثون عن التاريخ والمميزات القومية بغموض ثم يرفضون دراسة المشاكل العملية وتجربتها. وهو على ثقة بأنه إذا توفرت الشروط الآنفة الذكر في مجتمع ما، فحينئذٍ تكون «المؤسسات وأنظمة الحكم» مسألة اختيار. إن القوى الإنسانية محدودة ولكن هذا ليس سببًا يدعو إلى الاستهانة بإرادة الإنسان، وعلى الإنسان أن يستعمل تلك القوى الطبيعية التي يستطيع أن يحيلها لمصلحة مشاريعه. ويعبّر مل عن ثقته بأن الإنسان كائن مفكر بقوله: «إن ما يفكر به الناس... يحدد كيفية عملهم... وإن القاعدة التي تقول بأن حكومة بلد من البلاد تكون على الشكل الذي تفرضه القوى الاجتماعية القائمة، قاعدة صحيحة، إذا كان معناها تحبيذ، لا إثباط الاختيار التفكيري فيما يتعلق بجميع أنظمة الحكم الملائمة للظرف الراهن في المجتمع».

ويقول مل إن غرض الدولة هو «تنمية فضيلة الشعب وذكائه» ولذلك فإن المقياس الصحيح الأول، لمعرفة مدى ملاءمة أية مؤسسة، هو الدرجة التي تتجه بها نحو «تربية وتغذية الصفات العديدة المرغوب فيها، من خلقية وعقلية، في أفراد المجتمع... فالحكومة التي تعمل هذا على الوجه الأحسن من المحتمل كثيرًا أن تكون الأحسن أيضًا في سائر النواحي... حيث كل إمكانيات الجودة في إدارة الحكومة العملية تعتمد على أساس تلك الصفات، ما دامت موجودة في الشعب».

والمقياس الهام الآخر للحكومة الصالحة الذي يعنى به مل في هذا الصدد هو صفة الأداة الحكومية «أي الدرجة التي تكيف بها نفسها للاستفادة من كمية الصفات الطيبة التي قد تكون موجودة في أي وقت، وجعلها وسائل للوصول إلى الأغراض الصحيحة». ومع أن المقياسين المذكورين غير متشابهين إلا أنه من الواضح أن الواحد منهما مرتبط بالآخر. فإذا ما كانت هناك أداة حكومية صالحة فإن ذلك يساعد على ترقية مصلحة الشعب، أما إذا ما كانت الأداة رديئة

«فإنها تؤدي بألف طريقة إلى انحطاط أخلاق الشعب وإنقاص ذكائه ونشاطه». إن مسألة أحسن نظام للحكم وأكثر أعمال الحكومة فطنة تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، حيث أنها تعتمد على حالة تطور شعوب المنطقة أو البلد وعلى الخطوات اللازمة لرقي الشعب إلى مستوى عقلي وأدبي أعلى، على أن الأنظمة والخطوات يجب أن تتطابق مع مميزات كل شعب وتطوره.

أما الرأي الذي يقول بأنه يمكن أن يتوقع من الديكتاتور المحب للخير تطوير وتشجيع ذكاء الشعب العقلي وفضيلته، فإن مل غير مستعد لقبوله. ويبدي من ملاحظات مآلها أن الديكتاتور لا يحتمل أن يحكم بصلاح وبحكمة، ثم يناقش هذا الرأي بإسهاب ويقول إن الطاغية، حتى لو كان صالحًا، فله تأثير شديد على المجتمع. ففي المجتمع الذي يحكمه طاغية لا يكون للشعب من وظيفة غير الطاعة وقبول المساعدة من الحاكم المستبد، ومعنى هذا أن الشعب لا يكون مواليًا لوطنه ولا مهتمًا به. وفي نهاية الأمر «لا يكون هناك على الأكثر غير وطني واحد، هو الحاكم المستبد نفسه». ويقع على عاتق الطاغية إما أن يكف عن أن يظل حاكمًا مستبدًا بقبوله النصح والإرشاد من سائر المجتمع وإما أن يقمع كل معارضة له بقوته الاستبدادية.

وأحسن أنظمة الحكم هو ذلك النظام الذي «تتركز فيه، في آخر المطاف، القوة المسيطرة العليا في المجتمع بأسره، فلا يكون كل مواطن صاحب صوت في ممارسة تلك السيادة فحسب، بل يكون أيضًا، في بعض الأحيان على الأقل، مدعوًا للاشتراك عمليًا في الحكومة عن طريق القيام بنوع من الوظيفة العامة، إما مركزيًا أو محليًا». والناس لا يشعرون بالسلامة والطمأنينة إلا إذا كانوا يدعمون حقوقهم ومصالحهم بصورة عملية، كما أن معالجة «التحسينات الإيجابية والدائمة في ظروف الحياة» لمصلحة الشعب لا يمكن أن تتحقق إلا بنقل جهودهم. أما هؤلاء الذين يستثنون ويبعدون من المساهمة في الحكم، سواء كانوا فريقًا أو طبقة أو شعبًا كاملًا (وذلك في حالات الديكتاتوريات) فإنهم يتركون بدون ضمانات لحقوقهم ويحرمون من مجال استغلال نشاطهم في سبيل مصلحة المجتمع. ومن البديهي أنه إذا كانت تلك الأمور حقيقية فإن

نظام الحكم الشعبي هو أحسن من سائر الأنظمة؛ ذلك أنه لا يسمح للناس ولا يدعون إلى المساهمة الكاملة في شؤون الدولة، إلا في ظل نظام الحكم الشعبي وحده. والديكتاتور يتطلب من الشعب سكونًا ورضوخًا، وأن معنى إبقاء الشعب في مركز غير المعترف به وبكيانه هو وضعه في مرتبة الذي يسترحم ويستعطف الذين يتحكمون في مصيره، ولكن من «خارج أبوابهم»!

وما هي الظروف الاجتماعية التي تجعل قيام حكومة نيابية مستطاعًا في ظلالها؟ وهنا يعود مل مرة أخرى إلى الأخذ بقاعدته التي تقول «إن الشعب يجب أن يكون مستعدًا لقبول نظام الحكم، وقابلًا وقادرًا على عمل كل ما هو ضروري لصيانته، وكذلك قابلًا وقادرًا على القيام بالواجبات وبتنفيذ الوظائف التي يفرضها عليه ذلك النظام». إن على الشعب أن يريد نظام الحكم وأن لا يكون غير مكترث بالأمر، كما أن عليه أن يؤيد ويدعم هؤلاء الذين عليهم أن يراقبوا السلطة التنفيذية التي هي المصدر الرئيسي للاعتداء على الحقوق، وكذلك يقتضي أن يكون المواطنون على استعداد للقتال، في حالة الضرورة، بالنيابة عن الذين يشرفون على السلطة التنفيذية. إن هيئة تمثيلية تعمل على إثارة ونشر المشاكل لها بعض القيمة حتى لو لم تكن مؤيدة من جانب المواطنين، على أن مثل تلك القيمة مقتصرة الحدود على المجتمعات التي يتولى فيها السلطة ملوك وراثيون، أما الحكام المستبدون الذين يستولون على السلطة بوسائل أخرى فإنهم يميلون إلى الشهوة البالغة للسيطرة على السلطة لأجل السلطة نفسها ولذلك لا يتأثرون بسلطة تشريعية لا دعامة لها.

والأشخاص الشجعان المحاربون، الذين لا يعرفون غير القتال عملًا، فإنهم ليسوا أكثر أهلية لنظام الحكم النيابي من الأشخاص الخاضعين الساكنين، فالأولون غير جديرين بالحكم لأنهم يؤثرون القتال على البحث والمناقشة، والآخرون غير أهل للحكم لأنهم سيختارون، بشكل لا مناص منه، طغاة لأجل أن يحكموهم. وفي كل مجتمع دليلان يشيران إلى الأشخاص الذين ليسوا أهلًا للحكم، وهما «الرغبة في ممارسة السلطة على الآخرين، وعدم الرغبة في أن تمارس السلطة عليهم»؛ فالذين يودون ممارسة السلطة على الآخرين يقبلون

بالشيء الكثير من السيطرة على أنفسهم بقصد توسيع مدى السلطة الوطنية على الآخرين، أما الذين لا يريدون أن تمارس عليهم أية سلطة فإنهم يرغبون في المساواة حتى لو كانت على حساب الحرية، ولهذا فإنهم لا يليقون لتولي الحكم.

الشعب بأسره هو الذي يجب أن يكون السيد على الحكومة، وأن وظيفة الهيئة التشريعية الصحيحة هي أن تكون وكيلًا عن الشعب وأن تسيطر على الحكومة. إن الموظفين المدنيين المدربين ينفذون القوانين بصورة أوفى وأحسن مما يستطيع أن ينفذها موظفون بالانتخاب، وعلى الهيئة التشريعية أن تراقب الموظفين المدنيين دون أن تحاول إدارة العمل الذي يكون الموظفون المدنيون خبراء في إدارته. وليس للهيئة التشريعية أن تنتقي الموظفين المدنيين لأنها لا تستطيع أن تعرف ما هي الصفات التي تؤهل الأشخاص لإشغال وظائف معينة. ويرى مل أن لا يسمح للهيئة التشريعية بصياغة نصوص القوانين، فعندما تقرر الهيئة التشريعية غرض القانون ومعناه يجب أن تصوغ نصوصه هيئة من الخبراء. وإذا لم تقر الهيئة التشريعية الصيغة التي يوضع فيها القانون فإن عليها أن تعيده إلى الخبراء الذين وضعوه لإعادة صياغته، فليس لها أن تحاول بأي حال من الأحوال إعادة صياغة النصوص نفسها حيث إن المشرعين تنقصهم المهارة اللازمة. «إن واجب الهيئة التمثيلية الصحيح هو مراقبة الحكومة وملاحظتها... فتسلط على أعمالها ضوء النشر والدعاية وتكرهها على إجراء عرض عام لجميع الأعمال التي تكون عرضة للتساؤل من أي جانب كان وتقديم التفسيرات لتبريرها، وتشجب تلك الأعمال إذا ما وجدت أنها تستحق الانتقاد. وإذا ما أخل الرجال الذين يؤلفون الحكومة بالأمانة التي في أعناقهم أو إذا ما نفذوا أغراض الحكم بشكل يتناقض مع رأي الأمة، فإن للسلطة التشريعية حق طردهم من الحكم واختيار من يخلفهم فيه، إما بشكل فعلي واقعي وإما علانية وصراحة.

والحكومة معرضة دائمًا، كما يقول مل، لضعفين خطيرين، فإما أن لا تكون القوة الكافية قد أعطيت للسلطات، وإما أن الحكومة لا تعمل على إظهار

وإيجاد الصفات الفردية في الشعب، من أدبية وعقلية وعملية، ولغرض مواجهة هذا الشهر فإنه يجب توسيع حق الانتخاب وتوفير أكبر الفرص للشعب للقيام بالأعمال الإدارية والقضائية. ثم إن هناك خطرين يواجهان الحكومة النيابية، ويكمن الخطر الأول في إمكانية سيطرة «الجهل وعدم الكفاءة» على الحكومة، بينما يكمن الخطر الثاني في إمكانية وقوع الحكومة تحت سيطرة مصالح خاصة. وكان مل قلقًا بشأن مسألة اعتداء الأكثريات الاستبدادية على حقوق الأقليات، وهو يعتبر أن الأكثرية والأقليات تكون، بشكل عام، دائمية أكثر منها تنقّل الأشخاص، بين آن وآخر، في الانتماء والاتجاه فقد يكونون متفقين فيما بينهم بشأن أمر ما. ثم يتجمعون من جديد في كتل متباينة بشأن أمور أخرى. ولم يكن مل يود وجود أكثرية دائمة، سواء سوداء أو بيضاء، غنية أو فقيرة، وأعرب عن خوفه من مغبة الوضع الذي وصفه حيث إن القوة تستطيع أن تفسد الأكثرية الدائمة كما تفسد الحاكم المستبد. والأشخاص الذين يكونون صالحين عندما لا تكون السلطة بأيديهم قد يسيرون وراء مصالحهم الشخصية إذا ما سيطروا على الحكم. وكما سنرى فيما بعد فإن مل يتحدث عن أشخاص صالحين في شعب ما، ثم أصبحوا يضطهدون أشخاصًا من شعوب أخرى عندما تعطى لهم القوة وتسنح الفرصة.

وكان توماس هير(*) قد نادى بقيام نظام من التمثيل النسبي، فتأثر مل بذلك الاقتراح حيث شعر بأنه من الممكن لهذا النظام أن يجعل قيام سيادة شعبية مستطاعًا، وأن يوفر الأسباب اللازمة لتمثيل الأقليات التي كان مل يتوقع أن تحصل الحكومة منها على أعظم حنكتها وأحسن تمثيلها. وكذلك شعر مل بأن مشروع التمثيل النسبي، المشتمل على مبدأ تحويل الصوت الواحد، قد يؤدي إلى حل المشكلة المتعلقة بكيفية تحديد قوة الأحزاب والأكثريات. وكتب مل مؤلفه هذا في إنكلترا كما كانت أوضاعها في منتصف القرن التاسع عشر، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أنه لم يتفهم تمامًا علاقة الأحزاب بالديمقراطية

(*) توماس هير (1806-1891). سياسي إنكليزي وصاحب مؤلفات اعتنت بإصلاح النظام البرلماني. (م)

وطبيعة مجتمع يتمتع بحق الانتخاب العام الحر. والواقع أنه لم يكن من المتوقع من مل أن يدرك دور الأحزاب المسؤولة لأنها لم تكن موجودة في عهده، بينما أنه كان يتكهن حول المستقبل دون أن تكون لديه أمثلة توجهه في تأملاته. وكان مل يعارض الأحزاب التي كانت قائمة في زمنه، ولذلك فإنه تبنى مشروع التمثيل النسبي لاعتقاده بأنه يضمن تمثيل جميع الآراء في البلاد ويحول دون قيام أكثريات مصطنعة تجمع ما بينها الأحزاب السياسية. والحقيقة أن التمثيل النسبي قد أتاح في بعض الحالات قيام تمثيل جيد للمصالح الهامة البارزة في المجتمع، ولكنه أدى، في حالات أخرى، إلى زيادة، أكثر من اللازم، في تمثيل أقليات خاصة. فقد حدث في فرنسا، على سبيل المثال، أن نجمت عن التمثيل النسبي، في بعض الأحيان، زيادة كبيرة في تمثيل الحزب الشيوعي، بالنسبة لقوة ذلك الحزب العددية في البلاد. وفي الوقت نفسه فإننا نرى أيضًا أن التصويت بنظام الأكثرية، كما يمارس في الولايات المتحدة الأمريكية والهند وبريطانيا قد أدى إلى زيادة في تمثيل حزب أو أكثر من حزب من الأحزاب الموجودة. على أن توزيع الأقليات أو المصالح الخاصة في داخل المجتمع، بالإضافة إلى عوامل أخرى أيضًا، هو الذي يحدد في أي نظام انتخابي ما إذا كان الانتخاب النسبي أو الانتخاب بالأكثرية هو الذي يعكس بشكل صحيح القوة الانتخابية للأحزاب أو المصالح في الأمة.

ودافع مل ببلاغة عن جهاز الحكم الذي يعطي الجميع، فيما عدا الأميين، أو الذين لا يدفعون ضرائب، أو الذين يعتمدون كلية على الحكومة لإسعافهم، حق المساهمة في انتخاب الموظفين العموميين. وكان من رأي مل أن تستثنى تلك الفئات إلى أن تستطيع التغلب على أسباب تخلفها. وشعر بأنه من الضروري جدًا أن يساهم المواطنون في شؤون الدولة. أما هؤلاء المستثنون من حق الانتخاب (وليس لهم أمل في الحصول عليه) فإنهم لا يتمتعون بحافز للتعلم أو فهم ما يدور حولهم، ولذلك يصبحون ساخطين دائميين. إن استثناء أي شخص من حق الانتخاب يُعتبر عملًا غير عادل «فإذا ما أكره على الدفع، وإذا ما أكره على القتال، وإذا ما كان مطلوبًا منه بصراحة أن يطيع، فإن له حقًا شرعيًا في أن يقال له لماذا عليه أن يفعل ذلك كله، وأن تؤخذ موافقته، وأن

يعتد بقيمة رأيه، ويجب أن لا يكون هناك منبوذون في أمة متمدنة تم نموها، وأن لا تسقط حقوق الأشخاص إلا بسبب تقصيرهم. فعندما يتخذ آخرون لأنفسهم سلطة لا حد لها في تنظيم مصير الفرد، دون أن يستشيروه، فإنه يصاب بالإهانة وانحطاط المقام، سواء أكان يدري ذلك أو لا يدريه».

وفيما يصر مل على أن الجميع يجب أن يقترعوا فإنه يقول بوجوب إعطاء اعتبار أكثر لقوة الأشخاص المتعلمين الانتخابية، ولكنه لا يستثني أي شخص من محاولة اجتياز الامتحان ليبرهن على أنه جدير بأن يتمتع بمثل تلك القوة التي يتمتع بها رسميًا الشخص المتعلم. وكذلك يرى مل أن يعطي هؤلاء الذين يستطيعون اجتياز الامتحان، أو يتمتعون ببعض الصفات التعليمية، حق الإدلاء بأكثر من صوت واحد. وليس اللون والجنس أو الملكية هي التي يجب أن تؤثر على التصويت بالأكثرية بل الذكاء والتعلم، على أنه يجب أن لا يكون، ولا في أي حال من الأحوال، مجموع الأصوات المزدوجة متساويًا مع مجموع أصوات سائر المجتمع. «إن هذا التمييز لصالح العلم، وهو حق بنفسه، يوصي به مرة أخرى وبقوة حيث إنه يصون الفئة المتعلمة من التشريع الطبقي لغير المتعلمين، على أن هذا التمييز يجب أن يقف عند حد عدم تمكين المتعلمين من ممارسة التشريع الطبقي من جانبهم».

أما الانتخاب فإن مل لا يعتبره حقًا إلا في المعنى القانوني، ويصر على أن الاقتراع واجب على الفرد نحو المجتمع، ونظرًا لأنه واجب فمن الضروري أن يتم علانية وليس عن طريقة «السرية» في الاقتراع. وتبرر السرية في الانتخاب في حالة استشراء الفساد بشكل يستطيع معه السياسيون شراء الأصوات أو التأثير عليها بوسائل أخرى. إن الادلاء بالأصوات بصورة علنية يخدم نفس الغرض الذي تخدمه دورات البرلمان؛ حيث إن ذلك يفرض مسؤولية أكبر على الذين يقومون بالعمل، فالمواطن أو عضو البرلمان قد يعتبر مسؤولًا عن عمله وعليه أن يؤدي عنه حسابًا.

وعارض مل كل برنامج يرمي إلى إكراه أعضاء مجلس العموم على قطع العهود على أنفسهم لدوائرهم. وموقف مل هذا لا يختلف كثيرًا عن الموقف

الذي اتخذه بهذا الصدد المحافظ العظيم أرماند بيرك قبل قرن من ذلك التاريخ. فعضو مجلس العموم يجب أن يكون خلال عضويته حرًا في التصرف وفق ما يراه مناسبًا على أن يعترف في الوقت نفسه بأن لناخبيه الحق في أن يطالبوه بالإدلاء بصوته بصورة تطابق ما يتمسكون به بقوة من «وضع أدبي أو وجهة نظر فكرية». إن على المشرع إذًا أن يتقبل الموقف العام الذي يقفه ناخبوه وأن يسعى إلى تحقيق أهدافهم في تفاصيل التشريع بالشكل الذي يفرضه عليه حكمه ورأيه.

وفيما يتعلق بقيمة وجود مجلس ثان في الهيئة التشريعية الوطنية فإن رأي مل بهذا الموضوع كان مختلفًا مع آراء الكثيرين من الكتّاب، فإنه لم ير فائدة تذكر في الرأي القائل بأن وجود مجلس ثان يضمن قيام عناية أوفى في دراسة الإجراءات والتدابير. وكان مل يعتقد أن وجود مجلس ثان يعود بالفائدة إذا كانت قاعدة انتخابه تختلف عن قاعدة انتخاب المجلس الأول، وأن يكون المجلس الثاني راسخًا رسوخًا جذريًا في ناحية ما من نواحي المجتمع. وقدّر مل أن مجلس اللوردات لن يكون له سوى قيمة مؤقتة نظرًا لأن إنكلترا كانت في سبيلها إلى ديمقراطية أوفى؛ ومعنى ذلك أن تتناقص عنايتها يومًا بعد يوم بالمؤسسات الأرستقراطية. وكان بُعد نظر مل في هذا الصدد مدهشًا حيث إنه سبق بخمسين عامًا إحالة مجلس اللوردات إلى مركز ثانوي ضئيل في التشريع. وكان مل يرى أن أحسن «مجلس ثان» يكون مجلسًا يتألف من الموظفين السابقين والزعماء السياسيين الذين يتمتعون بسمعة في الرأي العام لا تكون عرضة للتجريح لأن أصوات مثل هؤلاء الأشخاص يكون لها قيمة وثقل في التشريع. على كل حال، فإن مل كان يرجّح أن يكون التدبير العملي الأصح في نظام ديمقراطي هو تجاهل المجلس الثاني وانتقاء لعضوية المجلس الأول ممثلين عن سائر الفرقاء في المجتمع وبذلك يصبح المجلس الأول ممثلًا صحيحًا للمجتمع بكليته.

أما في مضمار الشؤون القضائية والتنفيذية فإن مل كان يشعر بأن الموظفين القضائيين والتنفيذيين يجب أن لا ينتقوا بالتصويت العام، وأن سلطة خارجية، مثل العرش، يجب أن تنتقي رئيس السلطة التنفيذية إذا أمكن ذلك، على أن تؤيد

هذا الانتقاء الهيئة التشريعية بصورة مباشرة أو حتى بصورة غير مباشرة. ويشكو مل من أن الانتخاب العام للموظفين التنفيذيين يعني انتقاء زعماء من الدرجة الثانية، ومن الغريب أيضًا أن مل كان ينتقد الانتخاب المباشر للرئيس الأمريكي على أساس أن رؤساء ضعافًا قد انتخبوا فحسب. ومما هو جدير بالذكر أن هذا الانتقاد جاء بعد سنة واحدة فقط من انتخاب أبراهام لنكولن(*)، وهو أحد عظماء التنفيذيين في التاريخ الحديث. وكذلك اعترض مل على الانتخاب المباشر لرئيس السلطة التنفيذية لسبب آخر، وهو شعوره بأن احتمال القيام بتدبير سياسي انقلابي يكون قائمًا باستمرار عندما تستطيع السلطة التنفيذية الادعاء بأنها تعمل بانتداب مباشر من جانب الشعب. ولم يشمل اعتراض مل هذا ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستطيع الهيئة التشريعية أن تراقب السلطة التنفيذية وأن توقفها عند حدها.

وفيما يتعلق بالوظائف التنفيذية التي هي دون مستوى رئيس السلطة التنفيذية فإن مل كان يعتقد، كما يعتقد اليوم معظم المختصين بالإدارة العامة وعلمائها، أن شخصًا واحدًا فحسب يجب أن يكون مسؤولًا عن العمل. وقد يقدم مجلس من المستشارين النصح للموظف التنفيذي على أن يسيطر على مقدراته. والأعضاء المساعدون في الفرع التنفيذي ممن هم دون مستوى الوزير أو السكرتير فيجب أن يكونوا موظفين مدنيين دائميين يجري انتقاؤهم على أساس الجدارة التي تظهر في امتحانات عامة يكون مجالها مفتوحًا لكل من يرغب في دخولها. وأما القضاة فيجب أن يُعيَّنوا أيضًا تعيينًا. أما سلوك القضاة ومؤهلاتهم فيجب أن تراقب وتحدد من جانب أعضاء نقابة القانون، أي المحامين الذين يتمتعون بالمعرفة والخبرة اللازمة لإبداء آراء وأحكام سليمة فيما يتعلق بجدارة الأشخاص للخدمة في المحاكم.

وناقش مل موضوع الدولة الفديرالية واتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية نموذجًا لبحثه، ورأى أن ترتكز سلطة الحكومة المركزية الوطنية،

(*) أبراهام لينكولن (1809-1865): رئيس الولايات المتحدة الأميركية. عمل في سبيل إلغاء الرق. قتله أحد المتعصبين المناوئين لتحرير العبيد. (م)

وكذلك سلطات الأقسام في أنحاء الدولة، مباشرة على الشعب، كما أبرز ضرورة وجود بعض القوة التحكيمية، مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الحكومة المركزية والأقسام أو بين فريقين أو أكثر من الأقسام التي تتشكل منها الدولة الفديرالية. ويبدي مل في بحثه ملاحظة تلفت النظر بشأن أثر «الاتحاد» في مسألة إعلان حرب عدوانية؛ حيث يقول إن الأقسام في النظام الفديرالي الذي يتمتع فيه كل من الحكومة المركزية والأقسام بسلطة حقيقية، تتحد دائمًا في سبيل الأغراض الدفاعية، ولكنها لا تتحد لقصد عدواني توسعي. وعلى الرغم من أن بعض أقسام الدولة الفديرالية قد يرغب في حروب للفتح فإن بعضها الآخر تمنع الإقدام على مثل تلك الحروب لأن نجاح الحركات العدوانية لا يفيد جميع الأقسام. ويستشهد مل ببعض حوادث في التاريخ الأمريكي لتدعيم رأيه بأن الدول الفديرالية لا تستطيع أن تكون دولًا عدوانية.

أما مناقشة مل لمسائل المستعمرات والدول التابعة فهي من أبلغ ما يحتوي عليه مؤلفه من أبحاث. وكان مل يشارك معظم الإنكليز في القرن التاسع عشر شعورهم بتفوق الغرب وعلوه على سائر الشعوب، غير أنه كان أكثر تنورًا من معظم معاصريه؛ فقد أراد، في المقام الأول، أن يتمتع كل شعب بفائدة التطور الأدبي والعقلي الذي هو هدف كل دولة من الدول. كما أراد في المقام الثاني، أن تبلغ كل أمة من الأمم مرتبة تولي شؤونها الخاصة. وفي المقام الثالث كان مل يعتقد أن الدول المستعمرة مسؤولة عن مساعدة الشعوب في البلاد التابعة وأن مسؤوليتها في هذا الصدد هي أهم من مجرد كسبها من تلك الشعوب. وقد حملته آراؤه هذه على تقديم مقترحات حكيمة، وإن لم تكن مقبولة، بشأن سياسة الدول في المستعمرات والدول التابعة، وتمنى حقيقة أن تكون السيطرة على المستعمرات بعيدة عن أيدي الأشخاص الذين قد تكون أهدافهم الأولية الكسب الشخصي أو الحصول على مكانة عالية، وبعيدة أيضًا عن أيدي هؤلاء الأشخاص الذين لم يكونوا ليعنون، أو كانوا يعنون قليلًا بمصلحة شعوب المستعمرات ورفاهيتها. كذلك كان مل يرى أن تبعد السيطرة على المستعمرات عن الوزارة، ويعارض في إيجاد وزارة خاصة لمعالجة شؤون المستعمرات؛

ذلك أن الوزير يكون مسؤولًا أمام الناخبين البريطانيين وأنهم سيحكمون على مدى نجاحه أو فشله لا على أساس الخير أو الشر الذي يصيب المستعمرات بل على أساس مدى الفوائد التي تجنيها الدولة الاستعمارية لمصلحتها من المستعمرات. وقد ظهرت حكمة هذه الملاحظة مرارًا وتكرارًا لا خلال عهد السيطرة الغربية على شعوب الشرق الأقصى وأفريقية فحسب بل اليوم أيضًا في سيطرة الاتحاد السوفييتي على شعوب أوروبا الشرقية، وسواء كانت الدولة الاستعمارية ديمقراطية أو ديكتاتورية فإن ما يهمها ليس مصلحة شعوب تلك البلاد بل فائدة الدولة الاستعمارية؛ وشعوب المستعمرات قد تفهمت هذه الحقيقة فهمًا كاملًا، ولكن قلَّ أن فكر فيها زعماء الدولة الاستعمارية أو شعوبها.

إن الذي يطالع كتاب «بحث في الحكومة النيابية» لا يسعه إلا أن يعجب بفهم مل الواسع للمسائل السياسية وبنوع ذلك الفهم. إن مل يبيّن أن المسائل السياسية معقدة، وليست بسيطة، وأن الحلول لتلك المسائل هي معقدة أيضًا. إن الحلول البسيطة للمشاكل المعقدة كانت دائمًا تساور عقول هؤلاء الأشخاص الذين لم يكونوا مستعدين لمجابهة ومواجهة حقائق العالم الذي يعيشون فيه، ومل لا يكتب لمثل هؤلاء بل للشخص الجدي الذي يود أن يتفهم حقيقة الأمور قبل الإقدام على أي عمل، كما يكتب أيضًا للذين يعترفون بأن كل المشاكل السياسية لا تحل خلال حياة أي شخص. إن مشاكل جديدة تنشأ خلال تطور المجتمع بينما تعود المشكلات القديمة فتظهر بأشكال جديدة، كما يؤدي التقدم العلمي إلى تعديل العلاقات القديمة بين الأمم وفي داخلها. وفي كتاب مل الشيء الكثير يقوله للدارسين والباحثين الذين لا يتوقعون أن يكون هناك دواء لكل داء، وأن ما قاله عندما ألّف كتابه قبل نحو قرن مضى، لا يزال هامًا خطيرًا في وقتنا هذا أيضًا.

هوارد بينمان[*]

(*) هوارد بينمان (1909-1984). خبير بريطاني في المناخ والبيئة والأرصاد الجوية، وله كتابات في القانون والحكومات والأنظمة البرلمانية. (م)

تمهيد

إن الذين أولوني شرفًا بمطالعتهم لكتاباتي السابقة قد لا يجدون في هذا الكتاب ما يترك فيهم تأثيرًا قويًا جديدًا، حيث إن المبادىء التي يتناولها بالبحث هي نفس المبادىء التي ما زلت أثيرها خلال القسم الأكبر من حياتي، وإن المقترحات العملية التي انطوى عليها الكتاب قد سبق عرضها إما من جانبي أو من قبل آخرين كذلك كانت تلك المقترحات متوقعة. على أن الشيء الجديد الذي في هذا المؤلف يظهر في واقع الجمع بين تلك المقترحات وإبرازها، كما يظهر على ما أعتقد في الأبحاث والمناقشات التي وردت في سبيل دعمها وتأييدها. وعلى كل حال، فإن بعض الآراء الواردة، وإن لم تكن جديدة، قد لا تصادف آنيًا قبولًا عامًا.

ولكنه يبدو لي من الأدلة المختلفة، وخاصة من المناقشات الحديثة بشأن الإصلاح البرلماني، أن المحافظين والأحرار (إذا ما جاز الاستمرار في نعتهم بما يسمّون به أنفسهم) قد فقدوا على السواء الثقة بالمعتقدات السياسية التي يعلنون تمسكهم بها اسميًا، وأنهم لم يحرزوا أي نجاح في تزويد أنفسهم بما هو أحسن منها. ومع ذلك، فإن نظرية الحصول على ما هو أحسن يمكن أن تكون مستطاعة لا نتيجة لمجرد تسوية تقوم على أساس تقسيم الاختلاف القائم بين النظريتين بل على أساس نظرية تكون أوسع وأكثر شمولًا من كل منهما، والتي يمكن أن يتبناها أحد الفريقين الأحرار أو المحافظين، دون أن يتنازل عن أي شيء يشعر أنه ذو قيمة في عقيدته الخاصة. وعندما يعمل عدد ضئيل من الأشخاص على مخادعة أنفسهم بالاعتقاد أنهم قد أحرزوا مثل تلك النظرية

فإنه من الجائز لأي شخص أن يعرض أفكاره الخاصة دون أن يبنيها على الظن بأنها مقبولة، وأن يعلن ما يعلم أنه الأحسن من الأفكار الأخرى التي تستطيع أن تؤدي إلى قيام النظرية المرغوب فيها.

الفصل الأول

أنظمة الحكم
وإلى أي مدى هي مسألة اختيار

جميع الآراء والتأملات بصدد موضوع أنظمة الحكم متأثرة بصورة تكاد تكون مطلقة بنظريتين متعارضتين فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية، أو بقول أصح، فإنها تكون تحت تأثير مفهومين متناقضين لماهية المؤسسات السياسية.

بعض الناس يفهمون معنى الحكومة بأنه فن عملي ليس من شأنه أن يثير من الأسئلة والمشاكل سوى ما يتعلق منها بالوسيلة والغاية؛ ويشبهون أنظمة الحكم بسائر الوسائل العملية لتحقيق أغراض الإنسان، ويعتبرون مسائل نظام الحكم أمر استنباط واختراع. وهؤلاء الناس يقولون إن أنظمة الحكم هي من صنع الإنسان، ولذلك فإنهم يظنون بأن له الاختيار في أن يصنعها أو أن لا يصنعها وكيف وعلى أي شكل يصنعها. ويفيد هذا المفهوم لنظام الحكم بأنه في الإمكان معالجة هذه المسألة وحلها كما تحل أية مسألة أخرى. والتعبير عن الأغراض التي يتطلب من الحكومات تنميتها وتحقيقها هو الخطوة الأولى في هذا الأمر. تعقبها خطوة ثانية تنطوي على التحقيق فيما هو أصلح أنظمة الحكم للوصول إلى تلك الأغراض. وبعد أن نقنع أنفسنا برضاء بشأن هذين الأمرين والتأكد من نظام الحكم الذي يجمع في نفسه بين أكبر كمية من الخير وأقل كمية من الشر فلن يبقى علينا عندئذٍ سوى الحصول على موافقة مواطنينا. أو موافقة هؤلاء الذين تنشأ مؤسسات الحكم لأجلهم، على الرأي الذي نكون قد توصلنا إليه بصورة خاصة، وإقرارهم له. وفي أذهان هؤلاء الذين يتبنُّون تلك النظرية للفلسفة السياسية تسلسل في الآراء، فتأتي أولًا مسائل إيجاد نظام الحكم، ثم إقناع الآخرين بأن ذلك النظام هو الأحسن، وبعد ذلك إثارة الإلحاح في نفوسهم للتمتع بذلك النظام. إنهم ينظرون إلى الدستور في نفس الضوء الذي ينظرون فيه إلى محراث بخاري أو آلة للدراس.

وهناك نوع آخر من المجادلين والمفكرين السياسيين يعارضون أصحاب الرأي الآنف الذكر ويبتعدون عن نظرية تشبيه نظام الحكم بالآلة ابتعادًا عظيمًا يعتبرون معه أن نظام الحكم إنما هو شكل من الإنتاج الفوري وأن «علم الحكم» هو فرع من التاريخ الطبيعي. وهم لا يعتقدون بأن أنظمة الحكم هي مسألة اختيار، بل يرون أن علينا أن نتقبلها، بوجه عام، على الشكل الذي نجدها فيه، وأن الحكومات لا يمكن أن تبنى على أساس خطة وضعت بتروٍّ سابق، فهي تنمو ولا تصنع. ولذلك، فإن علينا، شأننا في ذلك بالنسبة لسائر حقائق الكون، أن نتعرف على خصائصها الطبيعية وأن نكيف أنفسنا وفقًا لها. وأصحاب هذه المدرسة من المفكرين يعتقدون أن المؤسسات السياسية الأساسية لأي شعب هي شكل من النمو العضوي من طبيعة ذلك الشعب وحياته، وأنها محصول نتيجة عاداته ورغباته وغرائزه واحتياجاته اللاشعورية، وليست نتيجة لأهدافهم الصريحة. إن إرادة الناس ليس لها أي شأن في هذا الأمر وإن المسألة ليست سوى موضوع تلافي الضرورات الآنية عن طريق استنباطات آنية، فإذا ما جاءت تلك الاستنباطات منسجمة بشكل واف مع المشاعر والمميزات الوطنية فإنها تستمر قائمة بوجه عام، ثم تؤلف منها الجماعات المتعاقبة نظامًا للحكم مناسبًا للشعب الذي يتمتع به. وما لم تنشأ [تُنشيء] طبيعة ذلك الشعب وظروفه نظام الحكم فإنه من العبث محاولة فرضه على الشعب وإقناعه به.

إنه من الصعب أن نقرر أية من تينك النظريتين هي أكثر غباء من الأخرى، هذا إذا ما كان في استطاعتنا أن نتصور بأن كل واحدة منهما تعتبر نظرية مطلقة. على أن المبادئ التي يبنى عليها أي موضوع يكون عرضة للنقاش والأخذ والرد فإنها تكون في الغالب إعرابًا ناقصًا عن حقيقة الآراء التي يحملها أصحاب تلك المبادئ. والواقع أنه لا يوجد بين الناس من يعتقد بأن كل شعب قادر على إدارة كل نوع من المؤسسات. ولو أننا مضينا في بحث مثال الاستنباطات الآلية إلى أبعد مدى نريده، فإنه يتبين لنا أن الإنسان لا يختار أداة ما، حتى ولا أداة من الخشب أو الحديد، على الأساس الوحيد بأنها هي الأحسن بنفسها؛ حيث إن المرء يبحث عما إذا كان يمتلك المستلزمات الضرورية الأخرى التي يجب أن تدمج بتلك الأداة وأن تضم إليها ليصبح استعمالها ملائمًا وذا فائدة، لذلك

يدرس المرء بصورة خاصة ما إذا كان هؤلاء الذين سوف يستعملون تلك الأداة يتمتعون بما هو ضروري من المعرفة والمهارة لإدارتها. ومن ناحية أخرى، فإن الذين يتحدثون عن المؤسسات وكأنها عضويات حية ليسوا في حقيقتهم سياسيين قدريين، كما يظهرون للناس؛ حيث أنهم لا يدعون بأن الناس محرومون إطلاقًا من كل طاقة لاختيار نظام الحكم الذي هم مستعدون أن يعيشوا في ظله، ولا يزعمون بأن بحث النتائج الناجمة عن أنظمة الحكم المختلفة ليست عنصرًا قط في تقرير أي منها هو الذي يجب أن يفضل على غيره. ومع أن كل فريق من الفريقين يبالغ كثيرًا في إبراز نظريته بقصد معارضة النظرية الأخرى، ولا يتمسك بنظريته دون تعديل، فإن النظريتين مبنيتان على خلاف عميق ناشب بين نوعين من التفكير. وكما أنه واضح بأن كل فريق ليس على حق كلي في تفكيره، فإنه ليس مخطئًا فيه كلية، ولذلك فإن علينا أن نسعى للوصول إلى جذور كل من النظريتين وأن نتمكن من كمية الحقيقة الكامنة في كل منهما.

ولنذكر، في المقام الأول، بأن المؤسسات السياسية (على الرغم مما قد يتعرض له هذا الرأي من تجاهل في بعض الأحيان) هي من صنع الإنسان ومدينة بنشوئها ووجودها كله إلى إرادته، وأن الناس لم يصحوا من نومهم في صبيحة أحد أيام الصيف ليجدوا أن تلك المؤسسات قد نمت من تلقاء نفسها، وأنها لا تشبه الأشجار التي إذا ما تم غرسها «تنمو» بينما «الناس نيام»؛ إن كل دور من أدوار كيانها لم يتم إلا بفضل إرادة الإنسان الطوعية. ولذلك فإن المؤسسات، كما هو الحال بشأن سائر الأشياء التي صنعها الإنسان، إما أن تكون قد صنعت بشكل جيد وإما بشكل رديء، وإما أن يكون حسن الرأي والكفاءة قد توفرا في عملية إنتاجها وإما أن لا يكونا قد توفرا. وإذا ما أغفل الناس، أو أعوزتهم القوة على العمل بسبب ضغط خارجي تعرضوا له، تزويد أنفسهم بدستور عن طريق إصلاح كل شر عند وقوعه، أو عن طريق مناهضته من قبل المتألمين منه بسبب ما اكتسبوه من قوة للمقاومة قامت في سبيل تقدمهم السياسي إعاقة تضر بهم كثيرًا دون ريب. على أن هذا كله لا يبرهن على أن ما وجد صالحًا لآخرين لا يكون صالحًا لهم أيضًا وأنه سيظل صالحًا إذا ما رأوا أنه من المناسب تبنيه.

ومن ناحية أخرى، فإنه يجب أن نذكر أيضًا أن الأداة السياسية لا تعمل من تلقاء نفسها. فكما أن الناس هم الذين صنعوها في بداية الأمر فكذلك يجب أن تدار من جانبهم، بل حتى من جانب الأشخاص العاديين. ولا تحتاج الآلة السياسية إلى مجرد موافقة الناس عليها ببساطة فحسب بل تتطلب أيضًا مساهمتهم العملية فيها وتكييفها وفقًا للكفاءات والطاقات المتوفرة فيهم. وهناك ثلاثة شروط تنطوي عليها هذه المسألة. فإن الشعب الذي يقام نظام الحكم لأجله يجب أن يكون مستعدًا للقبول به، أو على الأقل، يجب أن لا يكون على حالة من عدم الاستعداد للقبول به إلى درجة إيجاد عقبة كأداء في سبيل إنشاء ذلك النظام. وكذلك يجب أن يكون الشعب قابلًا بالنظام وقادرًا على عمل كل ما هو ضروري للإبقاء عليه قائمًا، ولتمكينه من تحقيق أغراضه، ويجب أن تفهم كلمة «عمل» بأنها تعني الصبر والتحمل بالإضافة إلى الأعمال. إن على الشعب أن تتوفر فيه الكفاءة على تحقيق شروط العمل والقدرة على تحقيق شروط ضبط النفس أيضًا. وهذان عاملان ضروريان لصيانة نظام الحكم وتمكينه من الوصول إلى أهدافه وتحقيق البواعث التي أوحت بإنشائه. وحبوط أي شرط من هذه الشروط يجعل نظام الحكم، على الرغم مما ينطوي عليه من آمال طيبة، غير ملائم للحالة الخاصة.

والعقبة الأولى التي تقوم في وجه نظام الحكم تنجم عن نفور الناس منه، وهذه المسألة ليست في حاجة إلى المزيد من الإيضاح ولا يمكن تجاهلها، فهي تتكرر دائمًا. إن القوة الأجنبية هي وحدها التي كانت تستطيع إقناع قبيلة من هنود أمريكا الشمالية الحمر بالرضوخ لقيود حكومة متمدنة نظامية. ويمكن أن يقال نفس الشيء، ولكن بشكل أقل إطلاقًا، على الهمجيين الغرباء الذين اجتاحوا الإمبراطورية الرومانية، فإن ترويضهم على الطاعة النظامية، وحتى طاعة زعمائهم عندما لا يكونون في الخدمة الفعلية تحت لوائهم احتاجت قرونًا من الزمن واقتضت تغييرًا كليًا. إن هنالك شعوبًا لا ترضخ طواعية لأي نظام للحكم سوى حكم بعض الأسر التي تمتعت منذ أقدم العصور بامتياز تزويد تلك الشعوب بالزعماء والرؤساء. ولم يكن في المستطاع حمل بعض الأمم على القبول بالنظام الملكي إلا عن طريق الفتح الأجنبي، كما أن هناك

أممًا أخرى تنفر من نظام الحكم الجمهوري. وبسبب مثل تلك المسائل تقوم إعاقة آنية لنظام الحكم، كثيرًا ما تجعل العمل به متعذرًا.

وفي حالات أخرى لا يكون الشعب فيها معاكسًا لنظام الحكم بل ربما كان يتمناه، ومع ذلك فيعوزه الاستعداد والقدرة لتحقيق شروطه. وقد لا يكون الشعب كفؤًا لتحقيق بعض تلك الشروط التي يعتبر توفرها ضروريًا لغرض الإبقاء على نظام الحكم ولو اسميًا، وهكذا فإن شعبًا قد يؤثر حكومة حرة على غيرها ولكنه يكون غير أهل للحكم، كليًا أو جزئيًا، إذا لم يستطع تحمل الكد والإجهاد اللازمين للحفاظ على الحكومة الحرة، إما نتيجة التراخي أو الإهمال أو بسبب الجبن والافتقار للروح العامة وإما لعدم مقاتلته في سبيلها في حالة تعرضها لهجوم مباشر أو بسبب وقوعه فريسة للغواية التي يعرضه لها الماهرون في أساليبها بقصد مخادعته وحرمانه من تلك الحكومة، أو كان ذلك العجز ناجمًا عن قيام حالة مؤقتة من الذعر أو الإثباط في الشعب أو استبداد الحماسة به لفرد. فإذا كانت مثل تلك الاعتبارات والعوامل تستطيع أن تحمل شعبًا على وضع حرياته تحت أقدام رجل عظيم وعلى السماح لذلك الرجل بتولي وسائل القوة التي تمكنه من تهديم مؤسسات الحكم، فإنه يكون شعبًا غير أهل للحكم. وحتى لو أن ذلك الشعب تمتع بنظام الحكم المذكور بعض الوقت فإنه من غير المحتمل أن يظل متمتعًا به طويلًا. وهناك حالات أخرى تبين عدم جدارة شعب ما لصيانة نظام حكم معين كأن يكون غير راضٍ وغير قادر أيضًا على القيام بالواجبات التي يفرضها عليه ويتطلبها منه ذلك النظام. كذلك أن شعبًا ما غير مصقول ويتحسس إلى حد ما بفوائد قيام مجتمع متمدن، فإنه قد يكون غير قادر على تحمل الصبر الذي يقتضي مثل ذلك المجتمع تحمله، وذلك إما لأن عواطفه تكون عنيفة جدًا وإما لأن كبرياءه الشخصي يكون حادًا إلى درجة لا يستطيع معها الصفح عن الاختلافات الخاصة وترك الأمر للقوانين للفصل في الشكاوى الحقيقية أو المزعومة التي يدعيها. وفي حالة مثل هذه، فإن الحكومة المتمدنة تصبح مضطرة لأن تمارس درجة غير قليلة من الحكم الاستبدادي ولأن تفرض بالقوة الكثير من الزجر وكبح الجماح على أعماله، وذلك لكي تغدو ذات فائدة حقيقية للشعب ولكي لا تكون سلطة يمارس الشعب نفسه

سلطة عليها، والشعب الذي لا يتعاون مع القانون والسلطات العامة بشكل عملي في وضع حد لمثيري الشر وقمع أعمالهم فإنه يعتبر غير أهل لسوى حرية محدودة الكيفية. وكذلك يعتبر الشعب الذي يؤْثر إيواء مجرم على القبض عليه، أو يحلف زورًا، (مثل الهندوكيين)، لغرض التستر على الشخص الذي سلبه، مفضلًا تلك السبل على الاهتمام بالأمر أو تعريض نفسه للانتقام إذا ما شهد ضده، أو كان ذلك الشعب أيضًا، مثل بعض الشعوب الأوروبية إلى عهد قريب، يتغاضى عن رجل يطعن آخر بخنجر في الطريق العام وينتقل عند مشاهدته للحادث إلى الجانب الآخر من الطريق لأنه يعتقد أن من مهام البوليس النظر في مثل ذلك الحادث والاهتمام به، ولأنه يشعر أن عدم تدخله فيما لا يعنيه يكون أسلم عاقبة له. وكذلك إذا كان شعب يثيره الإعدام ولا يردعه الاغتيال، ويطالب بأن تزود السلطات العامة بقوى للقمع تكون أكثر عنفًا مما هي عليه في أماكن أخرى، على اعتبار أن المقتضيات الضرورية اللازمة للحياة المتمدنة لا ترتكز على غير تلك القاعدة.

وهذه الحالات المحزنة التي تقوم في أي شعب انبعث من حياة الهمجية تعود بوجه عام، وبدون ريب، إلى قيام نظام حكم فاسد في السابق، جعل الشعب يعتقد أن القانون إنما وضع لأجل تحقيق أغراض أخرى، وليس لأجل مصلحته، وينظر إلى منفذي القانون كأعداء أسوأ من الأشخاص الذين يخرقونه علانية، ومهما قل اللوم الذي يستحق أولئك الذين نشأت ونمت فيهم تلك العادات الذهنية أن يوجه إليهم. وعلى الرغم من أن نظامًا أحسن للحكم قد يخضع تلك العادات في آخر الأمر، إلا أن استمرار وجودها في شعب يميل إلى القبول بها يجعل من غير الممكن أن يحكم ذلك الشعب بدون اللجوء إلى مدى من القوة، بينما يكون الأمر على العكس من ذلك بالنسبة لشعب يقف بعواطفه إلى جانب القانون ويكون مستعدًا لتقديم المساعدة الفعالة في سبيل تطبيقه. أما المؤسسات النيابية فإنها تكون ذات قيمة ضئيلة أو مجرد أداة للاستبداد والتآمر إذا لم يعنَ معظم الناخبين عناية كافية بنظام الحكم والإدلاء بأصواتهم، أو إذا أعطوا أصواتهم، إذا ما اقترعوا، لا على أساس قواعد ومبادئ عامة، بل ببيعها بالمال أو الإدلاء بها حسب ما يشير عليهم به شخص له هيمنة عليهم،

أو لهم رغبة، لاعتبارات خاصة، في استرضائه. والانتخاب العام الذي يجري على مثل ذلك الشكل، لا يكون ضمانًا ضد الحكم السيء [السيئ] بل عجلة إضافية في عربته. وبالإضافة إلى تلك العوائق الأدبية التي تقف في سبيل إنشاء الحكم الصالح فإن هناك أيضًا صعوبات إدارية آلية تثير في الغالب، في وجه أنظمة الحكم، عقبات لا يمكن التغلب عليها. وفي العالم القديم وجد احتمال قيام استقلال محلي أو شخصي عظيم (وقد وقع مثل ذلك في أحيان كثيرة) على أنه لم يقم فيه ما يشبه حكومة شعبية منظمة خارج حدود مجتمع المدينة الواحدة؛ حيث إن الشروط الطبيعية لإنشاء رأي عام وتنميته لم تكن متوفرة إلا في أوساط الذين كان من المستطاع جمعهم في جو واحد وعلى مستوى واحد لمناقشة الشؤون العامة. ومع أنه يعتقد الآن أن تلك العقبة قد زالت، بوجه عام، نتيجة لقيام نظام الحكم النيابي، إلا أن التغلب عليها كلية اقتضى وجود وسائل النشر وحتى الصحافة التي تعتبر المماثلة الحقيقية، وإن لم تكن المماثلة في كل الحالات، «للبنكس» و«الفورم»[1]. وقد قامت حالات في مجتمع ما لم يتيسر لنظام حكم ملكي ذي مدى إقليمي واسع أن يستمر قائمًا، فكان لا مناص من تمزقه إلى إمارات صغيرة كانت إما مستقلة بفضل المصلحة والثقة المتبادلة وإما مرتبطة بعضها ببعض برباط ضعيف كرباط الاقطاعية. أما أسباب ذلك فإنها تعود إلى أن أداة السلطة لم تكن على درجة كافية وافية من الكمال تستطيع معها تنفيذ الأوامر وفرضها على أمكنة بعيدة عن شخص الحاكم بعدًا كبيرًا. فكان على الحاكم أن يعتمد بوجه عام على عوامل الإخلاص الطوعي والاحترام وطاعة الجيش، كما أنه لم يكن هناك من الوسائل التي كان من شأنها حمل الناس على دفع الضرائب بكمية تفي بغرض صيانة القوة اللازمة لإكراه الناس، في إقليم واسع كبير، على الطاعة. على أنه يجب أن يكون مفهومًا، بالنسبة لتلك الحالات وأخرى مشابهة لها، أن مدى الإعاقة قد يكون إما عظيمًا أو قليلًا. فربما كانت الإعاقة كبيرة إلى درجة تجعل عمل نظام الحكم رديئًا دون أن تؤدي إطلاقًا إلى الحيلولة دون وجوده وقيامه أو منعه كليًا من أن يظل

---

(1) كان «البنكس» مكان الاجتماع العام للجمعية العمومية الأثينية. و«الفورُم» الميدان العام الرئيسي في روما القديمة.

في الوقت نفسه أفضل بصورة عملية من أي نظام آخر في الإمكان الحصول عليه. على أن هذا الموضوع يعتمد بصورة عامة على بحث آخر لم نصل إليه بعد، وهو بحث اتجاهات مختلف أنظمة الحكم نحو تنمية التقدم والرقي.

لقد بحثنا الشروط الثلاثة الأساسية لتطبيق أنظمة الحكم على الشعب الذي سيحكم بموجبها. فإذا كان أصحاب النظرية التي يجوز تسميتها بالنظرية الطبيعية في السياسة يعنون في نظريتهم الإصرار على وجوب توفر تلك الشروط، وأن الحكومة التي لا يتحقق فيها الشرطان الأول والثاني، والشرط الثالث إلى مدى بعيد أيضًا، لا تستطيع البقاء بشكل دائم، فإن نظريتهم المحددة على هذا الأساس لا يجادل فيها. ولكن إذا كان كل ما يعنونه يختلف عن ذلك فيبدو لي أنه أمر لا يمكن الدفاع عنه. إن كل ما ورد من قول حول ضرورة وجود قاعدة تاريخية للمؤسسات، وأنها تكون منسجمة مع العادات والمميزات الوطنية، وما شابه ذلك من أقوال، فإما أن يعني هذا كله وإما أن يكون بعيدًا عن الغرض المقصود. إن كمية ضخمة من مجرد العاطفة الشعورية مرتبطة بتلك العبارات، زيادة على كمية المعنى المنطقي الموجود فيها. ولكن إذا بحثت تلك الأقوال على أساس عملي، فإن الضروريات المزعومة المطلوب توفرها في المؤسسات السياسية تبدو مجرد تسهيلات كثيرة للوصول إلى تحقيق الشروط الثلاثة؛ فعندما تكون السبيل قد مهدت لمؤسسة أو لعدة مؤسسات بفضل آراء الشعب وأذواقه وعاداته، فيكون الشعب في مثل تلك الحالة لا أكثر سهولة في الاقتناع بالقبول بها فحسب، بل أيضًا أكثر استطاعة للتعلم بيسر وأحسن استعدادًا وميلًا للقيام بكل عمل يطلب منه للمحافظة على المؤسسات وجعلها في حالة فعالة تمكنها من الوصول إلى أحسن النتائج. وأن المشّرع يرتكب خطأ فادحًا إذا لم يعمل في تدابيره التشريعية على شكل يستطيع معه الاستفادة من العادات والمشاعر التي كانت قائمة في السابق، وذلك عندما تكون في متناوله. ومن ناحية أخرى، فإنه من المبالغة رفع تلك المساعدات والتسهيلات المجردة إلى مرتبة الشروط الضرورية. وفي الإمكان إقناع الشعب بسهولة ليعمل، ويعمل بيسر، ما كان قد تعود عليه من الأعمال في الماضي، ولكنه يستطيع أيضًا أن يتعلم القيام بأعمال تكون جديدة عليه. إن الاعتياد على الشيء عامل

مساعد كبير ولكن التركيز على فكرة ما يجعلها مألوفة وإن كانت مستغربة في بادئ الأمر، وقامت حوادث كثيرة جدًا دلت على أن الشعب كان يرنو بكليته إلى أمور لم يجربها من قبل. وتعتبر الطاقة التي يتمتع به [بها] شعب للقيام بأعمال جديدة وتكييف نفسه وفقًا لظروف جديدة أحد عناصر الموضوع الذي نبحثه، وتلك الطاقة يختلف مداها بين شعب وشعب كما يختلف أيضًا في شتى أدوار تطور المدنية. وليس من الممكن أن نقرر وأن نحدد بإصدار حكم عام كفاءة أي شعب على تحقيق شروط نظام معين من أنظمة الحكم حيث يجب أن يصدر مثل ذلك الحكم على أساس عدة عناصر منها الرأي العملي العام، والفطنة، والمعرفة التي يتمتع بها الشعب المعني. وهناك اعتبار آخر يجب أن لا يغفل أمره، فقد يكون شعب ما غير مستعد للمؤسسات الصالحة ولكن إثارة الرغبة فيها في نفوس أبناء الشعب تعتبر جزءًا ضروريًا من عملية إعداد ذلك الشعب. ومن وسائل الإعداد ما يكون في الترويج لمؤسسة معينة (أو نظام للحكم) والتوصية بتبنيها وإبراز فوائدها بصورة جلية، بل لعل هذه الوسيلة هي في الغالب الوسيلة الوحيدة التي تكون في متناول اليد لتعليم أذهان الأمة وتهذيبها، لا لغرض القبول بالمؤسسة أو المطالبة بها فحسب بل لإدارتها أيضًا. ولم يكن في متناول الوطنيين الإيطاليين، خلال الجيلين الماضي والحاضر، من الوسائل لإعداد الشعب الإيطالي للحرية ضمن الوحدة سوى وسائل إثارته للمطالبة بها[2]. والذين يقومون بتلك المهمة يجب أن يكونوا أنفسهم متأثرين تمامًا بفوائد المؤسسة أو نظام الحكم الذي يوصون به، وبالطاقات الأدبية والفعلية والعملية المطلوب توفرها لإدارته؛ وذلك لكي يتجنبوا، إذا كان الأمر ممكنًا، إثارة رغبة تفوق كثيرًا طاقة الشعب للعمل.

يستنتج مما سبق شرحه أن المؤسسات وأنظمة الحكم، ضمن النطاق الذي وضعته الشروط الثلاثة التي كثيرًا ما أشير إليها هي مسألة اختيار، وأن

(2) كتب مل هذا البحث بعد مدة قصيرة من نجاح مملكة بييد مونتي الإيطالية الشمالية 1859-1861 بفضل الوسائل العسكرية والديبلوماسية في فرض الوحدة على القسم الأعظم من شبه الجزيرة الإيطالية، وهو الأمر الذي عجزت وطنية الإيطاليين الوطنيين الثائرة، منذ الثورة الفرنسية، عجزًا كاملًا عن تحقيقه، وقد تم توحيد إيطاليا باحتلال البندقية في 1866 وروما في 1870 وتريتنو في 1918.

التحقيق المعنوي والمجرد فيما هو أحسن نظام للحكم ليس مسألة وهمية بل عملية، يستطاع فيها كثيرًا استعمال العقل العلمي، ولذلك أن مسألة إنشاء أحسن المؤسسات، في أي بلد، التي تستطيع في ضوء الحالة التي تسود ذلك البلد، تحقيق الشروط إلى درجة مرضية، هي أكثر المواضيع العقلية قابلية للجهد العملي. وفي الإمكان أن يقال مثل ذلك عن مسألة إظهار كفاءة الإنسان وأغراضه بالنسبة لشؤون نظام الحكم؛ ففي جميع الأمور توجد حدود صارمة لقوة الإنسان وتلك القوة لا تستطيع أن تعمل فحسب عن طريق صهر قوة أو أكثر من قوة من قوى الطبيعة، ولذلك فإن القوى التي يمكن تطبيقها بالنسبة للعادة المرغوب فيها يجب أن تكون موجودة، مع العلم أنها لا تستطيع العمل إلا وفقًا لقوانينها. ونحن لا يمكننا أن نجعل النهر يجري إلى الخلف، ولكننا لا نقول بسبب ذلك إن الطواحين المائية «لم تصنع وإنما نمت من نفسها». ففي السياسة، كما هو الحال في الأمور الميكانيكية، فإن الطاقة التي تجعل الآلة تستمر في عملها موجودة خارج نطاق تلك الآلة، فإذا لم نتوصل إليها أو إذا ما كانت غير كافية للتغلب على العقبات التي من المعقول أن نتوقع قيامها، فإن الاستنباط سيفشل. وهذا المظهر ليس خاصًا بالفهم السياسي فهو عرضة لنفس القيود والشروط التي تتعرض لها سائر الفنون.

ويواجهنا هنا اعتراض آخر، أو بالأحرى نفس الاعتراض ولكن بصورة مختلفة، وهو الاعتراض المبني على الزعم بأن القوى التي تعتمد عليها الظاهرة السياسية الكبرى ليست خاضعة لتوجيه الفلاسفة والسياسيين، وعلى الاعتقاد بأن حكومة أي بلد قد سبق تقريرها وتحديدها، في جميع الأمور الهامة، من جانب الحالة التي تسود ذلك البلد من حيث توزيع عناصر القوة الاجتماعية، وأن أعظم قوة موجودة في المجتمع، مهما كانت تلك القوة، هي التي تستطيع الحصول على سلطة الحكم، وأن أي تغيير في الدستور السياسي لا يستطيع أن يدوم إلا إذا سبقه، أو صاحبه، تغيير في توزيع القوى في المجتمع نفسه. ولذلك فإن الأمة لا تستطيع اختيار نظام حكمها، بل اختيار مجرد التفصيلات والتنظيم السياسي، أما جوهر الأمر الكلي، أي مسألة القوة العليا، فتقرره الظروف الاجتماعية.

أني أعترف فورًا بأن في هذه النظرية جزءًا من الصحة، على أنه يجب تحويله إلى تعبير واضح وحدود صحيحة لقصد الاستفادة منه. فعندما يقال إن أعظم قوة في المجتمع هي التي تجعل من نفسها أقوى قوة في الحكومة، فإنه يتحتم علينا أن نفهم ماذا تعنيه تلك القوة. فهي ليست قوة العضلات، وإلا كانت الديمقراطية النقية هي نظام الحكم الوحيد الذي يمكن قيامه، ولكن إذا أضفنا إلى القوة العضلية عنصرين آخرين، هما الذكاء والملكية، فإننا نقترب من الحقيقة، دون الوصول إليها. فليست المسألة في الغالب مسألة إخضاع العدد الأكبر للعدد الأقل، فقد يتمتع ذلك العدد الأكبر بتفوق عظيم في الملكية، وكذلك في الذكاء الفردي؛ ومع ذلك، فإنه يمكن أن يظل في حالة خضوع إما بالقوة أو بغيرها من الوسائل، لأقلية تكون دون مستواه في الناحيتين، ولكي نجعل عناصر القوة المختلفة متنفذة سياسيًا فإنه من الواجب تنظيمها، ولكن فائدة التنظيم ستكون بالضرورة في جانب الذين يستولون على الحكم، وقد يتفوق فريق أضعف في جميع عناصر القوة عندما تلقى سلطات الحكومة في الميزان، وقد يحتفظ بتفوقه مدة طويلة، على أن مما لا ريب فيه أن حكومة تؤسَّس على هذا الشكل تكون في حالة تسمى في الميكانيكيا بحالة التوازن غير المستقر، وأشبه بالشيء الذي يوازن من طرفه الأصغر فإذا ما اختل التوازن فإنه يميل إلى الابتعاد عن التوازن أكثر فأكثر بدلًا من إعادته إلى حالته السابقة.

وهناك اعتراضات أخرى أقوى لنظرية الحكم نجدها في الاصطلاحات التي نشرحها. إن القوة في المجتمع التي لها ميل لتحويل نفسها إلى قوة سياسية ليست قوة ساكنة أو مجرد قوة مستكينة بل هي قوة متحركة ناشطة، أي قوة تمارس عمليًا ويُشعر بضغطها. إن قسمًا كبيرًا من القوة كلها يتألف في الإدارة. ولذلك فكيف يستطاع إذًا إحصاء عناصر القوة السياسية بينما نغفل في حسابنا أي شيء يؤثّر بعمله على الإرادة؟ إن التفكير بأن هؤلاء الذين يسيطرون على القوة في المجتمع هم الذين يسيطرون في آخر المطاف على قوة الحكم، ولذلك فلا جدوى من محاولة التأثير على دستور الحكومة عن طريق إثارة الرأي. فمعناه أن ننسى بأن الرأي هو بحد ذاته عنصر من أكبر القوى الاجتماعية الفعالة. إن شخصًا واحدًا ذا عقيدة هو قوة اجتماعية تساوي قوة تسعة وتسعين

شخصًا من ذوي المصالح فحسب. إن الذين يمكنهم أن ينجحوا في إيجاد قناعة عامة بأن نظامًا معينًا من أنظمة الحكم أو حقيقة اجتماعية من أي نوع كانت جديرة بأن تفضل عن غيرها، إن هؤلاء خطوا تقريبًا أعظم خطوة ممكنة نحو تركيز قوى المجتمع إلى جانبها؛ ففي اليوم الذي رجم فيه الشهيد الأول بالحجارة حتى الموت في القدس ووقف ذلك الشخص الذي كان متوقعًا أن يكون رسولًا للأمم موافقًا على موته. فهل كان أحد من الناس يظن بأن الفريق الذي ينتمي إليه ذلك الرجل الذي رجم كان حينئذٍ وفي ذلك المحيط أعظم قوة في المجتمع؟[3]. أوَلم يبرهن ذلك الحادث على صحة هذا القول؟ ويعود السبب في ذلك إلى أن عقيدة ذلك الفريق كانت أقوى العقائد الموجودة في ذلك الوقت. وهذا العامل نفسه هو الذي جعل من راهب من ويتنبرغ[4] في اجتماع مجلس وورمز قوة اجتماعية أقوى من قوة الإمبراطور شارل الخامس وقوى جميع الأمراء الذين كانوا في ذلك الاجتماع. قد يقال إنه كان للدين شأن في تلك الحوادث وإن المعتقدات الدينية شيء فريد في قوتها. ولذلك فلنتناول حادثًا سياسيًا محضًا كان فيه الدين، على قدر ما كان له شأن في الحادث، يقف بشكل عام إلى جانب الفريق الخاسر. فإذا ما كان أحد من الناس في حاجة لأن يقتنع بأن التفكير التأملي هو عامل من العوامل الرئيسية في القوة الاجتماعية، فما عليه إلا أن يعود بذاكرته إلى ذلك العصر الذي قل أن كان فيه عرش في أوروبا لم يكن يشغله ملك متحرر مصلح، أو إمبراطور متحرر مصلح أو (وهذا أغرب ما في الأمر) بابا متحرر مصلح، أي عصر كل من فريدريك الكبير، وكاترين الثانية، ويوسف الثاني، وبطرس ليوبولد، وبنيدكتوس الرابع عشر، وغانغاليني، ومومبال، وأرندا[5]، وعندما كان بوربونيو نابولي أنفسهم أحرارًا وإصلاحيين، وعندما كانت جميع الأدمغة الفعالة بين طبقة أشراف فرنسا تعج

---

(3) يشير مل هنا إلى القديس إسطفانس أول شهيد مسيحي، وللقديس بولس الذي كان يسمى شاوول وأشرف على إعدام اسطفانس (أعمال الرسل: الأصحاح 7: 54-60).

(4) مارتن لوثر (1483-1546) الذي تحدى في وورمز (1521) الإمبراطور والأمراء الألمان برفضه التنكر لتعاليمه، واجتماع وورمز هذا يحدد بدء عهد الإصلاح الديني في ألمانيا.

(5) إن الرهط الذي ذكر أفراده كانوا ساسة عملوا تحت تأثير عهد التطور والنور وأوجدوا إصلاحات اجتماعية ودعموا السلطة الزمنية وكانوا على اتجاه معاكس ظاهر للنظام اليسوعي.

بالأفكار التحررية التي كانت ستكلفهم في وقت قصير فيما بعد غاليًا[6]. إن في هذا كله أمثلة قاطعة على مدى بُعد مجرد القوة الاقتصادية والطبيعية عن أن تكون هي كل القوة في المجتمع. فالقضاء على تجارة الرقيق الزنوج في الإمبراطورية البريطانية، وفي غيرها من الأماكن لم يأت نتيجة لأي تغيير طرأ على توزيع المصالح المادية بل نتيجة لانتشار المعتقدات الأدبية، والفلاحون والطبقات الدنيا في روسيا مدينون في تحررهم، إن لم يكن للشعور بالواجب، فعلى الأقل إلى نمو رأي عام أكثر وعيًا فيما يتعلق بمصلحة الدولة الحقيقية. إن ما يفكر فيه الناس هو الذي يقرر كيف يعملون. ومع أن قناعات ومعتقدات الأشخاص يحددها مركزهم الشخصي بصورة أقوى مما يحددها العقل، إلا أنها تتعرض في الوقت نفسه لضغط قوة غير قليلة ناجمة عن قناعات ومعتقدات الأشخاص الذين يختلفون عنهم في المركز الشخصي وكذلك عن سلطة المتعلمين المتحدة. وعندما يمكن حمل المتعلمين عامة على الاعتراف بصلاح تدبير اجتماعي ما، أو جودة مؤسسة سياسية أو غيرها من المؤسسات، وكذلك على الاعتراف بأن غيرها ليست جيدة، وأن واحدة مرغوب فيها وأخرى مندد بها، فإن الشيء الكثير يكون قد تم عمله بشأن إعطاء الواحدة منها، أو حرمان الأخرى، ذلك التفوق في القوة الاجتماعية التي [الذي] يمكنها من البقاء. أما المبدأ العام الذي يقول بأن حكومة أي بلد تكون على الشكل الذي تفرضه عليها القوى الاجتماعية الموجودة، فهو مبدأ صحيح ولكن بمعنى تحبيذ، لا إثباط المحاولة لممارسة الاختيار العقلي لنظام الحكم (من بين جميع أنظمة الحكم) الذي يكون عمليًا ومناسبًا وفقًا للظروف القائمة.

(6) تنطوي وجهة نظر مل على أن آراء عهد التطور والنور ساعدت على تمهيد السبيل للثورة الفرنسية (1789-1793).

الفصل الثاني

مقياس
نظام الحكم الصالح

نظرًا لأن نظام الحكم لأي بلد قابل للاختيار، ضمن بعض شروط محددة، فلنبحث الآن في التجربة التي يجب أن يوجه الاختيار وفقًا لها، وكذلك في ماهية المميزات المخصوصة اللازمة لنظام الحكم الذي يكون الأنسب لغرض تنمية مصالح أي مجتمع.

وقبل الخوض في غمار هذا التحقيق، فإنه قد يبدو ضروريًا أن نقرر ما هي الوظائف الحقيقية التي تقوم بها الحكومة. وبما أن الحكومة ليست سوى وسيلة، فإن صلاحية الوسيلة يجب أن تعتمد على مدى تكييفها لقصد بلوغ الهدف. على أن عرض المشكلة على هذه الطريقة لا يساعد كثيرًا في عملية التحقيق، بل إن طريقة العرض لا تبرز المسألة كلها بوضوح؛ فوظائف الحكومة الحقيقية أولًا ليست أمرًا مقررًا محددًا، فهي تختلف بالنسبة للأوضاع المختلفة في المجتمع، ونجد أنها أكثر اتساعًا في دولة متخلفة بالنسبة للأوضاع المختلفة في المجتمع، ونجد أنها أكثر اتساعًا في دولة متخلفة منها في دولة متقدمة. وثانيًا إن مميزات الحكومة، أو مميزات عدة مؤسسات سياسية، لا يستطاع تقديرها بشكل وافٍ إذا اقتصر اهتمامنا على المجال الشرعي للوظائف الحكومية، ومع أن هذا المجال يحيط بموضوع جودة الحكومة، إلا أنه لا يحيط بموضوع رداءتها. إن كل نوع وكل درجة من الشر الموجود في طبيعة البشر قد يتعرضون له على أيدي حكومتهم. ولا يمكن تحقيق أي شيء من الصلاح الموجود في طاقة المجتمع القائم، كما يمكن ذلك عندما يكون دستور الحكومة منسجمًا مع الأهداف ومنطويًا على المجال المفسوح للوصول إليها. وليست بنا حاجة إلى التحدث عن التأثيرات غير المباشرة، فإن تدخلات السلطات العليا المباشرة لا حدود لها إلا في الوجود الإنساني، ولا يمكن بحث موضوع تأثير الحكومة على خير المجتمع وتقديره إلا في ضوء كل مصالح الإنسانية.

ولغرض إيجاد المقياس للحكومة الصالحة وللحكومة الرديئة، فإننا مضطرون أن نضع أمام أعيننا موضوعًا متداخلًا متشابكًا كموضوع مجموع صالح المجتمع. ولذلك فإننا نود أن نقبل بمحاولة وضع نوع من التصنيف لتلك المصالح، على اعتبار أن تصنيفها في فئات محددة قد يزودنا بالدليل على ماهية الصفات التي تجعل أي نظام للحكم صالحًا ومناسبًا لتنمية تلك المصالح على التوالي. وإن الأمر ليكون سهلًا لو أمكننا القول إن صالح المجتمع يتألف من كذا وكذا عناصر، وإن أحدها يتطلب توفر الشروط الفلانية وإن أحدها الآخر يتطلب شروطًا غيرها، حيث تكون أحسن الحكومات حينئذٍ هي التي تتوفر فيها تلك الشروط على أوسع نطاق، وبهذه الطريقة تبنى نظرية الحكم على أساس قاعدة من الآراء المنفصلة بشأن العناصر التي تشكل حالة جيدة في مجتمع.

على أن تصنيف وتعداد العناصر التي يتألف منها خير المجتمع لغرض إمكان وضع مبادئ عامة ليس بالمهمة السهلة لسوء الحظ. إن معظم الذين تخصصوا، في الجيل الماضي أو الحاضر، بفلسفة السياسة بروح واسعة شعروا بأهمية مثل ذلك التصنيف، ولكن المحاولات التي جرت بهذا الشأن لا تزال، على ما أعلم، محدودة ومقتصرة على خطوة واحدة. ويبدأ التصنيف وينتهي بتقسيم مسائل المجتمع وأموره تحت عنوانين، هما: النظام والتقدم (وفقًا لتعبيرات المفكرين الفرنسيين) والدائمية والتدرج (وفقًا لتعبير كولريدج(*)).

ومع أن مثل ذلك التقسيم ممدوح ومشتق من التعارض بين الموضوعين والخلاف البارز الظاهر بين المشاعر التي في كل منهما، إلا أنني أخشى (رغم

(*) صمويل تايلور كولريدج (1772-1834): فيلسوف وشاعر إنكليزي. ولد في إنكلترا ونشر فيها أدب الرومانطيقيين الألمان وفلسفتهم، فأثار في الشبيبة أفكارًا جديدة وحماسة جديدة. أصدر مجلة *The Watchman* (الحارس) في عام 1796، ولكن المجلة ما لبثت أن توقفت عن الصدور. ارتبط بعلاقة متينة بالشاعر الإنكليزيووردز وورث واشترك معه في تأليف مجموعة شعرية بعنوان قصائد غنائية. كان كولريدج صاحب نظرية فلسفية في الأدب تعتبر الخيال من أهم العناصر الأدبية. عُدَّ أحد رواد الرومانطيقية الإنكليزية، وأشعاره رسمت الخط الفاصل بين عهدين أدبيين هما الكلاسيكي والرومانطيقي. (م)

جواز ذلك لأغراض البحث العام) أن يكون التمييز بين النظام أو الدائمية وبين التقدم لقصد تحديد صفات الحكومة الضرورية، غير عملي وغير صحيح. فأولًا: ما هو النظام وما هو التقدم؟ ففيما يتعلق بالتقدم، فإنه لا توجد صعوبة، أو بالأحرى لا توجد صعوبة ظاهرة، في بحث أمره. أما عندما يدور الحديث عن النظام بوصفه حاجة من حاجات المجتمع الإنساني، فمن المحتمل أن يُفهم بأنه يعني التحسين، وهذا رأي يختلف تمامًا عن المقصود. ثم ما هو النظام؟ إن معنى النظام يختلف اختلافًا كبيرًا أحيانًا، واختلافًا ضئيلًا أحيانًا أخرى، ولكنه بالكاد أن يعني جميع ما يحتاج إليه المجتمع الإنساني، فيما عدا التحسين.

إن معنى النظام، في أضيق معانيه، هو الطاعة، فيقال إن الحكومة التي تطاع تصون النظام، على أن الطاعة تكون على درجات مختلفة، ليست كل واحدة منها محمودة. إن السلطة الكاملة التي لا تنازع هي السلطة الوحيدة التي تطلب من المواطن أن يطيع بدون قيد أو شرط بانتداب الأشخاص الذين في الحكم، ولكن علينا أن نحدد، على الأقل، التعبير عن تلك الانتدابات التي تعطى بشكل عام ووفقًا لأنظمة القوانين. وبمعناه هذا، فإن النظام هو بدون شك من المقتضيات التي ليس للحكومة غنى عنها. فلا يمكن أن يقال إن الحكام الذين لا يستطيعون جعل مراسيمهم وقوانينهم مطاعة حكام يحكمون. ومع أن شرط الطاعة ضروري، إلا أن تحقيقه ليس هو الغرض من قيام الحكومة، على أن طاعة الحكومة أمر لازم لكي تستطيع أن تحقق غرضًا آخر، وذلك الغرض المتوجب على الحكومة تحقيقه، والمشتق من فكرة التحسين، والواجب تنفيذه في كل مجتمع، سواء كان متقدمًا أو ساكنًا، هو الذي علينا أن نفتش عنه.

والنظام يعني، بصورة أوسع، صيانة السلام عن طريق وقف العنف الخاص، فيقال إن النظام يكون سائدًا، كقاعدة عامة، عندما يكون الشعب قد أقلع عن معالجة المنازعات بالقوة الخاصة وارتضى رفع مسائل المنازعات والتعويض عن الأضرار إلى السلطات العامة للمعالجة والبتّ فيها. على أن النظام بمعناه الواسع هذا وبمعناه الضيق الآخر، يعبّر عن شرط من الشروط التي يجب أن تتوفر في الحكم، أكثر مما يعبّر عن غرضه أو مقياس امتيازه. فقد

تكون عادة الخضوع للحكومة مستقرة، وكذلك عادة إحالة المنازعات إليها، ولكن الطريقة التي تعالج بها الحكومة تلك المنازعات وكذلك سائر الأمور التي تعنى بها، قد تختلف خلال الفترة التي تفصل بين الأحسن المستطاع في الحكم وبين الأسوأ الممكن فيه.

وإذا كنا نرغب في أن يشتمل معنى النظام على جميع ما يتطلبه المجتمع من الحكومة مما لا تشتمل عليه فكرة التقدم، فإن علينا أن نحدد معنى النظام بأنه صيانة جميع أنواع وكميات الجودة الموجودة، وأن معنى التقدم هو الاستزادة منها. وهذا التمييز لا ينطوي في أية من ناحيتيه على كل ما يمكن أن تطالب الحكومة بتنميته وتشجيعه، فإذا ما فهم على هذا الشكل فإن هذا التمييز لا يوفر أساسًا لنظام الحكم. إننا لا نستطيع أن نقول، بصدد مسألة إنشاء نظام للحكم بأن بعض الشروط يجب أن ينص عليها للنظام وأخرى للتقدم؛ حيث إن شروط النظام، في معناه الذي ذكرناه الآن، وشروط التقدم ليست متعارضة بل إنها واحدة. إن العوامل والوسائل التي تعمل على صيانة الخير الاجتماعي الموجود هي نفس العوامل والوسائل التي تعمل على زيادته، والعكس بالعكس. والفرق الوحيد بينها هو أن الوسائل والعوامل المطلوبة لتحقيق الاستزادة من الخير تكون أكثر من تلك المطلوبة لغرض صيانة ذلك الخير.

وما هي كل صفة من صفات المواطنين، على سبيل المثال، التي تقنع وتؤدي في الأكثر إلى زيادة كمية السلوك الجيد والإدارة الحسنة والنجاح والازدهار القائم في المجتمع؟ إن كل إنسان يوافق على أن تلك الصفات هي الصناعة والإنصاف والعدل والحكمة. ولكن أليست تلك الصفات، من بين جميع الصفات، هي أكثرها ملائمة [ملاءمة] للتحسين، وإن كل نمو في تلك الفضائل في المجتمع هو بحد ذاته أعظم التحسينات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمهما تكون [تكن] الصفات في الحكومة التي تروج للصناعة والإنصاف والعدل والحكمة، فإنها تؤدي في الوقت نفسه إلى الدائمية والتدرج، وكل ما في الأمر أن المسألة تحتاج إلى المزيد من تلك الصفات لجعل المجتمع، بصورة أكيدة، متقدمًا، لا مجرد مجتمع دائم مستمر.

وكذلك، فما [ما] هي الصفات الخاصة في الأشخاص التي يبدو أن لها صلة خاصة بالتقدم ولا تنطوي مباشرة على اقتراح الآراء للنظام والصيانة؟ إن تلك الصفات، بوجه عام، هي العمل الفكري والاستحداث والشجاعة، ولكن أليست تلك الصفات نفسها مطلوبة أيضًا بشكل وافٍ لصيانة الجودة، ولزيادتها؟

وإذا كان في الشؤون السياسية شيء ثابت مؤكد، فهو أن ما بلغناه من فضائل لا يمكن المحافظة عليها بدون مواصلة أعمال الطاقة نفسها التي أحرزت تلك الفضائل؛ فالأمور التي تترك لنفسها لا مناص من تعفنها. وهؤلاء الذين يغرهم نجاحهم فيتساهلون في عادات العناية والتفكير وتضعف إرادتهم لمناهضة ما هو غير ملائم من الأشياء، بالكاد أن يحتفظوا طويلًا بنعمة الفضائل الجيدة. إن الصفة العقلية التي يبدو أنها مكرسة كلية للتقدم هي الأصل ونهاية الاتجاهات نحو التقدم. ولكن بفضل التغييرات التي لا مناص من وقوعها في شؤون الإنسان، فإن الصفة العقلية لا تعود ضرورية للبقاء، حيث تنشأ، بسبب التغييرات، ظروف يقتضي مواجهتها بمصادر طاقة واستنباطات جديدة لكي يضمن، على الأقل، بقاء الأشياء مستمرة على الحالة التي كانت عليها في السابق، ولذلك فمهما كانت الاتجاهات القائمة في الحكم نحو تشجيع النشاط والعمل والطاقة والشجاعة والنشوء، فإنها ما تزال مطلوبة لغرض الدوام كما هي مطلوبة لقصد التقدم، على أن ما يحتاج منها لضمان البقاء يكون أقل مما يحتاج منها لغرض التقدم.

وللانتقال الآن من المقتضيات العقلية للمجتمع إلى المقتضيات الخارجية والموضوعية، فإنه من الصعوبة تبيان أي استنباط في السياسة، أو تدبير للشؤون الاجتماعية، يلائم النظام فحسب أو يلائم التقدم فحسب؛ حيث إن كل ما يؤدي إلى تنمية الواحد منهما يؤدي إلى تنميتهما معًا أيضًا. ولنأخذ، على سبيل المثال، مؤسسة البوليس العامة. إن النظام هو الهدف الذي يبدو بأنه موضع العناية المستعجلة في كفاءة هذا الفرع من النظام الاجتماعي، فإذا كانت تلك المؤسسة ذات أثر ملموس في إقامة النظام، أي إذا منعت الجريمة وجعلت كل شخص يشعر بأنه وماله في أمان، فهل ينجم عن ذلك أن تكون

الحالة أكثر ملائمة [ملاءمةً] وتشجيعًا للتقدم؟ إن أعظم ضمان لسلامة المال ينطوي على أحد الشروط والأسباب الرئيسية الذي يؤدي إلى إنتاج أكبر. وهذا هو معنى التقدم. إن قمع الجريمة بشكل حسن فعال ينطوي على قمع الميول لاقتراف الجرائم، وهذا هو التقدم بأعلى معانيه. إن تحرير الفرد من حالات القلق والتطير التي تساوره نتيجة لقيام حالة لا تتوفر فيها الحماية الكاملة، عمل يساعده على انطلاق إمكانياته ومقدرته واستعمالهما في بذل جهود جديدة لتحسين حالته الخاصة وحالة الآخرين أيضًا. وفي الوقت نفسه، فإن هذا العامل، فيما له علاقة بالمجتمع القائم، يبعد الفرد عن الاستمرار في تصوره وجود أعداء حاليين له، أو أعداء محتمل قيامهم في المستقبل من بين زملائه في المجتمع ويشجع ويحيي فيه جميع مشاعر المودة والأخوة نحو الآخرين وروح الاهتمام بعناية في رفاهية المجتمع بوجه عام، وهو أمر [مهم] من النواحي العامة للتحسين الاجتماعي.

ولنأخذ أيضًا، على سبيل المثال، موضوعًا معروفًا كمسألة جهاز جيد للضرائب والشؤون المالية، ومثل هذا الموضوع يدخل ضمن المسائل الواقعة في مضمار النظام؛ فالجهاز الذي يكون طيبًا وجيدًا يكون ملائمًا جدًا للتقدم والنظام. إن الانتقاد [الاقتصاد] يؤدي إلى صيانة ما هو موجود من الثروة الوطنية كما يؤدي في الوقت نفسه إلى الاستزادة منها، وتوزيع الأعباء بشكل عادل، عن سبيل إعطاء كل مواطن مثلًا للآداب والضمير السليم ولحسن التكييف والتطبيق في الحالات الصعبة والقيمة التي تعلقها عليه السلطات العليا، يؤدي بدرجة رفيعة ملموسة إلى تربية المشاعر الأدبية في المجتمع بالنسبة للقوة ولعدم التمييز. وإذا كانت الوسيلة التي تتبع في جباية الضرائب لا تؤدي إلى عرقلة صناعة المواطن وإلى التدخل غير الضروري في حريته، فإنها تشجع لا صيانة الثروة الوطنية فحسب بل تفسح المجال أيضًا لأكبر الإمكانيات وأعظم الكفاءات الفردية. أما إذا وقعت في الشؤون المالية والضرائبية أخطاء تعرقل تحسين أحوال الشعب في أمور الثروة والآداب، فإن ذلك يؤدي بصورة قاطعة، وخاصة إذا كانت الأخطاء خطيرة، إلى إفقار الشعب وإضعاف آدابه وأخلاقه. وبالاختصار، فإن ما ينجم عن هذا البحث هو أن من المعترف به

بأن المقتضيات المطلوب توفرها للبناء والتقدم (بأوسع معانيهما) ولغرض استقرار الفوائد القائمة، ليست سوى نفس المقتضيات المطلوب توفرها أيضًا، ولكن على درجة أكبر، للنظام، وأن المقتضيات المطلوبة للدوام هي أيضًا نفس المقتضيات المطلوب توفرها للتقدم، ولكن على درجة أقل.

إن تأييد الرأي القائل بأن النظام يختلف اختلافًا أساسيًا عن التقدم، وبأن صيانة الأمور الجيدة القائمة وإضافة أخرى لها، مسألة تختلف بشكل وافٍ، يزودنا بأساس للتصنيف الرئيسي. ولعله من الخير أن نذكر أن التقدم قد يكون على حساب النظام؛ ذلك أنه بينما نحصل، أو نكافح في سبيل الحصول على جودة من نوع ما، فإننا قد نكون في سبيلنا إلى إضاعة الفرص بالنسبة للحصول على أمور جيدة أخرى. وهكذا فقد يتم تقدم في ناحية الثروة، بينما يكون هناك انهيار في الفضيلة. على أن القبول بهذا الافتراض لا يبرهن على أن التقدم يختلف اختلافًا جذريًا عن الدوام بل يبرهن أن الثروة هي غير الفضيلة. إن التقدم هو الدوام، بل إنه أكثر من ذلك قليلًا، أما القول بأن التقدم في أمر ما لا ينطوي على الدوام في جميع الأمور، فإنه لا يُعتبر جوابًا على هذا الاعتقاد. إن التقدم من أي نوع كان يتضمن أيضًا الدوام في ذلك النوع، وعندما يضحى بعامل الدوام في سبيل نوع معين من التقدم، فقد يؤدي ذلك إلى التضحية أكثر من ذلك بتقدم آخر. وإذا لم يكن التقدم يستحق أن يضحى به، فمعنى ذلك أن مصلحة الدوام ليست وحدها التي أُهملت فحسب بل إن مصلحة التقدم العامة قد وقع خطأ في تفهمها.

وإذا كان هناك ما يدعو إلى استعمال تلك الآراء التي وقعت فيها مقارنة غير صحيحة في محاولة التدقيق العلمي لمعنى الحكم الصالح، فإنه يكون أصح فلسفيًا التخلي عن تفسير كلمة «نظام»، وأن يقال بأن الحكم الصالح هو الحكم الذي يكون أكثر ملاءمة للتقدم؛ حيث إن التقدم يشمل النظام بينما النظام لا يشمل التقدم. إن التقدم في معنى الملاءمة أعلى درجة من النظام في هذا المعنى. وفي كل معنى آخر، فإن النظام يشكل قسمًا فحسب من مقتضيات الحكم الصالح، ولا يمثل فكرته وجوهره. أما النظام فإنه يجد لنفسه مكانًا أكثر

لياقة بين شروط التقدم؛ ذلك أننا إذا زدنا مجموعتنا من الجودة فلا يكون هناك أكثر ضرورة من العناية اللازمة بما لدينا من تلك الجودة. وإذا ما كنا نحاول السعي وراء ثروات أكثر فيجب أن يكون واجبنا الأول عدم توزيع وسائلنا بدون فائدة. وعلى هذا الاعتبار، فإن النظام ليس غاية إضافية لأجل التقدم بل إنه وسيلة وقسم من التقدم نفسه. وإذا ما أحرز ربح في ناحية بأكثر من خسارة متساوية في نفس الناحية أو في ناحية أخرى فلا يكون قد وقع تقدم. فالملائمة [فالملاءمة] للتقدم، في مفهومها هذا تشتمل على الجودة الكلية لنظام الحكم.

وعلى الرغم من استطاعة الدفاع عن هذا التعبير لقياس الحكم الصالح، إلا أن ذلك لا يكون مناسبًا؛ حيث إن ذلك التعبير، مع شموله على الحقيقة كلها، فإنه لا يزود الذاكرة إلا بقسم منها. إن الذي يستدل عليه من اصطلاح «التقدم» هو فكرة التحرك إلى الأمام، بين [بيد] أن معناه في هذا المقام يُفهم منه بصورة مماثلة منع التقهقر إلى الخلف. إن الأسباب الاجتماعية نفسها - المعتقدات والمشاعر والمؤسسات والممارسة - مطلوبة أيضًا، وبنفس القوة، لمنع المجتمع من التردي، كما هي مطلوبة لإنتاج تقدم آخر. فإذا لم يكن هناك تحسين يرجى فإن الحياة، كما هو واقعها الآن في الحقيقة، لن تكون أقل نضالًا مستمرًا ضد أسباب التردي والانهيار. إن السياسة، كما فهمها الأقدمون، كانت تتألف من هذا كله. إن اتجاه الناس الطبيعي وأعمالهم كان نحو التردي على أنه إذا ما عولج ذلك الاتجاه بالفضيلة من جانب مؤسسات صالحة فإنه من المستطاع توجيهه، ولمدة طويلة غير محدودة، اتجاهًا معاكسًا. ومع أننا لم نعد نتمسك بهذا الرأي، ومع أن معظم الناس في عصرنا الحاضر يتمسكون برأي معاكس له، ويؤمنون بأن اتجاه الأشياء يسير، بوجه عام، نحو التحسين، إلا أنه يجب علينا أن لا ننسى بأن هناك اتجاهًا فائضًا ومستمرًا في حياة الإنسان نحو الأسوأ، وهذا الاتجاه يتألف من جميع السخافات والأخطاء والإهمال والصفات الرديئة والتخاذل في الجنس الإنساني. وتلك الصفات هي التي تقع عليها السيطرة لمنعها من جرف كل ما يقوم أمامها، وذلك بفضل الجهود التي يبذلها بعض الناس باستمرار وآخرون بالقوة، لتوجيهها كلها نحو الخير والأهداف القيمة. وإذا ما داخلنا الظن بأن قيمة تلك الجهود الأساسية

تتألف من التحسين الواقع الذي توصلت إليه الوسائل، وأن نتيجة توقفها يكون مجرد معناه أننا نبقى على ما نحن عليه، فإننا نكون قد أعطينا فكرة غير كافية عن أهمية تلك الجهود التي تبذل لتحسين طبيعة الإنسان وحياته ورفعها إلى مستوى أعلى. إن إنقاصًا قليلًا لتلك الجهود لا يضع حدًا للتحسين فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى جعل الاتجاه العام يسير نحو التردي والانهيار، وإذا ما بدأ مثل ذلك الاتجاه في سيره فإنه يتقدم بسرعة متزايدة ويصبح أمر وقفه أكثر صعوبة، فيصل إلى حالة كثيرًا ما رأينا مثلها في التاريخ والتي ما تزال أقسام كثيرة من الجنس البشري تئن وتشكو منها حتى الآن؛ فيحدث نتيجة لذلك أيضًا أن الناس لا يعودون يرون ولا يتطلعون لأي شيء سوى لقوة فوق الطبيعة البشرية لرد المد وإيجاد بداية جديدة لحركة التقدم إلى الأمام والتعالي.

إن هذه الأسباب تجعل استعمال كلمة تقدم غير صالحة تمامًا، بينما تصبح اصطلاحات «النظام والدوام» أساسًا لتصنيف المقتضيات الضرورية لنظام الحكم. وهذا التناقض الأساسي الذي نجده في هذه الكلمات غير موجود في الأشياء نفسها بقدر ما هو موجود في أنواع المميزات الإنسانية التي تتجاوب معها. وكما نعلم، فإن هناك بعض العقول يسودها الخطر وأخرى تسودها الجرأة، بينما تسود غيرها الرغبة في تجنب ما هو قائم من الخطر ويكون شعورها في هذا الصدد أقوى من الشعور الذي يدفعها إلى تحسين القديم والحصول على فوائد جديدة. وهناك آخرون يتجهون اتجاهًا معاكسًا وهم أكثر رغبة في الصالح الذي يقوم في المستقبل من عنايتهم بالصالح القائم. وسبل الفريقين نحو الهدف هي نفس السبل ولكنهما معرضان للابتعاد عنها في اتجاهات معارضة [متعارضة]. وهذا اعتبار هام جدًا بالنسبة للأشخاص الذين يشكلون أي جهاز سياسي؛ حيث إنه يجب أن يضم الجهاز أشخاصًا من النوعين، وأن تروض وتعدل اتجاهات أي من الفريقين فيما إذا كانت متزايدة عنيفة، وذلك بفضل اتجاهات الفريق الآخر. وليس هناك من حاجة إلى نص صريح لتحقيق هذا الهدف، شريطة أن يعنى بعدم السماح بقيام ما هو غير منسجم معه. إن الخلط الطبيعي والآني بين الكبار والصغار، وبين الذين بنوا مركزهم وشهرتهم وبين الذين لا يزال أمامهم بناءها [بناؤها]، يجيب بشكل

كافٍ على الغرض، على أن يكون مستطاعًا عدم زعزعة هذا التوازن الطبيعي بنظام مصطنع.

نظرًا لأن التمييز الذي يستعمل في العادة لغرض تصنيف المقتضيات الاجتماعية لا يحوز على الخواص اللازمة لذلك الاستعمال، فإن علينا أن نفتش عن تمييز آخر يكون أكثر ملاءمة. ويبدو أن مثل ذلك التمييز تدل عليه الأبحاث التي أبدأ بها الآن.

إذا سألنا أنفسنا عن الأسباب والشروط التي تعتمد عليها الحكومة الصالحة، بجميع معانيها، من أوضعها إلى أرفعها، فإننا نجد أن أهمها والرئيسي فيها، والذي يعلو على جميعها هو صفات المخلوقات الإنسانية التي يتشكل منها المجتمع الذي تمارس الحكومة سلطتها عليه.

ولنأخذ، كأول مثل، القضاء، وهذا مثل مناسب حيث إنه لا يوجد قسم آخر من الإدارة العامة تكون فيه الإدارة والأحكام والاستنباطات لإدارة العمل ذات نتائج حيوية. وهذه الاعتبارات نفسها تخضع بأهمية للصفات التي يتمتع بها الأشخاص الموظفون للعمل. وما هي قيمة فاعلية قوانين المرافعة في الوصول إلى العدالة إذا كان وضع الشعب الأدبي على شكل يكذب فيه الشهود ويقبل فيه القضاة ومساعدوهم تناول الرشوة؟ كذلك كيف يمكن للمؤسسات أن توفر إدارة أهلية صالحة إذا ما وجِد عدم الاكتراث بالرعية إلى مدى لا يستطاع معه إقناع الذين يمكنهم أن يديروا الأمور بكفاءة وأمانة بالخدمة، فتترك الواجبات لهؤلاء الذين يقبلون على القيام بها لأن لهم مصلحة خاصة يريدون تحقيقها. وما هو مدى فائدة وجود نظام شعبي نيابي للحكم إذا كان الناخبون لا يعنون باختيار أحسن عضو في البرلمان بل ينتخبون العضو الذي ينفق المال الكثير لكي يتم انتخابه؟ وكيف يمكن لهيئة نيابية أن تعمل للخير والصلاح إذا كان من المستطاع شراء أعضائها، أو إذا كانت سرعة تهيج عواطفهم التي لم يصلحها النظام العام أو ضبط النفس الخاص، تجعلهم غير قادرين على المناقشات الهادئة فيلجأون إلى العنف اليدوي في قاعة المجلس أو يطلقون النار بعضهم على بعض بالبنادق؟ وأيضًا كيف يمكن أن تدار حكومة أو أية هيئة مشتركة

بشكل مقبول من جانب شعب يسوده الحسد إلى درجة أنه إذا ظهر أن فردًا منه من المحتمل أن ينجح في أي شيء، فإن الآخرين المفروض فيهم التعاون يؤلفون ضمنًا جبهة لإنزال الفشل به. ويكون قيام حكومة صالحة أمرًا مستحيلًا عندما تكون نزعة الشعب العامة مانعة الفرد من الاهتمام بغير أنانيته ومصالحه الخاصة، فلا يقيم وزنًا لقسطه من الصالح العام. ولسنا في حاجة إلى شرح تأثير عيوب الذكاء في عرقلة جميع عناصر الحكومة الصالحة. إن الحكومة هي أعمال تقوم بها مخلوقات إنسانية، فإذا كان الوكلاء أو الذين ينتقونهم أو الذين كان الوكلاء مسؤولين أمامهم وإذا كان الذين لرأيهم واجب التأثير والمراقبة يكتفون بالتفرج، إذا كانوا جميعهم مجرد كتل من الجهل والحماقة والتحيز، فإن جميع أعمال الحكومة تكون خاطئة، ولكن عندما يرتفع هؤلاء الأشخاص إلى فوق ذلك المستوى، فإن صفة الحكومة تتحسن نسبيًا، ثم تبلغ درجة الجودة المستطاعة عندما يصبح رجال الحكم، وهم أشخاص ذوو فضائل عالية وإدراك، محاطين برأي عام متنور.

إن العنصر الأول للحكومة الصالحة هو فضيلة وذكاء المخلوقات الإنسانية التي يتألف منها المجتمع، ولذلك فإن تنمية فضيلة الشعب وذكائه هي أحسن ما يجب أن يتوفر في نظام الحكم. وأول سؤال من أية مؤسسة سياسية يدور حول مدى اتجاهها نحو تدعيم الصفات المرغوب فيها في أفراد المجتمع من أدبية وأخلاقية، أو كما صنفها بنثام الصفات الأدبية والعقلية والعملية. إن الحكومة التي تستطيع أن تقوم بتلك المهمة على أحسن وجه هي الحكومة التي من المحتمل أن تكون أحسن الحكومات أيضًا في سائر المجالات؛ حيث إن كل إمكانية لعمل الجيد تعتمد على تلك الصفات إلى المدى الموجودة فيه في الشعب.

ولذلك، فإنه من الجائز أن نعتبر أحد المقاييس لمدى جودة الحكومة درجة ميلها نحو زيادة الصفات الحميدة في الشعب، جماعيًا وإفراديًا؛ فبالإضافة إلى أن خير الشعب هو الهدف الوحيد للحكومة الصالحة، فإن مزاياه الطيبة هي القوة الدافعة للعمل. والعنصر الثاني الذي تتألف منه أهلية الحكومة هو صفة ومزية أداة العمل نفسها، أي بمعنى مدى ملائمتها [ملاءمتها] للاستفادة من كمية

المزايا الحميدة التي تكون موجودة في أي وقت من الأوقات وتوجيهها نحو الغرض الصحيح. ولنأخذ مرة أخرى مسألة السلطة القضائية كمثال، فالجهاز القضائي يتولى إدارة الشؤون العدلية، أما جودة ذلك الجهاز فهي خليط نسبي تمتزج فيه نسبة قيمة الأشخاص الذين تتشكل المحاكم منهم ونسبة قيمة الرأي العام الذي يسيطر عليهم، على أن الفرق بين الجهاز القضائي الصالح والجهاز القضائي الرديء فإننا نعثر عليه في تلك الاستنباطات التي يكون الغرض منها جعل ما يكون موجودًا في المجتمع من القيمة الأدبية والعقلية في حالة تمارس فيها ضغطًا وتأثيرًا على إدارة العدالة ونتائج أعمالها. إن التدابير التي تتخذ لتأمين اختيار القضاة من مستوى عال من الفضيلة والذكاء وأنواع المرافعات النافعة، والنشر الذي يتيح ملاحظة وانتقاد الأعمال التي تكون ناقصة أو خاطئة، والوسيلة التي يسار عليها للحصول على البيّنات وما إذا كانت صالحة أو غير صالحة لإظهار الحق، والتسهيلات التي تتيح الوصول إلى المحاكم، والإجراءات التي تتخذ لكشف الجرائم والقبض على المتهمين. إن جميع تلك المسائل ليست هي القوة بل الأداة التي تمكن القوة من مواجهة العقبات. ولكن الأداة لا تعمل من نفسها، على أن القوة نفسها تذهب هباءً منثورًا ولا يكون لها أي أثر بدون الأداة. ونجد مثل هذا التمييز في تشكيل الإدارات التنفيذية، فتكون أداة الإدارة جيدة عندما تتوفر التجارب الصحيحة لمعرفة مزايا الموظفين وتسن القوانين الصالحة بصدد ترقيتهم وتوزع الأعمال عليهم بشكل مناسب لتصريفها، ويوضع نظام ملائم لذلك التصريف، ويُحفظ سجل صحيح ومفهوم تدوَّن فيه تلك الأعمال بعد إنجازها، وكذلك عندما يعرف كل فرد ما هو مسؤول عنه، ويدرك الآخرون تلك المسؤولية الواقعة على كاهله، وتتوفر أحسن الوسائل المستنبطة للحد من الإهمال والمحاباة والنفعية في أعمال الإدارات. ومع ذلك، فإن الحدود والتقييدات السياسية لا تعمل من تلقاء نفسها أكثر مما يعمل اللّجام على قيادة حصان بدون راكب. وإذا ما كان الموظفون المسؤولون عن المراقبة والقيود فاسدين أو مهملين كالأشخاص الذين يكونون تحت هيمنتهم، وكان الرأي العام، وهو الينبوع الرئيسي لقوى المراقبة والتقييد، جاهلًا جهلًا مطبقًا ومستكينًا ومهملًا دوره، فلا يمكن لأحسن جهاز إداري أن

يأتي بفائدة، ومع ذلك فإن جهازًا حسنًا هو أفضل دائمًا من جهاز سيء [سيئ]، والقوة المراقبة والمقيدة، ولو كانت غير وافية بالغرض، يمكنها دائمًا أن تعمل أحسن ما تستطيع عمله، ولكن لا يمكن لها أن تكون قوة كافية بدون وجود جهاز للإدارة. ونقول، على سبيل المثال، إن الشر لا يكون بذاته إعاقة للشر أو حافزًا على الجودة إذا لم يهتم الشعب بما يجري من الأعمال، ولكن كيف يستطيع الجمهور أن يعيق أو أن يشجع الأمور التي لا يسمح له بمعرفتها؟

إن التشكيل المثالي لوظيفة عامة هو ذاك الذي توافق فيه مصلحة الموظف واجبه، ومجرد وجود جهاز للعمل لا يحقق ذلك التوافق بينما إن عدم وجود الجهاز الملائم يجعل ذلك التوافق أقل إمكانية.

إن صحة ما سبق قوله من التدابير المتعلقة بإدارة الحكومة تظهر بوضوح أجلى بدستورها العام؛ فالحكومة التي تريد أن تكون صالحة تهدف إلى تنظيم بعض ما في أفراد المجتمع من خصال طيبة لإدارة شؤون المجتمع العامة، وإن الدستور النيابي وسيلة تجعل المستوى العام للذكاء والأمانة الموجودين في المجتمع، وذكاء وفضيلة أكثر أفراده حكمة، على حالة تؤثر على الحكومة مباشرة، وتوفر لتلك الخصال نفوذًا يكون أكبر من أي نفوذ يوفره أي نظام آخر، مع العلم أن مثل ذلك النفوذ هو مصدر جميع الجودة الموجودة في الحكومة والمانع لقيام أي شر غير موجود فيها. فإذا ما نجحت مؤسسات الدولة في تنظيم أكبر كمية من تلك المزايا الطيبة وكانت وسيلتها إلى ذلك حسنة، فإن الحكومة تكون أصلح.

وعلى أساس هذا البحث نكون قد حصلنا على أساس لتقسيم مزدوج للأهلية التي يمكن لعدد من المؤسسات السياسية أن تحرزها. ويتألف جزء من هذا التقسيم من مدى ما تستطيعه تلك المؤسسات من تنمية التقدم الفعلي للمجتمع، بينما يتألف الجزء الثاني من مدى الكمال في تنظيم القيم الأدبية والعقلية والعملية الموجودة في المجتمع ليكون لعملها أعظم تأثير على الشؤون العامة. إن الحكومة يحكم على جودتها بأعمالها فيما يتعلق بالأشخاص والأشياء، ما تصنعه من المواطنين وما تصنعه معهم وباستعدادها

لتحسين أفراد الشعب أنفسهم أو بميلها لإفسادهم، كما يحكم عليها بما تقوم به من الأعمال في سبيل الشعب وبواسطته. إن الحكومة نفوذ كبير يؤثر على العقل الإنساني كما يؤثر على عدد من التدابير المنظمة للأعمال العامة، ويكون عملها الطيب غير مباشر بشكل عام، دون أن يفقد حيويته وضرورته، بينما عملها الرديء قد يكون مباشرًا.

وهذا الفرق بين وظيفتي الحكومة ليس مثل الفرق القائم بين النظام والتقدم، فهو ليس مجرد فرق في الدرجة بل في النوع، ومع هذا فيجب أن لا يظن أن الواحد منهما غير مرتبط بالآخر ارتباطًا وثيقًا؛ فالمؤسسات التي توفر أحسن إدارة للشؤون العامة مستطاعة في حالة التقدم القائمة تستطيع بفضل تلك الإدارة زيادة التحسين في الدولة. إن الشعب الذي توفر لديه أكثر القوانين عدالة وجهاز قضائي فنّي كفؤ، وأكثر الإدارات وعيًا وأعظم الأجهزة المالية عدلًا وأقلها بهاظة [تكلفة]، وكانت كلها مطابقة لدرجة التقدم العلمي والأدبي التي بلغها ذلك الشعب، فإنه يتمتع بوضع طيب للانتقال منه إلى درجة أعلى من الرقي. والمؤسسات السياسية لا تستطيع أن تقوم بخدمة ذات أثر لتحسين أحوال الشعب عن غير طريق القيام بأعمالها المباشرة بشكل جيد. ويكون العكس هو الصحيح إذا ما كانت أداة العمل في المؤسسات رديئة الإنشاء تجعل إدارتها للأعمال سيئة. وتظهر نتيجة ذلك فيما تؤدي إليه من تخفيضٍ لمستوى الشعب الأدبي ومن قتلٍ [لـ] مواهبه وأعماله. ومع ذلك كله، فإن هذا التمييز حقيقي لأنه ليس سوى وسيلة واحدة من الوسائل التي تعمل المؤسسات السياسية بواسطتها إما لتحسين العقل الإنساني وإما لإفساده. أما أسباب ووسائل التأثير الطيب، أو الضار، فإنها تظل موضوعًا منفصلًا وأكثر اتساعًا للبحث.

إن لأي نظام للحكم أو لعدد من المؤسسات السياسية، وسيلتين للعمل الذي يؤثر على خير المجتمع. والوسيلة الأولى هي التي يعمل بموجبها كإدارة للتربية والتعليم؛ والتدابير المتخذة لإدارة شؤون المجتمع العامة في الحالة التي تكون عليها تلك الشؤون. أما الوسيلة الثانية فإنها تختلف عن الوسيلة

الأولى اختلافًا قليلًا بسبب الفروق في درجة المدنية وحالات البلاد، وعلاقتها بالدستور أدنى من علاقة الوسيلة الأولى به. إن الوسيلة التي تدار بها أعمال الحكومة وتكون هي الأحسن في دستور حر، يكون أيضًا وبوجه عام، الأحسن في ظل الحكم الملكي المطلق. على أنه من غير المتوقع أن يمارس ذلك النظام تلك الوسيلة. ونقول، على سبيل المثال، إن قوانين التملك، وأصول البيّنات والمرافعات القضائية، وجهاز الضرائب والإدارة المالية، فإنها ليس من الضروري أن تكون مختلفة في مختلف أنظمة الحكم، فلكل من تلك الشؤون مبادىء وأحكام خاصة بها، وهي موضوع لدراسة منفصلة. إن الفقه القضائي والتشريع المدني والجزائي والسياسة المالية والتجارية هي علوم بنفسها، أو بالأحرى أقسام من علم الحكومة، أو علم فن الحكومة الشامل. إن أحسن النظريات تقدمًا في تلك المواضيع، والتي ليس من المحتمل أن يكون فهمها والعمل بموجبها متشابهين في جميع أنظمة الحكم، فإنها تظل ذات فائدة متشابهة في ظل كل نوع من أنظمة الحكم إذا ما فُهمت تمام الفهم وعُمل بموجبها بصورة سليمة. وإنه لصحيح أن تلك النظريات لا يستطاع تطبيقها بدون تعديلات في جميع حالات المجتمع والعقل الإنساني، ومع ذلك فإن معظمها يحتاج فقط إلى تعديلات في التفاصيل لكي يمكن تطبيقها في أي مجتمع قد بلغ درجة من التقدم يتمتع فيها بحكام لهم طاقة على تفهم تلك النظريات. أما الحكومة التي تكون تلك النظريات غير ملائمة لها كلية، فهي لا بد أن تكون حكومة رديئة بنفسها أو تكون حكومة معارضة للشعور العام إلى درجة تجعلها لا تستطيع صيانة نفسها بالوسائل الشريفة.

ويختلف الوضع فيما يتعلق بذلك القسم من مصالح المجتمع التي تتصل بمسألة تدريب الشعب لنفسه تدريبًا حسنًا أو تدريبًا سيئًا. وعلى اعتبار أن المؤسسات هي أداة التدريب، فمن الواجب أن تكون مختلفة اختلافًا أساسيًا بالنسبة لدرجة التقدم التي بلغها الشعب، والاعتراف بهذه الحقيقة، وهو اعتراف اختباري أكثر منه فلسفي، فإنه يمكن اعتباره النقطة الأساسية في التفوق الذي تحرزه النظريات السياسية الحالية على النظريات القديمة؛ فقد كان من المعتاد في نظريات الماضي المطالبة بديمقراطية نيابية لإنكلترا أو فرنسا على

أساس حجج يمكن أن يبرهن بموجبها في نفس الوقت بأن الديمقراطية النيابية هي نظام الحكم الوحيد الصالح للبدو أو للملايو. إن أوضاع المجتمعات المختلفة، من حيث درجة الثقافة والتطور، تتراوح بين أعلى مستوى ومستوى يكون أعلى قليلًا من مستوى الوحوش. إن اتجاه المستوى نحو الارتفاع اتجاه كبير وأكبر منه احتمال توسعه في المستقبل. وليس من المستطاع تطوير أي مجتمع أو رفعه من تلك المستويات إلى ما هو أعلى منها إلا بحشد التأثيرات التي تعمل على ذلك التطوير. والحكومة هي أهم تلك التأثيرات. وفي جميع حالات التحسين البشري التي أمكن الوصول إليها حتى الآن، كانت طبيعة ودرجة السلطة على الأفراد، وتوزيع القوة، وظروف الأمر والطاعة، أعظم تلك التأثيرات قوة، فيما عدا عقيدة الناس الدينية، فهي التي جعلت أفراد المجتمع يحتفظون بالوضع الذي كانوا عليه ثم الوصول إلى الحالات التي يستطيعون الارتفاع إليها. وإذا التهيئة للانتقال ناقصة من جانب الحكومة، فإنه من الممكن وقف التقدم في أي وقت. إن الأهلية للحكم التي لا مندوحة لأية حكومة عنها، والتي يغتفر لها في سبيلها أية كمية من عدم الأهلية، هي أن تكون أعمالها ملائمة، أو غير ملائمة، للخطوة التالية نحو الارتفاع إلى مستوى أعلى.

وهكذا، فإننا نرى أن الشعب الذي يكون في حالة من الاستغلال الهمجي يعيش فيه الفرد لنفسه، وحرًا من أية سيطرة أجنبية، لا يستطيع أن يحرز أي تقدم في المدنية حتى يتعلم الطاعة. لذلك فإن الفضيلة التي لا غنى عنها لحكومة شعب من هذا النوع هي جعل نفسها مطاعة. ولتحقيق ذلك فإن دستور الحكومة يجب أن يكون استبداديًا تقريبًا. فالدستور الشعبي على أي مدى كان، الذي يعتمد على تنازل أفراد المجتمع طواعية عن حريتهم الفردية في العمل، يعجز عن فرض الدرس الأول الذي يحتاج إليه الناس في ذلك الدور من تقدمهم. وكذلك فإن مدنية مثل تلك القبائل تكون في الغالب، إذا لم تأت نتيجة لعملية تقارب يتم مع آخرين من الذين تمدنوا، من صنع حاكم مطلق يحصل على قوته إما من مصدر إقدام عسكري وإما من مصدر إقدام ديني، بينما كثيرًا ما يحصل عليها من مصدر قوة خارجية مسلحة.

والشعوب غير المتمدنة، وبصورة خاصة من كان منها أكثر جرأة ونشاطًا، تنفر من العمل المتواصل الذي لا يكون من نوع مثير. ولكن المدنية الحقيقية لا تتحقق بغير هذا الثمن. فإنه لا يمكن، بدون العمل، تعويد العقل على العادات التي يتطلبها مجتمع متمدن، بينما لا يستطيع العالم المادي قبول العقل الذي لم ينظم. وتهيئة مثل تلك الشعوب للصناعة تتطلب وقتًا طويلًا جدًا، ما لم تكره على الصناعة، ولبعض الوقت، إكراهًا. وإذا ما توفرت البداية نحو الحياة الصناعية وفرضت كعمل شامل للقسم الأكبر من أفراد المجتمع، فإن العبودية الشخصية نفسها يمكن أن تتعجل الانتقال إلى حرية تكون أحسن من حرية القتال والاغتصاب. إن المبرر للعبودية لا يقوم إلا في حالة بدائية جدًا في مجتمع، ولشعب متمدن وسائل كثيرة لنقل المدنية إلى الذين يعيشون في ظل نفوذه. فالعبودية بجميع تفاصيلها مكروهة جدًا في حكومة قانونية التي هي أساس الحياة العصرية. وتتحطم طبقة أصحاب العبيد عندما يقعون تحت التأثيرات المتمدنة، بينما يكون تبنّي العبودية عودة إلى عهد أبشع من عهد الهمجية.

والشعب الذي أصبح الآن متمدنًا كان في الغالب، وفي حقبة ما من حقب تاريخه، يتألف في أكثريته من العبيد. ومهمة رفع شعب من قبل ذلك المحيط تتطلب نظامًا للحكم يختلف عن النظام الذي تحتاج إليه أمة من الهمجيين. فإذا ما كان ذلك الشعب نشيطًا بطبيعته، وإذا ما قامت إلى جانبه بصورة خاصة وفي نفس المجتمع طبقة من الصناعيين ممن ليسوا عبيدًا أو أصحاب عبيد (كما كان الحال في اليونان)، فإن كل ما يحتاج إليه من ضمان لتحسين وضعه هو جعله حرًا. وعندما يتحرر الشعب فإنه يصبح، كما أصبح الذين حُرروا في روما، أهلًا للتمتع بحقوق الرعايا الكاملة، وفي هذا دليل على أن العبودية تضمحل. إن العبد مخلوق لم يتعلم كيف يساعد نفسه ولكنه بدون شك متقدم خطوة واحدة من الشخص الهمجي، وليس في حاجة إلى تعلم الدرس الأول للمجتمع السياسي، حيث إنه تعلم الطاعة، ولكن الطاعة لأمر مباشر فحسب. إن من مميزات الذين يولدون عبيدًا عجزهم عن جعل سلوكهم مطابقًا لحكم أو قانون. فإنهم لا يستطيعون أن يعملوا إلا ما يؤمرون به، فلا يعملون إلا إذا

أُمروا. وإذا كان الرجل الذي يخشاه العبيد واقفًا فوق رؤوسهم ومهددًا إياهم بالقصاص فإنهم يطيعون. ولكن ما يكاد ذلك الرجل يدير ظهره للعبيد فيظل [حتى يظل] العمل بدون إنجاز. فالعامل الذي يؤثر عليهم ليس عامل الالتجاء إلى مصالحهم بل إلى غرائزهم. وهو يتألف إما من أمل فوري وإما من إرهاب فوري. والحكم الاستبدادي الذي قد يروض الهمجي يعمل أيضًا على إبقاء العبيد في حالتهم المنعدمة فيها الكفاءة. وإذا ما قامت حكومة تحت سيطرتهم فإنهم لا يستطيعون إدارتها، ذلك لأن تحسين أحوالهم لا يمكن أن يصدر عن أنفسهم بل يجب أن يفرض عليهم فرضًا من الخارج. إن السبيل الوحيدة للتحسين، وهي خطوة عليهم أن يخطوها، فهي رفعهم من الحكم بالإرادة إلى الحكم بالقانون. ويجب أن يتعلموا الحكم الذاتي ومعناه في دوره البدائي المقدرة على العمل وفقًا لتعليمات عامة. وهم لا يحتاجون إلى حكومة قوة بل حكومة توجيه. ونظرًا لأنهم يكونون في حالة متخلفة جدًا، فهم لا يستطيعون أن يقبلوا معها سوى توجيه هؤلاء الأشخاص الذين يعتبرونهم مالكين للقوة. وأحسن أنظمة الحكم الملائمة لهم هو النظام الذي يمتلك القوة، ولا يستعملها إلا في النادر، أو نظام حكم أبوي أو أرستقراطية شبيهة باشتراكية سان سيمون(*)[1] تشرف على جميع أعمال المجتمع فتظل في ذهن كل فرد فكرة وجود قوة كافية لإكراهه على إطاعة القانون الموضوع. ولكن نظرًا لأنه يستحيل على مثل ذلك النظام تنظيم دقائق وجزئيات الحياة والصناعة فإنه يترك للأفراد بالضرورة أن يعملوا الكثير من تلقاء أنفسهم وتشجيعهم على ذلك. ويبدو أن هذه الحكومة التي يجوز تسميتها بحكومة «قيادة الخيوط» هي الحكومة المطلوبة لتحرير ذلك الشعب بشكل سريع خلال الخطوة الثانية الضرورية في

(*) كلود هنري سان سيمون (C. H. Saint-Simon) (1760-1825): فيلسوف واقتصادي فرنسي. كان مغامرًا في الحياة وفي الفكر. تطوع لنصرة الولايات المتحدة الأميركية في حربها الاستقلالية. طالب بإقامة نظام جديد بوساطة العلم الواقعي. وكان أول من استعمل هذه اللفظة، فأخذها عنه أوغست كونت، معتبرًا أن على العلم الوضعي أن يخطط ليحكم من طريق الاقتصاد ويساهم في التقدم وتحقيق العدالة والمساواة. (م)

(1) يشير مل هنا إلى مشروع سان سيمون لإنشاء مجتمع يسيطر عليه زعماء الصناعة ورجال العلم، ويعمل فيه كل فرد وفقًا لإمكانياته، ويعوض بالنسبة لما يحققه من الأعمال.

التقدم الاجتماعي. ويظهر أيضًا أن تلك الفكرة كانت فكرة حكومة الإنكاس في بيرو وحكومة اليسوعيين في باراغواي. ثم إني لست بحاجة إلى القول بأن «قيادة الخيوط» لا يصح قبولها إلا كوسيلة لتعليم الشعب بالتدريج أن يمشي وحده.

إن تقديم المزيد من الأمثلة لا ضرورة له. ومحاولة التحقيق في ماهية الحكومة الملائمة لكل حالة معروفة في المجتمع تنطوي على تأليف رسالة عن علم السياسة الواسع، ليس عن الحكومة النيابية وحدها. ولتحقيق غرضنا المحدود، فإننا نستعير من فلسفة السياسة مبادئها العامة فحسب. أما لغرض تقرير نظام الحكم الذي يكون أكثر من غيره ملائمة [ملاءمة] لشعب معيّن، فيتحتم علينا أن نكون قادرين على التمييز بين النقص والعيوب الموجودة في الشعب التي تعيق التقدم حاليًا والتي قد تعترض طريق التقدم. إن أحسن حكومة لمثل ذلك الشعب هي الحكومة التي تميل إلى إعطائه الأشياء التي لا يستطيع التقدم بدونها أو قد يستطيع ذلك ولكن بشكل متهدل أعرج. وعلينا أن لا نغفل التحفظ الضروري بصدد الأمور التي يكون التحسين والتقدم هدفًا لها. ومعنى ذلك أنه عندما نفتش عن الجودة المطلوبة فإنه يتوجب علينا أن لا نُلحق أي ضرر أو أن نُلحق أقل ما يمكن من الضرر بما يكون موجودًا من التحسن. إن شعبًا من الهمجيين يجب أن يُعلم الطاعة. ولكن ذلك التعليم يجب أن لا يكون على شكل يحيله إلى شعب من العبيد. إن نظام الحكم الذي يكون أكثر تأثيرًا في تطوير الشعب خلال الدور الثاني في عملية التقدم، يكون أيضًا غير ملائم له إذا كان من شأنه [شأن] تأثيره أن يسد الطريق أمام الدور الذي يليه، أو أن يجعل الشعب غير كفؤ له. لقد تكرر وقوع مثل ذلك، والحوادث التي وقعت تُعتبر من أشد حقائق التاريخ كآبة. إن السلطة الكهنوتية المصرية والحكم الأبوي المطلق في الصين كانا أداة ملائمة لإيصال المصريين والصينيين إلى درجة التمدن التي بلغوها، ولكنهم وقفوا عند تلك الدرجة بصورة دائمة لافتقارهم للحرية الفكرية والشخصية الفردية، وهما من مقتضيات التحسين؛ حيث إن المؤسسات التي أوصلتهم إلى ذلك المدى من التقدم لم تجعلهم قادرين على الحصول عليهما. ونظرًا لأن تلك المؤسسات لم تتحطم ولم تفسح المجال لقيام غيرها، فقد

توقف كل تحسين آخر. ولنبحث الآن، لغرض مقارنة تلك الأمم بغيرها، مثلًا لمميزات معارضة أوجدها شعب شرقي آخر أقل منها أهمية، هو اليهود؛ فقد كان لليهود أيضًا نظام ملكي مطلق وسلطة كهنوتية، بينما كانت مؤسساتهم من أصل كهنوتي كما كانت مؤسسات الهندوكيين. وعملت تلك المؤسسات لليهود مثل ما عملته للشعوب الشرقية الأخرى مؤسساتها، أي أنها أخضعتهم للصناعة والنظام وأعطتهم حياة وطنية. على أن ملوك اليهود وكهنتهم لم يحصلوا، كما حدث في تلك البلاد الأخرى، على الصلاحية المطلقة لتكييف مميزات اليهود. إن الديانة اليهودية مكنت أشخاصًا من النوابغ وأشخاصًا من ذوي الشعور الديني العالي من أن يعتبروا أنفسهم، وأن يعتبرهم الشعب أيضًا، بأنهم موحى لهم من السماء. وبذلك أوجدت مؤسسة غير منظمة، ولكن ذات قيمة ضخمة، هي نظام الأنبياء (إذا ما جاز تسميته نظامًا). واعتمادًا على حماية مميزاتهم المقدسة لهم - وهي حماية عامة أكثر منها حماية مؤثرة دائمًا - أصبح الأنبياء قوة كبيرة في الأمة، كثيرًا ما كانت في الغالب أقوى من الملوك والكهنة، وحفظت تلك القوة، في هاتيك الزاوية الصغيرة من الكرة الأرضية، التخاصم والتنازع بين التأثيرات، وفيهما الضمان الوحيد للتقدم المتواصل. وبفضل ذلك لم تكن ديانة اليهود على مثل الحال الذي كانت عليه الديانة في بلاد أخرى، أي تقديس ما كان قد تم الوصول إليه من التحسين، وإقامة حاجز ضد الاستزادة منه. لقد ذكر العبري البارز، م. سلفادور، أن الأنبياء في الدولة والكنيسة كانوا موازين لحرية الصحافة الحديثة. إن تلك الملاحظة تعطي مفهومًا صحيحًا (وإن لم يكن غير مناسب) للدور الذي لعبه في التاريخ الوطني والعالمي ذلك العنصر في الحياة اليهودية. فبفضل ذلك الدور، ونظرًا لأن الإيحاء الكنسي لم يكن تامًا، استطاع أشخاص من النوابغ البارزين جدًا في الذكاء والشعور الأدبي أن يستنكروا أو يشجبوا، اعتمادًا على السلطة المباشرة من الله، كل أمر ظهر لهم أنه يستحق الشجب والاستنكار، كما استطاعوا أيضًا أن يسبغوا على الديانة اليهودية تفسيرات أحسن وأعلى جعلتها أن تصبح فيما بعد قسمًا من الديانة. والشخص الذي يستطيع أن يحرم نفسه من عادة قراءة التوراة كأنها كتاب واحد (وهذا أمر كان متأصلًا حتى الآونة الأخيرة في نفوس المسيحيين وفي

نفوس غير المؤمنين على السواء) فإنه يرى بإعجاب الفترة الشاسعة بين الآداب والديانة في كتب موسى الخمسة، بل حتى في الكتب التاريخية (وهي من عمل المحافظين العبريين من النظام الكهنوتي، لا شك في ذلك) وبين آداب وديانة زمن النبؤات، وهي فترة شاسعة تبلغ في اتساعها الاتساع الموجود بين تلك الكتب وبين الأناجيل. ولم يكن من السهل قيام شروط ملائمة للتقدم، ولكن اليهود، بدلًا من أن يكونوا ساكنين كسائر الآسيويين، كانوا، بعد اليونانيين، أكثر الشعوب القديمة تقدمًا، كما كانوا، بالاشتراك معها، نقطة البداية والأداة الدافعة للمدنية الحديثة.

لذلك كله فإنه من المستحيل علينا أن نتفهم مسألة ملائمة [ملاءمة] أنظمة الحكم لحالات المجتمع إذا نحن لم نأخذ بعين الاعتبار لا الخطوة الثانية فحسب بل سائر الخطوات التي على المجتمع أن يخطوها، سواء الخطوات المنظورة أو الأخرى البعيدة وغير المنظورة. ويستنتج من هذا أن إصدار حكم على أهلية أنظمة الحكم يقضي بإيجاد نموذج مثالي لنظام الحكم الذي يكون الأحسن في نفسه، أي ذلك النظام الذي يستطيع، إذا توفرت له الشروط الضرورية، أن ينمي وأن يشجع أكثر من غيره من الأنظمة لا تحسينًا فحسب، بل جميع أنواع ودرجات التحسين أيضًا. ثم علينا أن نبحث، بعد ذلك، في الشروط العقلية، على اختلاف أنواعها اللازمة لتمكين ذلك النظام من تحقيق اتجاهاته، وكذلك في العيوب المتعددة التي تجعل شعبًا ما غير قادر على جني الفوائد. وعندئذٍ يصبح في الإمكان إيجاد قاعدة للظروف التي يكون فيها من الحكمة إدخال نظام الحكم هذا. وللظروف التي لا يكون فيها من المصلحة إدخاله، ومعرفة ما هي أنظمة الحكم التي تكون دون ذلك النظام وتستطيع أن توجه وتقود تلك المجتمعات خلال الأدوار الوسطى التي يجب اجتيازها قبل أن تصبح تلك المجتمعات أهلًا لأحسن نظام للحكم. ومن تلك التحقيقات، فإن البحث الأول فيها قسم ضروري من موضوعنا، حيث إننا نستطيع أن نقدم فورًا، وبدون طيش، اقتراحًا تظهر أمثلته وبراهينه في الصفحات القادمة من هذا الكتاب، على أن النظام المثالي للحكم ينطوي عليه، بشكل أو بآخر، نظام الحكم النيابي.

الفصل الثالث

أحسن نظام مثالي للحكم
هو نظام الحكم النيابي

تعوّد الناس، لمدة طويلة، وربما خلال مدة الحرية البريطانية كلها، أن يقولوا بأنه إذا أمكن ضمان وجود حاكم مستبد صالح فإن نظام الحكم الملكي المطلق يصبح أحسن أنظمة الحكم. إني أعتبر هذا القول أبشع سوء فهم عنيف لمعنى الحكومة الصالحة، وما لم نتخلص من هذا المفهوم السيء [السيئ] فإنه سيظل عاملًا يدمر جميع تأملاتنا وأبحاثنا بصدد الحكم.

يبنى هذا القول على الاعتقاد بأن تركيز القوة المطلقة بيدي فرد بارز يؤدي إلى ضمان القيام بجميع واجبات الحكم بفضيلة وذكاء، فتُسن القوانين الجيدة وتُنفذ، وتُصلح القوانين السيئة، وتسنَد المراكز الرئيسية إلى أحسن الأشخاص، وتدار شؤون القضاء بصورة صالحة، وتوزَّع الأعباء على الشعب بشكل خفيف وعادل، ويقوم كل فرع من فروع الإدارة بأعماله بفطنة وطهر، وفقًا لما تسمح به ظروف البلاد ودرجة تقدمها الأدبي والعقلي. فمع استعدادي، بقصد المجادلة، للاعتراف بذلك كله، فإن عليَّ أن أوضح خطورة مثل هذا الاعتراف والأمور الكثيرة المطلوب توفرها لإنتاج ما يكون قريبًا من تلك النتائج، بل أكثر من التي يشتمل عليها تعبير «حاكم مستبد صالح». إن تحقيق مثل تلك النتائج ينطوي في الحقيقة لا على وجوب [وجود] ملك صالح فحسب، بل على وجود ملك واسع الاطلاع وثاقب النظر أيضًا. يجب أن يكون مزودًا باستمرار بمعلومات صحيحة مفصلة بإسهاب عن سلوك وأعمال كل فرع من فروع الإدارة في كل ناحية من نواحي البلاد. كذلك يجب أن يكون الملك قادرًا طوال يومه المؤلف من أربع وعشرين ساعة (وهي نفس الساعات التي تتاح للملك كما تتاح لأكثر العمال تواضعًا) على العناية والإشراف، بشكل مؤثر، على جميع مجالات حقل الحكم الواسع، أو أنه يجب عليه أن يكون قادرًا، على الأقل، على أن ينتقي وأن يختار، من بين جماهير رعاياه، عددًا كبيرًا من الأشخاص الأمناء

الأكفاء من ذوي الأهلية لإدارة كل فرع من فروع الإدارة العامة تحت التوجيه والمراقبة، وأن ينتقي وأن يختار أيضًا عددًا من الأشخاص من ذوي الفضائل والكفاءات الممتازة يؤتمنون على القيام بأعمالهم بدون إشراف عليهم، ويؤتمنون في الوقت نفسه على الإشراف على الآخرين. ولكن تلك الطاقات والكفاءات المطلوب توفرها للقيام بذلك الواجب بشكل مقبول هي على درجة عظيمة من الأهمية والخطورة لا يعتقد معها أن يوافق على تعهدها وتنفيذها ذلك الحاكم المستبد الصالح الذي نتصوره في مخيلتنا، إلا أن يكون ذلك إما على سبيل الالتجاء إليها للاحتماء من شرور يتوقع احتمال قيامها وإما لفترة انتقالية لتحقيق هدف آخر. ولنفترض أن تلك الصعوبة يمكن التغلب عليها، فماذا يكون لدينا بعد ذلك؟ يكون هناك شخص ذو نشاط عقلي وقوة فوق الطبيعة البشرية يدير جميع شؤون شعب مستكين عقليًا، فإن الاستكانة مفروض قيامها في مجرد فكرة القوة المطلقة. ويكون هناك شعب وكل فرد من الأفراد الذين يشكلونه ليس لهم صوت ولا يحتمل أن يكون لهم مثل ذلك الصوت في مصيرهم، ولا يمارسون أي شيء من شؤون الإدارة لمصلحتهم الجماعية، فكل الأمور تقررها لهم إرادة ليست هي إرادتهم، بينما يكون عدم إطاعتهم لتلك الإرادة جرمًا بموجب القانون. فما هو نوع المخلوقات الإنسانية التي يمكن أن ينشأ في ظل نظام كهذا؟ وما هو مدى التطور الذي يمكن أن يبلغه تفكيرهم أو أعمالهم في ظله؟ إنه قد يسمح لهم بأن يتحدثوا في أمور نظرية صرفة ما دامت تكهناتهم لا تصل إلى مرتبة السياسة وبعيدة جدًا عن مسألة ممارستها. أما بصدد الأمور العملية، فإنه من الممكن أن يسمح لهم، على الأكثر، بإبداء الرأي، ولكن، وحتى تحت حكم أكثر الحكام المستبدين اعتدالًا، فإن الأشخاص الذين يتمتعون بالرضاء وبالشهرة العالية هم وحدهم الذين يستطيعون أن يأملوا بأن تصل آراؤهم إلى الأشخاص الذين يتولون الإدارة وتصريف الأمور، دون أن يكون لهم غير قليل الرجاء بأن تؤخذ مقترحاتهم بعين الاعتبار. إن الشخص الذي يقدم على التفكير مع علمه بأن تفكيره لن يتجاوز أثره دائرته، فهو شخص يتمتع بذوق غير عادي لممارسة التفكير العقلي لأجل التفكير نفسه، أو شخص يقدم على التفكير لمجرد تزكية نفسه لممارسة

وظائف ليس له أمل في أن يسمح له بممارستها. فالحافز الوحيد الكافي لبذل الجهد العقلي، في جميع الناس وفي كل جيل، باستثناء القليلين منهم، هو احتمال نجوم شيء عملي من نتائج التفكير، على أن ذلك يجب أن لا يُفهم منه أن الأمة مجدبة من كل طاقة عقلية. إن شؤون الحياة اليومية التي يتحتم على الفرد أو العائلة القيام بها بالضرورة لأجل أنفسهم، من شأنها أن تخلق مدى من الذكاء والمقدرة على العمل ضمن حدود مجال ضيق من الأفكار. ومن المحتمل أن تكون هناك فئة من صفوة العلماء من الذين يستغلون العلم إما للأعمال الطبيعية وإما لمجرد التتبع العلمي، وطبقة من الموظفين الدائميين أو أشخاص آخرين يتدربون لإشغال بعض الوظائف، فيتعلمون، على الأقل، وبفضل ذلك، بعض المبادئ الضرورية للحكم والإدارة العامة. وقد يكون هناك أيضًا (كما كان ذلك في حالات كثيرة) جهاز ينتظم أحسن القوى العقلية في البلاد يعمل في اتجاه معيَّن (في الاتجاه العسكري عادة) لغرض تنمية عظمة الحاكم المستبد. على أن الشعب نفسه يظل بدون معلومات، وبدون مصلحة أيضًا، بشأن جميع تلك الأمور العظيمة. أما إذا كان للشعب أن يعرف أي شيء عنها، فلا تكون معرفته عنها من نوع ما يعرفه عن الفنون الميكانيكية الأشخاصُ الذين لم يستعملوا آلة أو يديروها. وليس ذكاء الناس هو الذي يصاب بألم في مثل تلك الأوضاع بل طاقاتهم الأدبية أيضًا؛ ذلك أن شعور الناس ينقص ويضيق مجاله عندما يكون مجال العمل مفروضًا عليهم بصورة اصطناعية؛ فالعمل هو غذاء الشعور، والمودة الداخلية تتغذى أيضًا على الوسائل الحسنة الطوعية، والشخص الذي ليس له ما يعمله لوطنه فإنه لا يعنى به. ولقد قيل منذ القديم إنه لا يوجد في الحكم الاستبدادي غير وطني واحد على الأكثر، هو الحاكم المطلق نفسه، ويرتكز هذا القول في صحته على التقدير العادل لتأثيرات ونتائج الخضوع المطلق، حتى لو كان خضوعًا لسيد صالح وحكيم، ويبقى بعد ذلك عنصر الدين، وقد يُظن في هذا المجال على الأقل، بأن الدين أداة يمكن الاعتماد عليها لرفع عقول الناس وعونهم [وعيونهم] إلى أعلى من الغبار العالق بأقدامهم، على أن الدين، حتى إذا اعتقدنا أنه يضر من تسخيره لأغراض الحكم الاستبدادي فإنه لا يعود، في مثل تلك الظروف، مسألة عناية

اجتماعية، بل يضيق مجاله إلى درجة يصبح معها مسألة شخصية بين الفرد وخالقه، ويكون موضوعها خلاص الفرد فحسب، ودين يكون على هذا الشكل يصبح مطابقًا لروح الأنانية الضيقة.

إن ما يعنيه «الحكم الاستبدادي الصالح» هو وجود حكومة تعتمد على الحاكم الفرد المطلق، ولا يقع فيها اضطهاد من جانب موظفي الدولة، وتدار فيها للشعب جميع مصالحه الجماعية، ويفكر آخرون، بدلًا من تفكيره هو، بشأن تلك المصالح الجماعية. ونتيجة لذلك، فإن عقول الناس تتشكل في ضوء موافقتهم على التنازل عن طاقاتهم؛ إن ترك الأمور للحكومة، كتركها للقدر، مرادف لمعنى عدم العناية بها ولقبول النتائج عندما لا تكون موافقة للناس، كأنها نوازل طبيعية. ولذلك، باستثناء بعض الأشخاص النشيطين الذين إنما يعنون بالتفكير لغرض التفكير والتكهن فحسب، فإن الشعب كله يتخلى عن شعوره وذكائه للمصالح المادية، وعندما تتوفر تلك المصالح فإن ذلك التخلي يكون للتسلية وزينة الحياة الخاصة، إن ما يعنيه هذا القول (إذا ما كانت لشهادات التاريخ كلها أية قيمة) هو أن الانحطاط الوطني قد حل عهده، أي أنه إذا كانت الأمة قد أحرزت في يوم ما أي شيء قيّم فإنها تنحط دونه. أما إذا لم تكن الأمة قد ارتقت أبدًا فوق ظروف الشعوب الشرقية، فإنها، في مثل تلك الحالة، تستمر في الانحطاط المتواصل، ولكن إذا كانت الأمة، شأن اليونان وروما، قد أحرزت شيئًا أرفع من مستوى الشعوب الشرقية، بفضل طاقة العقل والوطنية الواسعة - وهي كمزايا وطنية لا تكون سوى ثمار للحرية فقط - فإنها تنحدر خلال بعض أجيال إلى مستوى الشعب الشرقي. ولا تعني تلك الحالة استكانة حمقاء، فيها ضمان لمنع قيام ما هو أسوأ منها، بل تعني التجاوز عليها وغزوها والنزول بها إلى عبودية محلية، إما بواسطة حاكم مستبد أقوى وإما بواسطة أقرب شعب همجي لها، يتمتع إلى جانب همجيته القاسية بطاقات الحرية.

وليست هذه الأشياء هي مجرد الميول الطبيعية في الحكم الاستبدادي بل من مقتضياته الأساسية، ولا يوجد أي مخرج من تلك الميول ما لم يوافق

الاستبداد على أن يكف عن كونه استبدادًا؛ بمعنى أن الحاكم المستبد الصالح الذي نتصوره يستنكف عن ممارسة قوته، مع احتفاظه بها مرصودة، ويسمح بأن تستمر أعمال الدولة العامة كأن الشعب هو الذي يحكم نفسه في الواقع. وعلى ضآلة احتمال وقوع مثل ذلك العمل، فمن الجائز لنا أن نتخيل حاكمًا مستبدًا يحترم الكثير من قوانين وأحكام الحكومة الدستورية، ويسمح بمدى من حرية الصحافة والمناقشة يتيح قيام رأي عام يعلن رأيه بصدد شؤون وطنية، وقد يسمح ذلك الحاكم الاستبدادي أيضًا للشعب نفسه بأن يدير مصالح محلية دون ما تدخل من السلطة، بل إنه قد يحيط نفسه بمجلس أو مجالس تنتخبها الأمة كلها أو ينتخبها قسم منها، بينما يحتفظ الحاكم لنفسه بسلطة فرض الضرائب وسن التشاريع [التشريعات] العليا الأساسية وبالسلطة التنفيذية. فإذا ما فعل الحاكم المستبد المطلق ذلك وتنازل عن الحكم الاستبدادي، فإنه يقضي على قسم كبير من الشرور التي يتميز بها ذلك الحكم. وفي تلك الحالة فإن النشاط السياسي والطاقة في الشؤون العامة ينموان في جسم الأمة، ويستطيع الرأي العام أن يتملق نفسه فلا يكون مجرد صدى للحكومة، ومع ذلك كله، فإن مثل هذا التحسين يكون بنفسه البداية لمصاعب جديدة. إن الرأي العام الذي لا يكون طوع أوامر الملك، إما أن يقف إلى جانبه وإما أن يقف ضده. ونظرًا لأن جميع الحكومات لابد أن تجعل الكثيرين من الأشخاص متذمرين، ونظرًا لأن مثل هؤلاء تغدو لهم ألسنة ناطقة منظمة يستطيعون أن يعربوا بواسطتها عن شعورهم، فإنهم في الغالب يعلنون آراء مضادة معارضة لإجراءات الحكومة. فإذا ما حدث أن تلك الآراء المعارضة هي آراء الأكثرية، فماذا يستطيع الملك عمله في مثل تلك الحالة؟ هل يغيّر اتجاهه وينزل عند رغبة الأمة؟ إذا فعل ذلك فإنه لا يعود حاكمًا استبداديًا بل يصبح ملكًا دستوريًا، والملك الدستوري هو أداة بأيدي الشعب أو وزيره الأول، ولا يمتاز على غيره من الحكام إلا بأنه لا يطرد من منصبه. وإذا استنكف الملك عن النزول عند رغبة الأمة، أو رغبة أكثريتها فإما أن يقمع المعارضة بقوته الاستبدادية وإما أن ينشأ نزاع دائم بين الشعب وبين رجل فرد، هو الحاكم الاستبدادي، ولا يكون لمثل ذلك النزاع سوء [سوى] نتيجة واحدة ممكنة، لا يستطيع تجنبها، مهما طال أمد النزاع،

المبدأ الديني للطاعة الاستكانية أو مبدأ تولي الحكم «بإرادة الله». أما تلك النتيجة المحتومة، فهي إما أن يرضخ الملك فيقبل بشروط النظام الملكي الدستوري في الحكم وإما أن يتنازل لشخص آخر يرضى بتلك الشروط، وفي مثل تلك الحالة يكون الحكم الاستبدادي اسميًا بشكل عام فيه القليل من الفوائد التي يظن أنها من مميزات الملكية المطلقة، بينما لا يستطيع تحقيق مزايا الحكومة الحرة وفوائدها؛ حيث إن الرعايا لا يستطيعون، رغم ضخامة كمية الحرية التي يتمتعون بها فعليًا، أن ينسوا أبدًا بأن تمتعهم بها إنما يعود إلى فضل إرادة الحاكم وموافقته على ذلك التمتع، وأن الحاكم يستطيع سحب إرادته وموافقته في أية لحظة يختارها، كما أنهم لا يستطيعون أن ينسوا أيضًا بأنهم، بسبب ذلك كله، ليسوا سوى عبيد بالمعنى القانوني ولو لسيد حصيف متسامح.

ولا يكون الأمر مستغربًا إذا أقدم المصلحون الذين يئنون تحت ثقل الإعاقات المعارضة لقيام التحسينات العامة اللازمة، تلك الإعاقات التي تقوم بسبب جهل الشعب أو عدم اهتمامه أو قلة درايته أو عناده، أو بسبب المجموعات الفاسدة من المصالح الشخصية المتسلحة بالأسلحة القوية التي يتيحها وجود المؤسسات الحرة، إذا أقدم هؤلاء المصلحون، وهم في حالة من الاستياء وقلة الصبر، على أن يتمنوا، في بعض الأحيان، وجود يد قوية تحطم تلك الإعاقات وتُكره الشعب المتمرد أو المستكين على القبول بحكم أحسن. وإذا ما تغافلنا عن الحقيقة التي تؤكد بأنه يوجد مقابل كل حاكم مستبد يصلح بين آن وآخر ما يكون رديئًا من الأمور، تسعة وتسعون حاكمًا مستبدًا لا يعملون شيئًا سوى خلق أنفسهم، فإننا نجد أن هؤلاء الذين يتمنون وجود مثل تلك اليد القوية إنما يجردون فكرة الحاكم الصالح من عنصرها الرئيسي، وهو تحسين الشعب نفسه. إن إحدى مزايا الحرية هي أن الحاكم لا يستطيع في ظلها أن يتجاوز عن عقول الناس وأن يصلح لهم شؤونهم دون أن يصلح نفوسهم ويحسنها. وإذا ما كان في الاستطاعة أن يحكم شعب حكمًا صالحًا، رغم أنفه، فإن الحكومة الصالحة التي تمارس ذلك الحكم لا يمكن أن تعمر أطول مما تستطيع أن تعمر حرية أي شعب حررته الأسلحة الأجنبية دون تعاونه معها. وليس من المنكور أن حاكمًا مستبدًا قد يعلّم شعبًا، فيكون ذلك

التعليم أحسن مبرر لاستبداده، غير أن التعليم الذي يرمي إلى جعل المخلوقات الإنسانية في نهاية الأمر شيئًا غير مجرد آلة فإن من شأنه أن يدفعهم للمطالبة بأن يسيطروا على أعمالهم. إن الذين علّموا زعماء الفلسفة الفرنسية في القرن الثامن عشر هم اليسوعيون، ولكنه يبدو أن ذلك التعليم اليسوعي نفسه كان على درجة من الحقيقة كافية لإثارة شهوة الحرية. إن ما ينعش الكفاءات، مهما كان قدر الإنعاش ضئيلًا، من شأنه أن يزيد الرغبة في ممارسة تلك الكفاءات بدون إعاقة. ويكون التعليم الشعبي فاشلًا إذا لم يهيِّئ الناس للرغبة في الحرية وطلب المزيد منها.

وفي حالات الضرورة القصوى، فإني أكون بعيدًا عن إصدار حكم بشأن افتراض وجود القوة المطلقة في شكل ديكتاتورية مؤقتة. إن أممًا حرة أعطت، في أزمنة قديمة، وبمحض اختيارها، مثل تلك القوة كعلاج ضروري لأمراض الجسم السياسي التي لم يكن من المستطاع القضاء عليها بوسائل أخرى أقل عنفًا. ولا يمكن تبرير القبول بتلك القوة، ولو لمدة من الزمن محدودة إلا إذا استعمل الديكتاتور، كما استعمل سولون(*) وبيتاكوس(**)، كل القوة التي يحرزها لنفسه لفرض إزالة العراقيل التي تمنع الأمة من التمتع بالحرية. إن فكرة الحكم الاستبدادي الصالح فكرة باطلة، وإذا لم يكن الأخذ بها كوسيلة لغرض مؤقت، فإنها تصبح بالحقيقة أكثر الأوهام خطرًا. وعلى أساس مقارنة بين شر وشر، فإننا نرى أن الحكم الاستبدادي الصالح في بلد أحرز تقدمًا في المدنية هو أوخم من الحكم الاستبدادي غير الصالح، حيث إنه يكون أقوى أثرًا في تثبيط وإرخاء أفكار الشعب وشعوره وطاقاته. إن استبداد أغسطوس(***) هو

(*) سولون (Solon) (640 – نحو 550 ق. م.): مشترع أثيني وأحد حكماء اليونان السبعة. خفّف وطأة الضرائب عن الفقراء، وسنَّ لبلاده قوانين تحررية. (م)

(**) بيتاكوس (Pittacus) (650–570 ق. م.). أحد حكماء اليونان السبعة. له مجموعة أقوال في السياسة والأخلاق وفن الحروب. (م)

(***) أوغسطوس (Augustus) (غايوس يوليوس أوكتافيوس) (63 ق. م. – 14 م.): ابن يوليوس قيصر بالتبني. اشترك في الحكم الثلاثي الثاني مع مارك أنطوني وماركوس ليبدُس. انفرد بالحكم وأسس النظام الإمبراطوري بعد معركة أكتيوم (Actium)، وأقرّ السلم وشجّع الأدباء. في أيامه ولد السيد المسيح في بيت لحم (فلسطين). (م)

الذي هيأ الرومان لعهد تاييريس(*). ولو لم تكن عبوديتهم الوديعة لأغسطوس لمدة تقرب من جيلين قد أنهكت مميزاتهم كلها، فإنه من المحتمل أن يكون قد بقي في نفوسهم ما يكفي من الروح للثورة على العبودية الأخرى التي كانت أكثر شناعة.

ولن توجد أية صعوبة في مهمة الإيضاح بأن أحسن نظام مثالي للحكم هو النظام الذي تتركز فيه السيادة، أو السلطة المهيمنة العليا في مجموع الشعب، فيكون لكل فرد من المواطنين لا صوتًا في ممارسة تلك السيادة فحسب، بل إنه يُدعى أيضًا، في بعض الأحيان على الأقل، للمساهمة بدور حقيقي في الحكومة، عن طريق قيامه شخصيًا بوظيفة حكومة [حكومية]، إما محلية أو عامة.

وقد سبقت الإشارة في الفصل الماضي إلى الفرعين اللذين ينقسم إليهما التحقيق في جودة الحكومة، وهما مدى تنميتها للإدارة الحسنة لشؤون المجتمع بواسطة الكفاءات الأدبية والعقلية والعملية الموجودة في أفراده، ومدى أثر الحكومة في تحسين تلك الكفاءات أو عدم تحسينها. ولذلك فإنه يجب بحث موضوعنا في ضوء فرعي التحقيق المذكورين.

إن أحسن نظام مثالي للحكم لا يعني أنه يكون عمليًا وصالحًا في جميع مستويات المدنية، بل يعني أنه النظام الذي يلازمه، في الظروف التي يمكنه أن يكون فيها صالحًا وعمليًا، أكبر كمية من النتائج المفيدة من قائمة مباشرة ومن متوقع قيامها، والحكومة الشعبية الكاملة هي نظام الحكم الوحيد الذي يستطيع ادعاء تلك الميزة لنفسه، فهي تكون أكثر بروزًا في الفرعين اللذين تنقسم إليهما جودة الدستور السياسي، وأكثر مؤاتاة لتوفير الحكومة الصالحة، وتنمي المميزات الوطنية بنوع حسن عال أكثر مما يستطيع تنميتها أي نظام آخر من أنظمة الحكم كلها.

وتفوُّق هذا النظام، بشأن الخير الحالي، يعتمد على مبدأين لهما من قوة الحقيقة والتطبيق ما لأية آراء عامة من التي يصلح أن تقوم بصدد شؤون البشر.

(*) تاييريُس أو تيباريوس (Tiberius): إمبراطور روماني مستبد. نُقل عنه قوله: «مُنح الناس النبيذ والجماع لكي يسقطوا دفعة واحدة في موت النوم». (م)

أما المبدأ الأول، فهو أنه لا يمكن أن تصان حقوق ومصالح جميع الأشخاص، ومصالح وحقوق كل فرد، من عدم الاكتراث والعناية بها إلا إذا كان الفرد نفسه مستعدًا، وميالًا بالعادة، للدفاع عنها. وأما المبدأ الثاني، فهو أن الرفاهية العامة تبلغ أعظم رفعة وأوسع انتشارًا بالنسبة لكمية وتنوع الطاقات البشرية التي تحشد لغرض تنميتها. وإذا بحثنا في مسألة تطبيق المبدأين الآنفي الذكر فإننا نرى أن المخلوقات البشرية لا تكون مصونة من الشر الذي يأتي من الآخرين إلا بنسبة ما تتمتع به تلك المخلوقات من قوة لحماية نفسها، وأن الناس لا يبلغون شأوًا عاليًا من النجاح في صراعهم مع الطبيعة إلا بنسبة ما يتمتعون به من سجية الاعتماد على النفس، فيقومون بأنفسهم، إفراديًا أو جماعيًا، بعمل كل ما يستطيعون عمله، مؤثرين ذلك على الاعتماد على ما يعمله لهم الآخرون.

إن الرأي الأول، الذي يقول بأن الفرد هو الحارس لحقوقه ومصالحه، فهو من المبادئ الأولية في الحصافة، وهي سجية يعمل بموجبها بالبداهة كل شخص قادر على إدارة شؤونه، عندما يكون نفسه ذا مصلحة مباشرة. والواقع إن الكثيرين يكرهون هذه النظرية ويحلو لهم أن يجعلوها هدفًا للهجو والقدح وأن يصفوها بأنها «نظرية حب الذات». وفي الرد على ذلك الانتقاد، فإننا نقول إنه عندما تزول الحقيقة المبنية، كحكم عام، على أساس أن الناس يفضلون أنفسهم على غيرهم، ويؤثرون القريبين منهم على البعيدين عنهم، فإن الشيوعية تصبح حينئذٍ لا مسألة عملية فحسب، بل إن [إنه] النظام الصائب الوحيد الذي يمكن الدفاع عنه، ثم يكون تطبيقها مؤكدًا. ولما كنت لا أؤمن بالأنانية العالمية، فإني لا أجد من ناحيتي أية صعوبة في الاعتراف بأن الشيوعية[1] قد تكون، حتى في وقتنا هذا، عملية [ممكنة] في وسط من صفوة الجنس البشري، كما

---

(1) يعني مل بالشيوعية الاشتراكيةَ السابقة لقيام ماركس. ولا يظهر في أي مؤلف من مؤلفات مل أنه كان يعلم شيئًا عن الاشتراكية الماركسية التي نشأت في حياته (وقد صدر الجزء الأول من كتاب ماركس رأس المال في عام 1867). وكثيرًا ما تحدث مل بعطف عن مختلف مدارس الاشتراكية (قبل اشتراكية ماركس) التي كان يمثلها كلود هنري دي روفروا، والكونت دي سان سيمون (1760-1825)، وفرنسوا ماري شارل فوريه (1772-1827)، وروبرت أوون (1771-1858)، وبيير جوزيف برودون (1809-1865) وآخرون اعتبرهم الماركسيون غير عمليين وخياليين.

يجوز أن تصبح عملية [ممكنة] أيضًا في سائر الأوساط. على أنه بالنظر إلى أن الرأي الآنف الذكر غير رائج كثيرًا في أوساط الذين يدافعون عن المؤسسات المالية ويخطّئون نظرية سيادة المصلحة الشخصية، فإني أميل إلى الاعتقاد بأن هؤلاء المدافعين أنفسهم يفكرون بأشخاصهم قبل التفكير بغيرهم من الأشخاص. ولكنه [ولكن] ليس من الضروري إثبات ذلك في سبيل غرض تدعيم الطلب بوجوب مساهمة الجميع في سلطة السيادة، وكذلك ليس هناك من حاجة لحملنا على الظن بأنه عندما تتركز السلطة في فئة خاصة من الشعب فإنها تضحي، بقصد وبمعرفة، بسائر الطبقات في سبيل مصلحتها. ولكنه [ولكن] يكفي أن يقال بأن مصلحة الذين يستثنون من ممارسة السلطة تكون دائمًا في خطر التغاضي عنها نظرًا لغياب المدافعين الطبيعيين عنها. أما إذا لم يُتغاض عنها بالمرة، فإن النظر إلى تلك المصلحة يكون من عيون تختلف عن عيون أصحابها؛ ففي هذه البلاد، على سبيل المثال، فإنه يمكن أن تعتبر الطبقات المسماة بالكادحة مستثناة من كل مساهمة مباشرة في شؤون الحكم. ولكنني لا أعتقد أن الفئات التي تساهم مساهمة فعلية في الحكومة تبيِّت، بوجه عام، النية على التضحية بالطبقات الكادحة في سبيل مصلحتها الخاصة. لقد كانت لها مثل تلك النية مرة في الماضي، وآية ذلك المحاولات التي بذلت بمثابرة ولمدة طويلة لغرض إبقاء الأجور في حالة مخفضة بقانون يسن لهذا الغرض. أما في وقتنا الحاضر، فإن ميل الطبقات المساهمة في الحكم يتجه اتجاهًا معاكسًا لما كان عليه، حيث إنها تبذل الآن تضحيات كبيرة برضاء، وخاصة في مصالحها المالية، لصالح الطبقات العاملة. وكذلك أعتقد أن أي فريق من الحكام ذكرهم التاريخ، لم يكن ليحثهم على القيام بواجبهم نحو القسم الأشد فقرًا من أبناء وطنهم سوى الرغبة الصادقة. ومع ذلك كله، فهل ينظر البرلمان، أو في الغالب، أي عضو من أعضائه، لحظة واحدة إلى أي موضوع بعيني عامل؟ وعندما يُعرض موضوع تكون فيه مصلحة للعمال، بصفتهم عمالًا، فهل يُنظر فيه من أية ناحية سوى من ناحية وجهة نظر أصحاب العمل الذين يشغّلون العمال؟ ويجب أن لا يُفهم من هذا أني أقول بأن وجهة نظر العمال بصدد تلك المسائل، هي، أقرب بوجه عام، إلى الحقيقة من وجهة النظر الأخرى، ولكنها،

في بعض الأحيان، تكاد تكون قريبة من الحقيقة. وعلى كل حال، فإنه من الواجب أن يستمع إليها باحترام بدلًا من أن يكون نصيبها، كما هو الحال، لا مجرد الإقصاء فحسب، بل التجاهل أيضًا. ولنأخذ مسألة الإضرابات كمثال. إنه من المشكوك فيه أن نجد شخصًا واحدًا من بين الأعضاء البارزين في أي من المجلسين، لا يقتنع تمامًا بأن وجهة نظر أصحاب العمل بصددها هي السليمة كلية، وأن وجهة نظر العمال هي السخيفة. والذين درسوا هذه المسألة يعرفون جيدًا بُعد وجهة نظر أصحاب العمل عن الحقيقة. ولو أن الطبقات التي تقوم بالاضطرابات كانت مستطيعة أن تجعل نفسها مسموعة في البرلمان لكان بحث مسألة الإضرابات فيه مختلفًا وأقل اصطناعًا.

من الشروط الملازمة للشؤون البشرية مبدآن: الأول أنه مهما كانت النية في حماية مصالح الآخرين صادقة، فإنها لا يمكن أن تكون سببًا لربط أيدي أصحاب تلك النية عن العمل. والثاني أنه من غير المستطاع في الواقع إجراء أي تحسن دائم لحالات هؤلاء الآخرين إلا بأيديهم. ولم تتمكن المجتمعات الحرة من أن تمنع عن نفسها بصورة وافية، الجريمة والظلم الاجتماعي، وأن تحرز لنفسها من الرفاهية الزاهرة أكثر مما أحرزه غيرها، بل أكثر مما أحرزته هي بعد أن فقدت حريتها، إلا بواسطة التأثير المشترك لهذين المبدئين [المبدأين]. ولنقارن بين الدول الحرة في العالم التي ما انفكت حريتها مستمرة وبين المعاصرين من رعايا الدول الملكية أو الخاصة المستبدة، بين المدن اليونانية والولايات الفارسية، بين الجمهوريات الإيطالية ومدن فلاندرز وألمانيا الحرة وبين الملكيات الإقطاعية في أوروبا بين سويسرا وهولندا وإنكلترا وبين النمسا وفرنسا ما قبل الثورة. إن رفاهية الأولين العليا كانت واضحة دائمًا بينما برهن سموهم في الحكم الصالح والعلاقات الاجتماعية على وجود تلك الرفاهية، وهذه الحقيقة ظاهرة في كل صفحة من صفحات التاريخ؛ وإذا ما قارنا، لا بين عهد وعهد، بل بين مختلف الحكومات التي كانت قائمة في نفس العصر، فإننا نجد أنه من المستحيل إجراء مقارنة بين أنظمة الحكم التي كانت سائدة في الدول الحرة وبين ما كان يسود أنظمة الحكم في الدول الملكية من امتهان منكر لجماهير الشعب، وما كان يقع يوميًا على الأفراد من ظلم كريه في

ظل أنظمة السلب التي أطلقوا عليها اسم تدابير مالية وفي ظل «سرية» أعمال محاكم العدل المرعبة.

المؤلفون في الأخلاق والآداب يميلون إلى جانب النوع المستسلم، وكذلك تميل عواطف الإنسان عامة؛ فالنوع القوي العزم قد يسترعي الإعجاب ولكن الناس يؤثرون شخصيًا النوع المذعن المستسلم. إن من شأن استكانة جيراننا أن تزيد شعورنا بالاطمئنان وتشجع فينا قوة الإرادة، والشخص المذعن المستكفي ليس مزاحمًا خطرًا والشخصيات المستسلمة التي لا نكون في حاجة إلى جهودها تبدو كعراقيل في سبيلنا. على أنه من الثابت الجلي أن جميع التحسينات في الشؤون البشرية إنما كانت من عمل الأشخاص الطموحين غير المستنكفين؛ فالعقل الناشط يستطيع أن يكتسب فضائل الغير بصورة أسهل مما يستطيع ذاك العقل المستسلم.

هناك ثلاثة أنواع للتفوق العقلي: الذهني والعلمي والأدبي، وكل تفوق عقلي يكون ثمرة لجهد ناشط. إن عناصر الإقدام والرغبة في التحرك المستمر والتجربة وإنجاز أشياء جديدة، سواء للمنفعة الشخصية أو لمنفعة الآخرين، هي الحوافز التي تتولد منها المقدرة التكهنية بوجه عام والمقدرة العملية بوجه خاص؛ فالثقافة الذهنية لا تتمخض عن العقل الضعيف الذي تهمه التسلية. ومقياس التفكير الحقيقي الناشط - أي التفكير الذي يتوخى الحقائق والتأكد منها - هو مدى النجاح الذي يصادفه في تطبيقه على المران والممارسة، وهذا النجاح هو الذي يعطي الفكر الدقة والذكاء والمحدودية في المعنى والتعبير، ولذلك فإذا لم يتوفر مثل ذلك النجاح فإن التفكير لا ينتج شيئًا أحسن من علم ما وراء الطبيعة الذي لا يدركه العقل، وهو ما كان يمارسه البيثاغوريون [الفيثاغوريون] أو الفيداز [الفيداس][2]. وتبدو هذه المسألة أكثر وضوحًا في

---

(2) البيثاغوريون هم أتباع بيثاغوراس [فيثاغوراس] الفيلسوف والرياضي اليوناني الذي عاش في القرن السادس قبل المسيح. وكانوا يمارسون ديانة سرية مشتقة جزئيًا من عقيدة تتولى [تقول] بأنه يمكن تفسير الكون بالأرقام. أمّا الفيداز أو (الفيداتا)، فهي ديانة هندية ازدهرت من عام 1500 إلى عام 600 قبل المسيح.

التحسين العملي؛ فالشخصية التي تحسن حياة الإنسان هي الشخصية التي تتصارع مع القوى والاتجاهات الطبيعية، لا الشخصية التي تستسلم إليها، إن الشخصية الناشطة العاملة تتمتع بصفات ومزايا تعمل على إفادة النفس، بينما يكون السلوك والعادات التي تنمي فائدة كل فرد من أفراد المجتمع جزءًا، على الأقل، من السلوك والعادات التي تفضي في نهاية الأمر إلى تقدم المجتمع كله.

أمّا فيما يتعلق بمسألة تفضيل الناحية الأدبية، فيبدو، لأول وهلة، أن هناك مجالًا للشك. وإني لا أشير إلى الشعور الديني الذي يقف بوجه عام إلى جانب النوع المستسلم غير النشيط؛ على اعتبار أن ذلك النوع أكثر انسجامًا مع الخضوع الواجب للإرادة الإلهية. وقد ربت المسيحية، وكذلك سائر الأديان الأخرى، هذه العاطفة في نفوس الناس، على أن المسيحية تمتاز حيال هذا الموضوع وغيره من المواضيع التي تبدو انحرافًا عن الحق، بالقدرة على تحويرها وقلبها. وبصرف النظر عن الاعتبارات الدينية، فإن النوع المستسلم الذي يرضخ للعقبات بدلًا من مناضلتها للتغلب عليها قد لا يكون في الحقيقة مفيدًا، سواء للآخرين أو لنفسه، ولكنه من المتوقع أن يكون، على الأقل، غير ضار. وتُعتبر القناعة دائمًا من الفضائل الأدبية، على أنه من الخطأ الفادح أن يظن بأن القناعة تتبع بالضرورة أو بالطبيعة الاستسلام، وإلا فإن النتائج الأدبية لذلك الظن تكون خبيثة. وحيثما توجد رغبة للحصول على فوائد جديدة، فإن العقل الذي لا يتوصل إلى إدراكها بواسطة طاقاته الخاصة يكون معرَّضًا لأن ينظر إلى الذين حصلوا عليها بين الحقد والكراهية. أمّا الشخص الذي يزحم نفسه بالطموح والآمال لتحسين ظروفه، فهو شخص تسوده حسن النية نحو الآخرين، سواء الذين يسعون مثل سعيه أو الذين نجحوا في تحقيق آمالهم. وعندما تكون الأكثرية معنية بمثل ذلك السعي، فإن العادة العامة في البلاد تؤثر على شعور الذين لا ينالون بغيتهم، فينسبون فشلهم إلى افتقارهم للجهد والفرصة أو لسوء حظهم. وأمّا هؤلاء الذين يرغبون في التمتع بما يتمتع به الآخرون ثم لا يقومون بأي نشاط لتحقيق رغبتهم، فإنهم إمّا يتذمرون باستمرار بأن الحظ لا يؤاتيهم (فهم يريدونه أن يعمل لهم ما لا يحاولون أن يعملوه لأنفسهم)، وإمّا تفيض نفوسهم بالحسد وسوء النية نحو هؤلاء الذين يتمتعون بمثل ما كان يريد المستسلمون أن يتمتعوا به وفشلوا في الحصول عليه.

ويتطور شعور الحسد كنقطة في الخلق الوطني بنفس النسبة التي يقوم عليها الاعتقاد بأن النجاح في الحياة هو ثمرة للقضاء والقدر أو للصدفة، وإنه ليس نتيجة للجهد. والشرقيون هم أكثر شعوب الأرض حسدًا، والمؤلفات الشرقية في الآداب والأخلاق والقصص تُظهر الرجل الحسود بشكل بارز. وفي حياة الشرقيين، فإن الرجل الحسود هو مصدر فزع لجميع الذين يملكون أي شيء مرغوب فيه، سواء كان ذلك الشيء قصر [قصرًا] أو طفل مليح [طفلًا مليحًا] أو صحة جيدة أو مزاج حسن [مزاجًا حسنًا]، وإن خرافة «العين الشريرة» في الشرق نشأت عن الاعتقاد بتأثير نظر الشخص الحسود. ويلي الشرقيين في الحسد، وفي النشاط، بعض الأوروبيين الجنوبيين، فإن الإسبان قد لاحقوا جميع رجالهم العظام بالحسد، وجعلوا حياتهم مريرة وعملوا، بوجه عام، على وقف نجاحهم مبكرًا[3]. أمّا فيما يتعلق بالفرنسيين، وهم شعب جنوبي بجوهره وطبيعته، فإن تربية الاستبداد والكاثوليكية قد جعلت من الخضوع والجلد سجية عامة في الفرنسيين، رغم طبعهم المحرض، كما أوجدت تلك التربية النظرية الفرنسية، وهي مقبولة جدًا، بشأن الحكمة والتفوق. فإذا لم يكن حسد الفرنسي للآخر، أو الحسد بسبب التفوق، أشد مما هو عليه بين الفرنسيين، فإن الفضل في ذلك يجب أن يسند إلى العناصر القيّمة في الخلق الفرنسي، وخاصة الطاقة الفردية العظيمة التي أبرزت نفسها في كل ناحية تقريبًا كانت فيها أعمال المؤسسات الفرنسية مشجعة لها. أقول هذا على الرغم من أن الطاقة الفردية الفرنسية هي أقل مثابرة وأكثر تقطعًا من الطاقة الفردية في الشعوب الأنكلو - سكسونية.

ومما لا شك فيه أنه يوجد في جميع البلاد نوع قانع من الأشخاص الذين لا يسعون، بل لا يرغبون أيضًا، في الحصول على ما لا يتمتعون به، ومع ذلك فإنهم لا يضمرون سوء نية نحو الآخرين. على أن ما يبدو أنه قناعة ليس في الواقع سوى عدم قناعة مقرونة بالكسل أو الرفق بالنفس. وبينما لا تتخذ تلك

---

(3) إني أحدد هذا التعبير لزمن مضى وانقضى، حيث لا يمكنني أن أقول شيئًا محطًا بكرامة شعب كبير أصبح الآن حرًا وأخذ يساهم في حركة التقدم الأوروبية العامة، بعزم يبشر بسرعة تعويض ما فاته من ذلك التقدم. إن أحدًا لا يستطيع أن يشك في كفاءة الذكاء والطاقة الإسبانية.

الصفة أية وسائل مشروعة للتسامي بنفسها، فإنه يحلو لها اجتذاب الآخرين إلى مستواها. وإذا ما نظرنا بنطاق ضيق إلى حالات القناعة البريئة، فإننا نرى أنها تحوز على إعجابنا فقط عندما يقتصر عدم اكتراثها على التحسين في الظروف الخارجية بينما يقوم فيها نضال للتقدم الدائم في القيم الروحية، أو على الأقل عندما تتوفر فيها رغبة مجردة لنفع الآخرين، والأسرة القانعة أو الرجل القانع الذي ليس له طموح لجعل أي شخص آخر أكثر سعادة، أو لتنمية خير بلاده وجيرانه، أو لتحسين نفسه في مضمار التفوق الأدبي، فإنه لا يثير في نفوسنا إعجابًا به ولا إقرارًا لموقفه. وهذا النوع من القناعة فإنه ناجم عن انعدام الرجولة والحيوية. أما القناعة التي نقرّها، فهي المقدرة على العمل بغبطة حتى بدون وجود ما لا يستطاع الحصول عليه، وعدالة التقدير للقيم النسبية في المواضيع المختلفة التي تثير الرغبة، وكذلك عندما يكون هناك تنازل طوعي من القليل الذي يكون مناقضًا للكثير. وهكذا، فإن النوع الناشط الذي يخدم نفسه ليس هو الأحسن في حد ذاته فحسب، بل لأنه يكون أيضًا أكثر احتمالًا على اكتساب ما هو في الحقيقة ممتاز أو مرغوب فيه.

إن ميزة النضال والإقدام في إنكلترا والولايات المتحدة هي في حد ذاتها الأساس الذي تركز عليه الآمال لتحسين عالم للجنس [الجنس] البشري، ولكن تلك الميزة تتعرض للانتقاد والتنديد لأنها تصرف قوّتها بشكل عام في سبيل أغراض ثانوية. وقد لوحظ بحذق أنه عندما يقع في فرنسا خطأ أو يوضع أمر في غير موضعه، فإن عادات الشعب الفرنسي تدفعه إلى القول، في مثل تلك الحالات «كن صبورًا»، بينما إن عادات الشعب الإنكليزي تدفعه إلى القول، في نفس الحالات «يا للعار». فالشعب الذي يشعر بالعار والخجل عندما يقع خطأ، والذي يسرع إلى البتّ بأنه كان من الواجب والمستطاع الحيلولة دون وقوع الشر، فهو الشعب الذي يعمل أكثر من غيره على جعل العالم أحسن، وإذا ما كانت الرغبات غير سامية ولا تتجاوز كثيرًا الراحة الطبيعية ومظاهر الإثراء، فإن النتائج المباشرة للطاقة لن تكون أكثر من امتداد متواصل لقوة الإنسان على الأغراض المادية، على أن هذا الوضع نفسه يفسح المجال، ويمهد السبيل، لتقدم ثقافي واجتماعي عظيم. فما دامت الطاقة موجودة ويعمل بعض الناس

على الاستفادة منها وتطبيقها فإنها تعمل أكثر وأكثر في سبيل تحسين لا الظروف الخارجية فحسب، بل طبيعة الإنسان الداخلية أيضًا. إن سوء توجيه الطاقة إعاقة للتحسين، ولكن التواني وانعدام الرغبة والطموح تشكل إعاقة مميتة للتحسين أكثر مما يشكله سوء التوجيه.

وليس من شك بأن حكومة الفرد أو حكومة القلة تحبذ النوع المستسلم، أما حكومة الكثرة، فإنها تحبذ النوع الناشط الذي يعمل على خدمة نفسه؛ فالحكام غير المسؤولين يحتاجون إلى سكون المحكومين أكثر مما يحتاجون إلى نشاطهم فيما عدا ذلك النشاط الذي يستطيع الحكام أن يكرهوا الناس عليه. إن جميع الحكومات لقنت الذين لا يساهمون فيها درسًا خلاصته أن الخضوع لإرادة الحاكمين وتوجيههم أمر تقتضيه ضروريات الطبيعة، وأن الإذعان باستسلام لإرادة الحكام، والقانون هو إرادتهم، أمر واجب. ولكن الأشخاص الذين يتمتعون بإرادة وروح ومَعين من النشاط الداخلي في سائر أعمالهم، لا يكونون مجرد أدوات وآلات في أيدي الحكام. ثم إن إظهار مثل تلك الصفات لا يجد تشجيعًا من الحكام المطلقين، بينما يجب أن يسعى للحصول على مسامحتهم لذلك الإظهار. وحتى عندما لا يكون الحكام غير المسؤولين على وعي كاف للخطر الذي ينجم عن نشاط رعاياهم العقلي، فلا يشعرون بضرورة لقمعه، فإن هذا الوضع نفسه هو قمع بنفسه. إن شعور الناس بأن جهودهم ستكون فاشلة بالتأكيد يعيق تلك الجهود أكثر مما يعيقها عدم التشجيع، وهناك تناقض طبيعي بين الخضوع لإرادة الآخرين وبين فضائل الحكم الذاتي ومساعدة الشخص لنفسه. ويتوقف مدى اكتمال ذلك التناقض على درجة ما يكون عليه الاستعباد من شدة أو تراخ. والحكام يختلفون كثيرًا في سيطرتهم على حرية العمل لرعاياهم وفي قيامهم بأنفسهم بإدارة شؤون الرعايا بدلًا من تمتيعهم بتلك الحرية، ولكن الخلاف ليس في المبدأ بل في مدى السيطرة. إن أحسن الحكام المستبدين يقيدون كثيرًا في الغالب، حرية رعاياهم. والحاكم المطلق الرديء قد يكون نفسه راضيًا في بعض الأحيان عن ترك الشعب وشأنه، إذا ما توفرت للحاكم جميع رغباته وانغماساته الشخصية، بينما أن الحاكم المطلق الصالح يصر على الخير للشعب وذلك بحمله على

القيام بشؤونه وأعماله بشكل أحسن من الشكل الذي يسير عليه الشعب. وقد كانت الأنظمة التي حددت للصناعات الفرنسية الرئيسية طرق العمل من صنع كولبير العظيم(*).

وعندما يشعر الإنسان بأنه ليس عرضة لضابط خارجي سوى ضابط ضروريات الطبيعة، أو انتدابات مجتمع يكون له نصيب في فرضها، وله مجال مفسوح ليخالفها علانية وأن ينشط لتغييرها، إذا ما اعتقد بأنها خاطئة، فإن الوضع يكون مختلفًا كثيرًا بصدد مقدرة الإنسان ومزاياه. وليس من شك بأنه يمكن ممارسة مثل تلك الحرية في ظل حكومة شعبية، ولو جزئيًا، حتى من جانب هؤلاء الذين لا يتمتعون بكامل امتيازات الرعوية. وإذا بدأ الشخص من قاعدة متساوية فلا يشعر بأن نجاحه يعتمد على مدى التأثير الذي يستطيع أن يتركه على عواطف ونزعات هيئة هو ليس من أفرادها، فإن حافزًا عظيمًا إضافيًا يتوفر له في الاعتماد على نفسه وفي خدمة نفسه بنفسه. أما إذا ترك الفرد، أو طبقة من الناس خارج الدستور أي أن يجعلوا في مركز يستجدون فيه من المتحكمين بمصيرهم، من خارج أبوابهم، بدلًا من أن يستشاروا من داخلها، فإن إثباطًا عظيمًا يصيب جهودهم. إنه لا يمكن تحقيق مبدأ تأثير حافز الحرية على الشخصية إلا إذا كان الشخص المعني مواطنًا أو كان يستطيع أن يتطلع إلى صيرورته مواطنًا يتمتع بكافة الامتيازات التي يتمتع بها كل مواطن. وما هو أكثر أهمية حتى من مسألة الشعور هذه فهو النظام العملي الذي تحرزه الشخصية نتيجة لممارسة المواطنين بعض الوظائف الاجتماعية. إنه لم يؤخذ بعين الاعتبار بصورة كافية ما تستطيع حياة الإنسان العادية أن تسبغه من عظمة واتساع على شعورهم أو معتقداتهم، فإن في حياة الإنسان القليل جدًا من تلك الاستطاعة. إن أعمال الأفراد رتيبة ونمطية. وهي ليست أعمالًا لمجرد محبة العمل بل بدافع المصلحة الشخصية في أبسط مفهومها، أي إيفاء الاحتياجات اليومية. ولا يثير العمل المنجز أو الوسيلة التي يتم بها الإنجاز العقل لأفكار أو

(*) جان بتيست كولبير (1619-1683) من دعاة المذهب التجاري. أجرى إصلاحات في عهد الملك لويس الرابع عشر، وفرض الرسوم لتنمية الصناعة والتجارة والملاحة والنقل والاستيراد، وبذلك تمكن من مضاعفة إيرادات الدولة وجعل من فرنسا أقوى دولة في أوروبا. (م)

شعور تتجاوز الأفراد، فإذا كانت كتب للتثقيف في متناول أيديهم فلا يدفعهم حافز لقرائتها [لقراءتها]، وفي أكثر الحالات لا يتصل الفرد بأي شخص مثقف ثقافة تكون أعلى من ثقافته. ولذلك، فإذا ما أعطي الفرد أي عمل لمصلحة الجمهور، فإن ذلك يؤدي إلى تعويضه، إلى حد ما، عن النقص الذي فيه. وإذا سمحت الظروف بأن تكون الوظيفة العامة المسندة للفرد ذات واجب هام، فإن ذلك يحيله إلى رجل متعلم. وعلى الرغم من عيوب النظام الاجتماعي والآراء الأدبية في القديم، فإن نظام المحلفين والجمعية العامة رفع من المستوى العقلي للمواطن الأثيني العادي بشكل ليس له مثيلًا [مثيل] في أي مجتمع من الناس، من قديم ومن حديث. إن الأدلة على ذلك واضحة في كل صفحة من مؤلف مؤرخنا العظيم من اليونان، وإنه ليكفي أن ننظر إلى الصفة العالية التي كانت عليها الخطب التي كان الخطباء العظام يرون فيها وسيلة للتأثير على إدراك وإرادة الناس. وتنتج منفعة من نفس النوع، وإن كانت أقل منها بدرجات، للإنكليز من الطبقة الوسطى الدنيا بفضل احتمال تعيينهم محلّفين وتكليفهم للقيام بوظائف لخدمة الكنيسة. ومع أن مثل تلك الأعمال لا تكون مستمرة، ولا مجالها مفسوح للكثيرين، وكذلك لا تهيؤهم [تهيئهم] إلى آراء واعتبارات رفيعة تجيز مقارنتها بالتعليم العام الذي كان يحصل عليه كل مواطن من مواطني أثينا بفضل مؤسساتها الديمقراطية، إلا أنها لا بد أن تجعل منهم أشخاصًا يختلفون اختلافًا كبيرًا، من حيث الآراء وتطور الكفاءات، عن هؤلاء الذين لم يعملوا أي شيء في حياتهم سوى بيع السلع أو استعمال القلم من فوق طاولة البيع. ثم إن الناحية الأدبية في التثقيف الذي يوفره للمواطن اشتراكه أو مساهمته في الوظائف العامة، حتى ولو نادرًا، تستفيد كثيرًا؛ فالشخص الذي يكلَّف للقيام بمثل تلك الأعمال يكون عليه، خلال ممارسته لها، أن يقدّر مصالح ليست مصالحه، وأن يسير وفقًا لقانون يكون بعيدًا عن تحيزه، كما يُطلب منه أن يطبق، في كل مناسبة، مبادىء وقواعد لم توضع إلا للصالح العام، وفي الوقت نفسه فإنه يجد بين زملائه في العمل عقولًا تعودت أكثر من عقله على تلك الأعمال والآراء، الأمر الذي يثير فيه رغبة لزيادة الفهم وحافزًا للشعور بالمصلحة العامة. ثم يشعر بأنه واحد من الشعب، وأن ما يكون في صالح الشعب يكون

في صالحه أيضًا. فإذا انعدمت مثل هذه التربية للروح العامة، فلا يعود هناك معنى للقول بأن الأفراد الذين لا يتمتعون بمركز اجتماعي رفيع، يدينون بأي واجب للمجتمع سوى واجب إطاعة القوانين والخضوع للحكومة. ولا يكون هناك شعور غير أناني ينسجم مع الشعب، وكل فكر أو شعور، سواء فيما يتعلق بالمصلحة أو الواجب، يستوعب في الفرد أو في الأسرة. ولا يفكر الشخص مطلقًا بأية مصلحة جماعية أو بأي أغراض يسعى إليها بالاشتراك مع آخرين، وإنما يفكر على أساس منافسة الآخرين بصددها وفي بعض الأحيان على حسابهم. ونظرًا لذلك، فإن الجار الذي لا يكون حليفًا أو شريكًا، لأنه لا يشترك قط في عمل عام لمنفعة مشتركة، فإنه يكون مزاحمًا فحسب. وهكذا، فإن الأخلاق الفردية نفسها تصاب بالضرر بينما تكون الأخلاق العامة في الواقع منقرضة. فإذا كانت هذه الحالة العامة قائمة وكانت الحالة الوحيدة الممكنة، فإن أقصى آمال المشرع أو الكاتب الأخلاقي لا تستطيع أن تمتد لأكثر من مدى جعل جمهور المجتمع قطيعًا من الخراف ترعى العشب ببراءة، جنبًا إلى جنب.

ويُستدل من جميع الاعتبارات الآنفة الذكر أن نظام الحكم الوحيد الذي يستطيع أن يحقق بشكل وافٍ جميع مقتضيات الحالة الاجتماعية هو النظام الذي يساهم فيه الشعب كله، وأن كل مساهمة مفيدة، حتى لو كانت في أصغر الوظائف العامة. وكذلك، فإن المساهمة يجب أن تكون دائمًا على درجة كبيرة بقدر ما تسمح به درجة عملية تحسين المجتمع، وأن يكون الهدف النهائي المرغوب فيه هو إدخال الجميع للاشتراك في سيادة الدولة. ولكن نظرًا لأن جميع الناس في مجتمع يتجاوز بلدة صغيرة واحدة لا يستطيعون المساهمة شخصيًا إلا في أقسام ضئيلة جدًا من الشؤون العامة، فيستخلص من ذلك أن النظام المثالي للحكم الصحيح يجب أن يكون نيابيًا.

الفصل الرابع

ما هي الظروف الاجتماعية
التي لا يتلاءم معها نظام الحكم النيابي؟

لقد أدركنا بأن نظام الحكم النيابي هو النظام الأمثل للحكم الأكمل، وأن ملاءمة أي قسم من بني الإنسان لذلك النظام تكون بنسبة ما بلغوه من درجة في التحسين العام. وكلما كان الناس أقل تطورًا في المدنية كلما كان هذا النظام أقل ملاءمة لهم؛ ذلك أن أهلية أي شعب للحكم النيابي لا تعتمد على ما يحتله من مكانة في ميزان الإنسانية العام بقدر ما تعتمد على مدى ما يمتلكونه من الضروريات الخاصة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدرجة تقدمهم العام. ويدور بحثنا الآن حول موضوع متى يكون الحكم النيابي مناسبًا ومتى يكون غير مناسب، إما بسبب عدم كفائته [كفاءته] للحالة القائمة وإما بسبب وجود نظام آخر يكون أنسب لتلك الحالة.

ونظام الحكم النيابي، شأنه شأن سائر أنظمة الحكم لا يكون مناسبًا في أية حالة لا يستطيع أن يكون دائمًا فيها، وهي الحالة التي لا تتوفر فيها شروطه الأساسية الثلاثة التي أشير إليها في الفصل الأول، وهي: (1) أن يكون الشعب مستعدًا للقبول به. و(2) أن يكون الشعب قابلًا وقادرًا على عمل كل ما هو ضروري لصيانته. و(3) أن يكون الشعب قابلًا وقادرًا على تحمل الواجبات والقيام بتنفيذ الوظائف التي يفرضها عليه هذا النظام.

ففيما يتعلق برضى الناس لقبول نظام الحكم النيابي، فإنه يصبح مسألة عملية عندما يكون حاكم متنور (أو أمة أو أمم أجنبية) قد سيطر على البلاد بالقوة وكان على استعداد لمباركة ذلك النظام ومنحه. ويستوي هذا الموضوع لدى جميع الأفراد المصلحين؛ ذلك أنه إذا لم يقم أي اعتراض على النظام سوى عدم وقوف رأي الشعب إلى جانب الحاكم أو الحكام، فيصبح هدفهم العمل على تحويل ذلك الرأي إلى جانبهم. وإذا ما كان الرأي العام نافرًا من هذا النظام، فإن نفوره يعود في الواقع إلى سبب التغيير الطارئ وليس

إلى النظام النيابي نفسه. ومن ناحية أخرى، فقد وقعت حوادث دلت على حوادث كانت على العكس من ذلك؛ حيث ظهرت، في بعض الأحيان، معارضة بدافع الدين لمحاولة فرض أي قيد على سلطة أسرة حاكمة، ذلك أن نظرية الطاعة الاستسلامية كانت تعني، بوجه عام، الخضوع فحسب لإرادة السلطات القائمة، سواء كانت ملكية أو شعبية. وعلى كل حال، فإن ما يتوقع قيامه من عقبات في سبيل أية محاولة لإقامة نظام الحكم النيابي لا يكون سببها المعارضة الإيجابية، بل عدم الاكتراث به وافتقار المقدرة لتفهم أساليبه ومقتضياته. وقد تبلغ العقبات المتوقع قيامها في تأثيرها وصعوبة التخلص منها حد النفور الجدي من النظام. إن تغيير اتجاه الشعور يكون، في معظم الحالات، أسهل من خلق شعور جديد في مجتمع كان يسوده الاستسلام. والشعب الذي لا يشعر بفضيلة وجود دستور نيابي وبوجوب التمسك به ليس لديه إمكانية الاحتفاظ به. إن السلطة التنفيذية، في كل دولة من الدول، هي نوع من الحكومة الذي يمارس السلطة المباشرة ويكون على اتصال بالشعب، فهو الذي يمثل في عيون الشعب منافع الحكومة ورهبتها ومكانتها، وإليه تتجه بصورة أساسية آمال الأفراد ومخاوفهم؛ ولذلك فما لم تكن السلطات التي من مهمتها مراقبة السلطة التنفيذية وتقييدها مدعومة بشعور البلاد ومؤيدة برأي عام فعّال، فإن السلطة التنفيذية تستطيع دائمًا، بفضل الوسائل المتوفرة لديها، إبعاد نفوذ تلك السلطات المراقبة عنها أو إكراهها على الخضوع والاستسلام لها، دون أن يخامرها أدنى شك بأن عملها سيحصل على التأييد العام. والمؤسسات النيابية تعتمد بالضرورة، لأجل دوامها، على استعداد الشعب للدفاع عنها والقتال في سبيلها في حالة وقوع خطر عليها. أما إذا كان الشعب لا يرى فضيلة في تلك المؤسسات وقيمة لوجودها فإنها لا تستطيع، في الغالب توطيد كيانها، وحتى لو استطاعت، في مثل تلك الحالة، المحافظة على كيانها، فمما لا شك فيه أنها ستغلب حالما يستطيع رئيس الحكومة أو أي زعيم لحزب أن يجمع بيديه قوة كافية للقيام بانقلاب والحصول على السلطة المطلقة.

وبالإضافة إلى الاعتبارات الآنفة الذكر، التي تشكل سببًا أولًا [أول] و[سببًا] ثانيًا لفشل الحكومة النيابية، فإن هناك سببًا ثالثًا للفشل، وهذا السبب

ناتج عن افتقار الشعب للإرادة والمقدرة على القيام بالواجب الواقع على عاتقه في ظل دستور نيابي. فعندما لا يشعر الناس عامة، أو شعر قسم ضئيل منهم فقط، بوجوب العناية بشؤون الدولة إلى درجة تجعل من الضروري إيجاد، رأي عام، فإن الناخبين قلَّ أن يستفيدوا من حق الانتخاب العام لغير غرض خدمة مصالحهم الخاصة أو مصلحة تتعلق بمنطقتهم أو منفعة شخص يعتمدون عليه وينتمون إليه. وفي حالة كهذه، فإن الفئة القليلة التي تتوصل إلى التحكم في الهيئة النيابية تتخذ منها، في أكثر الأحيان، وسيلة لتحقيق أغراضها ومصالحها فحسب. وإذا كانت السلطة التنفيذية ضعيفة، فإن البلاد تنصرف إلى المنازعات في سبيل المناصب، أما إذا كانت تلك السلطة قوية، فإنها قد تحيل نفسها إلى قوة استبدادية عن طريق استرضاء الممثلين بثمن زهيد، أو عن سبيل إعطاء القادرين منهم على خلق المتاعب لها نصيبًا من المنافع. ولذلك، فإن النتيجة الوحيدة التي تنجم عن النظام النيابي، في مثل الحالة الآنفة الذكر، هي أن تفرض على الشعب، بالإضافة إلى الأفراد الذين يتولون الحكم عمليًا، هيئة نيابية لا تزيل أي ضرر أو سوء إدارة في الحكم إذا كان لأعضائها، أو لقسم منهم، مصلحة في استمرارهما. ولو توقف الشر عند هذا الحد، فإن الوضع يكون ذا فائدة من حيث إن المناقشات والنشر والدعايات ستتخذ مجالسها في التمثيل النيابي، وتكون من مظاهره الطبيعية الملازمة له حتى لو كان ذلك التمثيل اسميًا.

ولنأخذ، كمثل لبحثنا، مملكة اليونان الحديثة[1]؛ فإن الهيئة النيابية فيها تتألف، بوجه عام، من الأفراد الذين يركضون وراء المنافع ويسعون خلف المراكز. ومع أن هؤلاء لا يعملون بشكل مباشر، لا قليلًا ولا كثيرًا، لتنمية الحكم الصالح، ولا يناقشون السيطرة التعسفية التي تمارسها السلطة التنفيذية، فإن الواقع هو أنهم، مع ذلك كله، يُبقون فكرة الحقوق العامة حية، ويفضي وجودهم إلى الحرية الحقيقية التي تتمتع بها الصحافة في تلك البلاد. على أن

(1) كتب هذا قبل ثورة عام 1862 التي وقعت في اليونان نتيجة للنقمة الشعبية على نظام الحكم لفساده ولإفساده لأخلاق رجال السياسة، وقد أفسحت تلك الثورة المجال أمام ذلك الشعب الذي يعمل بسرعة على إقامة عهد جديد من الحكم الدستوري الصحيح.

تلك المنفعة الناجمة عن وجود الهيئة النيابية تعتمد كلية في تحقيقها على وجود ملكية وراثية تقوم إلى جانب الهيئة الشعبية. ولو أن الفئات النيابية تصارعت في سبيل تولّي المركز الأول في الدولة، بدلًا من تصارعها وتنازعها في سبيل الحصول على الحظوة لدى الحاكم الرئيسي (أي الملكية الوراثية في هذه الحالة)، فإنه من المؤكد أن تسود البلاد حالات من الحروب الأهلية والثورات كما هو الحال في أمريكا الجنوبية. والحكم الاستبدادي، ولو كان شرعيًا ونتيجة لعنف غير مشروع، سيتناوب ممارسته مغامرون سياسيون، ولا يكون للتمثيل النيابي من أثر سوى منع استقرار الحكم المطلق، مع أن الاستقرار هو العامل الوحيد الذي يستطيع أن يخفف من شرور الحكم الاستبدادي وأن يحقق بعض المنافع العامة.

إن الحكم النيابي لا يستطيع أن يستمر دائمًا في مثل الحالات الآنفة الذكر. وهناك حالات أخرى يمكن أن يقوم فيها الحكم النيابي، ولكن نوعًا غيره من أنظمة الحكم يكون أكثر ملائمة [ملاءمة] لها. ومن أهم تلك الحالات هي الحالة التي يكون فيها الشعب في حاجة إلى درس يتلقنه وعادة يكتسبها، لغرض التقدم في المدنية، وهو غرض قد يعيق تحقيق قيام نظام الحكم النيابي.

وأبرز مظهر للحالة المذكورة هو حاجة الشعب لتعلم أول درس في المدنية، وهو درس الطاعة. إن الشعب الذي دربته المناضَلات ضد الطبيعة وضد جيرانه على النشاط والشجاعة ولكنه لم يبلغ درجة الطاعة لسلطة عليا، ليس من المحتمل له أن يكتسب هذه العادة في ظل حكومة جماعية نيابية تتشكل منه؛ حيث إن عصيانه الهائج سينعكس في الهيئة النيابية التي تنبثق عنه، ومثل تلك الهيئة لا تقر أي إجراء من شأنه فرض ضابط لغرض التحسين يقيد الاستقلال الشرس لذلك الشعب، والوسيلة التي اتبعت عادة لحمل القبائل التي كانت على ذلك الشكل على الخضوع للشروط الأولية لقيام مجتمع متمدن، توفرت عن طريق ضرورات الحرب والسلطة الاستبدادية التي لا غنى للقيادة العسكرية عنها. والزعيم العسكري هو السلطة العليا الوحيدة التي خصصت لها، إلا في بعض الحالات التي كان يظهر فيها نبي يعتقد الناس أنه موحى إليه

من أعلى، أو ساحر مشعوذ يظنون أنه يتمتع بقوة عجائبية. ومثل أولئك الأنبياء أو المشعوذين قد يمارسون سلطة مؤقتة، ونظرًا لأن مثل تلك السلطة ليست سوى مجرد سلطة شخصية؛ فإنه من النادر أن تجد أي تغيير في عادات الشعب عامة، ما لم يكن النبي زعيمًا عسكريًا أيضًا فتقوم رسالة مسلحة لدين جديد، أو ما لم يتحالف سائر الزعماء العسكريين مع نفوذه ثم جعله [ويجعلوه] دعامة للحكم.

والشعب الذي يكون مستسلمًا كلية ومستعدًا للخضوع للاستبداد فإنه غير أهل للحكم النيابي، وإذا استطاع الحصول على مؤسسات نيابية فإنه لا يكون مناص له من اختيار طغاته لتمثيله، فتزداد بسبب ذلك وطأة النير الواقع على الشعب. ولكن هناك حالات مشابهة لحالة الشعب المستسلم الخاضع ارتقت فيها شعوب كثيرة بصورة تدريجية من تلك الظروف بمساعدة سلطة مركزية مكّنها مركزها من منافسة المستبدين المحليين والوصول في نهاية الأمر إلى مركز السيادة على الشعب. ومما هو جدير بالذكر أن تلك السلطة كانت فردية. والتاريخ الفرنسي، من هيو كابيت إلى ريشيليو ولويس الرابع عشر[2]، يزودنا بأمثلة عن تلك التطورات. وحتى في الحالات التي لم يكن فيها الملك أقوى من السادة الاقطاعيين التابعين له، فإن تمتعه بمزية عظيمة لأنه فرد واحد فحسب جعلت له قصب السبق والسيطرة، وهذه حقيقة اعترف بها المؤرخون الفرنسيون. إن عيون الذين كانوا مضطهَدين محليًا كانت تتطلع إلى ذلك الفرد، وتعلّق عليه الآمال وتعتمد عليه في المملكة كلها؛ وبينما كانت قوة الحاكم المحلي تقتصر على منطقة محددة، فإن الشعب اعتبر قوة الملك أشمل وأوسع، فلجأ إليه لحمايته من الذين يضطهدونه. إن تقدم الفرد نحو السيادة كان بطيئًا، ولكنه استطاع بلوغها بفضل نجاحه في استغلال جميع المناسبات التي أتيحت له وحده، وقد أدى قيام سيادة ذلك الفرد إلى استئصال عادة الخضوع للاضطهاد التي كانت تسود القسم المضطهد في المجتمع. وكان للملك مصلحة في تشجيع جميع المحاولات الجزئية التي كان يقوم عليها عبيد

(2) هذه الأسماء مظهر لتطور فرنسا من بداية وطنية إلى أعظم قوة مركزية للملكية.

الأرض لغرض تحرير نفوسهم من أسيادهم وعدم الخضوع لهم. وتشكلت في ظل حماية الملك مجتمعات متعددة لم تكن لتعترف بوجود سلطة عليها غير سلطته. إن إطاعة ملك بعيد في مركزه عن الذين يطيعونه تنطوي على الحرية نفسها إذا ما قورنت تلك الطاعة بالطاعة المتوجبة للحاكم المحلي المقيم في حصن في وسطهم. وبفضل مقتضيات مركزه، فإن الملك كان مكرَهًا على ممارسة سلطته لا كسيد بل كحليف للطبقات التي ساعدها على تحرير نفسها. ويتبين من هذا أن وجود سلطة مركزية، مستبدة من حيث المبدأ ولكن مقيدة كثيرًا بشكل عملي، كان، بوجه عام، الوسيلة لتطوير الشعب خلال دور أساسي في عملية التحسين؛ ليس من المتوقع أن يستطيع نظام نيابي حقيقي تطوير الشعب خلال مثل ذلك الدور. والواقع أنه لم يؤد إلى تحرير عبيد الأرض أي عامل آخر كما استطاع ذلك حكم استبدادي أو مجزرة عامة.

وتُبرز صفحات ذلك التاريخ طريقة أخرى تغلبت بها الملكية المطلقة على العقبات التي تقف في وجه تقدم المدنية، بينما كان من المؤكد أن يضاعف وجود نظام نيابي من خطورة تلك العقبات. إن وجود شعور محلي متأصل في شعب يُعتبر من أقوى الإعاقات للتحسين [معوقات التحسين]. إن أقسامًا من بني الإنسان يكونون في نواح كثيرة أكفاء ومستعدين للحرية ولكنهم لا يتمتعون بأية أهلية للامتزاج والاندماج في أمة مهما كانت صغيرة؛ ذلك أن عوامل الحسد والكراهية تبعد الواحد عن الآخر وتقضي على كل إمكانية للاتحاد الطوعي، بينما يكونون مفتقرين إلى الشعور والعادات التي من شأنها جعل الاتحاد حقيقة. وقد يكون مثل هؤلاء الناس قد تمتعوا، مثل مواطني مجتمع قديم أو سكان قرية آسيوية، بتدريب كبير على الكفاءة وممارستها بشأن مصالح القرية أو البلدة، أو قد يكونون قد استطاعوا أيضًا تحقيق قيام حكومة شعبية مقبولة وذات أثر في مجالهم المحدود، ولكنهم يكونون في الوقت نفسه بعيدين بعواطفهم عن الأشياء الواقعة خارج ذلك النطاق، أو ليس لهم العادة والكفاءة لمعالجة المصالح العامة. وأنا لا أعلم أن التاريخ زودنا بأي مثال عن امتزاج عدد من الجسيمات أو الذرات السياسية واندماجها في جسم واحد وتعلمت أن تشعر بأنها شعب واحد، دون أن يكون هناك خضوع سابق لسلطة مركزية مشاعة

للجميع[3]. إن مثل هؤلاء الناس الذين نتصورهم لم تستطع عقولهم إدراك مفهوم مصالح مشتركة ضمن مساحة جغرافية واسعة إلا بعد اكتسابهم لعادة الإذعان لتلك السلطة والاندماج في خططها وخدمة أغراضها. أما الحاكم المركزي، فإن تلك المصالح هي بالضرورة الاعتبار الرئيسي الذي يدور في خلده، وبسبب العلاقات الودية التي ينشؤها [ينشئها] تدريجيًا مع المناطق والنواحي، تألف عقول الناس تلك المصالح. وأحسن الظروف الملائمة لهذا الغرض هي التي تؤدي إلى قيام مؤسسات نيابية بدون حكومة نيابية، كهيئة، أو هيئات نيابية تمثل النواحي والجهات وتكون الأداة المساعدة للسلطة المركزية ولكنها [ولكن] يندر أن تحاول السيطرة عليها أو تعطيلها. وعندما يصبح للشعب مجلس، دون أن يشارك في السلطة العليا، فإن الدرس السياسي الذي تقدمه السلطة المركزية ينتقل بسهولة إلى عامة الشعب والزعماء المحليين، بينما يقوم في الوقت نفسه اعتقاد بأن هناك حكومة قائمة بموافقة عامة الشعب. والأمر الذي يجوز اعتباره حقيقة سياسية هو أنه يستطاع، بواسطة الملكية غير المسؤولة، وليس عن طريق الحكومة النيابية، صهر العديد من الوحدات السياسية في شعب يكون فيه شعور مشترك في التماسك، وقوة كافية لحمايته من الغزو أو العدوان الأجنبي، وتتوفر له شؤون هامة متعددة تشغل وتوسع ذكاء السكان السياسي والاجتماعي.

وللأسباب المتعددة الآنفة الذكر، فإن الحكومة الملكية الحرة من سيطرة المؤسسات السياسية، مع احتمال ازديادها قوة بفضل تأييد المؤسسات لها، هي أنسب نظام من أنظمة الحكم في الأدوار المبكرة في تقدم المجتمع. ولا يستثنى من هذا الرأي مجتمع مدينة، كذلك الذي كان موجودًا في اليونان القديمة، حيث قامت فيه بشكل مستمر حكومات ملكية، في ظل سيطرة حقيقية من جانب الرأي العام وليس مجرد سيطرة وهمية أو دستورية، قبل قيام جميع المؤسسات الحرة بمدة طويلة، ثم تركت تلك الحكومات في النهاية وبعد مرور زمن طويل مراكزها لبعض الأسر الحاكمة.

---

(3) إن إيطاليا، التي يمكن الإشارة إليها كحالة شاذة في هذا الشأن، كان الشذوذ فيها في الدور النهائي في تحولها. إن التقدم السابق (وهو أكثر صعوبة منه في حالة انعزال المدن - في فلورنسا وبيزا وميلان) نحو الوحدة الإقليمية في تاسكاني [توسكانا] أو لومباردي [لومبَرديا] سار على الطريق العادي.

ومن المستطاع ذكر عدد كبير من العوامل والعيوب التي توجد في شعب ما فتجعله غير أهل للاستفادة من نظام الحكم النيابي على أحسن وجه. فإذا ما سادت أي شعب تحيزات خاصة، مهما كان نوعها، وكان فيه تمسك عنيد بالعادات القديمة أو مجرد الجهل والنقص في الإدراك العقلي، فإن مثل تلك العوامل والعيوب تنعكس بصورة حقيقية في هيئاته النيابية. وإذا ما حدث أن كانت الإدارة التنفيذية، وهي التي تدير الشؤون العامة مباشرة، بأيدي أشخاص متحررين نسبيًا من تلك العيوب، فإنهم يستطيعون القيام بأعمال صالحة على أن لا تعيقهم عنها ضرورات الحصول على موافقة طوعية عليها من جانب المؤسسات. وفي مثل تلك الحالات، فإن مجرد مركز الحكام لا يثير العناية والميل نحو الخير. كما أنه ليس من المحتمل أن يكون الحاكم الفرد ومستشاروه، أو حكومة قلة من الأفراد، برئًا [بريًا] من عوامل الضعف الموجودة في الشعب أو في حالة المدنية القائمة، إلا إذا كان الحكام ومستشاروهم من الأجانب الذين يكون شعبهم أو مجتمعهم أعلى وأكثر تقدمًا من الشعب المحكوم. ومعنى ذلك أن الحكام أنفسهم يكونون على درجة من المدنية أعلى من الدرجة التي بلغها المحكومون، وهذا النوع من الخضوع لحكم أجنبي، رغم الشرور التي لا مناص منها، ينطوي في الغالب على أكبر مصلحة للشعب؛ حيث إنه ينتقل به بسرعة عبر أدوار التقدم المتعددة ويزيل العقبات التي تقوم في طريق التحسين، بينما إذا تُرك الشعب فريسة لميوله وإمكانياته، ولم تقدم له المساعدة للتخلص من تلك العقبات، فإن من الممكن أن تظل قائمة. أما في البلاد التي لا تكون تحت حكم الأجانب، فإن الظرف الوحيد الملائم لتحقيق مثل المنافع الآنفة الذكر، وهو ظرف نادر توفره، هو الذي يقوم فيه صدفة ملك يكون على حالة غير عادية من النبوغ. وكان من حسن طالع الإنسانية أن وجد في التاريخ عدد من الحكام النابغين، مثل شارلمان(*) وبطرس الأكبر(**) استمروا

(*) شارلمان أو شارل الكبير (742-814 م.): ملك الإفرنج وإمبراطور الغرب. مؤسس السلالة الكارولية. جعل اكس لاشابل (آخن) عاصمة له. (م)

(**) بطرس الكبير (1672-1725): قيصر روسيا. ساهم في تطوير المؤسسات وتحديث الدولة. ونظّم الجيش والملاك الإداري وحرّر المرأة. نقل عاصمته إلى سان بطرسبورغ وأسّس أكاديمية العلوم. (م)

في دست الحكم مدة طويلة، فاستطاعوا إسباغ صفة الدوام على تحسيناتهم، وذلك بتركهم إياها بأيدي أبناء جيل جديد نشأ تحت نفوذهم وتأثيرهم، على أن وجود مثل هؤلاء الحكام كان على سبيل الصدفة السعيدة التي كثيرًا ما كانت الفيصل في ظروف دقيقة، وخاصة فيما يتعلق بما إذا كان على الفريق المتزعم في البشرية أن يبدأ سيره فورًا نحو المدنية أو أن يعود إلى الوراء ويَهْوِي في عهد البربرية. ونذكر من الأمثلة من تلك الصدف السعيدة ظهور توكليس في زمن الغزو الفارسي، وظهور وليم الأول ووليم الثالث من أسرة أورينج. وأنه يكون من الحماقة أن تقام المؤسسات لمجرد غرض الاستفادة من مثل تلك الإمكانيات والفرص؛ ذلك أن رجالًا من ذلك الطراز لا يحتاجون، في المراكز الممتازة التي يحتلونها، إلى قوة استبدادية تمكنهم من ممارسة نفوذ عظيم على الشعب. والأمر الجدير بالبحث، فيما يتعلق بالمؤسسات، هو ذلك الوضع غير العادي الذي يكون فيه قسم ضئيل من الشعب، ولكنه القسم المتزعم فيه، متفوقًا على الآخرين بفضل ما يتمتع به من مدنية متقدمة وميزات عامة، نتيجة لاختلاف في العنصر أو لقدم أسبق في المدنية أو لاعتبارات خاصة تحدث في بعض الظروف؛ ففي تلك الحالات، فإن الحكومة التي تتشكل من ممثلي الجمهور يتوفر لها مدى واسع من الاستطاعة لحرمان الجمهور من الكثير من الفوائد التي يمكنه أن يستفيدها من المدنية المتفوقة التي تتمتع بها الطبقات العليا، كما أنه من الممكن أيضًا لحكومة تتشكل من ممثلي تلك الطبقات أن تزيد في تدهور الجمهور وأن تتركه بدون أي أمل للحصول على معاملة حسنة. ولذلك، فإن أقوى حافز للأمل في التحسن، في شعب على ذلك النمط، هو وجود سلطة غير محددة دستوريًا، أو، على الأقل، وجود سلطة سائدة تتركز في الحاكم الرئيسي في الطبقة المسيطرة؛ حيث إنه يكون الشخص الوحيد، بفضل مركزه، الذي يعنى برفع وتحسين أحوال الجمهور لأنه لا يغار من الجمهور ولا يحسده، بل يريد تحسينه على سبيل معارضة الذين يشاركونه في الحكم والسيطرة لأنه يحسدهم ويغار منهم. وإذا ما ساعد الحظ السعيد ذلك الحاكم على إيجاد هيئة تمثل الطبقة العليا تقف إلى جانبه وتساعده وتكون تابعة له، لا مسيطرة عليه، فيتوفر حينئذٍ للشعب أحسن الظروف الملائمة للتحسين والتقدم،

حيث إن الاعتراضات والأسئلة التي تأتي من الهيئة التمثيلية، وما تظهره بين آن وآخر من روح عالية، تؤدي إلى إبقاء عادات المقاومة حية، وتحويلها تدريجيًا وعلى مر الزمن، إلى تمثيل نيابي صحيح. وهذا التطور ينطوي على جوهر تاريخ البرلمان البريطاني.

ويجدر بنا ملاحظة أحد الميول والاتجاهات التي إن لم تجعل الشعب غير أهل كلية للحكم النيابي فإنها تجعله غير مستطيع جني الفائدة الكاملة من ذلك النظام. إن هناك حالتين لاتجاهات الشعب، مختلفتين اختلافًا أساسيًا من حيث الأصل ولكن يوجد بينهما عامل مشترك تلتقيان بفضله في نقطة الاتجاه الذي تعطيانه لجهود الشعب والأفراد. أما الحالة الأولى، فهي اتجاه رغبة بعضهم نحو ممارسة السلطة على الآخرين، وأما الحالة الثانية، فهي الرغبة في عدم القبول بأن تمارس سلطة عليهم، فهناك أمم تكون فيها الشهوة لحكم الآخرين أقوى من الرغبة في الاستقلال الشخصي، ولذلك فإنها تكون على استعداد للتضحية كلية بإحدى الرغبتين في سبيل تحقيق الرغبة الأخرى حتى لو لم يكن منها غير ظلها. إن كل واحد من أفراد مثل تلك الأمم يكون مستعدًا، شأن الجندي النفر في الجيش، للتنازل لقائده عن حريته الفردية في العمل، على شرط أن يكون الجيش فائزًا منتصرًا، فيخدع الفرد نفسه بالاعتقاد بأنه واحد من الطغمة الفاتحة. أما الحقيقة، فإن اعتقاده بأنه يشترك شخصيًا في السيادة على الفريق المغلوب فهو سراب! وشعب من هذا القبيل يتعارض ذوقه مع وجود حكومة مقيدة بشكل صريح في سلطتها ومستلزماتها، تمنع يديها من أعمال الفوضى والتدخل، وتسمح لأكثر الأمور أن تسير دون أن تدعي لنفسها وظيفة الحارس عليها أو المدير لها. وهو يعتقد أيضًا أن الذين يتولون السلطة لا يستطيعون إيقاع أعبائها عليه، وأن السلطة نفسها يجب أن تكون مجالًا للتسابق العام. والفرد العادي في شعب كهذا يفضل أن يترقب الظرف، مهما بدا بعيدًا أو مستحيلًا، الذي يمارس فيه نصيبًا من السلطة على زملائه المواطنين مع شديد رغبته بأن لا تمارس عليه هواية سلطة. إن العناصر التي يتألف منها الشعب الذي يسعى وراء المراكز ويركض خلف المصلحة، تؤلف العامل الذي يحدد مجرى السياسة، والعناية بالسياسة وليس بالحرية. وتكون المنافسات بين

الأحزاب السياسية مجرد صداع في سبيل نذير ما إذا تكون القوة للتدخل في كل شيء في أيدي هذه الطبقة أو تلك، أو بأيدي هذه الطغمة من الأشخاص العموميين أو تلك. أما مفهوم الديمقراطية، فيكون مجرد فتح مجال الوظائف لمسابقة بين الجميع بدلًا من بين البعض، وأن المؤسسات التي تكون أكثر شعبية من غيرها هي التي تكون مفتوحة للجميع وتمارس أفظع سيطرة على الحكومة. إنه يكون من الظلم ومن غير اللائق أن نقدم هذا، أو أي شيء قريب منه، كصورة غير مبالغ فيها للشعب الفرنسي، ولكن الدرجة التي بلغته شخصيته في هذا المجال، جعلت ممارسة الحكم النيابي من جانب طبقة محددة ينهار بسبب ازدياد الفساد، كما جعلت محاولة مجموع السكان الذكور للتمتع بالحكم النيابي تنتهي بإعطاء رجل واحد السلطة المطلقة لإبعاد أي عدد من الآخرين، بدون محاكمة، إلى لامبسا أو كايين[4]... مع إشعارهم بأنهم ليسوا مستثنين من إمكانية التمتع بحظوة لدى ذلك الحاكم.

إن الميزة الشخصية في شعب هذه البلاد (إنكلترا) التي تجعله أكثر أهلًا للحكم النيابي من أي شعب آخر، هي أن جميع أفراده تقريبًا يتمتعون بمميزات متعارضة متعاكسة؛ فهم يكرهون كل محاولة تبذل لممارسة أية سلطة عليهم لا يسوغها لا العرف الطويل الأمد ولا رأيهم بشأن ما هو حق بينما لا يهتمون بوجه عام إلا بصورة ضئيلة بممارسة السلطة على الآخرين. ونظرًا لأنهم لا يعطفون على الشهوة للحكم ويدركون تمامًا عوامل المصلحة الخاصة التي تثير الرغبة للوصول إلى مراكز الحكم، فإنهم يؤثرون أن يتولى الحكم الأشخاص الذين لا يسعون إليه، بل يسعى الحكم إليهم بفضل مركزهم الاجتماعي. ولو أن الأجانب أدركوا هذا الشعور لفهموا أسباب بعض المتناقضات الظاهرة في اتجاه الإنكليز السياسي. إن الإنكليز لا يترددون في استعدادهم لأن تحكمهم الطبقات العليا (دون أن يكون هناك خضوع شخصي لها) إلى درجة أنهم لا يستمتعون بمقاومة السلطة إذا ما تجاوزت بعض الحدود المرسومة لها، بينما

(4) «لامبسا»، هي قرية جزائرية ومركز لسجن مستعمرة. أما «كايين»، عاصمة غيانا الفرنسية، فهي مركز آخر لسجن مستعمرة فظيع. وقد أصبح الاسمان اليوم مترادفين لمعنى سجن الإنسان.

يصرون أن يتذكر حكامهم باستمرار بأنهم لا يمكن أن يحكموا إلا وفقًا للطريقة التي يرون هم بأنها الأحسن. ولذلك، فإن السعي وراء المراكز هو نوع من الطموح غير موجود في الإنكليز بصفة عامة، وباستثناء اتجاه بعض العائلات القليلة وما لها من علاقات مع السلطة، فإن وجهة نظر الإنكليز فيما يتعلق بالتقدم في الحياة يختلف [تختلف]عن ذلك الاتجاه اختلافًا كبيرًا؛ فهو اتجاه نحو النجاح في عمل أو مهنة. وهم يكرهون كل صراع يقوم بين الأحزاب السياسية أو الأفراد إذا كان هدفه الوصول إلى الحكم. والإنكليز لا ينفرون من أمر كما ينفرون من تكثير الوظائف العامة، فيختلفون بذلك عن أفراد شعوب القارة الأوروبية الذين تستولي عليهم عقلية الحكم والوظيفة إلى درجة تجعلهم يؤثرون دفع ضرائب أعلى على أن ينتقص، ولو بشكل طفيف أملهم الشخصي الفردي في الحصول على وظيفة لأنفسهم أو لأقاربهم، ويفهمون أن الدعوة للتقشف لا يمكن أن تعني إلغاء بعض الوظائف، بل تخفيض مرتبات الأشخاص الذين تبدو مرتباتهم ضخمة جدًا إلى درجة لا يساور المواطن العادي أي أمل بأن تسند إليه في يوم من الأيام إحدى تلك الوظائف ذات المرتبات الضخمة.

الفصل الخامس

الهيئات النيابية
وما هي وظائفها الصحيحة

من أهم الضروريات في معالجة موضوع نظام الحكم النيابي أن يؤخذ بعين الاعتبار دائمًا التمييز بين فكرة نظام الحكم أو جوهره، وبين أنواع ذلك النظام التي تتجلى فيه فكرته.

والحكومة النيابية تعني أن يساهم جميع أفراد الشعب، أو قسم كثير العدد منهم، في ممارسة القوة المسيطرة النهائية، وذلك عن طريق ممثلين عنهم ينتخبونهم دوريًا. ووفقًا لكل دستور، فإن تلك القوة المسيطرة يجب أن تتركز في ناحية ما. أما أفراد الشعب، فيجب أن يحرزوا تلك القوة بكاملها وأن يكونوا السادة المهيمنين - عندما يحلو لهم ذلك - على جميع أعمال الحكومة. وليس هناك من حاجة إلى أن يمنحهم القانون الدستوري تلك السيادة بالنص عليها؛ فالدستور البريطاني لا ينص على منح تلك السيادة ولكنه ينطوي على ما يعطيها للشعب بمعناها. وتلك القوة المسيطرة النهائية هي بالضرورة واحدة، سواء في حكومة مختلطة متوازنة القوى أو في الملكية الصرفة أو في الديمقراطية. والقاعدة التي تقول باستحالة وجود دستور متوازن هي جزء من الحقيقة كما كان يراها الأقدمون وكما بعثها نظام الثقاة في زمننا الحاضر. إن هناك ميزانًا بشكل دائم ولكن كفتيه ليستا متوازيتين ثابتتين تمامًا، وللكفة التي ترجح على الأخرى في الميزان لا تظهر دائمًا بوضوح على وجه المؤسسة السياسية؛ فالدستور البريطاني أعطى صلاحيات لكل من فروع السيادة الثلاثة المتساوية. وإذا ما مارس كل فرع من تلك الصلاحيات بكاملها، فإن مثل تلك الممارسة تمكنه من تعطيل أداة الحكم وتوقيفها عن العمل، ولأجل ذلك أعطي كل فرع من تلك الفروع اسميًا قوة متساوية لمعارضة ومراقبة الفرعين الآخرين. فإذا ما أمل كل فرع في تحسين مركزه عن طريق استعمال صلاحياته، فإن ممارسة قوة السيطرة على الوجه الصحيح تصبح ممكنة حينئذٍ. ومما لاشك فيه أن كل فرع

من الفروع الثلاثة سيلجأ إلى استعمال صلاحياته وسلطاته كاملة للدفاع عن نفسه إذا ما تعرض لأي اعتداء من الفرعين الآخرين أو من أي منهما. وهنا يقوم سؤال عما يمنع استعمال تلك القوى بشكل عدائي؟ والجواب على ذلك نجده في المبادىء غير المكتوبة في الدستور، أو بمعنى آخر، آداب البلاد السياسية الإيجابية؛ فهي التي تمنع ذلك. ولذلك، فإن علينا أن نتطلع إلى تلك الآداب إذا ما أدركنا الناحية الدستورية التي تتركز فيها القوة العليا الحقيقية.

يستطيع العرش، وفقًا للقانون الدستوري، أن يرفض الموافقة على أي قرار برلماني، وأن يعيِّن أي وزير وأن يبقيه في مركزه ضد رغبات البرلمان، على أن آداب البلاد الدستورية تلغي تلك الصلاحيات وتمنع استعمالها كلية. ونظرًا لأنها تقضي بأن الذي يجب أن يعيِّن رئيس الحكومة هو مجلس العموم، فهي تجعل ذلك المجلس صاحب السيادة الحقيقية في الدولة. والقوانين غير المكتوبة التي تحدد وتقيد استعمال السلطات القانونية المشروعة لا تكون حية وذات أثر ما لم تكن منسجمة مع توزيع القوة السياسية الحقيقية. ينطوي كل دستور على وجود «القوة العظمى»، وهي القوة التي تستطيع أن تحرز النصر إذا توقفت أسباب العمل الدستوري وقام نزاع لتحديد ومعرفة القوة الحقيقية. وما دامت القواعد الدستورية تعطي تفوقًا في الدستور لإحدى القوى التي تتمتع بتفوق في القوة الفعالة خارج البلاد، فإنها تكون مصانة وسارية المفعول. وفي إنكلترا فإن تلك القوة هي القوة الشعبية؛ ولذلك، فإن النصوص القانونية في الدستور البريطاني، ومعها المبادئ غير المكتوبة التي تنظم سلوك السلطات المختلفة تعطي العنصر الشعبي في الدستور السيادة الجوهرية على كل دائرة من دوائر الحكومة، على أن تكون تلك السيادة متطابقة مع قوته الحقيقية في البلاد. ولولا ذلك لما أحرز الدستور الاستقرار الذي يتميز به، ولأصبح من الضروري تغيير القوانين والمبادئ غير المكتوبة. ولهذا، فإن الحكومة البريطانية هي حكومة نيابية بالمعنى الصحيح، وأما الصلاحيات التي تتركها في أيد غير مسؤولة مباشرة أمام الشعب، فهي تُعتبر من قبيل الاحتياطات التي تقبل السلطة الحاكمة أن تتخذ ضد أخطائها، ومِثل تلك الاحتياطات وجدت في الديمقراطيات السليمة البناء؛ فالدستور الأثيني اشتمل على الكثير منها، وكذلك دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

من الضروري في الحكم النيابي أن تتركز في نواب الشعب السلطة العليا الفعَّالة في الدولة. وهذا يفسح المجال للبحث والتساؤل بشأن الوظائف الحقيقية التي تباشرها الهيئة النيابية والدور الصحيح الذي تلعبه مباشرة في أداة الحكم. إن هناك أنواعًا كثيرة من الوظائف التي تتفق مع جوهر الحكم النيابي، على أن يتوفر فيها شرط ضمان سيطرة الهيئة النيابية في آخر الأمر على كل شيء.

هناك تمييز أساسي بين المراقبة على إدارة الحكومة وأعمالها وبين القيام بها عمليًا. إن الشخص، أو الهيئة النيابية، قد يستطيع مراقبة كل شيء ولكنه لا يستطيع أن يعمل كل شيء. وتكون المراقبة على كل شيء أكثر كمالًا وفعالية ما لم تقم محاولات للقيام بالعمل؛ فقائد الجيش الذي يشترك بنفسه في القتال أو يقود بنفسه هجومًا لا يستطيع أن يوجه عمليات الجيش بصورة مؤثرة. وينطبق هذا القول على الأشخاص أو هيئة منهم؛ فبعض الأمور لا يمكن أن تنجز إلا عن طريق الهيئات بينما بعضها الآخر لا يمكن أن ينجز بشكل وافٍ عن طريقها؛ ولذلك، فإن هناك فرقًا بين الأمور التي يجب على الهيئة الشعبية أن تراقبها وبين الأعمال التي يتوجب عليها الاضطلاع بها بنفسها. وكما ذكرنا في السابق فإن على الهيئة النيابية أن تراقب جميع أعمال الحكومة، على أنه من الضروري أن نبحث أنواع العمل والإدارة التي تستطيع هيئة كثيرة العدد القيام بها بلياقة وذلك لغرض تحديد الوسيلة التي يمكن ممارسة الرقابة بواسطتها على وجه واف، وكذلك لتحديد الأعمال التي يتوجب على الهيئة النيابية أن تتولاها بنفسها. إن على الهيئة أن تضطلع فحسب بالعمل الوحيد الذي تستطيع إتقانه، إما فيما عدا ذلك فليس لها أن تقوم بالعمل بنفسها بل عليها أن تتخذ الوسائل والتدابير التي تمكن القيام بتلك الأعمال بصورة جيدة من جانب أشخاص آخرين.

وأننا نذكر على سبيل المثال، أن التصويت على الضرائب وفرضها هو الواجب الذي يُعتبر خاصًا بهيئة نيابية تمثل الشعب، أكثر من غيره من الواجبات. ومع ذلك، فإن الهيئة النيابية، في كل بلد من البلاد، لا تضطلع لا بنفسها ولا بواسطة موظفيها المنتدبين، بعملية إعداد التقديرات. ومع أن مجلس

العموم هو السلطة الوحيدة التي لها الحق في اعتماد الاعتمادات وتوزيع الدخل على مختلف أبواب النفقات العامة، والموافقة على ذلك، فإن ذلك المجلس لا يمكنه الموافقة على إنفاق المال، وفقًا للقاعدة المتبعة والعرف الدستوري، إلا بناء على اقتراح يتقدم به العرش، ولقد قام شعور بأنه لا يمكن توقع قيام اعتدال فيما يتعلق بالمبالغ وعناية وحسن تصرف في إنفاقها إلا إذا جعلت السلطة التنفيذية مسؤولة عن الخطط والحسابات التي تبنى على أساسها النفقات؛ إذ إن تلك السلطة هي التي تقوم بالتنفيذ. وبناء على هذا الاعتبار، فإنه لا يتوقع من البرلمان أن يباشر تقديم مشاريع بشأن الإنفاق وفرض الضرائب، بل لعله لا يسمح له بذلك. وكل ما في الأمر أنه يطلب من البرلمان الموافقة على مثل تلك المشاريع، والقوة الوحيدة التي يتمتع بها بهذا الصدد هي استطاعته حجب موافقته عليها.

إن المبادئ التي تنطوي عليها هذه النظرية الدستورية ترشد إلى تحديد الوظائف العامة للهيئات النيابية وتعريفها؛ ففي الدرجة الأولى، فإن البلاد التي يفهم فيها النظام النيابي جيدًا تعترف بأن الهيئات النيابية يجب أن لا تدير الأمور. وهذا العرف مبني على أساس احترام المبادئ الهامة التي توفر قيام الحكم الصالح وتؤدي إلى إدارة الأعمال بنجاح. والواقع أن الهيئة التي تتألف من مجموعة من الرجال لا تصلح، بالمعنى الكامل، للعمل ما لم تكن منظمة تنظيمًا حسنًا ولها قيادة. وحتى الهيئة التي تتألف من قلة من الأعضاء المنتقين، والمتمرسين بصورة خاصة بالعمل الذي عليهم أن يقوموا به فإنها تكون، بوصفها أداة للعمل، أدنى من الإدارة التي تتوفر من جانب شخص ممتاز من أعضائها. فإذا ما عثر على مثل ذلك الشخص الممتاز بين أعضائها، وأسندت إليه رئاستها وصار سائر أعضائها تابعين له، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين أداة العمل بينما تستطيع الهيئة أن تقوم بالمداولات بشكل طيب. وفي حالة قيام ضرورة للحصول على آراء وأبحاث بصدد بعض المسائل التي تكون موضع اختلاف في الرأي، فلا مناص من وجود هيئة للمداولة والمناقشة. وتكون مثل تلك الهيئة مفيدة في الغالب، حتى لأعمال إدارية، على أن تكون بوجه عام ذات صفة استشارية؛ حيث إن القاعدة الأساسية هي أنه يمكن إدارة العمل بشكل

أوفى عن طريق شخص مسؤول. وحتى الشركة المحاصة [المساهِمة] لها مدبِّر دائمًا، وتتوقف إدارتها، سواء أكانت حسنة أو رديئة، على الصفات التي يتمتع بها المدير. أما سائر أعضاء مجلس الإدارة، فإن وجودهم مفيد إما من جهة تقديمهم المقترحات للمدير، وإما من جهة ما يتمتعون به من سلطة لمراقبته وكبح جماحه أو حتى طرده من وظيفته في حالة سوء سلوكه.

أما الهيئة الشعبية، فإنها تكون أقل أهلية للإدارة أو لإرشاد المسؤولين عنها. وينطوي كل تدخل من جانبها بالإدارة، ولو كان بريئًا، على أضرار. إن كل فرع من فروع الإدارة العامة يُعتبر نوعًا من العمل الفني البارع، له مباذؤه [مبادئه] الخاصة وأحكامه التقليدية، ولا يعرف بعض تلك المبادئ، والأحكام بصورة فعالة إلا الأشخاص الذين سبق لهم إدارة ذلك العمل الفني، بينما لا يستطيع تقدير تلك المبادئ والأحكام إلا الذين يلمُّون بها. ولست أعني بقولي هذا أن إدارة الأعمال تنطوي على سحر باطني لا يدركه إلا الذين دأبوا عليه؛ بحيث تكون جميع مبادئ الإدارة وقواعدها واضحة لأي شخص يتمتع بالإدراك وبتقدير الظروف والشروط التي يجب أن تعالج تقديرًا صحيحًا، على أن معرفة تلك الأمور مسألة ضرورية والمعرفة لا تأتي بداهة؛ ففي كل فرع من فروع الأعمال العامة قوانين وأحكام على غاية من الأهمية لا يعرفها الشخص الدخيل على العمل ولا يدرك الأسباب التي أدت إلى قيامها؛ إذ إنه لم يواجه الأخطار والمتاعب التي وضعت تلك القوانين والأحكام لغرض معالجتها. ولقد عرفت بعض الوزراء والرجال العموميين الذين يتمتعون بكفاءة عالية، أسندت إليهم إدارة أعمال كانت جديدة عليهم، فأثاروا في بادئ الأمر، سخرية الموظفين التابعين لهم بسبب جهلهم الأمور وبسبب آرائهم الجديدة التي حاولوا إقحامها على مواضيع العمل. إن الأمر المتفق عليه هو أن السياسي العظيم هو الرجل الذي يعرف متى يتمسك بالتقاليد ومتى يتخلى عنها، على أنه من الخطأ أن يعتقد أن مثل ذلك السياسي العظيم يستطيع ممارسة تلك المعرفة إذا ما كان يجهل التقاليد؛ إذ إن افتقاره إلى الاختبار يجعله غير مدرك لوسائل العمل إدراكًا كافيًا. إن المصالح التي تعتمد على أعمال دائرة عامة، والنتائج التي تنجم عن الكيفية التي تدار بها تلك الأعمال، تحتم توفر

المعرفة الكافية لتقدير الأمور وإعطاء حكم بصددها، ومثل تلك المعرفة قل أن تتوفر للأشخاص الذين لم يتدربوا على القيام بأعمال الإدارة، وعندئذٍ يكون موقفهم شبيهًا بموقف الأشخاص الذين يحاولون إصلاح القانون دون أن يكونوا قد درسوه دراسة فنية علمية. ومن المؤكد أن تتجاهل الهيئة النيابية التي تحاول البتَّ بشأن أعمال خاصة لإدارة الصعوبات التي تقف في سبيلها، فينجم عن ذلك قيام حالة شاذة يتحكم فيها الجهل بالمعرفة وعدم الخبرة بالخبرة، ويسودها الإهمال والتشدق! ويكون هذا الحال إذا كان التدخل لا ينطوي على دوافع مصلحية، أما إذا كانت الدوافع المصلحية الخاصة هي التي تحفز على التدخل فلن ينجم عن ذلك سوى الفساد الكامل الشامل. وليس من الضروري أن تكون أكثرية أعضاء الهيئة النيابية ذات حوافز شخصية وتحيزية تدفعها إلى التدخل في شؤون الإدارة، فإنه يكفي أن يكون عضوان أو ثلاثة أعضاء منها متأثرين بمثل تلك الدوافع، وحينئذٍ تكون لهم مصلحة كبرى في تضليل الهيئة، ومثل ذلك التضليل يكون أقوى وأكثر تفوقًا من أي تضليل للهيئة يحتمل أن يلجأ إليه سائر الأعضاء لغرض حملها على قبول وجهات نظرهم؛ إذ إنهم لا يكونون مدفوعين بحوافز مصلحة خاصة، وقد يستطيع معظم أعضاء الهيئة أن يبقوا أيديهم نظيفة نقية، على أنه ليس من المتوقع أن تكون عقولهم نيرة وأحكامهم جيدة بصدد أمور لا يعرفون عنها شيئًا على الإطلاق. والأكثرية الجاهلة المتراخية، شأنها شأن الفرد الكسول عديم الإحساس، تقع في العادة فريسة الشخص الذي يستطيع أن يستغلها.

البرلمان يستطيع أن يكبح وأن يمنع أية تدابير رديئة أو تعيينات سيئة يقوم بها الوزير، ولكن السؤال هو من الذي يكبح جماح البرلمان؟ إن الوزير، أو رئيس دائرة، يشعر بأن عليه شيئًا من المسؤولية، أما المجلس (أو الهيئة) فإنه لا يشعر بأية مسؤولية على الإطلاق. وأننا لنسأل: متى وفي أي وقت من الأوقات فقد عضو البرلمان مقعده فيه نتيجة تصويته على أية مسألة إدارية؟ إن الوزير، أو رئيس الدائرة يهمه كيف ينظر الآخرون إلى إجراءاته في المستقبل، أكثر مما يهمه كيف ينظرون إليها في وقت إقدامه على اتخاذها. أما المجلس، فإن الجميع يعتبرون عمله بريئًا ومبررًا مهما كانت نتائجه وخيمة، وخاصة إذا

ما وقف إلى جانبه الرأي العام الراضي، بصرف النظر عن أسباب إثارة ذلك الرأي. والمجلس نفسه يعتبر عمله بريئًا ومبررًا أيضًا، فضلًا عن أن المجلس لا يشعر بثقل وطأة تدابيره السنيَّة ما لم تبلغ مستوى الشرور العامة التي يتحسس بها الرأي العام الوطني. أما الوزراء والإداريون، فإنهم في العادة يرون أن فعل تلك الشرور فادح ومحتمل الوقوع، ولذلك، فإنهم يتحملون الكدر والمضايقة لمحاولة تجنب وقوعها. إن الواجب الواقع على عاتق الهيئة النيابية فيما يتعلق بشؤون الإدارة ليس واجب تقريره لها بالتصويت عليها، بل إن واجبه هذا هو أن يعني بأن الأشخاص الذين يقررونها يجب أن يكونوا لائقين لمثل ذلك العمل؛ وحتى في هذا الأمر فإن النواب لا يستطيعون تحقيقه بشكل مفيد عن طريق تسميتهم للأفراد؛ حيث إن تعيين الأشخاص للوظائف عمل خطير يقتضي أن يجري بشكل حتمي في ضوء الشعور بالمسئولية. وأن الخبرة التي يتمتع بها الشخص الضليع بالشؤون العامة تؤكد أن ضمير الشخص العادي يكون متحسسًا بالشعور بالمسئولية في مسألة التعيين للوظائف أكثر مما يكون في البحث عن صفات المرشحين للوظائف. وعندما يكون الوزير أمينًا في مسألة التعيين، أي عندما لا يكون التعيين لأغراض شخصية أو حزبية، فإن الشخص الجاهل قد يظن أن الوزير يسعى لإسناد الوظيفة إلى الشخص الذي يكون أكثر كفاءة وأهلية لها، وهذا غير صحيح، حيث إن الوزير العادي يعتقد أنه أعجوبة في الفضيلة إذا ما أسند الوظيفة إلى الشخص ذي الجدارة والاستحقاق أو إلى الذي له فضل على الجمهور بشكل من الأشكال مع أن تلك الجدارة أو ذلك الفضل قد لا تتوفر معه الصفات المطلوبة لإشغال تلك الوظيفة، فضلًا عن أن المميزات التي تؤهل أفرادًا معيّنين لوظائف مخصوصة لا يمكن معرفتها إلا من قِبل هؤلاء الذين يعرفون أولئك الأفراد، أو من قِبل الذين يجعلون مهمتهم امتحان الأشخاص وإعطاء حكم عليهم في ضوء ما قاموا به من الأعمال، أو يعتمدون على إفادات الذين يتمتعون بالقدرة على الحكم وإبداء الرأي. فإذا كانت هذه الاعتبارات المتوجبة لا يقام لها غير قليل وزن من جانب كبار الموظفين العموميين الذين يمكن اعتبارهم مسئولين عن التعيينات التي يجرونها، فكيف يكون الحال بالنسبة للمجالس التي لا يمكن

جعلها مسئولة؟ أما أسوأ التعيينات، فهي تلك التي تتم لفرض اكتساب التأييد أو لحرمان المعارضة في الهيئة النيابية من بعض سلاحها؛ فلو تمت التعيينات التي من هذا النوع من جانب المجلس نفسه فكيف تكون النتائج؟ إن الهيئات العديدة لا تلتفت إطلاقًا للصفات الخاصة المتوفرة في الأفراد. وما لم يكن الشخص مستحقًا المشنقة، فإنه يُعتبر كسائر الناس أهلًا لأي منصب أو مركز يستطيع أن يرشح نفسه له. والتعيينات التي تجريها هيئة شعبية تقرر في الغالب على أساس العلاقات الحزبية أو الشخصية القائمة. ولذلك، فإن الشخص الذي يُسنَد إليه العمل يكون ذا صيت بأنه يتمتع بالمقدرة العامة، وهو في الغالب لا يستحق مثل ذلك الصيت، أو يكون الشخص السبب الوحيد في تعيينه هو تمتعه بشعبية كبيرة.

ولم يخطر على البال قط أن من المرغوب فيه أن يعيِّن البرلمان بنفسه حتى أعضاء الوزارة؛ حيث يكفي أن البرلمان هو الذي يقرر في الواقع من هو الشخص الذي يكون رئيسًا للوزارة، أو من هم الأشخاص (شخصان أو ثلاثة) الذين يجب أن ينتقى من بينهم رئيس الوزارة. وفي هذا الإجراء اعتراف من البرلمان بحقيقةٍ مآلها أن شخصًا معيّنًا هو مرشح الحزب الذي تتطلب سياسته العامة تأييد البرلمان. أما في الحقيقة والواقع، فإن كل ما يقرره البرلمان في هذا الصدد هو من الحزبين أو على الأكثر من أحزاب ثلاثة، هو الذي يزود السلطة التنفيذية بالرجال. أما الحزب نفسه، فإن رأيه هو الذي يقرر من هو أكثر أعضائه جدارة برئاسة الحكومة. ويبدو أن هذه التدابير راسخة قدر الاستطاعة وفقًا للدستور البريطاني المعمول به. والبرلمان لا يعيِّن أي وزير، بل العرش يعيِّن رئيس السلطة التنفيذية وفقًا للرغبات والاتجاهات التي يبديها البرلمان، ويعيِّن سائر الوزراء حسب ما يوصي به رئيس الوزارة، أما سائر الوظائف غير الدائمية، فإن كل وزير يتحمل المسؤولية الأدبية التامة لتعيين الأشخاص اللائقين لها. أما في النظام الجمهوري، فإن تدبيرًا آخرًا [آخر] يكون ضروريًا، ولكن كلما كان مثل ذلك التدبير أقرب إلى الطريقة المتبعة في إنكلترا منذ زمن طويل كلما ازداد احتمال بنجاحه في العمل. وفي النظام الجمهوري، فإما أن تنتخب رئيس السلطة التنفيذية هيئة تكون مستقلة استقلالًا تامًا عن الهيئة النيابية (كما

هو الحال في الجمهورية الأمريكية) وإما أن تكتفي الهيئة النيابية بتسمية رئيس الوزارة وجعله مسؤولًا عن انتقاء زملائه ومساعديه. وأني أتوقع، من ناحية النظرية على الأقل، موافقة عامة على الأبحاث الآنفة، على الرغم من وجود اتجاه قوي في الهيئات النيابية نحو التدخل أكثر فأكثر في تفاصيل الإدارة، أساسه القاعدة العامة التي تقول إن الفريق الذي يتمتع بالقوة الكبرى عرضة باستمرار للتجربة التي تدفعه للإفراط في استعمال تلك القوة وتجاوزها، وهذا أحد الأخطار الفعلية التي يتعرض لها مستقبل الحكومات النيابية.

ومما هو صحيح أيضًا أن الهيئة الكثيرة العدد تكون أقل كفاءة، سواء لإدارة أعمال التشريع أو للإدارة نفسها، وهذه الحقيقة بدأ الاعتراف بها مؤخرًا وببطء؛ فوظيفة صنع القوانين تنطوي على عمل ذهني يتطلب القيام بها لا أدمغة متمرنة ومجربة فحسب، بل عقولًا تدربت وتخصصت لهذا العمل بعد دراسة مضنية طويلة. وهذا الاعتبار يكفي أن يكون وحده سببًا كافيًا (إن لم تكن هناك أيضًا أسباب أخرى) للإقناع بأن القوانين لا يمكن أن تضع [توضع] بشكل صالح سليم إلا بواسطة لجنة تتألف من أفراد قليلين جدًا. ثم إن هناك سببًا آخر لا يقل إقناعًا عن السبب المذكور أعلاه، وهو أن كل نص في أي قانون يتطلب أن يصاغ على أساس الإدراك الصحيح البعيد النظر للتأثير الذي يكون لذلك النص على سائر النصوص، كما أن كل قانون يضع [يوضع] يجب أن يكون منسجمًا مع القوانين القائمة الموجودة. ولذلك، فإن تصويت هيئة مختلطة متنوعة على القانون مادة مادة لا يمكن أن يؤدي إلى تمتين الشروط المطلوبة. إن عدم ملاءمة هذه الطريقة للتشريع الصحيح من شأنها أن تلفت الأنظار إلى أضرارها، لولا أن القوانين الإنكليزية، من حيث الشكل والصيغة هي اليوم في فوضى لا مجال لزيادتها مهما كانت خطة التشريع التي تتبع متناقضة وغير سليمة. ومع ذلك، فإن عدم أهلية أداتنا التشريعية الحالية للقيام بأغراضها صار أمرًا يزداد الناس شعورًا به عامًا بعد عام. إن مجرد الزمن المطلوب بالضرورة لموافقة البرلمان وإقراره مشاريع القوانين يجعله أقل مقدرة على إقرارها، إلا في مجال ضيق وفي بعض نقاطها. إنه من المستحيل أن يُبحث في نقطة واحدة من التشريع المتعلق بأي موضوع عام ما لم يكن ذلك الموضوع بكامله

مفهومًا ويدركه الجميع؛ لذلك، فإذا ما أعد مشروع تشريعي يتعلق بموضوع بكامله وعرض على البرلمان لدرسه وإقراره، فإن ذلك المشروع يظل معلقًا في البرلمان ويؤجل من دورة إلى دورة؛ حيث إنه من المستحيل أن يجد البرلمان الوقت الضروري الكافي لبحث ذلك المشروع وإنجازه. ولا يبدل من ذلك الوضع الشاذ أن يكون المشروع قد أعده أخصائيون لهم جميع الوسائل والإمكانيات، أو أن يكون قد أعدته لجنة منتقاة اختير أعضاؤها لتضلعهم في الموضوع ولقضائهم السنين في بحث ذلك المشروع وهضمه؛ ذلك أن مجلس العموم لن يتخلى عن امتيازه الثمين في حقه ببحث ذلك المشروع وتعريضه لأيديه الرديئة. وفي الآونة الأخيرة استُنت عادة جديدة مآلها أن يحال المشروع، بعد أن يوافق البرلمان عليه من حيث المبدأ في القراءة الثانية، إلى لجنة خاصة لبحثه بالتفصيل، على أنه وجِد أن هذه الطريقة لا توفر وقتًا، حيث إن المشروع سيعاد إلى المجلس لإقراره، ولأن آراء واتجاهات الأعضاء التي أثبتت الخبرة عدم سلامتها، تصر دائمًا على تجربة حظها مرة أخرى في مجال الجهل! وفي الواقع، فإن تلك الطريقة تبناها مجلس اللوردات بشكل أساسي، وأعضاء ذلك المجلس هم أقل رغبة وحرصًا من أعضاء مجلس العموم المنتخب في التدخل والتخبط، كما أنهم أيضًا دونهم تحيزًا وتمسكًا بأهمية أصواتهم. وإذا ما حالف النجاح هذه الطريقة وبُحث مشروع ذو مواد كثيرة بالتفصيل، فيمكننا أن نتصور الوضع الذي يصبح عليه المشروع بعد انتهاء اللجنة من بحثه؛ حيث تكون بعض مواده الضرورية التي تعتمد عليها مواد أخرى قد حذفت، ومواد أخرى غير ملائمة للمشروع قد أدخلت عليه، وذلك لغرض ترضية بعض المصالح الخاصة أو تهدئة ثورة عضو يهدد بعرقلة المشروع، وكذلك قد تُتخذ بعض قرارات بصدد المشروع تجعل من الضروري إدخال تعديلات عليه، ثم بحثه في دورة قادمة بغية تصحيح الأوضاع. وإن من أسوأ ما نجده في تفسير المشروع والدفاع عنه، بموجب الطريقة الحالية، وكذلك في شرح وتفسير نصوصه ومواده، هو أن الشخص الذي تفتق عن تفكيره المشروع بالنادر [يندر] أن يتولى بنفسه تفسيره والدفاع عنه، بل من المحتمل أن لا يكون مثل ذلك الشخص عضوًا في المجلس. ويقع الدفاع عن المشاريع على عاتق وزير أو

عضو في البرلمان لم يضع بنفسه الصيغة، فيكون عاجزًا عن الدفاع وعن تفهم حقيقة أغراض المشروع وأهدافه وتقدير الاعتراضات عليه غير المنتظرة. وفيما يتعلق بالمشاريع التي تتقدم بها الحكومة للبرلمان، فقد عولج هذا الشرط ببعض الدساتير النيابية، وذلك بالسماح للحكومة بأن يمثلها أمام أحد المجلسين أشخاص يتمتعون بثقتها، يكون لهم حق الكلام فحسب وليس حق التصويت.

وإذا كانت الأكثرية في مجلس العموم لا ترغب قط في إلقاء خطب حول المشروع أو إنجاز العمل المتعلق به، ولا تفسح مجال العمل للآخرين من الذين يرغبون القيام به، وكذلك إذا استمر الأعضاء في اعتقادهم بأن المؤهلات اللازمة للعمل لا تتوفر لغيرهم، وأن تلك المؤهلات تقتصر على طلاقة اللسان والمقدرة على إقناع دوائرهم بإعادة انتخابهم، فإنه يبدو حينئذٍ أن الأمر الوحيد الذي تستطيع أن تكون الهيئة النيابية أهلًا له، سواء في التشريع أو في الإدارة، هو أن لا تقوم بالعمل بنفسها بل أن تؤمّن القيام به، وتحديد عدد ونوع الأشخاص الذين تسند إليهم مهمة القيام بالعمل، ثم عند إنجازه إما أن تعلن ثقتها بما تم أو أن تحجبها عنه. إن أية حكومة جديرة بمركز رفيع في المدينة هي التي تشكل كأحد عناصرها الأساسية، لجنة صغيرة، لا يتجاوز عدد أعضائها عدد أعضاء الوزارة، تكون مهمتها التشريع ووضع القوانين. وفي إنكلترا «لجنة لصياغة القوانين وتنسيقها»، فإذا ما كان يراد مراجعة قوانين هذه البلاد وتنسيقها (وهذا أمر سوف يحدث بالتأكيد)، فإنه يجب أن تصبح تلك اللجنة لجنة دائمة لمراقبة سير العمل وإدخال التحسينات المطلوبة عليه. ولا يود أحد أن تتمتع تلك اللجنة بسلطة منع القوانين بل إن تكون مهمتها صياغة القوانين بذكاء، بينما يكون البرلمان هو مصدر تلك القوانين. وكذلك لا يصبح أي مشروع قانونًا ما لم يقره البرلمان الذي يكون له، أو لأيٍّ من مجلسيه، لا سلطة رفض المشروع فحسب، بل إعادته إلى اللجنة المذكورة لإعادة النظر فيه وتحسين صياغته. وفي الوقت نفسه يكون لكلٍّ من مجلسي البرلمان حق ممارسة صلاحيته بإحالة أي مشروع إلى اللجنة مع توجيهاته لها بشأن إعداد القانون، وأنه من الطبيعي أن لا يكون للجنة أية سلطة في رفض صياغة كل تشريع ترغب فيه البلاد. أما

التعليمات التي تصدر عن مجلسي البرلمان بصدد صياغة أي قانون، فيجب أن يقبل بها أعضاء اللجنة بصورة حتمية، وإلا يستقيلون من مناصبهم. ومن ناحية أخرى، فعندما تنجز اللجنة صياغة القانون، فيجب أن لا يكون للبرلمان أية سلطة لتغييره، بل يتحتم عليه إما إقرار الصيغة أو رفضها. وإذا لم يقر البرلمان بعض أجزاء من القانون، فعليه أن يعيده إلى اللجنة لتعيد النظر فيه. أما أعضاء اللجنة، فيجب أن يعيِّنهم العرش، على أن تحدد مدة عضويتهم كأن تكون خمسة أعوام، ما لم يقل البرلمان أعضاء اللجنة إما باتفاق مجلسيه على الإقالة على أساس سوء تصرف اللجنة أو رفضها النزول عند رغبات البرلمان بشأن صياغة قانون. وبعد انتهاء الأعوام الخمسة، تنتهي عضوية كل عضو من أعضاء اللجنة، ما لم يعاد [يُعَد] تعيينه، ومثل هذا التدبير ينطوي على طريقة ملائمة للتخلص من الأعضاء الذين تظهر عدم كفاءتهم ولإدخال دم جديد على اللجنة.

والديمقراطية الأَثينية شعرت، حتى عند اكتمال نموها، بحاجة إلى إجراء من هذا القبيل، فأعطيت الهيئة الشعبية حق إصدار بعض المراسيم بشأن قضايا معينة، ومواضيع محددة، وترك لهيئة أخرى مختلفة أقل عددًا منها، وتشكل سنويًا، مهمة سن القوانين وتبديلها وتنسيقها. ونظرًا لوجود صعوبة كبرى في الدستور الإنكليزي، في اتخاذ تدابير بهذا الصدد تكون جديدة في جوهرها وشكلها، فإنه يبدو من المستطاع التغلب على هذه الصعوبة باتخاذ تدبير مماثل للتدبير الذي كان متَّبعًا في أَثينا، وذلك عن طريق مجلس الشيوخ. وربما كان من المناسب أن يكون عضو اللجنة التشريعية (التي تصيغ القوانين وتضع التشريع) عضوًا دائمًا في مجلس اللوردات، لما في ذلك من إمكانية جعل التشريع في أيدي مشرعين أخصائيين. وأعضاء مجلس العموم أنفسهم قد يجدون أن هذه الوسيلة تكون أجدى في الموافقة على القوانين من جانب المجلسين من التقدم بمشروع القانون مباشرة إلى مجلس العموم، على أنه من الطبيعي أن يترك لمجلس العموم حق إحالة المشاريع للجنة التشريعية للنظر فيها، وكذلك إحالة أي اقتراح معيَّن أو مشروع مفصَّل لقانون. وهذا الإجراء لا يعني تنازل المجلس عن حقه، بل إنه يحتفظ به كما يحتفظ بسائر الحقوق التي لم يتنازل عنها، مكتفيًا بعدم ممارستها، حيث قد تقوم ظروف تضطره إلى

العودة لممارستها. وعلى هذا، فإذا ما طبقت مثل تلك التدابير، فيصبح التشريع عملًا يقوم به الخبراء والفنيون، دون أدنى مساس بحرّية الشعب وآراء ممثليه الذين ينتخبهم.

إن الهيئة النيابية غير أهل للحكم، ولذلك فإن وظيفتها الصحيحة لا تكون الحكم بل المراقبة والسيطرة على الحكومة، وإظهار أعمال الحكومة وإعلانها للملأ ومناقشتها وسؤالها عنها، وحجب ثقتها عن الأعمال التي ترى أنها تستحق التنديد. وكذلك تنطوي الوظيفة الصحيحة للهيئة التشريعية على طرد الأشخاص الذين يؤلفون الحكومة إذا ما أساؤوا الاستعمال أو أخلُّوا بالأمانة أو أقدموا على أعمال تناقض شعور الأمة، وتعيين آخرين في مكانهم. ومن المؤكد أن مثل هذه الوظيفة للهيئة التشريعية القوة الكافية لضمان حرية الأمة؛ وتضاف إلى هذه الوظيفة وظيفة أخرى لا تقل عنها أهمية، وهي وظيفة البرلمان في النظر في شكاوى الأمة؛ فهو المنبر الذي تظهر من فوقه الآراء العامة على اختلافها، وكذلك آراء كل طبقة من طبقات الأمة، بما في ذلك آراء كل فرد بارز في المجتمع. والبرلمان هو المجال الذي يشعر كل شخص في البلاد بأن فيه من ينطق باسمه بشكل أحسن مما يستطيعه ذلك الشخص بنفسه. والبرلمان هو الميدان الذي يشعر فيه الأشخاص الذين يرفض رأيهم بالارتياح على أساس أن البرلمان قد استمع إلى رأيهم وأن عدم قبوله ليس ناجمًا عن تعسف بل عن اعتبارات أخرى تكون أهم من الاعتبارات التي أدت إلى تقديم الاقتراح أو إبداء الرأي الذي رفض. وفي الوقت نفسه، فإن البرلمان هو الميدان الذي يستطيع كل رأي أو كل حزب في الأمة أن يجرب فيه قوته وأن يختبر مداها، وأن يعرف على وجه صحيح عدد أنصاره فيه والقوة التي يتمتعون بها. والبرلمان هو أيضًا المجال الذي يبرز فيه الرأي الذي يسود الشعب، فتنزل عنده الحكومة بمجرد ظهور قوته. وكذلك فإن البرلمان هو المكان الذي يستطيع أن يتأكد فيه الساسة ما هي عناصر الرأي والقوة التي تنمو وتشتد وما هي العناصر التي تضعف وتتضاءل، فيستطيعون أن يعددوا إجراءاتهم لا في ضوء الضروريات القائمة فحسب بل في ضوء الاتجاهات النامية.

ويحلو لخصوم الهيئات النيابية أن يصفوها بأنها مجرد مراكز للكلام والحديث. وهذا خطأ فظيع من ناحيتهم؛ فأنا لا أدري كيف يمكن لهيئة نيابية أن تشغل نفسها وأن تقوم بأعمالها عن غير طريق الكلام؛ حيث إن المواضيع التي تثير البحث والكلام هي في الحقيقة مصالح البلاد العامة الرئيسية. لذلك، فإن كل عبارة ترد في البرلمان تمثل إما رأي فريق هام من أبناء الأمة، وإما رأي فرد أولاه ذلك الفريق ثقته. والبرلمان هو المجال الذي يمكن أن يتم فيه الدفاع عن كل مصلحة وكل رأي في البلاد، لا في وجه الحكومة فحسب بل في وجه أية مصالح أو آراء أخرى. وهذه الوظيفة البرلمانية هي بمفردها أهم مؤسسة سياسية يمكن أن تقوم في أي مكان وأعظم منافع الحكومة الحرة. ولا يمكن أن ينظر بغير ارتياح إلى «الكلام» الذي يدور في البرلمان، لا سيما إذا ما أدركت الهيئات النيابية أن وظيفتها الحقيقية هي المناقشة والحديث، وليس العمل. ونتيجة للمناقشة، فإن العمل لا يكون من واجب هيئة متعددة الأشخاص والاتجاهات بل يكون من واجب الأفراد الذين دربوا خصيصًا للعمل. والوظيفة الصحيحة للهيئة النيابية هي أن تلاحظ بأن يُنتقى هؤلاء الأفراد بحكمة وأمانة، لا أن تتدخل بأعمالهم [في أعمالهم] إلا عن طريق توجيه الانتقاد والتقدم بالمقترحات العامة، وكذلك عن طريق الموافقة أو عدم الموافقة، في آخر المطاف على أعمالهم. وافتقار الهيئات الشعبية إلى فهم هذا التحفظ في وظيفتها الصحيحة هو الذي يحملها على محاولة القيام بما .لا تستطيع القيام به من الأعمال بشكل جيد، أي أعمال الحكم والتشريع؛ ولذلك، فإنها لا توفر أداة للعمل غير أداتها، بينما أن كل ساعة من الكلام لا تكون على غير حساب العمل. والحقيقة التي تجعل الهيئات النيابية غير أهل لأن تكون مجلسًا تشريعيًا بل تجعلها أكثر أهلية للقيام بوظيفتها الأخرى، هي أن تلك الهيئات ليست منتقاة من أكبر الأدمغة السياسية في البلاد، ولكن إذا كانت الهيئات النيابية مشكّلة بطريقة صالحة، فإنها تكون نموذجًا طيبًا لكل درجة من درجات الإدراك في الشعب. إن دور الهيئات النيابية هو تبيان ما هي الاحتياجات، والنطق بلسان المطالب الشعبية. والهيئات النيابية هي المكان الذي تناقش فيه جميع الآراء بصدد المسائل العامة، الكبيرة منها أو الصغيرة على السواء، والسلطة التي تحد،

عن طريق الانتقاد أو عن طريق حجب ثقتها، من سلطات كبار الموظفين الذين يديرون في الحقيقة الشؤون العامة أو يعينون الأشخاص الذين يقومون بأمر تلك الشؤون. إن تحديد وظيفة الهيئات النيابية ضمن هذه الحقوق المعقولة هو الذي يؤدي في الحقيقة إلى ممارسة السيطرة الشعبية الحقيقية وتوفير أسباب المهارة في الإدارة والتشريع، وهذه المهارة تزداد الحاجة إليها يومًا بعد يوم في ضوء نمو الشؤون الإنسانية وازدياد مشكلاتها وتعقيداتها. والفصل بين الوظائف التي تضمن السيطرة عن الوظائف التي تتطلب توفر المهارة فيها (أي فصل وظيفة المراقبة والانتقاد عن وظيفة الإدارة العملية) هي الوسيلة التي تؤمِّن المنافع، فيقوم بالوظيفة الأولى ممثلو الكثرة، ويقوم بالوظيفة الثانية فئة من القلة الخبيرة التي تتوفر فيها المعرفة المكتسبة والذكاء الممارس، وتكون مسؤولة أمام الأمة.

وهذا البحث المتعلق بالوظائف التي يجب أن تقوم بها الهيئات النيابية ذات السيادة يقتضي أن يتبعه تحقيق في وظائف الهيئات التمثيلية المحلية، ولكن أسبابًا عديدة تستدعي تأجيل هذا التحقيق إلى أن ننتهي من بحث التشكيل الأحسن للهيئة النيابية ذات السيادة.

الفصل السادس

نظام الحكم النيابي: عيوبه وأخطاره

لكل نظام من أنظمة الحكم عيوب، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي. وإذا لم يركّز نظام الحكم في أيدي السلطات ما يقتضي من القوة للقيام بوظائف الحكومة الحقيقية، أو إذا لم يطوّر بشكل وافٍ القدرة العملية والشعور الاجتماعي في المواطنين، فإن عيوبه تكون سلبية.

إن الحاجة لكمية من القوة تكون ملائمة للحكومة لصيانة النظام وتحقيق تقدم الشعب لا تنشأ عن أي نظام من أنظمة الحكم بقدر ما تنشأ بصورة عامة عن حالة مجتمع غير معقولة. فعندما يكون الشعب متمسكًا بشدة باستقلاله البربري ولا يتحمل أية كمية من السيطرة التي تفرض عليه والتي من مصلحته فرضها، فإن حالة المجتمع (كما لوحظ في السابق) لا تكون قد بلغت حدًا من النضوج يسمح بقيام حكومة نيابية. وعندما يصبح الوقت ملائمًا لقيام مثل تلك الحكومة، فإنه من المؤكد أن يستطاع تركيز سيطرة كافية لتحقيق جميع الأغراض الضرورية في الهيئة ذات السيادة، أما إذا لم تعط السلطة التنفيذية ما تحتاج إليه من القوة فيكون سبب ذلك هو شعور في الهيئة متحيز ضد الإدارة. ولكن مثل هذا الشعور ما كان ليجد سبيله إلى الهيئة التمثيلية لو تركزت فيها بشكل واف القوة لطرد رجال السلطة التنفيذية من الحكم، ولذلك فعندما يعترف، من حيث المبدأ بذلك الحق الدستوري للهيئة، ويوضع موضع التنفيذ، من حيث العمل، فلن يكون هناك خوف من أن تأبى الهيئة التمثيلية إعطاء الوزارة القوة الحقيقية التي تحتاج إليها، بل قد يكون هناك خطر في إعطاء الهيئة التمثيلية للحكومة تلك القوة دون تحفظ ودون حدود، وذلك نظرًا لأن قوة الوزير هي في الواقع قوة الهيئة التي تعيّنه وزيرًا والتي تبقيه في منصبه. ومن المحتمل أن تسرف الهيئة التمثيلية في إعطاء الصلاحيات للسلطة التنفيذية، فينشأ عن ذلك أحد الأخطار التي تتعرض لها الهيئة المراقبة

(التمثيلية)، هو خطر تدخّلها في ممارسة السلطة التنفيذية لتلك الصلاحيات بعد إغداقها عليها. إن الهيئة قد تعطي السلطة التنفيذية تلك الصلاحيات بالجملة ثم تستعيدها منها بالقطاعي عن طريق تدخلها في أعمال لا تحصى من أعمال الإدارة. والشرور التي تنجم عن تدخل الهيئة النيابية في العمل، بدلًا من مراقبتها وانتقادها للذين يتولونه، قد بحثت في الفصل السابق. لذلك، فإن الضمان الوحيد للحيلولة دون وقوع مثل هذا التدخل غير الصالح، هو قيام قناعة قوية بنجوم أضرار من التدخل.

أما العيب السلبي الثاني في نظام الحكم - أي عدم تطوير كفاءات الشعب الأدبية والذهنية والعملية بالممارسة الكافية - فقد برز بشكل عام في البحث المتعلق بشرور الحكم الاستبدادي. وفيما يتعلق بالفروق القائمة بين أنظمة الحكم الشعبي، فإن النظام الذي يفضَّل على غيره من تلك الأنظمة هو الذي يسمح بممارسة الوظائف العامة على نطاق واسع؛ فمن ناحية يحرم أضئل [أضأل] عدد فحسب من حق الانتخاب. ومن ناحية أخرى يفسح المجال أمام جميع طبقات الشعب، على أساس الأخذ بعين الاعتبار أمور أخرى عامة للمساهمة في تفصيلات الأعمال الإدارية والقضائية، من مثل الحكم عن طريق المحلفين، وإشغال وظائف البلديات، وبصورة خاصة حرية المناقشة، كما يجعل الجمهور، وليس مجرد بعض الأفراد فحسب، مساهمين في الحكومة وشركاء في كل ما يشتق منها من أعمال ووظائف يمارس فيها العقل والمعرفة. على أنه من المستحسن إرجاء بحث مثل هذه المواضيع إلى أن نبلغ بحث تفصيلات الإدارة.

أما العيوب والشرور الإيجابية في نظام الحكم النيابي بل في كل نظام آخر من أنظمة الحكم، فيمكن جمعها تحت عنوانين؛ الأول: الجهل العام وعدم المقدرة، أو يكون أكثر اعتدالًا(*)، وجود مؤهلات عقلية غير كافية في الهيئة المراقبة. والثاني: خطر كون الهيئة المراقبة واقعة تحت نفوذ مصالح لا تكون منسجمة مع مصالح المجتمع العامة.

(*) أو بتعبير ألطف (م)

ويُظن بوجه عام أن الحكومة الشعبية عرضة لشر النقص في المؤهلات العقلية العالية أكثر مما هي عرضة لأي شر آخر. ويُظن كذلك أنه إذا قارنا بين طاقة ملك ومثابرة أرستقراطية وحصانتها، بقصر نظر وتردد ديمقراطية حتى لو كانت مؤهلة، فإن النتيجة تكون إلى جانب الأولى. على أن هذه الآراء ليست في الواقع راسخة، كما تبدو لأول وهلة.

إذا قورنت الحكومة النيابية بالملكية البسيطة، فنتيجة المقارنة تكون بوجه عام إلى جانب الحكومة النيابية، أما عندما تكون الملكية وراثية وليست في حقيقتها أرستقراطية متسترة، فإنها، فيما عدا حالة عصر خام غير مصقول، تتفوق كثيرًا على الديمقراطية المتميزة بعدم المقدرة. وقد قلت فيما عدا عصر خام لأن المجتمع الذي تكون حالته غير مصقولة يتوفر فيه ضمان غير قليل لمقدرة الملك الذهنية والعملية. إن إرادة الملك يصادفها باستمرار عقبات تنجم عن عناد رعاياه وأعمالهم المتعمدة كما تنجم عن أفراد أقوياء بين هؤلاء الرعايا، والملك لا تقويه كثيرًا ظروف المجتمع للانغماس في الملذات ويكون أهم ما يحركه هو النشاط العقلي والجسمي وخاصة في الميدانين السياسي والعسكري، وما لم يتمتع الملك بمدى بعيد من الإقدام والمهارة والطاقة فلن تتوفر له غير سلطة ضئيلة على الزعماء المتهيجين المشاغبين وعلى المتمردين من رعاياه، وفي النادر أن يكون عرشه مضمونًا. أما السبب الذي لأجله كان معدل الكفاءة على درجة عالية في عهود الملوك الهنريين Henries والإدوارديين Edwards [الذين حملوا اسم هنري أو إدوارد] في تاريخنا، فإنه يمكن العثور عليه في المصير المحزن الذي كان من نصيب كل من إدوارد الثاني وريتشارد الثاني. وفي الاضطرابات والحروب الأهلية التي وقعت في عهد جوني [جون] وعهد خليفته العديم المقدرة[1]. وأنجب عهد الإصلاح الديني(*) المضطرب عددًا

---

(1) كان على هؤلاء الملوك الأربعة أن يقبلوا خلال حكمهم الصراع الداخلي والمعارضة السياسية من جانب البارونات. وإدوارد الثاني خُلع عن العرش، بينما مات ريتشارد الثاني في السجن، وربما [قضى نحبه] قتلًا.

(*) الإصلاح حركة دينية باشرها مارتن لوثر (1483-1546)، وهو راهب أغوسطيني لاهوتي ومفكر وكاتب. بدأ الإصلاح في ألمانيا ثم انفصل عن الكنيسة. ترجم الإنجيل إلى الألمانية، فكانت الترجمة حدثًا دينيًا وأدبيًا. تبعه في سويسرا وفرنسا زفنغل وكالفن وهنري الثامن في إنكلترا. (م)

من الملوك الوراثيين الممتازين، مثل اليصابات [إليزابيث] وهنري الرابع وغوستاف أدولفوس، على أن هؤلاء كانوا قد نشئوا [نشأوا] في جو معاد لهم وورثوا العرش نتيجة للفشل (الذي لم يكن متوقعًا) الذي لازم ورثاء العرش الذين كانوا أقرب منهم للوراثة أو كان عليهم أن يتحملوا صعوبات عظيمة في بدء حكمهم. ونظرًا لأن الحياة الأوروبية كانت قد بلغت مظهر الاستقرار، فإنه أصبح من النادر وجود ملك وراثي فوق المتوسط؛ حيث كان المعدل العام في الحقيقة دون المستوى الوسط، سواء من حيث الكفاءة أو [من حيث] حيوية الشخص. والملكية الدستورية المطلقة تحافظ الآن على وجودها (فيما عدا حالات مؤقته تكون السلطة فيها بيدي مغتصب نشيط)، عن طريق المؤهلات العقلية المتوفرة في الموظفين الدائمين. إن حكومتي فرنسا والنمسا، بل حكومة روسيا أيضًا، ليست، في ظروفها العادية، سوى حكومات قلة من الموظفين، ليس لرئيس الدولة من عمل أكثر من انتقاد رؤساء هؤلاء الموظفين. وينطلق حديثي هذا على سير الإدارة العام؛ حيث إن إرادة الرئيس، بطبيعة الحال، تستطيع أن تقرر الكثير من الأعمال الخاصة.

إن الحكومات التي تميزت في التاريخ بالمقدرة العقلية والحيوية في إدارة الشؤون كانت بوجه عام الحكومات الأرستقراطية، على أنها كانت، بدون استثناء، أرستقراطيات مؤلفة من الموظفين العموميين. وكانت الهيئات الحاكمة فيها ضيقة إلى درجة أن كل فرد فيها، أو على الأقل كل فرد ذي نفوذ فيها، كان يستطيع أن يجعل (وكثيرًا ما جعل) من الإدارة العامة مهنة وعمله الأساسي في حياته. أما الأرستقراطيات التي أظهرت كفاءات عالية في الحكم وعملت طبقًا لقواعد سياسية مستقرة، لأجيال كثيرة، فهي أرستقراطيات روما والبندقية. وعلى الرغم من أن الفريق المميز في أرستقراطية البندقية كان كثير العدد، فإن الإدارة العملية للشؤون كانت مركزة بشكل قوي في أفراد قلة صغيرة من ضمن القلة الحاكمة، خصصوا حياتهم كلها لدراسة شؤون الدولة وإدارتها، على أن أرستقراطية روما اتسمت بالأرستقراطية العامة بشكل أوفى، كما هو الحال في أرستقراطيتنا، ومع ذلك فإن الهيئة الحاكمة الحقيقية، أي مجلس الشيوخ، كانت مؤلفة بوجه عام من أشخاص مارسوا وظائف عامة، وكان هؤلاء إما قد شغلوا أعلى الوظائف في الدولة وإما كانوا يتطلعون إلى

إشغالها، على حساب تحمّلهم مسؤولية قاسية في حالة الفشل أو حالة عدم الكفاءة. وكان مجرد صيرورة الأشخاص أعضاء في مجلس الشيوخ معناه أنهم نذروا حياتهم للشؤون العامة. ولم يكن لِيُسمح لهؤلاء بمغادرة إيطاليا إلى الخارج إلا في مهام خاصة متصلة بوظيفة عامة. وكان أعضاء مجلس الشيوخ يتمتعون بسلطاتهم ويتحملون مسؤولياتهم إلى آخر أيامهم، ما لم يُطردوا من المجلس لأسباب خلقية أو لسلوك غير مشرف. وفي أرستقراطية تتألف على هذا النمط، يشعر كل عضو فيها بأن أهمية شخصه مرتبطة كلية بهيبة وكرامة المصلحة التي كان يديرها، وبالدور الذي كان يستطيع أن يقوم به في مجالسها. وهاتان الكرامة والمهابة تختلفان كلية عن رفاهية المواطنين أو سعادتهم، بل كانتا في الغالب تناقضاهما، ولكنهما كانتا ملتحمتين بالنجاح الخارجي وتوسع الدولة، ولذلك فقد كان السعي خلف ذلك الهدف السبب الذي جعل كلًا من تينك الأرستقراطيتين تُظهر الحكمة المنظمة في السياسة الجماعية والكفاءات الفردية العظيمة في الحكم. وهي أمور استحقت إشادة التاريخ بها.

يتبين مما تقدم أن الحكومات الوحيدة، من غير الحكومات النيابية التي برزت فيها المهارة السياسية والمقدرة بوجه عام، في أغلب الأحيان، كانت في أساسها حكومات موظفين دائمين، سواء في النظام الملكي أو الأنظمة الأرستقراطية، وكانت أعمال الحكومة في أيدي أشخاص ممتهنين الحكم، وهذا هو جوهر ومعنى مثل تلك الحكومات. وسواء أقام هؤلاء الحكام بالعمل لأنهم كانوا قد تدربوا عليه أو قاموا به لأنه كان مطلوبًا منهم أداؤه، فإن ذلك يوجد اختلافات كثيرة في عدة نواح في الحكم ولكنه لا يترك أي خلاف بالنسبة لطبيعة الحكم. ومن ناحية أخرى، فإن الأرستقراطيات مثل أرستقراطية إنكلترا، التي اكتسب فيها أفراد الطبقة المتمتعة بالحكم سلطتهم بسبب مركزهم الاجتماعي، دون أن يكون قد تدربوا تدريبًا خاصًا ودون أن يخصصوا أنفسهم بصورة شاملة للحكم، فإن السلطة فيها لم تكن تمارس مباشرة بل بواسطة مؤسسات تمثيلية مشكّلة على أساس حكم القلة. ومن حيث المؤهلات الذهنية فإن مثل تلك الأرستقراطيات كانت متساوية تقريبًا مع الديمقراطيات؛ بمعنى أنها أظهرت المؤهلات بدرجة ملموسة خلال البروز المؤقت للكفاءات

الشعبية العظيمة، بالإضافة إلى المركز الممتاز لشخص فرد. وفي الواقع أن تميستوكليس [توكليس](*) وواشنطون [واشنطن](**) وجيفرسون(***)، لم يكونوا حالات شاذة في ديمقراطياتهم فحسب، بل إنهم كانوا أكثر بروزًا في حالاتهم مما كان عليه التشازامس [التشاثامز] Chathams والبيلز Peals [Peels] في الأرستقراطية التمثيلية في بريطانيا العظمى، ومما كان عليه حتى ساليز Sulleys وكولبيرتس Colberts في المملكة الفرنسية الأرستقراطية؛ وفي الحكومات الأوروبية الأرستقراطية الحديثة، فإن قيام وزير عظيم حدث نادر كقيام ملك عظيم.

وعلى هذا، فإن المقارنة بصدد الكفاءات الذهنية في حكومة يجب أن تكون بين الديمقراطية التمثيلية وحكومة الموظفين الدائميين، أما سائر أنظمة الحكم، فإنه يجوز أن تترك خارج نطاق هذه المقارنة. ومن اللازم أن يعترف في هذا الصدد بأن حكومة الموظفين، في بعض النواحي الهامة، هي التي تتفوق في هذه المقارنة، حيث أنها تكدس الخبرة، وتكتسب قواعد تقليدية مجربة ومدروسة، وتوفر وجود المعرفة العملية الصالحة في الذين يديرون الشؤون بالفعل، على أن حكومة الموظفين لا تتفوق في هذه المقارنة فيما يتعلق بنشاط العقل في الفرد. إن الداء الذي يصيب حكومات الموظفين الدائميين يؤدي بالعادة إلى موتها هو داء العمل النمطي الرتيب (روتين)، فيسبب عدم تطور وتبدل قواعدها. والقانون العالمي الذي مآله بأن كل ما يصبح عملًا نمطيًا رتيبًا يفقد مبدأه الحيوي، فإن تلك الحكومات تؤول إلى الزوال. ونظرًا لعدم وجود عقل عامل يلازم العمل الرتيب، فإنه يدور على نفسه بشكل آلي دون أن يستطيع إنجاز العمل المطلوب إنجازه. واتجاه حكومات الموظفين الدائميين

(*) ثيميستوكليس (524-459 ق.م)، سياسي وقائد بحري يوناني، نجح في تدمير الأسطول الفارسي في معركة سالاميس. (م)

(**) جورج واشنطن (1732-1799)، أول رئيس جمهورية للولايات المتحدة الأميركية. خدم في الجيش الإنكليزي في حرب السنوات السبع ضد فرنسا (1756-1763). قاد جيوش الولايات الأميركية ضد إنكلترا إبان الحرب التحررية 1776-1783. (م)

(***) توماس جفرسون (1743-1826) ثالث رئيس للولايات المتحدة، والكاتب الرئيسي لإعلان الاستقلال (1776). نادى بمبادىء الجمهورية وحقوق الإنسان. (م)

ينتهي بها إلى أن تصبح حكومات أصحاب نظريات ومتحذلقين. وعندما تكون الحكومة الحقيقية هي طبقة الموظفين، فإن روح الجهاز (كما هو الحال بالنسبة لجهاز اليسوعيين) إلى غمر الفردية في أعضائها البارزين. وفي مهنة الحكم، كما في سائر المهن، فإن الفكرة الوحيدة التي تسود الأكثرية هي فكرة عمل ما تعودت عمله، ومثل هذا الوضع يقتضي وجود حكومة شعبية لتسهل لمعتقدات وآراء الشخص ذي النبوغ الطبيعي من الموظفين الحكام أن تتغلب على الروح المعرقلة السائدة القلةُ المدربة. ولم يكن السير رولاند هيل (ولنضع جانبًا احتمال وجود حاكم مستبد ذي ذكاء عال) ليستطيع أن يتغلب على إدارة البريد إلا في ظل حكومة شعبية. إن الحكومة الشعبية هي التي وضعت سير رولاند هيل في إدارة البريد وأكرهت تلك الإدارة على السير وفق الحوافز التي أوجدها ذلك الرجل الذي جمع بين المقدرة الخاصة والحيوية الفردية. وأرستقراطية روما لم تتجنب الإصابة بذلك الداء الذي يلازم حكومات الموظفين إلا بسبب ما كان يسودها من العنصر الشعبي؛ فجميع المناصب الخاصة فيها، سواء مقعد في مجلس الشيوخ أو وظيفة عالية يسعى الشيوخ لإشغالها، كانت تُنال عن طريق الانتخاب الشعبي. وتُعتبر الحكومة الروسية أبرز مثال لكل من الناحيتين الصالحة والرديئة في حكومات الموظفين الدائميين؛ فقواعدها المبرزة التي توجهها المثابرة الرومانية في السعي المستمر خلف الأهداف التي لا تتغير، والمهارة الفائقة التي تبذل لتحقيق تلك الأغراض، والفساد الداخلي المخيف، والعداء المنظم الدائم لإدخال تحسينات من الخارج، تُظهر ذلك المثال. والعداء لإدخال التحسينات متركز إلى درجة لم تكن حتى سيطرة مستبدة من جانب إمبراطور نشيط الذهن كافية للتغلب عليه إلا في النادر جدًا؛ حيث إن العرقلة الصابرة الصامدة التي تمارسها الطبقة الحاكمة هي أقوى من كفاءة رجل واحد. والحكومة الصينية، وهي حكومة موظفين من الماندارين، هي، قدر ما نعلمه عنها، مثال آخر ظاهر لنفس العيوب والمؤهلات.

ففي جميع شؤون الإنسان، فإن التأثيرات المتناقضة المتضاربة تبقي الواحد منها حيًا وكفؤًا لتحقيق أغراضه الصحيحة. والسعي الشامل خلف غرض صالح، بصرف النظر عن أي موضوع آخر يلازمه ينتهي لا في تفوق الواحد من

تلك التأثيرات وتفوق الآخر، بل في انحلال وضياع ذلك الغرض الذي عني بالوصول إليه عناية شاملة. إن حكومة من الموظفين المدربين لا تستطيع أن تعمل لبلد الأشياء التي تستطيع أن تعملها حكومة حرة، ولكنه من المحتمل أن يظن أنها قادرة على عمل الأشياء التي لا تستطيع الحكومة الحرة أن تعملها من نفسها. ومع ذلك، فإننا نجد بأن [أن] عنصرًا خارجيًا من الحرية ضروري لتمكينها من إدارة أعمالها إما بشكل مؤثر وإما بشكل دائم. وما لم يستطاع [يُستطع] توفير الوسائل التي تجمع بين الحرية والإدارة المدربة الماهرة، فإن الحرية لا تستطيع أن تنتج أحسن ثمارها، وغالبًا ما تصاب بالانهيار. ولا يوجد أي مجال للتردد أبدًا في شعب بلغ درجة من النضوج الملائم لقيام حكومة نيابية، بأن تلك الحكومة أنسب له من حكومة من الموظفين بلغت أعلى درجة من الكمال يمكن تصورها. وفي الوقت نفسه، فإن من أهم أهداف المؤسسات السياسية هو الحصول على ما يمكن من صفات الحرية التي تتلائم [تتلاءم] مع صفات الإدارة المدربة الماهرة، وضمان، على قدر ما يكون ملائمًا، بقاء المصلحة العظيمة المتوفرة عن إدارة الشؤون من قبل أشخاص مهرة دربوا للإدارة كمهنة عقلية قائمة إلى جانب الهيمنة العامة المسندة إلى الهيئات التي تمثل الشعب كله وتمارس تلك الهيمنة بصورة جدية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإنه من الخير أن يُعترف بالخطر (كما شُرح في الفصل السابق) الذي يفصل بين عمل الحكومة التي يجدر بها ذلك الاسم، وبين انتقاء ومراقبة الحكام، وعند الضرورة لا يقع على كاهل الذين يقومون بالعمل بل على هؤلاء الذين يجب أن يكون العمل لمصلحتهم، أي الشعب. وليس من الممكن تحقيق أي مدى من النجاح في الحصول على ديمقراطية ماهرة ما لم تكن تلك الديمقراطية راضية بأن يقوم بالعمل الذي يتطلب مهارة الأشخاص الذين يملكونها؛ فللهيئة الديمقراطية ما يكفيها من واجب توفير كمية من الكفاءة العقلية الكافية لنفسها لتستطيع القيام بعملها الصحيح، أي المراقبة والإشراف.

أما كيفية الحصول على تلك الكمية الكافية من المقدرة العقلية، فهي مسألة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في البحث المتعلق بالتشكيل الصالح للهيئة النيابية؛ فإنه بالنسبة إلى ما ينجم من فشل، نتيجة لتشكيل الهيئة تشكيلًا

غير صالح، في توفير تلك الكمية، تتجاوز الهيئة النيابية بقرارات خاصة على اختصاص السلطة التنفيذية، فتطرد وزارة صالحة أو ترفع وتؤيد وزارة رديئة. ونتيجة لمثل ذلك الفشل أيضًا، تتغاضى الهيئة النيابية عن سوء استعمال الوزارة للأمانة أو تتستر عليه، وتحجب الثقة عن المسؤولين الذين يحاولون القيام بأعمالهم بضمير حي، وكذلك تتسامح الهيئة النيابية عن [إزاء] سياسة عامة، من خارجية ومن داخلية، تكون رديئة وأنانية وعاطفية وقصيرة النظر وجاهلة ومتحيزة، بل إن الهيئة قد تفرض بنفسها مثل تلك السياسة، وتلغي القوانين الصالحة أو تسن قوانين رديئة، وتسمح بقيام شرور جديدة أو تتمسك بعناد بالشرور القديمة، بل إن الهيئة النيابية ربما تتغاضى، تحت تأثير حوافز عاطفية مضللة، ناشئة من الهيئة نفسها أو دوائرها، عن الإجراءات التي تضع القانون على الرف في الحالات التي لا تكون فيها العدالة موافقة للشعور العام. إن هذه الأمور هي من ضمن أخطار الحكومة النيابية التي تنشأ عن تشكيل الهيئة النيابية التمثيلي بصورة لا تضمن وجود كمية مناسبة من الذكاء والمعرفة.

ونتحدث الآن عن الشرور التي تنجم عن سيطرة وسائل العمل في الهيئة التمثيلية التي تمليها المصالح الشريرة (وهذه العبارة المفيدة هي التي استعملها بنثام) أي المصالح التي تتعارض بوجه عام مع الصالح العام للمجتمع.

ومن المعترف به بالإجماع أن قسمًا من الشرور الملازمة لأنظمة الحكم الملكية والأرستقراطية ناجمة [ناجم] عن هذا السبب. إن مصلحة الملك أو مصلحة الأرستقراطية، سواء كانت مصلحة جماعية أو مصلحة فردية لبعض أعضائها، تروج، أو يظن أصحابها أنه يمكن أن تروج، باتباع سلوك يعارض السلوك الذي تتطلبه مصلحة المجتمع العامة. وتقول على سبيل المثال، إن من مصلحة الحكومة أن تفرض الضرائب العالية، بينما مصلحة المجتمع تقضي بأن تكون الضرائب المفروضة عليه خفيفة وفقًا لما تسمح به النفقات الضرورية للحكومة الصالحة. ومصلحة الأرستقراطية الحاكمة، ومصلحة الملك، هي أن يتمتع الحاكم ويمارس سيطرة على الشعب لا حد لها لإجباره على السير وفقًا لما يريده الحكام، أما مصلحة الشعب فهي أن يفرض عليه ويمارس، في

جميع الحالات، أضيق نطاق من السيطرة التي تكون لازمة لتحقيق أهداف الحكومة المشروعة. إن مصلحة الملك أو الأرستقراطية (أو ما يبدو ويظن أنه من مصلحتهما) هي أن لا ينتقد الحكام، وإذا ما انتقدوا فإن لا يكون الانتقاد على درجة من القوة يعتبره الحكام مهددًا لسلطتهم أو تدخلًا جديًا في اختصاصهم وإرادتهم. أما مصلحة الشعب، فهي أن تكون هناك حرية كاملة للانتقاد وتلويم [لوم] كل موظف عمومي وكل عمل أو إجراء عام. ومصلحة الحكام، سواء في الأرستقراطية أو الملكية الأرستقراطية، هي أن يكتسبوا لأنفسهم أنواعًا لا حد لها من الامتيازات غير العادلة، فيملأون جيوبهم على حساب الشعب بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يعملون على رفع أنفسهم فوق الآخرين، ومعنى ذلك جعل الآخرين دونهم. فإذا كان الشعب غير راض (وهذا هو المحتمل جدًا في ظل مثل ذلك النظام)، فإن من مصلحة الملك أو الأرستقراطية أن يجعل الشعب على مستوى منخفض من الذكاء والتعليم، وأن تثار في صفوفه الاختلافات، وأن يُمنع من أن يكون ثريًا مرفهًا خوفًا من «أن يسمن فيرفس» حسب قاعدة الكاردينال ريشيليو(*) في كتابه المشهور المسمى «العهد المقدس»[2]. إن جميع هذه الأشياء هي لمصلحة الملك أو الأرستقراطية، من وجهة نظر أنانية، يتمسك بها الحكام ما لم تقم هناك مصلحة معارضة قوية تنتج من خوف الحاكمين من إثارة المقاومة. والواقع أن جميع تلك الشرور قد نشأت، ولا تزال تنشأ، من المصالح الشريرة التي تكون للملوك والأرستقراطيات عندما تكون لهم القوة الكافية لفرضها على الآخرين، ولذلك فليس من المعقول أن نتوقع قيام أي سلوك آخر من جانب الحكام.

هذه الأشياء تظهر بوضوح عظيم في الملكية أو الأرستقراطية. ويظن في بعض الأحيان أن هذا النوع نفسه من التأثيرات الضارة لا تقوم في الحكم الديمقراطي. ولكن إذا ما نظرنا إلى الديمقراطية في ضوء مفهومها العادي - أي حكم الأكثرية العددية - فإننا نجد بالتأكيد أنه من الممكن أن تكون السلطة

(*) الكاردينال دي ريشيليو (1585-1642). من كبار رجال السياسة الفرنسيين. وزير الملك لويس الثالث عشر. أسس الأكاديمية الفرنسية. (م)

(2) العهد السياسي، لأرماند دوبليسي، أمستردام، 1687.

الحاكمة واقعة أيضًا تحت سيطرة مصلحة جماعة أو طبقة تملي سلوكًا يختلف في اتجاهه عن الاتجاه الذي يحتمه الاهتمام الصحيح غير المتحيز بمصلحة الجميع. ولنفرض أن البيض يشكلون الأكثرية وأن السود يشكلون الأقلية، أو فلنفرض عكس ذلك، ففي مثل تلك الحالة هل من المحتمل أن تسمح الأكثرية بأن تتمتع الأقلية بمساواة في العدالة؟ ولو كان الكاثوليك هم الأكثرية، والبروتستانت هم الأقلية، أو العكس بالعكس، أفلا يكون هناك نفس المحظور؟ وأيضًا لو أن الأكثرية كانت إنكليزية والأقلية إرلندية، أو كان العكس هو الصحيح، فإن هناك احتمالًا كبيرًا بوقوع مثل ذلك الخطر. إن في جميع بلاد العالم أكثرية من الفقراء وأقلية يجوز تسميتها بأقلية من الأثرياء، ويوجد بين مصلحة كل من الفريقين تعارض كامل في مسائل كثيرة. وأننا نود أن نعتقد بأن الأكثرية على درجة من الذكاء تحملها على الإدراك أنه ليس من مصلحتها زعزعة شعور الطمأنينة بسلامة الأموال والأملاك، وأن أي إجراء تعسفي يتخذ من شأنه أن يؤثر على ذلك الشعور وأن يضعفه، ولكننا مع ذلك كله نتساءل عما إذا لم يكن هناك خطر ملموس في أن تفرض تلك الأكثرية جزءًا غير عادل من عبء الضرائب، إن لم تفرض العبء كله على الأشخاص الذين يمتلكون ما يسمى بالأملاك العقارية، وكذلك على الدخل الكبير، وكذلك في أن تقدم الأكثرية، بعد اتخاذ الإجراء الآنف الذكر، وإضافة مبلغ آخر من المال إليه بدون حكمة، على إنفاق الأموال في سبل تظن أنها توافق مصلحة الطبقة العاملة؟ ولنفترض أيضًا أن هناك أقلية من العمال المهرة وأكثرية من العمال غير المهرة. ففي تلك الحالة، فإن ما اختبرناه كثيرًا من نقابات العمال من شأنه أن يبرر الخوف من فرض أكثر الأعباء على العمال المهرة. إن المحاولات التشريعية لرفع أجور العمال، وتقييد التنافس في سوق الأيدي العاملة، وفرض القيود أو الضرائب على الآلات، وكذلك على سائر التحسينات الصناعية المختلفة التي تؤدي إلى الاستغناء عن العمال الموجودين، وربما أيضًا لحماية المنتج المحلي من المزاحمة الصناعية الأجنبية؛ فإن مثل جميع تلك الأمور هي نتائج طبيعية جدًا (ولا أتجرأ على القول عما إذا كانت نتائج محتملة) للشعور بمصلحة الطبقة في الأكثرية الحاكمة من العمال اليدويين.

سوف يقال بأن لا شيء من جميع تلك الأمور هو للمصلحة الحقيقية للطبقة الأكثر عددًا. وعلى هذا القول أجيب أنه إذا كان سلوك بني الإنسان لا تقرره سوى الاعتبارات التي تنظر إلى مصلحتهم الحقيقية، فحينئذٍ لا تكون الملكية ولا حكومات القلة حكومات رديئة كما هو حالها، حيث إنه يكون من المؤكد أن حججًا قوية جدًا قد تقدم (وقد قدمت مثل تلك الحجج في غالب الأحيان) لتظهر أن ملكًا أو مجلس شيوخ حاكمًا، يكونان في مركز محسود جدًا عندما يحكمون [يحكمان]، بعدل ونشاط، شعبًا ثريًا متنورًا واعيًا. ولكن بعض الملوك قد تمسكوا بين آن وآخر، بمثل هذا الرأي الرفيع بصدد مصلحته [مصلحتهم] الشخصية. ولهذا، فلماذا لا يكون علينا أن نتوقع منهم طريقة في التفكير تكون أعلى من طريقة تفكير الطبقات العاملة؟ والواقع أن المسألة ليست موضوع، هي مصلحة الأكثرية، بل ما تظنه الأكثرية مصلحة لها، وهذا هو الاعتبار الهام بشأن سلوكها [سلوكهم]. وهناك ظن أو اعتقاد بأن الأكثرية العددية تعمل بالعادة ما لا يعمل أبدًا، أو ما لا يتوقع إنجازه من العمل، إلا في حالة استثنائية جدًا، ومن جانب مراجع أخرى تتركز فيها السلطة، أي أن يتجه السلوك وجهة مصلحتها الحقيقية في نهاية الأمر، على حساب مصلحتها الآنية أو على حساب ما يبدو أنها مصلحة آنية لها، على أن أحدًا على وجه التأكيد، لا يستطيع أن يرتاب في أن الكثير من التدابير الشريرة المذكورة أعلاه، وتدابير أخرى مماثلة لها، هي تدابير للمصلحة الآنية لمجموع العمال غير الماهرين. إنه من المحتمل جدًا أن تكون لمصلحة الطبقة الأنانية ومن المحتمل أيضًا أن طبقة العمال غير المهرة لا تشعر بأن النتيجة النهائية لمثل تلك الإجراءات هي إرخاء الصناعة والنشاط وعدم تشجيع التوفير. وفيما يتعلق بتأثيراتها الآنية الظاهرة، فإن بعض التغييرات المميتة في الشؤون الإنسانية كانت في نهاية الأمر مفيدة. إن قيام استبداد القياصرة كان ذا نفع كبير للجيل الذي تم فيه قيام ذلك الاستبداد، حيث إنه وضع حدًا للحروب الأهلية وقضى على الكثير من استبداد الحكام وخلق العديد من محاسن الحياة والتقدم الذهني في جميع المجالات غير السياسية. وكذلك أوجد ذلك الاستبداد أمثلة للنبوغ الأدبي كانت فوق تصور قراء التاريخ السطحيين، الذين لا يقدرون أن الرجال الذين

كانت عظمة استبداد أغسطوس (وكذلك استبداد لورنزودي مديتشي ولويس الرابع عشر) مدينة لهم هم من رجال الجيل السابق. إن ما أنتجته قرون الحرية من ثراء مكدس وطاقة عملية ونشاط ذهني ظل قائمًا لمنفعة الجيل الأول من العبيد. ومع ذلك كله، فإن الوضع العام كان بداية لنظام أدى تدريجيًا إلى انهيار المدنية كلها التي كانت قد اكتسبت بدون تعقل، حتى قيام الإمبراطورية التي غزت العالم وجعلته في قبضة يدها، ثم فقدت بشكل ملموس حتى كفاءاتها العسكرية إلى درجة أن استطاع الغزاة أن يحتلوا جميع أراضيها الشاسعة تقريبًا. وجاء الحافز الجديد الذي أوجدته المسيحية في الوقت المناسب لإنقاذ الفنون والآداب من الضياع والجنس الإنساني من السقوط إلى هوة كان من المحتمل أن تكون ليلًا لا نهاية له.

إن بحث ما يعتبر مصلحة مجموعة من الناس، أو حتى مصلحة فرد منهم، مسألة بسيطة؛ فالرجل هو الذي يضع الغاية وليست الغاية هي التي تضع الرجل كما قال كولريدج؛ فإذا شئت أن تعرف ما هي في الواقع مصلحة الشخص، فعليك أن تعرف شعوره وأفكاره المعتادة. إن لكل شخص نوعين من المصالح: مصالح يُعنى بها، ومصالح لا يُعنى بها، وكذلك لكل إنسان مصالح آنية ومصالح غير آنية، فالشخص الأناني بطبيعته نمَّى في نفسه عادة العناية بالمصالح الأولى دون الثانية. ولكل فرد مصالح آنية ومصالح بعيدة؛ فالفرد عديم التبصر هو الذي يعنى بالمصالح الآنية ولا يعنى بالمصالح البعيدة، ولا يقيم وزنًا لما يظهره حساب دقيق من أن المصالح البعيدة قد تكون أكثر من المصالح الآنية، إلا إذا لم تكن عاداته قد قادته إلى تركيز أفكاره ورغباته على المصالح الحاضرة فحسب. وأنه من العبث محاولة إقناع شخص يضرب زوجته ويسيء معاملة أطفاله بأنه يكون أسعد حالًا لو أنه كان من نوع الرجال الذين يستطيعوا [يستطيعون] أن يعيشوا سعداء، ولكنه ليس من هذا النوع من الرجال، ومن المحتمل أن يكون الوقت قد فات عليه ليصبح من هذا النوع. ونظرًا لذلك، فإنه يفهم أن إشباع رغبته في السيطرة والانغماس في طبعه الثائر مصلحة لنفسه أكبر من المصلحة التي يستطيع الوصول إليها عن طريق سعادة ومحبة هؤلاء الذين يعتمدون عليه، لأنه لا يسعد بسعادتهم ولا يعنى بمودتهم

له، ومن المحتمل أن يكون جاره أسعد منه لأنه يسعد الذين يعتمدون عليه ويعنى بمودتهم، ولكن هل في الاستطاعة إقناعه بذلك؟ وعلى [وفي] الغالب، فإن محاولة إقناعه قد تزيده تطرفًا وإمعانًا في سلوكه. وعلى كل حال، فإن الشخص الذي يعنى بالآخرين وبوطنه أو بالبشرية هو أسعد من الرجل الذي لا يعنى بتلك الأمور. ولكن أية فائدة تجنى من تبشير تلك النظرية لرجل لا يعنى بأي أمر سوى جيبه وراحته؟ ومثل ذلك الرجل لا يستطيع العناية بالآخرين حتى لو أنه أراد ذلك. إن محاولة تبشير مثل ذلك الرجل تكون أشبه بمحاولة تبشير الحشرة التي تزحف على الأرض بأنه من الخير لها أن تكون نسرًا.

النزعتان اللتان هما موضوع هذا البحث هما: نزعة الشخص في إيثار مصالحه الآنية على المصالح التي يشارك بها آخرين، ونزعة تفضيل مصالحه الآنية والمباشرة على مصالحه البعيدة وغير المباشرة. وهناك حقيقة معترف بها اليوم بصورة عامة هي أن تينك النزعتين الشريرتين هما مميزات أوجدتها حيازة السلطة ونمّتها؛ ففي اللحظة التي يجد فيها شخص، أو طبقة من الأشخاص، أنفسهم مسؤولين على [عن] السلطة، فإن مصلحة الشخص الفردية أو مصلحة الطبقة تحظى بدرجة جديدة كلية من الاهتمام في أعينهم. وكذلك عندما يشعرون بأن الآخرين يتطلعون إليهم إلى درجة العبادة، فإنهم يصبحون وهم يعبدون أنفسهم ويحسبون بأنهم جديرون بأن تقدر قيمتهم مائة ضعف قيمة الآخرين، وفي الوقت نفسه، فإن السهولة التي يحصلون عليها بوصفهم حكامًا، لعمل ما يشاؤون دون التفكير في العواقب المترتبة على أعمالهم، من شأنها أن تضعف في نفوسهم، بطريقة غير محسوسة، العادات التي تجعل الأفراد يتطلعون للعواقب والنتائج التي تؤثر عليهم، وهذا هو المعنى الذي ينطوي عليه القول العالمي المأثور، المبني على الاختبار العام، من أن السلطة تفسد الأشخاص. إنه من السخافة أن نظن أنه في الإمكان القول بأن ما تعود الشخص عمله وهو في وضع خاص عادي، هو نفس ما يعمله عندما يكون شخصًا على العرش مستبدًا؛ ذلك أن كل الناس يخطبون ود النواحي الرديئة من طبيعته البشرية ويرضون بها في جميع الظروف، بدلًا من ردعها وإخضاعها. ومن ناحية أخرى، فإن الناس مهما كانوا متواضعين وراضخين للعقل عندما تكون

فوقهم سلطة أقوى من أنفسهم، فإنهم يتغيرون كلية عندما يصبحون أنفسهم وهم السلطة الأقوى.

ويجب أن تصنع الحكومات وفقًا لما يكون عليه الناس ولما يملكونه من قدرة على التطور السريع. وفي أية حالة من المدنية يكون البشر، أو أية طبقة منهم، قد بلغوها، أو يكون من المحتمل أن يبلغوها بأمد قصير، فإن المصالح التي توجههم وتقودهم - عندما لا يفكرون بغير مصالح أشخاصهم - هي تقريبًا المصالح التي تكون واضحة لهم لدى أول نظرة. أما الذي يوجه عقول وأغراض طبقات أو مجموعات من الأشخاص نحو مصالح بعيدة أو غير واضحة، وخاصة مصالح من يأتي بعدهم من الأجيال، فهو الاهتمام الخالي الغرض بالوطن والذرية أو البشرية عامة، سواء كان ذلك الاهتمام مبنيًا على العطف أو الشعور الواعي. ولا يمكن أن يقال بأن أي نظام من أنظمة الحكم يكون نظامًا معقولًا إذا اشترط أن تكون تلك المبادئ العالية الغاية الرئيسية التي توجه سلوك عامة بني الإنسان، على أنه يمكن أن يعتمد بشكل معقول على أن تتوفر في مواطني أية دولة نضجت للحكم النيابي كمية من الضمير ومن الروح العامة الخالية الغرض. على أنه من السخرية أن نتوقع مثل ذلك، مضافًا إليه من البصيرة الذهنية ما يكون من شأنه إقامة برهان ضد أية مغالطة شبه معقولة تميل إلى جعل ما هو في مصلحتهم يبدو وكأنه إملاء من العدل أو من الصالح العام؛ فنحن جميعًا ندري ما هي المغالطات المزخرفة التي يستطاع التقدم بها للدفاع عن أي عمل غير عادل اقترح لمصلحة الجماهير الوهمية، ونعلم كم من الناس، ممن ليسوا من المجانين أو الأشخاص الأشرار، يفكرون بأنه هناك ما يبرر جحود الدَّيْن الوطني، وكم من الناس، ممن ليسوا معدومي المقدرة، ومن ذوي النفوذ الشعبي الكبير، يفكرون بأنه من العدل فرض كل عبء الضرائب على التوفير، ونعرف كذلك ما هي الحجج القوية (وهي الأكثر خطرًا لأن فيها قسمًا من الحقيقة) التي يمكن أن تقدم ضد الإرث، وضد صلاحية التوصية، بل ضد كل أفضلية يبدو أن شخصًا ما يتفوق بالتمتع بها على غيره. أما هؤلاء الذين لا يحرزون المعرفة، فإننا نعلم عدم جدوى أي فرع من فروعها في إرضائهم أو إقناعهم. فكم من الناس، ممن ليسوا حمقى كلية، يعتبرون

الدراسة العلمية للغات عديمة الفائدة، وأن الآداب القديمة غير مفيدة، وأن المنطق والشعر والعلوم الطبيعية والفنون الجميلة أمور سطحية لا قيمة لها، وأن الاقتصاد السياسي شر؟ ولقد وصف أشخاص قد يرون التاريخ نفسه بأنه شرير وعديم الفائدة. ومن المعقول أن نظن أن حتى بعض العقول التي تكون مصقولة أكثر من عقول الأكثرية العددية ليس لها من ضمير كاف للخروج على العقائد والآراء البالية وتقدير ما يتناقض مع مصالحها، ثم عندما يصل أصحابها إلى مركز الحكم فإنهم لا يعودون يكترثون لأمر سوى نزعاتهم الأنانية بينما يصبحون قصيري النظر بالنسبة لمصالحهم الحقيقية ولو على حساب العدالة وحساب سائر الطبقات والذرية نفسها.

لذلك، فإن من أكبر أخطار الديمقراطية، كما الحال في سائر أنظمة الحكم، يكمن في المصالح الشخصية للذين يتولون السلطة، وهذا الخطر هو التشريع الطبقي من قبل الحكومة لضمان المنفعة الآنية للطبقة السائدة على حساب مصلحة المجموع. وأهم المواضيع التي يقتضي بحثها فيما يتعلق بما هو أحسن تشكيل للحكومة النيابية، هو موضوع كيفية توفير الضمانات اللازمة لمنع قيام ذلك الخطر.

إننا إذا اعتبرنا، من ناحية سياسية، أي عدد من الأشخاص الذين لهم نفس المصالح الشريرة كطبقة سياسية (أي الأشخاص الذين تملي عليهم مصالحهم المباشرة والمنتظرة نفس الاتجاه نحو التدابير الرديئة) فإن الهدف المرغوب فيه هو أن لا تكون طبقة واحدة أو جبهة من طبقات مجتمعة قادرة على التمتع بنفوذ سائد في الحكومة، والمجتمع الحديث الذي لا يكون منقسمًا في داخله بسبب اختلافات ناشئة عن العنصر أو اللغة أو الجنسية، يجوز اعتباره منقسمًا في أساسه إلى فريقين، يتوافقان بوجه عام، رغم بعض الاختلافات الجزئية، مع اتجاهين متناقضين بالنسبة للمصالح الواضحة، ولنسمي ذينك الفريقين (باصطلاح عام مختصر) فريق العمال وفريق الذين يشغِّلون العمال، ويكون إلى جانب الفريق الثاني، على كل حال، لا الرأسماليين المتقاعدين ووارثي الثروة فحسب، بل سائر أصناف العمال الذين يتناولون مرتبات [ينالون رواتب] عالية، كالأساتذة مثلًا، الذين تجعلهم معرفتهم وطرق معيشتهم منسجمين مع الأثرياء،

ويرفعهم إلى مستوى تلك الطبقة طموحهم وإمكانياتهم. ومن ناحية أخرى فمن الممكن أن نضع في مصاف الطبقات العاملة أصحاب العمل الصغار الذين تجعلهم مصالحهم وعاداتهم وتأثراتهم بالمعرفة والعلم منسجمين، من حيث الرغبات والأذواق والأغراض، مع تلك الطبقات، بما فيها نسبة كبيرة من التجار الصغار. ولذلك، فإذا أريد أن يكون النظام النيابي كاملًا مثاليًا، في مجتمع يتشكل من الفريقين، وإذا أريد صيانة وضع ذلك المجتمع، فيجب أن يتوفر في تدابير الجهاز النيابي قيام توازن بين الفريقين وأن يتمتع كل منهما، على وجه التقريب، بعدد متساوٍ من الأصوات في البرلمان. ونظرًا للاعتقاد السائد بأن الأكثرية في كل من الفَريقين أو الطبقتين، هي التي ستصدر حكمها بصدد أي خلاف ينشأ في تلك الطبقة على أساس المصالح الطبقية، فإن ذلك يعني أن تكون هناك أقلية في كل منهما، وأن يكون الحكم الصادر خاضعًا للمنطق والعدل ومصلحة الكل. وتلك الأقلية، في أي من الطبقتين، ستقلب الموازين، بانضمامها إلى مجموع الطبقة الأخرى، ضد أية مطالب تتقدم بها الأكثرية في طبقتها، إذا لم تكن تلك المطالب جديرة بأن تسود. وبالنظر أيضًا إلى أن مصالح البشر الأنانية والمنفصلة المختلفة هي دائمة منقسمة، بحيث يهتم بعض الناس بما هو خطأ، وبعضهم الآخر بما هو حق، فإن العدل والمصلحة العامة (في أي مجتمع يكون تشكيله مُرضيًا) هما اللذان يفوزان في آخر الأمر. وهؤلاء الأشخاص الذين تتحكم في سلوكهم واتجاهاتهم الاعتبارات السامية، فعلى الرغم من أنهم قلة وضعفاء فلا يتفوقون على الآخرين، فإنهم يصبحون في العادة، وبعد مناقشة وافية وإثارة كافية، على درجة من القوة تكفي لقلب الميزان إلى جانب المصالح الخاصة التي تكون معهم في نفس الجبهة. ويجب أن يكون الجهاز النيابي مشكَّلًا على حالٍ يكون من شأنه صيانة هذه الأوضاع وأن لا يسمح لأي من المصالح المختلفة بأن تتمتع بمدى من القوة تستطيع بفضلها أن تفوز على الحق والعدل ومجموع سائر المصالح المختلفة. أما المصالح الشخصية، فإنه يجب أن يكون بينها توازن دائم، من شأنه أن يجعل أية مصلحة من تلك المصالح، تعتمد في نجاحها على تأييد نسبة كبيرة من جانب هؤلاء الذين يعملون بدافع الرغبات العليا وبآراء تكون أشمل وأبعد نظرًا من سائر الآراء.

الفصل السابع

الديمقراطية الصحيحة
والديمقراطية الزائفة
تمثيل الجميع وتمثيل الأكثرية فحسب

الأخطار التي تتعرض لها الديمقراطية النيابية نوعان:

الأول: خطر وجود مستوى منخفض من الذكاء في الهيئة النيابية وفي الرأي الشعبي الذي يسيطر عليها، والثاني: خطر التشريع الطبقي من جانب الأكثرية العددية، وهي أكثرية تتألف من نفس الطبقة. وعلينا الآن أن نبحث ما هو مدى الإمكانية في تنظيم الديمقراطية - دون ما تدخل مادي في مزايا منافع الحكم الديمقراطي - على شكل يقضي على ذينك الشرين الكبيرين، أو على الأقل يؤمِّن تجنبهما على أوسع نطاق يستطيعه الإنسان.

والطريقة العادية لمحاولة تحقيق هذا الهدف هي تقييد الصفة الديمقراطية في التمثيل عن سبيل تقييد حق الانتخاب بشكل أو بآخر. على أن هناك اعتبارًا سبق بحثه، يجب أن يظل قائمًا أمام النظر، يعدل بشكل كبير الظروف التي يُعتقد أنها تجعل مثل ذلك التقييد ضروريًا. إن ديمقراطية متساوية تساويًا كاملًا في أمة تؤلف طبقة واحدة فيها الأكثرية العددية لا يمكن أن تكون خالية من بعض الشرور، ولكن مثل تلك الشرور تتفاقم بسبب أن الديمقراطيات الموجودة الآن ليست متساوية، بل إنها غير متساوية من ناحية تنظيمية لمصلحة الطبقة السائدة. إن رأيين مختلفين اختلافًا كليًا يختلطان في معنى الديمقراطية؛ ففكرة الديمقراطية النقية، وفقًا لتعبيرها، هي حكم الشعب كله من جانب الشعب كله ممثلًا تمثيلًا متساويًا، أما الديمقراطية كما تُفهم عامة وكما تمارَس حتى الآن، فهي حكم الشعب كله بواسطة مجرد أكثرية منه ممثلة تمثيلًا شاملًا. فمعنى الرأي الأول مرادف لمعنى المساواة بين جميع المواطنين، أما معنى الرأي الثاني فهو حكومة امتياز لمصلحة الأكثرية العددية التي تملك وحدها عمليًا كل صوت في الدولة. إن هذا الوضع نتيجة لا مناص منه [منها] للطريقة التي تؤخذ بها الأصوات الآن، وهي طريقة تحرم الأقليات من حقوقها النيابية.

ومع أن التضارب في الآراء هنا عظيم، إلا أنه في الإمكان إزالة الاختلاط بسهولة التي من شأنها حمل المرء على الظن بأن دليلًا ضئيلًا يكفي وحده لإظهار الحقيقة للعقل ذي المستوى العادي من الفهم. على أن الأمر ليس كذلك بفضل قوة العادة التي تجعل أبسط الآراء، ما لم تكن مألوفة، تصادف صعوبة في الوصول إلى العقل أعظم من الصعوبة التي تصادفها في هذا الصدد الآراء المعقدة. أما أن على الأقلية أن تخضع للأكثرية، وأن يخضع العدد الأقل للعدد الأكبر، فهو رأي مألوف، ولذلك يعتقد الناس أنه ليس هناك أدنى ضرورة لاستعمال عقولهم إلى أبعد من ذلك الحد، فلا يدور في خلدهم أن هناك وسيلة وسط بين السماح للعدد الأقل بأن يتساوى في قوته مع العدد الأكبر وبين محو العدد الأصغر كلية. وفي الهيئة النيابية التي تتناقش فعليًا يجب أن تسود الأكثرية، ونظرًا لأن آراء الناخبين هي التي تحدد آراء الهيئة النيابية، فإن أكثرية الشعب، في أية ديمقراطية متساوية، تتفوق، عن طريق ممثليها بالأصوات وتتغلب على الأقلية وممثليها. ولكن هل يجب أن لا يكون للأقلية، تبعًا لذلك، أي ممثلين قط؟ وهل من الضروري أن يُسمح حتى بالاستماع إلى آراء الأقلية؟ ففي الديمقراطية المتساوية، فإن أي قسم، وكل قسم، من الشعب يكون ممثلًا نسبيًا، وتكون الأكثرية في الممثلين لأكثرية الناخبين دائمًا، ولكن أقلية من الناخبين تكون لها أقلية من الممثلين أيضًا. وعلى أساس فرد لفرد، فإن أفراد الأقلية يكون [يكونون] ممثلًا [ممثلين] تمامًا كأفراد الأكثرية، وما لم يكن الأمر كذلك فليس هناك حكومة متساوية بل حكومة امتياز وعدم مساواة، فبينما يحكم قسم من الشعب سائر الشعب، فيكون هناك قسم من الشعب محرومًا من حصته الحقة والمتساوية في النفوذ وهذا ليس مناقضًا للحكم العادل فحسب، بل، وفي الدرجة الأولى، مناقضًا لمبدأ الديمقراطية التي تعتبر المساواة أساسها وجذورها. ولا يكون عدم العدالة وثلم المبدأ أقل تعسفًا لأن الذين يتألمون منهما هم أقلية، حيث إنه لا يكون هناك حق متساو في الانتخاب ما لم يقدَّر كل فرد في المجتمع بنفس التقدير الذي يقدر به أي فرد آخر، والديمقراطية التي تقوم على هذا الأساس لا تستطيع أن تحقق حتى هدفها الظاهر، أي إعطاء سلطات الحكومة في جميع الحالات للأكثرية العددية، بل إنها تعمل شيئًا

يختلف عن ذلك اختلافًا بيّنًا، فتعطي سلطات الحكم لأكثرية من الأكثرية، وقد تكون تلك الأكثرية التي تعطى سلطات الحكم، وغالبًا ما تكون كذلك، أقلية من المجموع. وفي العادة تجرب المبادئ وتختبر بشكل مؤثر فعّال في الحالات المتطرفة. فلنفترض إذًا أن في بلد يحكم على أساس حق الانتخاب العام المتساوي تنافسًا انتخابيًا في كل دائرة، وأن الفوز في الانتخاب يكون بأكثرية قليلة، ولذلك فإن البرلمان الذي يتشكل نتيجة لمثل ذلك الانتخاب لا يمثل غير أكثرية ضئيلة من الشعب، ويقرر الإجراءات الهامة بمجرد أكثرية قليلة محدودة من أعضائه. وفي مثل ذلك الوضع، ما هو الدليل الموجود الذي يؤكد بأن تلك الإجراءات تتفق مع رغبات أكثرية الشعب؟ إن ما يبلغ نصف الناخبين تقريبًا، وهم الذين يكونون قد هُزمت أصواتهم في الانتخاب ليس لهم أي نفوذ أو أثر قط في إقرار تلك الإجراءات، ونظرًا لأن هؤلاء الناخبين كانوا قد أدلوا بأصواتهم ضد الأعضاء الذين فازوا في الانتخاب واتخذوا في البرلمان تلك المقررات أو الإجراءات، فإنهم يعتبرون جميعًا، أو أكثرية كبرى منهم، معارضين لتلك القرارات. ويستنتج من هذا أن القرارات التي اتخذت في البرلمان من المحتمل أن لا تكون موافقة لغير مصالح فئة قليلة. ولما كان معنى الديمقراطية هو التفوق الأكيد للأكثرية، فإن الوسيلة التي يتحقق بها ذلك المعنى هي السماح بأن يكون صوت لكل فرد. أما استثناء أية أقلية، سواء كان ذلك الاستثناء مقصودًا أو نتيجة طبيعية للأداة نفسها، فإن ذلك يؤدي إلى إعطاء السلطة لا للأكثرية بل لأقلية.

إن آراء مختلفةً تقوم في مناطق متعددة من البلاد، وعلى هذا فإن رأيًا تؤيده أقلية في بعض المناطق تؤيده أكثرية في مناطق أخرى. وعلى وجه العموم، فإن أي رأي يقدم في مختلف الدوائر يحصل على حصته العادلة من الأصوات في التمثيل. وفي ضوء الوضع الحاضر في كل دائرة، فإن هذه الحقيقة تكون صحيحة، وإلا فإن عدم توافق مجلس العموم مع شعور البلاد العام يظهر للملأ فورًا، أما إذا ما وسعت الدائرة كثيرًا، فإن تلك الحقيقة لا تكون صحيحة. ولا ننسى أن هناك شكوى عظيمة الآن بأن قسمًا كثير العدد من الناخبين، الذين يودون ويرغبون بأن يمثلوا، ليس لهم أي عضو في مجلس

العموم الذي ساهموا في انتخابه. وهل من العدل أن يفرض على كل ناخب في ماريليبون بأن يمثله مرشحان من الفئة الإكليريكية، وأن يفرض على كل ناخب في فنزبري أو لامبيت أن يمثله (كما هو المعتقد عامة) مرشحون من فئة معيّنة من جباة الضرائب؟[1] إن المثقفين ثقافة عالية والذين يعنون عناية حقيقية بشؤون البلاد العامة، ينتمون إلى الدوائر الموجودة في المدن الكبرى، وتلك الدوائر هي، إلى حد بعيد، إما غير ممثلة وإما ممثلة تمثيلًا مشوهًا. والناخبون الذين هم في منأى عن الأكثرية، بفضل السياسة الحزبية، غير ممثلين، بينما أن الذين يقفون إلى جانب الأكثرية في السياسة الحزبية، فإن نسبة كبيرة منهم تمثل تمثيلًا مشوهًا، ويعود السبب في ذلك إلى أنهم كانوا مجبورين على القبول بالشخص الذي له أكثرية من الأنصار في حزبهم السياسي، على الرغم من أن آراء ذلك الشخص قد تكون مختلفة مع آرائهم في كل ناحية من النواحي. وتعتبر هذه الحالة، في بعض نواحيها، أسوأ من الحالة التي تكون فيها الأقلية محرومة من التصويت حرمانًا كليًا؛ ذلك أنه قد يكون للأكثرية في الحالة الأخيرة، على الأقل عضو يمثل أحسن الآراء فيها، أما الحالة القائمة الآن فإنها تؤدي، بسبب الشعور بضرورة عدم تصديع الحزب خوفًا من فوز خصومه، إلى إقناع الجميع بالتصويت إما للشخص الأول الذي يدعي أنه يمثل اتجاههم، وإما للشخص الذي يقدمه لهم زعماؤهم المحليون. هؤلاء الزعماء يكونون في العادة مضطرين إلى ترشيح الشخص الذي لا يعارضه الحزب والذي لا يتقن غير العبارات الحزبية، ويكون ترشيحهم له بقطع النظر عن عدم وجود آراء معيّنة له وانعدام الكفاءات العالية فيه. وهذه الحقيقة تظهر بصورة جلية واضحة في الولايات المتحدة حيث إن الحزب الأقوى فيها لا يجرأ [يجرؤ] على ترشيح أي من رجاله الأقوياء في انتخابات رئيس الجمهورية بسبب أن كل واحد من هؤلاء الرجال الأقوياء، لمجرد كونهم في الحياة العامة، يكون قد أصبح موضع اعتراض هذا الفريق أو ذلك الفريق في الحزب، مما يجعله

(1) كان هذا النوع من الناس، في روما القديمة، جباة ضرائب سيّئي السمعة (وقد أشير إليهم في: مَتّى، الفصل 9: 7) [والأصح: الفصل 9: 9-10]. (م)

[مَتّى هو من رُسُل المسيح الاثني عشر. كان عشّارًا في كفرناحوم، وله إنجيل كتبه لمسيحيي فلسطين باللغة الآرامية في حوالى عام 50 ميلادي]. (م)

غير واثق من حصوله على جميع أصوات الحزب، بينما يستطيع أن يتأكد من الحصول على تلك الأصوات شخص لم يسمع عنه الرأي العام أي شيء قط قبل ظهوره كمرشح. ومعنى هذا أن الشخص الذي ينتخب للرئاسة، وحتى من جانب الحزب الأقوى، لا يكون ممثلًا لسوى الرغبات الحقيقية لعدد ضئيل من الناخبين، وهم الذين يتفوق الحزب على الحزب المنافس بفضل أصواتهم. وذلك الفريق من الناخبين الذين يعتبر تأييدهم ضروريًا للنجاح يتمتع بحق النقض(*) بالنسبة للمرشح؛ ومن ناحية أخرى؛ فإن الفريق الذي يتمسك برأيه بعناد أكثر مما يتمسك كل من سائر الفرقاء برأيه، يستطيع أن يُكره الآخرين على القبول بمرشحه. وهذا التمسك العنيد لا يوجد في الغالب، مع الأسف إلا في الفريق الذي تدفعه مصالحه الخاصة إلى ذلك التمسك، ولا تدفعه إليه مصالح الجمهور. ويستنتج من ذلك أنه من المحتمل جدًا أن يكون الفريق المغرض ذو المصالح الخاصة هو الذي يفرض على الأكثرية اختيارها!

وليس من المستغرب أن الكثيرين يعتبرون هذه الشرور بمثابة الثمن الواجب دفعه للحصول على حكومة حرة، بل إن جميع أنصار الحرية كانوا يتمسكون بهذا المبدأ إلى زمن قريب. على أن عادة القبول بتلك الشرور واعتبارها من الأمور التي لا يمكن إصلاحها، قد أفقدت، على ما يبدو، بعض الأشخاص القدرة على التفكير في إصلاح تلك العيوب. إن اليأس من جدوى المعالجة يعقبه في الغالب إنكار لوجود المرض، ومن هنا ينجم شعور الكراهية لتقديم مقترحات للمعالجة، وقد بلغ هذا الشعور حدًّا صار يُعتبر معه الشخص الذي يتقدم باقتراح للمعالجة أنه يقترف عيبًا ولا يقترح إزالة شر. وقد ألف الناس العيوب والشرور فغدوا يعتقدون أنه من غير المنطقي، إن لم يكن من الخطأ، الشكوى منها. على أن الشخص الذي لا يبتهج لاكتشاف إمكانية للتخلص من تلك الشرور فإنه يعتبر محبًا أعمى للحرية لا تؤثر الشرور على تفكيره، ثم إنه ليس أكثر ثبوتًا من أن حرمان الأقلية إطلاقًا ليس نتيجة حتمية

(*) (الفيتو Veto) هو حقُّ الحَجْب، أو حقُّ المَنْع أو الرّفض أو النّقض، وهو الآن يقترن بالحق الذي خوّله ميثاق الأمم المتحدة لكلٍّ من الدول الخمس صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، في وقف تنفيذ ما لا ترضاه من قرارات المجلس المذكور. (م)

أو طبيعية للحرية بل عمل مناقض تمامًا لمبدأ الديمقراطية الأول، أي التمثيل بأعداد نسبية. ومن الضروريات الحيوية للديمقراطية أن تمثل الأقليات تمثيلًا ملائمًا، لذلك فإن الديمقراطية التي لا تحقق ذلك التمثيل لا تكون ديمقراطية صحيحة بل مجرد ظل زائف لها.

وقد اقترح عدد من الأشخاص الذين يقدِّرون هذه الأبحاث، عدة وسائل لتخفيف تلك الشرور؛ فاقترح اللورد جون راسل، في أحد مشاريعه الإصلاحية المقدمة للبرلمان أن يمثل بعض الدوائر ثلاثة أعضاء، وأن يكون لكل ناخب في تلك الدوائر الحق في انتخاب عضوين فحسب، أما المستر دزرائيلي(*)، فإنه أعاد إلى الأذهان في مناقشاته الأخيرة في البرلمان اقتراحًا سابقًا له كان قد جلب عليه موجة من الانتقاد. ويظهر من هذا الاقتراح أن دزرائيلي يرى أنه ليس من اللائق بالسياسي المحافظ أن يعتبر الوسائل فحسب، وأن يتخلى بازدراء عن كل شعور بالزمالة مع أي شخص تعرض، ولو مرة واحدة فحسب، لتجربة التفكير بالأهداف[2]، وكذلك اقترح آخرون أن يقترع كل ناخب على مرشح واحد فقط. وبموجب أي من المشروعين تكون الأقلية، المساوية لثلث الدائرة المحلية أو لأكثر من الثلث، مستطيعة انتخاب واحد من كل ثلاثة أعضاء. ومن الممكن أن يحصل على نفس النتيجة، وبطريقة أحسن، لو أن كل ناخب (كما اقترح المستر جيمس غارث مارشال في مذكرته الرائعة) احتفظ بأصواته الثلاثة وتمتع بحرية إعطائها لمرشح واحد، ولكن هذه المشاريع،

(*) بينجامين دزرائيلي (1804-1881): سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين. تولى رئاسة الوزارة في عام 1868 وفي عام 1874. (م)

(2) هذا التصرف الخاطىء من جانب المستر دزرائيلي (الذي انفصل عنه سير جون باكتنغتون في الوقت المناسب) هو دليل للكثيرين عن ضآلة تفهم زعماء حزب المحافظين للمبادئ المحافظة. ونعتقد أنه لو أن كل حزب فهم مبادئه وعمل بموجبها لوقع تحسين عظيم. وأنه ليكون من الخير العميم لإنكلترا لو أن المحافظين صوّتوا باستمرار إلى جانب كل شيء محافظ، ولو أن الأحرار صوّتوا إلى جانب كل شيء حر. ولو أن مثل ذلك الأمر تم في الواقع لما كان علينا أن ننتظر طويلًا للوقوف على حقيقة موقف كل حزب من الأحزاب. والمحافظون، الذين يعتبر حزبهم بفضل وجودهم أشد الأحزاب غباء، يرتكبون أكبر الأخطاء في هذا الصدد. وأنه لحقيقة محزنة أنه عندما يقترح المحافظون مشاريع، تكون في لحمتها وسداها محافظة، فإن القسم الأعظم منهم، يندفعون وهم عمي لمنع إقرارها، وحتى لو بدا لهم أن الأحرار راغبون في التصويت إلى جانب تلك المشاريع.

مع أن وجودها خير من عدمه، لا توصل إلى النتائج المطلوبة إلا بشكل ملتو غير سليم؛ ذلك أن كل الأقليات المحلية التي يقل عددها عن الثلث، بل كل الأقليات مهما كان عددها، الموزعة في عدة دوائر، ستظل غير ممثلة. ومع ذلك كله، فإنه من المؤسف جدًا أن تلك المشاريع لم يؤخذ بها، لأن إقرارها معناه الاعتراف بالمبدأ الصحيح والتمهيد لتطبيقها بشكل أوفى. على أن المساواة الحقيقية في التمثيل لا يستطاع الحصول عليها ما لم يكن في إمكان عدد من الناخبين يساوي معدل عدد الأصوات في الدائرة، بقطع النظر عن المكان الذين يقيمون فيه في البلاد، أن يتحدوا فيما بينهم لانتخاب ممثل عنهم. وقد ظلت هذه الدرجة من الكمال في التمثيل تبدو غير عملية حتى أثبت المستر توماس هير(*) (وهو رجل كُفُؤ وذو مقدرة على استيعاب الآراء العامة واختراع التفاصيل العملية) إمكانية تنفيذها، وذلك بوضعه مشروعًا بهذا الشأن قدّمه للبرلمان، وهو مشروع كفيل بتحقيق مبدأ عظيم من مبادئ الحكم بشكل لم يسبق له مثيل، كما ينطوي على تحقيق أغراض أقل أهمية.

ووفقًا لهذا المشروع، تحدد وحدة التمثيل (أي عدد الناخبين الذين يحق لهم أن يكون لهم عضو) عن الطريق العادي المبني على المعدل، فيقسم عدد الناخبين على عدد المقاعد في مجلس العموم، وكل مرشح يحصل على عدد أصوات تلك الوحدة (كوتا) فيُنتخب عضوًا، بقطع النظر عن أن الأصوات قد تجمع من عدد كبير من الدوائر. ويدلي الناخبون بأصواتهم محليًا كما هو الأسلوب المعمول به الآن، ولكنه يكون لكل ناخب الحق في أن ينتخب أي مرشح في أية من الدوائر التي يتقدم بها. وهكذا، فإن الناخبين الذين لا يرغبون في أن يمثلهم أي من المرشحين المحليين قد يعاونون بأصواتهم في انتخاب الشخص الذي يفضلونه على سائر المرشحين في طول البلاد وعرضها. وهذا الأسلوب في الانتخاب يضمن للأقلية حقوقها الانتخابية. على أنه من المهم أن يمكّن ليس الذين يرفضون أن يدلوا بأصواتهم إلى جانب أحد من المرشحين المحليين فحسب، بل هؤلاء أيضًا الذين يدلون بأصواتهم إلى جانب أحد

(*) توماس هير (1806-1891): سياسي بريطاني ساهم في وضع خطط لتطوير صيغ التمثيل البرلماني ودوائر الانتخابات. (م)

المرشحين المحليين فيفشلون، أن يمكّنوا أن يجدوا في مكان آخر من البلاد التمثيل الذين فشلوا في الحصول عليه في دائرتهم. ولذلك، فإن المشروع ينص على أن للناخب أن يقدم ورقة انتخابية تحتوي على أسماء أخرى بالإضافة إلى اسم الشخص الذي يحتل المركز الأول في تفضيله. ويعد صوت الناخب مرة واحدة فقط لمرشح واحد، ولكن إذا فشل في تحقيق اختياره الأول، بسبب عدم حصول مرشحه على الكمية (كوتا) الكافية من الأصوات، فقد يكون اختياره الثاني أكثر حظًا. ويجوز للناخب أن يضمّن لائحته أسماء عدد كبير من المرشحين، تذكر فيها على أساس التفضيل بالتوالي، فإذا لم تستطع الأسماء الواردة في رأس اللائحة الحصول على الكمية المطلوبة، أو استطاعت الحصول عليها بدون صوت ذلك الناخب، فإنه يظل من الممكن استعمال ذلك الصوت لمرشح آخر قد يعاون على فوزه. ولغرض الحصول على العدد الكامل من الأعضاء لمجلس العموم، وكذلك لغرض منع المرشحين الذين يتمتعون بشهرة وشعبية كبيرة من الاستئثار بجميع الأصوات، فإنه من الضروري، بقطع النظر عن كثرة الأصوات التي يحصل عليها المرشح، أن لا يحسب له من عدد الأصوات أكثر من الكمية (كوتا) المقررة، أما الأصوات الفائضة، فتُحسب للشخص الذي يليه في اللائحة التي يصوت عليها الناخبون. ويقترح المشروع عدة وسائل لتقرير كمية الأصوات اللازمة لانتخاب المرشح من الأصوات كلها التي يحصل عليها، وكمية الأصوات التي تحسب للمرشح التالي، ولكننا لا نود الدخول في بحثها. وترسل أوراق الاقتراع إلى مكتب مركزي، حيث يجري تعداد الأصوات وتدقيقها، وتحديد ما يحصل عليه المرشح من الأصوات الأولى فالثانية فالثالثة وهلمّ جرًّا، ثم يعطى لكل مرشح الكمية (كوتا) التي يكون قد حصل عليها، إلى أن تملأ مقاعد مجلس العموم كلها، على أن تُفضَّل الأصوات الأولى على الثانية والأصوات الثانية على الثالثة وهلمّ جرًّا. وتحفظ أوراق الانتخاب واللوائح التي تم إحصاء الأصوات وتوزيعها بموجبها في أمكنة رسمية عامة فتكون في تناول كل من يعنيهم الأمر، فيمكن لأي شخص حصل على الكمية المطلوبة من الأصوات ولم يعتبر منتخبًا أن يبرهن على صحة دعواه.

تلك هي النواحي الرئيسية للمشروع. وللاستزادة علمًا بتفصيلاتها، فإني ألفت النظر إلى كتاب المستر هير عن انتخاب الممثلين (وهو كتاب صغير صدر في عام 1859)[3]، وكذلك إلى نشرة للمستر هنري فوسيت (وهو الآن أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة كيمبردج) صدرت عام 1860 بعنوان «مشروع المستر هير الإصلاحي - تبسيطه وتفسيره»؛ وهذه النشرة هي شرح دقيق وواضح جدًا للمشروع، وإذا ما درست هذه المؤلفات وغيرها فإني أعتقد أنها تترك أثرًا قويًا في تفهم المشروع وسهولة تنفيذه وتحقيق أغراضه.

إن هذا المشروع يضمن، في الدرجة الأولى، تمثيلًا بالنسبة للأعداد لكل قسم من الناخبين، وليس تمثيل حزبين كبيرين وحدهما، وربما في بعض الأحيان تمثيل بعض الأقليات الكبيرة في مراكز معيَّنة، كما يضمن تمثيل كل أقلية في الأمة تتألف من عدد كبير يحق له، على أساس المساواة في العدالة، أن يكون له ممثل. وفي الدرجة الثانية، فإنه لن يوجد ناخب، كما هو الحال الآن، يمثله اسميًا شخص لم ينتخبه ذلك الناخب. ويكون كل عضو في مجلس العموم ممثلًا لدائرة اجماعية، فيمثل ألف ناخب، أو ألفي ناخب أو خمسة آلاف ناخب أو عشرة آلاف ناخب حسب ما تكون الكمية المطلوبة (كوتا) لا يكون كل واحد منها قد اقترع على انتخابه فحسب بل يكون قد اختاره أيضًا من البلاد كلها. وعلى أساس هذه العلاقة تكون الرابطة بين الناخب والممثل قوية وذات قيمة، وهو أمر مفقود في الوقت الحاضر. وكل واحد من الناخبين يعرف من هو الذي يمثله كما يعرف الممثل الناخبين الذين انتخبوه. ويكون كل ناخب أدلى بصوته إلى جانب ذلك الممثل فإنه يكون قد فعل ذلك إما لأنه هو الذي يعرب عن رأي الناخب أكثر من غيره من المرشحين وإما لأنه شخص يحترم الناخب كفاءاته وشخصيته ويثق به راضيًا. والعضو يمثل أشخاصًا وليس مجرد أجر [آجُرّ] وطين المدينة، أي الناخبين أنفسهم وليس فئات معيّنة. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن هذا المشروع أن يصون تمثيل الأماكن إذا كان ذلك

(3) أدخل المستر هير تحسينات هامة على بعض النصوص التفصيلية، وذلك في طبعة ثانية لهذا الكتاب صدرت حديثًا.

التمثيل جديرًا بأن يصان. ومع أنه من الواجب أن يعنى البرلمان بأقل كمية من الشؤون المحلية البحتة، إلا أنه من الواجب، طالما لا مناص من العناية بتلك الشؤون، أن يكون هناك أعضاء يختصون بالاهتمام بمصلحة كل منطقة هامة. وفي المنطقة أو الناحية التي تتوفر فيها الكمية الكافية من الأصوات لانتخاب عضو، فإن أكثرية الناخبين فيها يؤثرون أن يمثلهم واحد منهم وخاصة إذا وجد شخص بين المرشحين يقيم في تلك المنطقة أو الناحية ويعرف شؤونها المحلية. أما الأقليات التي لا تستطيع توفير الأصوات الكافية لانتخاب العضو المحلي، فإن أفرادها الناخبين يتطلعون إلى مرشح في مكان آخر من المحتمل أن يحصل على أصوات أخرى بالإضافة إلى أصواتهم.

إن هذه الوسيلة لتشكيل الهيئة التمثيلية الوطنية هي أحسن الوسائل التي تؤدي إلى ضمان قيام المؤهلات العلمية المرغوب توفرها في الممثلين؛ ففي الوقت الحاضر، وباعتراف الجميع، فإن الصعوبات تتزايد يومًا بعد يوم في وجه أي شخص لا يتمتع بغير الكفاءات والمزايا ليصبح عضوًا في مجلس العموم. والأشخاص الوحيدون الذين يمكنهم أن يفوزوا في الانتخاب هم هؤلاء الذين لهم نفوذ محلي أو ينفقون بإسراف، أو أشخاص يرسلهم أحد الحزبين الكبيرين من لندن ويرشحهم في الدائرة على أساس أنهم أشخاص يستطيع الحزب أن يعتمد عليهم في جميع الظروف. أما بموجب مشروع المستر هير، فإن هؤلاء الناخبين الذين لا يحبون المرشحين المحليين، أو الذين لم يستطيعوا إنجاح المرشح المحلي الذي يؤثرونه، فإنهم يستطيعون ملأ [ملءَ] أوراقهم الانتخابية بأسماء ينتقونها من بين جميع الأشخاص ذوي الشهرة الوطنية ويضعونها في لائحة المرشحين الذين يثقون بهم ويعطفون على مبادئهم السياسية؛ ولذلك، فإن كل [لكل] شخص تقريبًا استطاع أن يصل إلى شهرة شريفة في البلاد مجالًا طيبًا للحصول على الكمية المطلوبة من الأسماء، على الرغم من عدم تمتعه بنفوذ محلي وعدم انتمائه بقَسَم لأي حزب سياسي. وإن التشجيع الذي ينطوي عليه مشروع هير لمثل هؤلاء الأشخاص سيدفع بعدد ضخم منهم لترشيح أنفسهم. إن هناك المئات من الرجال الأكفاء ذوي التفكير المستقل (الذين لا يكون لهم أدنى حظ في أن تنتخبهم الأكثرية في أية دائرة) قد جعلوا أنفسهم

مشهورين، ومؤيِّدين من بعض الأشخاص في كل منطقة من مناطق المملكة تقريبًا؛ بفضل كتاباتهم أو جهودهم الناشطة المفيدة في أي ميدان عام ذي منفعة للناس؛ ولذلك، فإذا أمكن أن يحسب لهم كل صوت قد يعطى لهم في أية دائرة، فإنه من المحتمل أن يحصلوا على كمية الأصوات المطلوبة. ولا توجد وسيلة أخرى يمكن أن تضمن بالتأكيد وجود طبقة متعلمة ممتازة من البلاد ممثلة في البرلمان.

وليست أصوات الأقليات، وفقًا لمشروع هير، هي وحدها التي ترفع المستوى العلمي في مجلس العموم؛ حيث إن الأكثريات نفسها تصبح مكرهة على التطلع إلى وجود أعضاء لها في المجلس من ذلك المستوى الرفيع؛ فعندما لا يعود الأفراد الذين يشكلون الأكثرية خاضعين لاختيار هومبسون [هوبسون][4]، إما عن طريق انتخابهم للشخص الذي يرشحه زعماؤهم المحليون أو عدم انتخابهم له؛ وعندما يكون على مرشح الزعماء أن يواجه لا مرشح الأقلية فحسب بل جميع الأشخاص ذوي الشهرة المؤسسة في البلاد الذين يرغبون في الخدمة العامة، فإنه يصبح من المستحيل بعد ذلك أن يفرض على الناخبين أول شخص يقدم نفسه لهم معتمدًا على بعض أقوال الحزب المضللة يرددها بين الناس وعلى ثلاثة أو أربعة آلاف ليرة [جنيه استرليني] تكون في جيبه. إن الأكثرية سوف تصرُّ على أن يكون لها المرشح الجدير بأصواتها وإلا انتقلوا بأصواتهم إلى أماكن أخرى، فتسود الأقلية حينئذٍ. وكذلك تنتهي عبودية الأكثرية لأقلية منها لا قيم لها، ويتقدم على أساس الأفضلية، أحسن وأكفأ الأعيان المحليين، وخاصة هؤلاء منهم الذين لهم سمعة وصيت في خارج الدائرة المحلية، فتستطيع قوتهم المحلية أن تعتمد على أصوات متفرقة من خارج تلك الدائرة. وتصبح الدوائر متنافسة فيما بينها للحصول على أحسن المرشحين ومتزاحمة في انتقاء أبرز الأشخاص.

---

(4) وهذا اختيار غير إرادي، لا يترك مجالًا للاختيار، وصاحبه هو توماس هوبسون (توفي في 1631) صاحب إسطبل في كمبريدج بإنكلترا الذي كان يكره عملاءه على أخذ اي حصان كان أقرب من غيره إلى باب الاسطبل.

إن الاتجاه الطبيعي في الحكومة النيابية كما هو للمدنية الحديثة، هو نمو متوسط جماعي، وهذا الاتجاه يزيده قوة كل ما يطرأ على حق الانتخاب من تضييق أو توسيع يكون من شأنه تركيز القوة الرئيسية بأيدي طبقات تكون دون أعلى مستوى علمي في المجتمع. وعلى الرغم من أن ذلك يؤدي إلى غمر المتفوقين في العلوم والمزايا، فإن المهم أن نعرف إذا ما كان هؤلاء يستطيعون أن يجعلوا رأيهم مسموعًا أم لا يستطيعون ذلك؛ ففي الديمقراطية الزائفة التي تعطي التمثيل للأكثريات المحلية بدلًا من إعطائه للجميع، فإن أصوات المثقفين الممتازين قد لا يكون لها ألسنة ناطقة قط في الهيئة النيابية. وأنه لمن المعترف به أنه في الديمقراطية الأمريكية المبنية على هذا الأساس الخاطىء، فإن أعضاء المجتمع المثقفين ثقافة عالية والممتازين في النادر أن يرشحوا أنفسهم للكونغرس أو لمجالس الولايات التشريعية نظرًا لعدم توفر الإمكانية لانتخابهم. ولو أن مشروعًا مثل مشروع هير وجد سبيله لقلوب الوطنيين الواعين الذين أنشؤوا [أنشأوا] الجمهورية الأمريكية، لأمكن للهيئات النيابية الاتحادية والمحلية في الولايات أن تضم بين صفوفها الكثيرين من هؤلاء الرجال البارزين، ولتجنبت الديمقراطية خطرًا من أسوأ أخطارها. ومشروع هير يعالج هذا الشر معالجة فذّة. فالأقلية من العقول الموزعة في سائر الدوائر المحلية تستطيع أن تتحد لانتخاب عدد، بالنسبة لأعدادها، من أكفأ الرجال في البلاد. ويكون أفراد تلك الأقليات تحت تأثير أكبر قناعة لاختيار مثل هؤلاء الأشخاص، حيث إن ذلك هو الطريق الوحيد لفرض قوة أعدادهم الصغيرة بشكل معتبر. وبالإضافة إلى أن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى تحسين مؤهلات الأكثرية، فإن الميدان لن يظل للأكثرية وحدها. صحيح أن الأكثرية سيزيد عددها عن الأقلية، كما تزيد أصوات أية طبقة عن أصوات طبقة أخرى في البلاد، وكذلك يستطيع أعضاء الأكثرية أن يتفوقوا بأصواتهم على أصوات أعضاء الأقلية، ولكنهم سيصوتون في حضور ممثلي الأقلية ويكونون عرضة لانتقادهم. وإذا ما قام أي اختلاف، فإن على الأكثرية أن تواجه حجج الأقلية المنطقية، وقد تستطيع تلك الحجج أن تحمل الأكثرية على العدول عن موقف خاطئ، وفي الوقت نفسه يقوم اتصال وانسجام بين الآراء النيّرة حتى المعارضة منها. وأصحاب النظريات

غير الشعبية لا ينشرون نظرياتهم في كتب ومجلات لا يقرأها إلا أنصارهم، فإن الفريق المعارض سيطّلع عليها ويناقشها ويعارضها فتنجم عن ذلك مقارنة قوية بين آراء القوة المثقفة وآراء أصحاب تلك النظريات غير الشعبية. إن الجماهير تتمتع بسليقة حقيقية لمعرفة الرجل الكفؤ عندما يكون أمامه مجال لإظهار كفائته [كفاءته] أمام الناس. وإذا كان مثل ذلك الرجل الكفؤ عاجزًا عن التمتع ولو ببعض ثقله الحقيقي العادل، فيعود السبب في ذلك إلى المؤسسات والعادات التي تحجبه عن الأنظار؛ وفي الديمقراطيات القديمة لم تكن هناك وسائل لحجب رجل قدير عن الأنظار، فالمنبر [«البيما»][5] كان مفتوحًا أمامه ولم يكن في حاجة إلى الحصول على موافقة أي كان ليصبح مستشارًا عامًا شعبيًا. أما في الحكومة النيابية، فالأمر ليس كذلك، وإن أشد أصدقاء الديمقراطية النيابية لا يخامرهم أدنى شك في أن ثيمستوكليس وديموستينوس[*]، اللذين كان يمكن لنصائحهما أن تنقذ الأمة، ما كان لأمثالهما أن يستطيعوا خلال حياتهم كلها أن يحصلوا على مقعد في الديمقراطية النيابية. على أن ضمان وجود ولو بعض العقول الممتازة في البلاد في داخل الهيئة النيابية (بينما البقية من الأعضاء تتشكل من عقول وسط)، فإن تأثير مثل تلك العقول المتزعمة من المؤكد أن ينبثق من المناقشات العامة، على الرغم من أن الآراء قد تكون متعارضة، في نواحٍ كثيرة مع الرأي العام وشعوره. وإني لا أرى ولا أتصور أي مشروع يؤدي إلى وجود مثل تلك الأدمغة في الهيئة النيابية، كمشروع المستر هير.

ويكون وجود مثل تلك الأدمغة في الهيئة النيابية بمثابة وظيفة اجتماعية عظيمة، وهو أمر لا يوجد ما يوفره في الديمقراطية القائمة الآن، ولكن مثل

---

(5) «البيما» هو منبر للخطابة العامة، وقد اشتُق هذا الاسم من منبر بينكس في أثينا.

(*) كان ثيمستوكليس (528-462 قبل المسيح) سياسي أثيني [سياسيًا أثينيًا] وديموستينوس (384-322 قبل المسيح) هو الخطيب المشهور. دعَوَا خط أثينا فإن نصائحهما التي رفضت وذكرها ميل كانت: (أ) نصيحة ثيمستوكليس بأن تزيد من أسطولها البحري ودفاعها البري في نضالها ضد الفرس. و (ب) إنذارات ديموستينوس لأثينا من خطر فليب [فيليب] المقدوني.

فيليب: اسم حمله خمسة من ملوك مقدونيا، أشهرهم (382-336 ق. م.) أبو الإسكندر الكبير. وهو ملك (356 ق.م.) ومنظم الجيش ومنشئ نظام الكتيبة. بدأ فتوحاته فأخضع جميع المدن اليونانية، وقضى على استقلال اليونان بعد معركة خيرونيا 338 ق.م. مات وهو يستعد لمهاجمة الفرس. (م)

هذه الوظيفة لا يمكن أن تظل أية حكومة خالية منها دون أن تتعرض الحكومة للانحدار والانحلال. ومن الجائز تسمية هذا بوظيفة العداء؛ ففي كل حكومة توجد قوة أعظم من سائر القوى، وأن من شأن القوة الأعظم أن تتجه بشكل دائم نحو صيرورتها القوة الوحيدة. وتعمل هذه القوة بعض الأحيان بتعمد وبعضها الآخر بدون وعي على النضال المستمر لجعل جميع الأمور الأخرى تخضع لها، ولا يمكنها أن تكون راضية ما دام هناك أمر يؤدي إلى وجود معارضة دائمة لها أو نفوذ لا يتوافق مع روحها. ولكن إذا ما استطاعت تلك القوة أن تقمع جميع التأثيرات المناهضة لها وجعل جميع الأشياء حسب ما تريد، فيتوقف كل تحسين في البلاد ويبدأ عهد الانهيار. إن التحسين في البشرية هو نتاج لعناصر كثيرة، ولا توجد قوة تأسست حتى الآن بين بني الإنسان تستطيع أن تشمل جميع تلك العناصر بل إن أحسن القوة المفيدة النافعة لا تحتوي بنفسها سوى بعض المقتضيات للجودة، أما سائر المقتضيات فإنه يجب أن تشتق من مصدر آخر إذا ما أريد للتقدم أن يستمر. ولم يستطع أي مجتمع أن يواصل التقدم إلا إذا كان هناك نزاع مستمر بين القوة الكبرى في المجتمع وبين قوة أخرى تنازعها، مثل النزاع بين السلطات الروحية والسلطات الزمنية وبين السلطات العسكرية أو الإقليمية وبين الطبقات الصناعية الناشطة؛ وبين الملك والشعب؛ وبين المحافظين والمصلحين الدينيين. وفي حالة فوز جانب على جانب آخر فوزًا كاملًا يؤدي [الأمر] إلى وضع حد للنزاع، ولم ينشأ نزاع آخر يحل محل النزاع المنتهي؛ فحينئذٍ يبدأ الانحطاط ثم يتبعه الانهيار. إن تفوق الأكثرية العددية هو أقل ظلمًا وشرًا من اعتبارات أخرى كثيرة، بوجه عام، على أن نفس الأخطار غير كامنة في هذا الوضع وبصورة أكثر تأكيدًا؛ ذلك أنه عندما تكون الحكومة في يدي شخص واحد أو أيدي بعض الأشخاص، فإن الكثرة تظل قائمة كقوة منازعة، وقد لا تكون الكثرة على درجة كافية من القوة للسيطرة على الأخرى. ولكن رأي الكثرة وشعورها يشكلان قوة أدبية، بل قوة اجتماعية أيضًا، تدعم سائر الذين يعارضون اتجاهات السلطات الحاكمة، سواء كانت معارضتهم ناجمة عن قناعة أو عن تضارب في المصلحة. أما عندما تكون الديمقراطية هي السائدة العليا، فلن يكون هناك شخص واحد أو قلة من

الأشخاص على قوة كافية يستطيع [تستطيع] أن يرتكز [ترتكز] عليها الآراء المناهضة والمصالح المهددة أو المصابة بضرر.

والصعوبة العظمى في الحكومة الديمقراطية التي ما انفكت قائمة هي توفير التأييد الاجتماعي للمقاومة الفردية لاتجاهات السلطة الحاكمة وحماية الآراء والمصالح التي لا ينظر إليها الرأي العام الصاعد بعطف. وبسبب الافتقار إلى مثل هذه القوة المؤيدة، فإن المجتمعات القديمة، وجميع المجتمعات الحديثة، باستثناء بعضها فحسب، إما أصيبت بالانحلال وإما أصبحت ساكنة (والسكون يعني انحلالًا) حيث إن جزءًا فحسب من شروط الرفاهية العقلية والاجتماعية كان متفوقًا شاملًا.

وهذا الافتقار العظيم يصلح نظام التمثيل الشخصي لتوفيره على أكمل شكل تسمح به ظروف المجتمع الحديث. والمصدر الوحيد الذي يمكن أن تتطلع إليه لإتمام وإصلاح غرائز الأكثرية الديمقراطية هو الأقلية المتعلمة، ولكن هذه الأقلية ليس لها لسان ناطق في الوضع الحالي الذي تشكل الديمقراطية على أساسه، على أن مشروع هير يوفر الوسيلة المطلوبة؛ فالنواب الذين ينتخبون للبرلمان من جانب الأقليات المتجمعة يستطيعون أن يوجدوا ذلك اللسان الناطق على وجهه الأوفى. إن إقامة منظمة منفصلة للطبقات المتعلمة (ولو أن ذلك غير عملي) غير مفيد ولا يمنعها من أن تصبح عنيفة معادية سوى كونها بدون نفوذ. أما إذا شكل المثقفون الممتازون قسمًا من البرلمان، وفقًا لنفس الحق الذي يتمتع به سائر الأعضاء في البرلمان (وعلى أساس تمثيلهم نفس عدد المواطنين ونفس القسم من الإرادة الشعبية)، فإن وجودهم في البرلمان لا يظلل غيرهم بينما يكون لهم مركز ممتاز يستطيعون بواسطته أن يدلوا بآرائهم ونصائحهم وجعلها مسموعة بالنسبة لجميع المواضيع الهامة، وأن يقوموا بدور عملي في الشؤون العامة. وقد تستطيع كفاءاتهم أن تجلب لهم حصة في الإدارة العملية في الحكومة أكثر مما تنطوي عليه قوتهم العددية، والأثينيون لم يغدقوا وظائف عامة ذات مسؤولية على كليون وهايبربولس (إن استعمال كليون في بيلوس وإيفيوليس كان استثناءً)، ولكن نيسياس وثيرامينيس والسيبياديس كانوا

دائمًا يشغلون مناصب في الداخل والخارج، على الرغم مما كان معروفًا عنهم من عطف على القلة أكثر من عطفهم على الديمقراطية(*).

إن الأقلية المتعلمة لا يكون لها، من حيث إحصاء التصويت، غير أصواتها فقط، ولكنها، كقوة أدبية، تعتبر قوة أكثر من أصواتها، بفضل علمها والنفوذ الذي تمارسه على الآخرين. وليس هناك ما هو أحسن من هذه السبيل لتكييف الرأي الشعبي وفق المنطق والعدل ولحمايته من التأثيرات المفسدة التي يتعرض لها الفريق الضعيف في الديمقراطية. وبمثل هذه الوسيلة يمكن تزويد الشعب الديمقراطي ما تحرمه منه بالتأكيد أية وسيلة أخرى، أي زعماء من درجة عالية من الذكاء والمزايا. وبفضل هذه الوسيلة تستطيع الديمقراطية الحديثة أن يكون لها مثل بيريكليس(**) في بعض الأحيان، وفي الوقت نفسه الفريق المألوف من العقول العالية الموجهة.

وإننا نسأل الآن، بعد ذكر الأسباب العديدة الآنفة وهي كلها إلى الجانب الإيجابي، عما إذا كان هناك شيء إلى الجانب السلبي؟ الواقع أنه لا توجد حجج تستطيع أن تصمد في وجه اقتناع الناس بتجربة ما هو شيء جديد. إن هؤلاء الذين يزعمون المساواة بالعدالة كهدف فحسب لاستبدال سيادة الطبقة الثرية بسيادة الطبقة الفقيرة، فإنهم إذا ما وجدوا حقيقة، لا يوافقون على هذه الخطة التي تضع الطبقتين على مستوى واحد. على أنني لا أعتقد أن مثل تلك الرغبة موجودة في الوقت الحاضر في طبقات العمال في هذه البلاد، دون أن أستطيع أن أجيب على ما يحتمل أن يكون لإثارة مثل هذا الموضوع

(*) هؤلاء الأشخاص رجال سياسة وحرب مشهورون، خلال حوادث حرب سبارطا [إسبَرطَة] بعد موت بيريكليس. وكليون (توفي عام 422 قبل المسيح) عارض بيريكليس وخلفه في مركزه وقاد حملات موفقة ضد سبارطا. وهايبربوليس (توفي عام 411 بعد المسيح) أصبح زعيم حزب الحرب بعد وفاة كليون. ونيسياس (470-413 ق.م.) عين قائدًا ثانيًا للحملة الصقلية. وتيرامينيس (ولد عام 455 ق.م.) أصبح أحد الطغاة الثلاثين. والسيبيادس (450-404 ق.م.) الذي رباه ولي أمره بيريكليس وكان صديقًا حميمًا لسقراط، كان أيضًا قائدًا في الحملة الصقلية.

(**) بيريكلس (495-429 ق. م.): أكبر رجال الدولة في أثينا. تزعم الحزب الديمقراطي وأدار شؤون المدينة أكثر من ربع قرن (460-429 ق. م.) فبسط سيادتها على سائر المدن. شجّع الآداب والفنون، وبلغت أثينا في عهده عصرها الذهبي، فأغناها بالمباني والتماثيل والآثار الأدبية. (م)

من أثر في المستقبل. ففي الولايات المتحدة، حيث ما انفكت الأكثرية العددية تحرز كلية الاستبداد الجماعي، فإن تلك الأكثرية لا تكون راضية عن التنازل عن ذلك، تمامًا كما لا يكون حاكم مستبد واحد أو أرستقراطية مستبدة راضية بذلك التنازل، ولكنني أعتقد أن الديمقراطية الإنكليزية ستظل راضية بالحماية ضد التشريع الطبقي على حساب الآخرين، دون أن تطالب بسلطة ممارسة مثل ذلك التشريع بدورها.

وبعض الذين يتظاهرون بمعارضة مشروع المستر هير يقولون إنهم يعتقدون بأنه غير عملي، ولكنه سوف يظهر بأن مثل هؤلاء المعارضين هم بوجه عام من الأشخاص الذين لم يسمعوا عنه إلا قليلًا أو من الذين لم يفحصوه بدقه. وآخرون لا يستطيعون أن يعدّوا أنفسهم لخسارة ما يصطلحون على تسميته بالمزايا المحلية للتمثيل؛ فهم لا ينظرون إلى الأمة كشيء مؤلف من أفراد بل من وحدات اصطناعية أوجدتها الجغرافيا والإحصاءات، وأن البرلمان يجب أن يمثل المدن والمقاطعات وليس المخلوقات من بني الإنسان. ولكن لا يوجد أحد يريد القضاء على المدن والمقاطعات، حيث إنه يمكن أن تعتبر المدن والمقاطعات ممثلة عندما يكون الذين يقطنون فيها ممثلين؛ فالشعور المحلي لا يمكن أن يكون موجودًا دون أن يوجد من يتحسس به، كذلك لا يمكن أن تكون هناك مصالح محلية دون أن يوجد من يُعنى بها. فإذا كان الأفراد الذين لهم تلك المصالح والمشاعر يحصلون على حصتهم الصحيحة من التمثيل فإن تلك المصالح والمشاعر، بالإضافة إلى مصالح ومشاعر أخرى، هي التي تكون بالضرورة ممثلة. ولكني لا أستطيع أن أرى لماذا يجب أن تكون المصالح والمشاعر التي ترتب بني الإنسان وفقًا للمناطق المحلية هي الاعتبارات الوحيدة الجديرة بأن تمثل، كما لا أستطيع أن أرى لماذا يجب أن تكون تلك المصالح والمشاعر العامل الوحيد لتصنيعهم السياسي. إنه من الخطأ والابتعاد عن المنطق أن يظن أن ليوركشاير ومديلسيكس حقوقًا تختلف عن حقوق سكانهما، أو أن يظن أن ليفربول واكسيتر يجب أن تكونا موضع عناية المشرع بقطع النظر عن سكانهما.

وعلى كل حال، فإن هؤلاء المعترضين، بوجه عام يفصلون في الموضوع بتأكيدهم أن شعب إنكلترا لن يوافق أبدًا على مثل ذلك المشروع. ولا أحاول أن أقول ماذا سيكون رد شعب إنكلترا على ذلك التأكيد الذي هو بمثابة حكم بالإعدام على مقدرته في التفهم وإبداء الرأي. ولكنني لا أعتقد أن شعب إنكلترا يستحق أن يندد به ويوصف بأنه مُعاد لأي شيء يمكن التدليل على أنه قد يكون صالحًا إما لهم وإما لغيرهم. ويبدو لي أن التمسك بذلك الرأي الخاطئ بعناد ليس سوى وسيلة يعتذر بها لعدم الاشتراك في محاولة إزالة الأضرار. وكذلك أعتقد أن ما يبدد من معارضة لهذا المشروع ناتجة من الخطر الطبيعي الذي يقابل به الناس الأمور الجديدة. والعقبة الخطيرة الوحيدة هي الناتجة عن كون المشروع غير مألوف، ومن الاتجاه نحو التغيير الأساسي يكون أقوى من الاتجاه نحو التغيير الضئيل الذي يتناول الأسماء والأشكال. على أن كون المسألة غير مألوفة هي عقبة يمكن تذليلها، وخاصة إذا ما انطوت الفكرة على قيمة حقيقية.

ومنذ صدور الطبعة الأولى لهذا المؤلَّف، ظهرت عدة انتقادات معارضة لمشروع المستر هير، الأمر الذي يدل على أنه حظي بدرس وفحص أكثر مما حظي بهما عند أول إعلانه. وهذا هو التقدم الطبيعي لبحث ومناقشة التحسينات الكبيرة، فإنها تقابل في بادئ أمرها بمعارضة عمياء وبحجج لا قيمة لها، ولكن هذا العداء عندما يبدأ في العنف فإنه يفسح المجال لدرس عميق وبحث معقول للمشروع والمنافع التي تنجم عنه. على أن جميع الاعتراضات التي قدمت ضد هذا المشروع، وكان فيها شيء من المنطق، كان يتوقعها مؤيدو المشروع، وعند بحثهم لها وجدوها غير صحيحة.

إن أهم اعتراض، كما يبدو من مظهره، الذي تقدم ضد المشروع هو الاعتقاد باستحالة مراقبة التلاعب والفساد في المكتب المركزي، ولكن المشروع نص على الحرية الكاملة في فحص أوراق الانتخاب بعد إجراء الانتخاب، على أن بعضهم يقول إن هذا الفحص ينطوي على أن يقوم الناخب بمراجعة كل الأعمال التي قام بها الموظفون. وقد يقبل هذا الاعتراض لو

كانت هناك ضرورة لأن يراجع كل ناخب الأوراق ويدقق فيها؛ حيث إن ما يتوقع من الناخب الواحد أن يعمله هو مراجعة ورقة انتخابه، ولذلك نص أن تعاد ورقة الانتخاب بعد مدة معقولة من المكتب المركزي إلى المكان الذي جاءت منه. على أن ما لا يستطيع الناخب عمله بهذا الصدد يقوم بعمله المرشحون الذين لم ينجحوا ووكلاؤهم. فهؤلاء يستطيعون إيجاد وسيلة أو أداة لمراجعة جميع الإجراءات والتحقق من صحتها، فإذا ما وجدوا خطأ ماديًا فإن الأوراق تحال إلى لجنة مجلس العموم التي تفحص وتتأكد من جميع الإجراءات الانتخابية في البلاد، وتستطيع أن تقوم بذلك العمل بعشر معشار العناء والنفقات التي تقتضيها مراجعة نتيجة واحدة من نتائج الانتخابات وفقًا للنظام الحالي.

وعلى فرض أن المشروع يعتبر عمليًا، فقد قيل إن هناك طريقتين تقلب منافعه إلى نتائج ضارة. الأولى إعطاء سلطة لا مبرر لها لبعض الفئات أو التجمعات أو المصالح الخاصة. والثانية إمكان تسخير المشروع لخدمة أهداف حزبية؛ حيث يقدم المركز الرئيسي لكل حزب سياسي 658 مرشحًا في جميع دوائر البلاد، ليقترع عليها جميع أنصاره في كل دائرة. ولذلك، فإن تلك الأصوات تغمر الأصوات التي يمكن أن يحصل عليها أي مرشح مستقل. ويدعي المعترضون أن نظام اللائحة، كما هو الحال في أمريكا، يعود بالنفع فقط على الأحزاب الكبيرة المنظمة.

والجواب على هذا يظهر واضحًا، فلم يدع أحد بأن العمل بموجب مشروع المستر هير، أو بموجب أي مشروع آخر، يضع حدًا للنفع الذي يعود من وراء وجود منظمة أو تنظيم؛ فالعناصر المتوزعة هي دائمًا ضعيفة إذا ما قورنت بكتل منظمة. ونظرًا لأنه ليس في استطاعة مشروع هير أن يغيِّر من طبيعة الأشياء، فإن علينا أن نتوقع جميع الأحزاب أو الفئات، الكبيرة منها أم الصغيرة، التي لها تنظيمها ستستغل المشروع إلى أبعد مدى لتقوية نفوذها. وحسب الجهاز القائم الآن، فإن نفوذ تلك الأحزاب والفئات المنظمة هو كل شيء، بينما العناصر الموزعة المفرَّقة لا شيء لها منه على الإطلاق. والناخبون الذين لا ينتمون

إلى الأحزاب السياسية الكبيرة أو الأحزاب المحلية الصغيرة ليس لهم وسيلة لتوجيه أصواتهم وتوفيرها للمكان اللازم. ومشروع هير يقدم تلك الوسيلة. وسواء أحسن الناخبون استعمال تلك الوسيلة ونالوا حصتهم من النفوذ أو أكثر من ذلك أو أقل منه، فإن ما يحصلون عليه يكون واضحًا. وعندما يكون هناك اعتقاد بأن كل مصلحة صغيرة، أو تجمعات بغية الوصول إلى غرض صغير، ستنظم نفسها، فلماذا لا نعتقد أيضًا أن المعلمة الكبرى للعلم والمزية الوطنية ستنظم نفسها أيضًا؟ وإذا كان هناك «تذاكر تحريم الخمور» وتذاكر تعليم الفقراء[6] وأشباهها، أفلا يستطيع رجل ذو روح عامة أن يتقدم بتذكرة «الجدارة الشخصية» في الدائرة وأن يوزعها في جميع المنطقة المجاورة. أوَليس من الممكن أن يجتمع عدد من قبل ذلك الشخص، في لندن، وأن ينتقوا من لائحة المرشحين أبرز الأسماء وأحسنها، بدون النظر إلى الانقسام الفني في الرأي، ونشرها، بنفقات ضئيلة جدًا، في جميع الدوائر؟ ويجب أن نذكر بأن نفوذ الحزبين الكبيرين، وفقًا لنظام الانتخاب الحالي، لا حد له. أما بموجب مشروع هير، فإن ذلك النفوذ سيكون أيضًا عظيمًا ولكن ضمن حدود. فلا يستطيع الحزبان أو غيرهما من التكتلات الصغيرة تستطيع أن تنتخب أعضاء للبرلمان يكونون أكثر من النسبة التي تخولها لهم أصوات أنصارهم. أما طريقة الانتخاب بالتذكرة، المعمول بها في أمريكا، فإنها على العكس من هذا؛ ففي أمريكا يصوت الناخبون على تذكرة الحزب، لأن الانتخاب يكون الفوز فيه بمجرد أكثرية، وأن كل صوت يعطى لشخص من المؤكد أنه لا يستطيع الحصول على الأكثرية، يهمل. أما وفقًا لمشروع المستر هير، فإن الصوت الذي يعطى لمرشح معروفة قيمته، له من حظ تحقيق بغيته ما لصوت يعطى لمرشح حزبي. ولذلك، فإنه من الممكن أن يؤمل بأن كل حر أو محافظ، له آراؤه وأفضلياته، بالإضافة إلى آراء وأفضليات حزبه، أن يحذف من لائحة الحزب أسماء المرشحين الحزبيين غير المعروفين والمغمورين، وأن يضع محلهم بعض الرجال الذين يُعتبرون شرفًا للبلاد. ومثل هذا الاحتمال من جانب المحافظين قد يُقنع زعماء

---

(6) (نشأت جمعيات «تحريم الخمور» كثيرة في إنكلترا خلال القرن التاسع عشر. أما اتحاد المدارس الفقيرة، فقد كان أحد المنظمات الكثيرة لتوفير التعليم في لندن لفقرائها، قبل عام 1870).

الحزب الذين يختارون المرشحين بأن لا يقصروا أمر الترشيح على الرجال المنتمين للحزب، بل أن تشمل لائحة المرشحين، بالإضافة إلى أسماء مرشحي الحزب، بعض الأعيان الأعلام الذين يبدو منهم عطف على الحزب أكثر من عطفهم على حزب آخر.

أما الصعوبة الحقيقية، فهي أن الناخبين المستقلين، أي هؤلاء الذين يرغبون في التصويت لأشخاص جديرين غير منتمين لأحد، سيعملون على وضع أسماء مثل هؤلاء الأشخاص الجديرين وأن يملأوا سائر لائحة الترشيح بمرشحين حزبيين، وبهذه الوسيلة فإنهم يساعدون على مضاعفة الأصوات ضد الأشخاص المرشحين الذين يؤثرون أن يمثلوهم. ولكن من المستطاع إيجاد علاج لمثل هذا الوضع إذا نشأ عن طريق وضع حد لعدد الأصوات الثانوية أو الاحتياطية. إنه ليس من المحتمل أن يكون هناك اختيار مستقل مبني على المعرفة، معرفة 658 مرشحًا أو حتى معرفة 100 مرشح، ولا يكون هناك اعتراض على تحديد اختيار الناخب لعشرين أو خمسين أو أي عدد من المرشحين من الممكن ممارسة اختياره بصددهم، فيدلي بصوته كفرد عادي وليس كواحد من أفراد الحزب، ومع ذلك فإن الشر قد يعالج بدون هذا التقييد حالما يفهم المشروع فهما صحيحًا.

ويكون للجماعات الصغيرة على وجه التحقيق نفس الكمية من السلطة التي يجب أن تكون لهم. وهؤلاء الأعضاء يستطيعون ممارسة نفس النفوذ الذي تخوله لهم أعداد ناخبيهم، لا أكثر من ذلك كلية. وإنه من العجب ملاحظة كيف تتطور الحجج وتدور بصدد الدفاع عن الأجهزة القائمة، وفقًا لطبيعة الهجوم الذي يشن عليها. وقبل مدة قليلة من السنين كان [كانت] الحجة القائمة للدفاع عن النظام الانتخابي الحالي تعتمد على القول بأن جميع الطبقات والمصالح ممثلة. والواقع أن جميع المصالح والطبقات ذات الأهمية يجب أن تكون ممثلة، ومعنى ذلك أن يكون لها ناطقون أو محامون في البرلمان. ثم قامت ضجة فيما بعد تقول بوجوب تأييد النظام الذي يعطي المصالح الجزئية لا محامين فحسب بل البرلمان نفسه، فلاحظوا هذا التغيير. إن مشروع المستر هير

يجعل من المستحيل سيطرة المصالح الجزئية على البرلمان، ولكنه يضمن لهم محامين، ومع ذلك، فإنه يعترض عليه، كما يشن عليه الجانبان هجومًا في وقت واحد لأنه يجمع بين النواحي الصالحة في تمثيل الطبقات والنواحي الصالحة في التمثيل العددي.

وليست تلك الاعتراضات هي التي تشكل صعوبات حقيقية لجعل المشروع مقبولًا، بل الذي يثير تلك الصعوبات هو المبالغة في وصفه بأنه معقد والشك الناتج عن ذلك فيما يتعلق بإمكانية وضع المشروع موضع التنفيذ. والجواب الكامل لذلك الاعتراض هو أن يجرب المشروع عمليًا. فعندما تصبح مزايا المشروع معروفة أكثر وحائزة على تأييد أوسع من جانب المفكرين الحياديين، فحينئذٍ يجب أن يبذل جهد لتجربة المشروع في ميدان محدود، مثل الانتخاب البلدي في مدينة كبيرة. وقد ضاعت فرصة سنحت لتجربة ذلك المشروع عندما تقرر تقسيم «ويست رايدِنغ» في يوركشاير لغرض إعطائها أربعة نواب؛ فقد كان يجب تجربة هذا المشروع الجديد بترك الدائرة موحدة غير منقسمة والسماح للمرشح بأن ينتخب بحصوله على ربع مجموع الأصوات المعطاة، إما في الأصوات الأولى أو الثانية(7).

(7) في الفترة التي قامت بين نشر الطبقة [الطبعة] الحاضرة والطبقة [الطبعة] الماضية لهذا المؤلَّف، عُرف أن التجربة التي اقتُرحت هنا قد عملت فعلًا في ميدان أوسع من الميدان البلدي أو الإقليمي، وأن التجربة ما زالت مستمرة لعدة أعوام؛ ففي الدستور الدانماركي (ليس دستور الدانمارك فحسب بل الدستور الموضوع لجميع المملكة الدانماركية) نص على التمثيل المتساوي للأقليات، وفقًا لخطة مماثلة تقريبًا لمشروع هير، وهذا دليل جديد كيف تجد المقترحات المقدمة للتغلب على الصعوبات سبيلها إلى العقول المتفوقة فورًا. وهذه الظاهرة في قانون الانتخاب الدانماركي أبرزها بوضوح للرأي العام البريطاني المستر روبرت ليتون في مؤلفه القدير الذي أمر مجلس العموم بطبعه في 1864. وهكذا فإن مشروع المستر هير، الذي يجوز أن يسمى الآن أيضًا مشروع المسيو أندريه، قد تقدم من مركزه كمجرد اقتراح إلى حقيقة سياسية.

ومع أن الدانمرك هي الدولة الوحيدة التي أصبح فيها حتى الآن التمثيل الشخصي نظامًا سياسيًا، فإن تقدم الفكرة بين العقول النيّرة المفكّرة كان سريعًا جدًا؛ فهذا النظام يشق طريقه بسرعة في جميع البلاد التي يعتبر فيها حق الانتخاب العام كضرورة يقبل عليه أنصار الديمقراطية كنتيجة منطقية لمبدئها. وقد قاد الطريق المفكرون السياسيون في سويسرا، وتبعهم مفكرو فرنسا. ودون ما حاجة إلى ذكر أسماء مفكرين كثيرين في فرنسا نقول إنه، خلال برهة حديثة جدًا، وافق على المشروع علانية كاتبان =

ومثل تلك التجربة ستقنع الناس بأن المشروع ليس غير عملي، وستجعل أداته مألوفة لهم، وتزودهم بالمادة اللازمة لإصدار حكم بموجبها عما إذا كانت الصعوبات التي يقال إنها تقوم في سبيله، هي صعوبات حقيقية أو وهمية، وعندما يأتي ذلك اليوم الذي يوافق فيه البرلمان على القيام بمثل تلك التجربة الجزئية، فإني أعتقد أنه سيكون تدشينًا لعهد جديد في الإصلاح البرلماني من شأنه أن يعطي الحكومة النيابية شكلًا يلائم نضوجها وذروة فوزها، عندما تكون قد خرجت من وضعها الذي لم يعرف العالم غيره.

= فرنسيان سياسيان موثوقان، أحدهما ينتمي إلى مدرسة الأحرار المعتدلة والآخر ينتمي للمدرسة [إلى المدرسة] الديمقراطية المتطرفة. أما بين مؤيدي المشروع في ألمانيا، فنشير إلى واحد من أبرز مفكري ألمانيا السياسيين، وهو أيضًا عضو ممتاز في وزارة الأحرار في دوثية [دوقية] بادن. وهذا الموضوع، بالإضافة إلى مواضيع أخرى، كان له قسطه في الوعي الفكري الهام في الجمهورية الأميركية، وهو وعي يعتبر من ثمار النضال المستمر في سبيل حرية الإنسان. وبحث مشروع المستر هير في المستعمرتين الرئيسيتين من مستعمراتنا الأسترالية في مجلسيها التشريعيين، ومع أنه لم يوافق عليه بعد، فإن له مؤيدين كثيرين، بينما إن ما أظهره المحافظون والمتطرفون على السواء في تعليقاتهم على المشروع من تفهم كامل لمبادئه، يبرهن على عدم صحة ما كان يقال عن تعقيد المشروع وعدم إمكانية وضعه موضع التنفيذ بسبب ذلك. ولم يعد مطلوبًا لإظهار وتفهيم الناس حقيقة المشروع ومنافعه إلا قيام الوقت الذي يوضع فيه الموضوع موضع التجربة في التنفيذ.

الفصل الثامن

مدى حق الانتخاب

إن الديمقراطية التمثيلية التي بحث شكلها، هي التي تكون ممثلة للجميع وليس للأكثرية فحسب، وتكون فيها المصالح والآراء ودرجات الثقافة، وإن كان عددها مغمورًا، مسموعة ولها نصيب بأن تحصل على نفوذ لا ينجم عن قوتها العددية بل عن قوة حججها وثقل مزاياها؛ ومثل هذه الديمقراطية (والوحيدة المتساوية، وغير المحابية، وحكومة للجميع من الجميع)، وهي النوع الحقيقي الوحيد من الديمقرطية، تكون خالية من الشرور العظمى الذي تسود اليوم ما يزعم أنه ديمقراطيات، والتي اشتقت منها إطلاقًا الفكرة الحالية القائمة عن الديمقراطية. ولكن حتى في هذه الديمقراطية، فإن السلطة المطلقة ستظل بأيدي الأكثرية العددية إذا ما اختارت تلك الأكثرية أن تكون لها تلك السلطة المطلقة، وهذه الأكثرية العددية تكون مؤلفة من طبقة واحدة يتوافق أفرادها في الآراء والتفكير والتمييز والظنون، وهي طبقة ليست أعلى الطبقات ثقافة؛ ولذلك، فإن الدستور سيظل معرضًا للشرور الملازمة لحكومة الطبقات (ولكن بدرجة أقل كثيرًا من الشرور التي تلازم تلك الحكومة التي تسيطر عليها طبقة وتغتصب اليوم اسم الديمقراطية)؛ وإذا كانت القيود التي تفرض لزجر الحكومة ومراقبتها، فإن مصدرها الوحيد هو فيما قد يكون بين الطبقة نفسها من فكر راجح واعتدال وصبر وتحمل، وكانت تعتبر قيودًا كافية فلا معنى هناك لفلسفة الحكومة الدستورية. إن الديمقراطية لا تكون الحكومة الأصلح مثالية ما لم تقوّي [تقوِّ] هذه الناحية الضعيفة فيها، وما لم يستطع تنظيمها بشكل من شأنه أن لا يسمح لطبقة، وحتى للطبقة الأكثر عددًا، أن تستطيع جعل الآخرين لا قيمة سياسية لهم وأن توجه شؤون التشريع والإدارة وفقًا لمصلحة الطبقة. والمسألة الآن هي إيجاد الوسائل لمنع سوء الاستعمال هذا دون أن يضحى بمزايا منافع الحكومة الشعبية.

وهذه الآمال لا تتحقق عن طريق تقييد وتحديد حق الانتخاب بشكل ينطوي على الاستثناء الجبري لأي قسم من المواطنين من صوَّت في التمثيل. إن في طليعة منافع الحكومة الحرة تعليم وإشاعة الذكاء والشعور في طبقات الأمة - حتى أدنى تلك الطبقات - عندما يطلب منها أن تشترك في أعمال تؤثر مباشرة على مصالح البلاد العظمى. ومع أني بحثت هذا الموضوع مطولًا وبقوة، إلا أني أرى العودة إليه فقط لأن هناك القليلين فحسب ممن يقيمون وزنًا لأثر المنظمات الشعبية في هذا الشأن. إن الناس يظنون أنه جميل وجذاب أن يتوقع الكثير من موضوع يبدو لهم بسيطًا جدًا، أي موضوع الاعتراف بأداة عقلية للتحسين تقوم في مزاولة العمال اليدويين لحق الانتخاب العام. ولكن مثل تلك الأداة لا تأتي إلا عن طريق تثقيف عقول جماهير بني الإنسان. أما من كان يظن غير ذلك، فإني أستشهد بكامل ما تضمنه المؤلف العظيم الذي وضعه مسيو دي توكفيل(*)، وخاصة تقديره للأمريكيين[1]. إن جميع الزائرين في الغالب يفاجؤون [يفاجأون] بالحقيقة بأن كل أمريكي هو وطني ورجل مثقف الذكاء، وقد أظهر توكفيل العلاقة الوثيقة التي تربط تلك المؤهلات الأمريكية بالمؤسسات الديمقراطية، ولا يوجد تجاوب وترابط بين الآراء والأذواق والعواطف بين العقول المتعلمة في أي مكان في العالم كما هو في أمريكا[2]. على أن هذا كله لا يقاس بما نستطيع أن نتوقع قيامه

(*) ألكسيس دو توكفيل (1805-1859): مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي. اشتهر بكتابيه: «الديمقراطية في أميركا» و«النظام القديم والثورة». (م)

(1) «الديمقراطية في أميركا»، جزءان: 1835 و1840.

(2) أنقل هذه الفقرة التالية من تقرير المعتمد الإنكليزي في معرض نيويورك، الذي نشر في كتاب «مبادئ علم الاجتماع» الذي وضعه المستر كيوي، كدليل على ناحية واحدة على الأقل، لهذا الاعتقاد: «عندنا بعض كبار المهندسين والميكانيكيين، وعدد عظيم من العمال القادرين، على أنه يظهر أن الأمريكيين سيصبحون أمة كاملة من هذا الطراز من الناس. فلأن تغص أنهارهم بالسفن البخارية، ووديانهم بدأت تمتلىء بالفبارك، ومدنهم (وهي متفوقة على مدن كل دولة في أوروبا، باستثناء بلجيكا وإنكلترا وهولندا) غدت مركزًا للمهارة كلها التي يتميز بها سكان المدن، وفي النادر أن لا يكون كل فن في أوروبا قد نقل إلى أمريكا بمهارة متساوية مع مهارة أوروبا وأعظم، في حين أن المهارة في أوروبا نمت وتحسنت خلال الأجيال. إن أمة كاملة يتوقع قيامها من أمثال فرانكلين وستيفنسون وواتز، أمر مدهش لتعتزمه أمم أخرى. وبالمقارنة مع ضيق أفق وجهل جمهرة الشعب في أوروبا، مهما بلغه بعض الملهمين والمثقفين من تفوق وتحسين، فإن الذكاء العظيم في كل الشعب في أمريكا هو الواقع الذي يستحق أن يسترعي الانتباه».

في حكومة ديمقراطية متساوية إطلاقًا ولكنها أحسن تنظيمًا في نواح هامة أخرى. ولا شك أن الحياة السياسية في أمريكا هي مدرسة قيِّمة ولكنها مدرسة يستبعد منها أقدر المعلمين. كما أن العقول البارزة في البلاد مستبعدة كذلك من التمثيل الوطني ومن الوظائف العامة، على العموم، كما لو كانت غير أهل لها رسميًا. والشعب في أمريكا هو مصدر السلطة الوحيد، وإليه تتجه المطامع الأنانية في البلاد، تمامًا كما تتجه تلك المطامع في الدول الاستبدادية نحو الملك، والساسة والزعماء يتهالكون على الشعب ويتبعونه كما كانوا يتهالكون على الحاكم المستبد للاستغلال والاستفادة. فإذا ما كانت المؤسسات الديمقراطية تنتج مثل ذلك التفوق في التطور العقلي في أدنى طبقة من الأمريكيين، بالمقارنة بالطبقة المماثلة لها في إنكلترا وغيرها، فكيف يكون الحال لو كان في الاستطاعة الاحتفاظ للمؤسسات الديمقراطية بالنواحي الطيبة فيها وإنقاذها من نواحيها الرديئة؟ وهذا أمر يستطاع تحقيقه إلى حد ما، ولكن ليس عن طريق استثناء ذلك القسم من الناس الذين ليس لهم سوى حوافز ذهنية قليلة، من العناية بتطويرهم وتمكينهم من أن يعنوا بالشؤون السياسية. إن المناقشة السياسية هي التي تعلم العامل اليدوي (ووظيفته عمل رتيب - روتين - ولا تجعله طريقة حياته على النضال بمختلف الآراء والظروف والتأثيرات) تعلمه بأن الأسباب البعيدة والحوادث التي تجري بعيدًا لها تأثير قوي حتى على مصالحه الشخصية. والمناقشة السياسية أيضًا وكذلك العمل السياسي الجماعي يجعل الشخص الذي تضطره أعماله اليومية أن يركز مصالحه في حلقة ضيقة حول نفسه، أن يتعلم ويشعر مع زملائه المواطنين وأن يصبح عضوًا واعيًا في الجتمع. على أن المناقشات السياسية تحلق من فوق رؤوس هؤلاء الذين لا أصوات لهم ولا يسعون للحصول عليها. وبمقارنة مركزهم بمركز الناخبين، نجد أنه أشبه بمركز الحضور في محكمة قضائية بالنسبة لموقف الاثني عشر رجلًا الذين يجلسون في زاوية المحلفين؛ فهؤلاء الحضور الذين يشاهدون المحكمة لا تطلب منهم أصواتهم، ولا رأيهم، والحجج التي تقدم خلال المحاكمة توجه إلى غيرهم وليس إليهم.

وليس هناك ما يثير فيهم الرغبة لاتخاذ قرار. وكل شخص في حكومة شعبية، لا يكون له صوت، ولا احتمال لأن يحصل عليه، يكون إما ناقمًا دائمًا

وإما شخصًا يشعر بأن شؤون المجتمع العامة لا تعنيه، وأنها تدار من قبل آخرين وأنه شخص لا شأن له بالقانون سوى إطاعته، كما يشعر أيضًا بأن لا شأن له بالمصالح العامة إلا بصفة المتفرج عليها.

وبصرف النظر عن جميع تلك الاعتبارات، فإنه من الظلم الشخصي أن يحرم أي شخص (ما لم يكن ذلك لغرض وقوع شرور أعظم) من حقه الطبيعي في أن يقام وزن لصوته في تصريف الأمور التي له فيها نفس المصلحة للآخرين؛ فإذا ما كان الشخص مجبورًا على الدفع، ومجبورًا على القتال ومطلوبًا منه أن يطيع، فإن له الحق في أن تطلب موافقته وأن يؤخذ رأيه في ضوء قيمته ولكن ليس أكثر من ذلك. ويجب أن لا يكون هناك طبقات ممتازة مفضلة في أمة نامية متمدنة، وأن لا يُحرم أشخاص من حقوقهم إلا إذا أهملوا هم أنفسهم تلك الحقوق. إن الإهانة تلحق بالشخص، سواء كان يشعر بها أو لا، عندما يقرر آخرون مصيره دون أن يستشيروه. والذين يستثنون من حقوقهم لا ينالون نفس المعاملة العادلة التي ينالها الذين لهم أصوات. إن على الحكام والطبقات الحاكمة واجبًا ضروريًا لأن يأخذوا بعين الاعتبار جميع مصالح ورغبات الذين لهم حق الانتخاب، أما بالنسبة للذين يستثنون من ذلك الحق فإن مسألة العناية برغباتهم ومصالحهم تكون مسألة تقديرية من جانب الحكام والطبقات الحاكمة، بينما إن كثرة مشاغلهم لا تفسح لهم مجالًا للاهتمام بمصالح الأشخاص الذين يمكنهم إهمال شأنهم. ولذلك، فإن كل تدبير يتعلق بحق الانتخاب لن يكون مناسبًا إذا ما حُرم منه أي شخص أو طبقة من الناس، وإذا لم يكن حق الانتخاب مطلقًا لجميع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية ويرغبون في ممارسة ذلك الحق.

على أن هناك بعض الاستثناءات التي تجيزها أسباب إيجابية منطقية دون أن تنافي هذا المبدأ، ومع أن تلك الاستثناءات تكون شرًا بنفسها، فإنه لا سبيل لإزالتها إلا سبيل التخلص من الأوضاع التي تقضي قيام مثل تلك الاستثناءات. وإني أعتبر أنه من غير الجائز أبدًا أن يُسمح بالمساهمة في حق الانتخاب لأي شخص لا يستطيع القراءة والكتابة والقيام بالأعمال الحسابية العادية. والعدالة تتطلب بأن تكون الوسائل للحصول على تلك المؤهلات في متناول كل فرد،

إما مجانًا وإما بثمن لا يتجاوز الثمن الذي يستطيع دفعه أفقر الناس الذين يكسبون رزقهم. ولو كان الحال حقيقة كذلك، فإن الناس لا يفكرون بإعطاء حق الانتخاب للشخص الذي لا يستطيع القراءة، كما لا يفكرون بإعطائه لطفل لا يستطيع بعد أن يتكلم، وفي وضع كهذا فإن الذي يحرم الشخصَ من حق الانتخاب ليس المجتمع بل كسل الشخص نفسه. وعندما لا يقوم المجتمع بواجبه لتوفير أسباب التعليم الأولي للجميع، فإن هناك ظلمًا يقع، ولكنه ظلم يجب أن يُحتمل. وإذا ما أهمل المجتمع القيام بواجبين محتومين عليه، فإن الأهم والأكثر ضرورة منهما يجب أن ينفذ أولًا، فيقدم التعليم العام على حق الانتخاب العام. ولا يعتقد أحد بأن تعطى السيطرة على الآخرين، أي على المجتمع بأسره، لأناس لم تتوفر فيهم المؤهلات الأولية الضرورية للعناية بأنفسهم، ولملاحقة مصالحهم ومصالح هؤلاء الأشخاص المتحالفين معهم تقريبًا. وهذه الحجة يمكن التوسع بها أكثر لإثبات أمور أخرى. إنه يكون من المرغوب به بشكل بارز أن تُجعل أمور أخرى غير القراءة والكتابة والحساب شروطًا لحق الانتخاب. وأن يُطلب من الناخبين أن يكونوا ملمين بعض الشيء بتشكيل الكرة الأرضية وأقسامها الطبيعية والسياسية، وعناصر التاريخ العام، وتاريخ بلادهم نفسها ومؤسساتها. على أن هذه الأنواع من المعرفة، مهما كانت ضرورية لتمكين الشخص من ممارسة حق الانتخاب بذكاء، فإنها ليست في متناول كل الشعب في هذه البلاد، وربما أيضًا في غيرها من البلاد، باستثناء شمال الولايات المتحدة، كما أنه لا يوجد جهاز موثوق للتأكيد عما إذا كانت تلك العلوم قد اكتُسبت أو لم تُكتسب. وإذا ما حاولنا هذا الأمر في الوقت الحاضر، فإن المحاولة ستؤدي إلى التحيز والخبث وكل نوع من التزييف. إن إعطاء حق الانتخاب بدون أي تمييز أو حتى إمساكه عن الناس بدون أي تمييز أحسن بكثير من أن يعطى لواحد ويمنع عن الآخر وفقًا لرأي وتقدير موظف عام. أما بالنسبة لمؤهلات القراءة والكتابة والحساب البدائي، فلا يجب أن تكون هناك صعوبة. إنه لمن السهل أن يُطلب من الفرد الذي يتقدم أمام لجنة التسجيل أن ينسخ في حضور المسجل جملة من كتاب إنكليزي وأن يقوم بعملية حسابية بثلاثة أرقام، مع توفر الأمانة، وفقًا لقوانين محددة ومبدأ العلانية، في ذلك الامتحان البسيط. ولذلك، فإن هذا الشرط يجب أن يلازم،

في جميع الحالات، حق الانتخاب العام، وبعد مرور بضعة أعوام لا يستثنى من حق الانتخاب إلا هؤلاء الأشخاص الذين اعتنوا عناية قليلة فحسب بهذا الامتياز إلى درجة أن صوتهم، إذا ما أدلي به، لا يدل بوجه عام على رأي سياسي حقيقي.

وإنه لأمر هام أيضًا أن الجمعية أو الهيئة التي تفرض وتقر الضرائب، سواء الضرائب العامة أو المحلية، يجب أن تُنتخب كلية من قبل هؤلاء الذين يدفعون شيئًا من الضرائب المفروضة. إن الذين لا يدفعون ضرائب، فيتصرفون بأصواتهم بأموال الآخرين، معرضون جدًا ليكونوا مبذرين وغير مقتصدين؛ وفيما يتعلق بالشؤون المرتبطة بدفع المال، فإن تمتع مثل هؤلاء الذين لا يدفعون ضرائب بالأصوات خرق للمبدأ الأساسي للحكومة الحرة. إن ذلك التمتع يعني تقريبًا السماح لهم بوضع أيديهم في جيوب الآخرين لأي غرض يعتقدون أنه جدير بأن يسمى غرضًا عامًا. ومن المعروف أن مثل هذا الوضع قد أدى في بعض المدن الكبرى في الولايات المتحدة إلى قيام ميزان من الضرائب الباهظة جدًا تتحملها كلية الطبقات الأكثر ثراء. أما أن التمثيل يجب أن يتعايش مع الضرائب، ولا يكون أكثر أو أقل من ذلك التعايش، فهو مبدأ منسجم مع نظرية المؤسسات البريطانية. ولكن لتحقيق هذا المبدأ وجعله شرطًا للتمثيل العام، فإنه من الضروري أن يتناول فرض الضرائب، بصورة ظاهرة، أفقر الطبقات. وفي هذه البلاد، وفي أكثر البلاد الأخرى، فإنه من المحتمل أن لا تكون عائلة كادحة لا تساهم في دفع الضرائب غير المباشرة، عن طريق ابتياعها الشاي والبن والسكر، أو المنبهات والمخدرات. ولكن هذه الوسيلة في المساهمة بقسط من النفقات العامة بالكاد أن تكون ملموسة، فما لم يكن الشخص الذي يدفع بتلك الوسيلة متعلمًا ومفكرًا، فإنه لا يربط بين مصلحته وبين الميزان المنخفض للنفقات العامة كما لو كان يدفع ضرائب مباشرة؛ وحتى لو فرضنا أنه يقدر دوره هذا، فمما لا شك فيه أنه مهما كان مسرفًا، فإن صوته يساعد على تحقيق واجب عدم فرض ضرائب إضافية على المواد التي يستهلكها بنفسه. وإن فرض ضريبة الرأس على كل شخص بالغ في المجتمع، يكون أحسن من الضريبة المباشرة، وكذلك يكون الأمر أحسن من

الضريبة المباشرة لو سمح لمثل ذلك الشخص أن يكون ناخبًا عن طريق قبوله بأن يكون عرضة للضرائب المفروضة، أو أن يدفع كل شخص مسجل كناخب رسمًا سنويًا صغيرًا، يرتفع أو ينخفض في ضوء نفقات البلاد العامة، بغية أن يشعر كل فرد بأن المال الذي ساهم في التصويت عليه هو ماله وأنه يكون معنيًا بتخفيض النفقات المالية العامة.

ومهما كان الحال، فإني أعتبره من المبادئ الأولية أن يُحرم من حق الانتخاب الشخص الذي يتناول إسعافًا من الكنيسة؛ فالشخص الذي لا يستطيع أن يعيل نفسه بعمله لا حق له في الحصول على مال من الغير لإعالة نفسه، ونظرًا لأنه يصبح معتمدًا وعالة على سائر أفراد المجتمع في معيشته، فإنه يتنازل تلقائيًا عن حق المساواة مع الذين يعتمد عليهم. ويجب أن يوضع شرط للتمتع بحق الانتخاب مآله أن يعطى ذلك الحق للشخص الذي لم يرد اسمه، خلال خمسة أعوام تسبق عملية التسجيل، في دفاتر الكنيسة كشخص يتناول منها إسعافًا. وكذلك يجب أن يُحرم من حق الانتخاب الشخص المفلس أو الشخص الذي استفاد من قانون الإفلاس، حتى يسدد ديونه أو على الأقل حتى يثبت أنه لا يتناول الآن، ولم يتناول لمدة طويلة سابقة، مساعدات للمعيشة. وعدم دفع الضرائب يجب أن يكون سببًا لحرمان الشخص من حق الانتخاب. على أن مثل هذه الاستثناءات ليست بطبيعتها دائمية، فإذا مازالت الأسباب زال الحرمان. ويُترك حق الانتخاب في متناول الشخص الذي يُعتبر إنسانًا بمعنى الكلمة، ومن لا يستطيع أن يكون كذلك فإن وجوده يؤدي إلى قيام مركَّب النقص.

وعلى كل حال، وفي حالة عدم وجود قيود غير تلك التي بحثناها، فإنه يمكننا أن نتوقع، في آخر المطاف، أن يكون الجميع على حق في التمتع بالانتخاب، باستثناء تلك الطبقة، التي ينقص عددها بالتوالي يومًا بعد يوم، فيكون الانتخاب عامًا. وأن يطلق حق الانتخاب بأوسع شكل فهو أمر ضروري لمفهوم أحسن وأوسع للحكم الصالح. ومع ذلك، ففي الوضع الحالي فإن أكثرية الناخبين، في أكثر البلاد، وخاصة في هذه البلاد، ستكون من العمال اليدويين، فينجم عن ذلك بقاء الخطر المزدوج قائمًا بصورة

خطيرة، أي خطر مستوى منخفض في الذكاء السياسي وخطر التشريع الطبقي. ويبقى علينا الآن أن نرى ما إذا كانت هناك وسائل موجودة يستطاع بواسطتها تخفيف تلك الشرور.

إن تلك الشرور يمكن تخفيفها ثم تجنبها إذا ما كان الناس يريدون ذلك حقيقة، ولكن ليس باختراع اصطناعي بل بالسير وفق النظام الطبيعي لحياة الإنسان، ذلك النظام الذي يحبب للمرء وجوب العناية بالأشياء التي ليس له مصلحة أو رأي ضدها؛ ففي الشؤون الإنسانية فإن كل إنسان يعنى بها مباشرة له الحق في أن يكون له صوت فيها. وإذا ما كانت مزاولته لذلك الحق لا تتنافى مع سلامة المجموع، فإنه لا يمكن حرمانه منه بصورة عادلة. على أن هناك فرقًا بين أن يكون لكلٍ شخص صوت وبين أن يكون لكل شخص صوت متساوٍ. فعندما يكون لكلٍ من شخصين لهما مصلحة مشتركة رأي يختلف عن رأي الآخر، فهل من العدالة أن يعتبر الرأيان بأن لكل منهما قيمة متساوية؟ فإذا كانت الفضيلة المتساوية متوفرة في الرأيين وكان أحدهما أرفع من الآخر من ناحية المعرفة والذكاء، أو إذا كان الذكاء المتساوي متوفرًا في الرأيين وكان أحدهما متفوقًا على الآخر بالفضيلة، فإن وجهة نظر ورأي الشخص المتفوق في الناحية الأدبية أو العلمية يساوي أكثر من رأي الشخص المغمور في الناحيتين، وإذا كانت مؤسسات البلاد تعتبر أن لكلٍّ من الرأيين نفس القيمة، فإنها إنما تعتبر شيئًا غير موجود. إن الشخص الذي هو أحسن وأكثر حكمة من الشخص الآخر له الحق في أن يعطى لرأيه ثقلًا أعلى. ومع أن هناك صعوبة في تحديد أي من الرجلين هو المتفوق، وهي صعوبة ليس من السهل أبدًا التغلب عليها بالنسبة للأفراد، إلا أن مثل ذلك التحديد يمكن أن يتوصل إليه بشيء من الدقة إذا ما اعتبرنا الأشخاص كمجموعات أو ككتل. على أن هذه النظرية لا سبيل منطقي [منطقيًا] إلى ادعاء تطبيقها على أية حالة تُعتبر حقًا فرديًا أو خاصًا؛ ففي الشؤون التي تعني شخصًا واحدًا فحسب من شخصين، فإن لذلك الشخص الحق في اتباع رأيه مهما كان رأي الشخص الآخر متفوقًا على رأيه. ولكننا نتحدث عن الأشياء التي تعني الشخصين بالتساوي، ففي مثل هذه الحالة فإذا لم يتنازل الرأي الأكثر جهالة لتوجيه الرأي الأكثر حكمة، فإن معنى ذلك نزول الرأي

الحكيم عند الرأي الجاهل. فأي من الطريقين هو الأحسن لمصلحة الشخص وأكثر انسجامًا مع الجدارة في تقرير الأشياء؟ وإذا ما ظن أنه ليس من العدل أن يتنازل رأي لرأي آخر، فأي ظلم يكون أكثر من الآخر؟ الظلم الذي ينطوي عليه تنازل الرأي الأحسن للرأي الأسوأ أو تنازل الرأي الأسوأ للرأي الأحسن.

وفي هذه الأيام، فإن الشؤون الوطنية العامة هي موضع عناية مشتركة، فلا تقوم حاجة لأن يطلب من أي فرد أن يضحي برأيه الخاص كلية؛ فكل رأي يؤخذ بعين الاعتبار ويحسب في أرقام ويعطى العدد الأكبر من الأرقام للناخبين الذين تستحقها آراؤهم. وليس في هذا الإجراء ما ينعكس بالضرورة عن هؤلاء الذين تحوز أصواتهم على درجات أدنى من النفوذ؛ فاستثناء الشخص كلية من صوته في الشؤون التي تعني الجميع شيء، وإعطاء الآخرين صوت [صوتًا] أقوى، على أساس توفر الكفاءة الأوفر لإدارة المصالح المشتركة، شيء آخر. وليس الأمران مختلفين فحسب، بل لا يمكن القياس بينهما أيضًا. إن لكل إنسان الحق في أن يشعر بالإهانة عندما يُعتبر صفرًا ويُحذف من الحساب، ولكن الشخص الذي يشعر بأنه أهين إذا ما اعترف بأن هناك آخرين يستحق رأيَهم، بل رغبتهم أيضًا، كمية من الاعتبار أكثر مما يستحقه رأيه، فهو شخص أبله. أما أن لا يكون للشخص صوت في الأمور التي تعنيه، فأمر لا يرضى به أحد طواعية، ولكن عندما تكون المسائل التي تعنيه جزئيًا تعني أيضًا شخصًا آخر جزئيًا، ويشعر أن الشخص الآخر يقدّر الموضوع أحسن من تقديره هو له، ويعترف أيضًا بأن لرأي الشخص الآخر ميزة تخوله التفوق على رأيه، فيصبح من المألوف لديه الاعتراف بذلك. على أنه من الضروري أن يوضح الرأي الأعلى على أسس يستطيع الشخص الآخر أن يفهمها وأن يرى العدالة فيها.

وإني أبادر إلى القول بأني أعتبر أنه مما لا يجوز السماح به، ما لم يكن ذلك لغرض إجراء مؤقت، إعطاء النفوذ الأعلى على أساس الملكية. إني لا أنكر أن الملكية تُعتبر نوعًا من الاختبار؛ فالمعارف في معظم البلاد، وإن لم تكن غير شيء نسبي للثراء، هي في معدلها أعلى في النصف الثري من المجتمع منها في النصف الأفقر. ولكن القياس غير سليم، حيث إن الحظ يلعب دورًا أكثر من الدور الذي تلعبه الجدارة في تمكين الأشخاص من التقدم

في العالم، وأنه من المستحيل على أيٍ شخص الذي يحصل على كمية من العلم والمعرفة أن يتأكد بأن ذلك يمكّنه من الارتفاع في مركزه. والربط بين أكثرية الأصوات وبين أية [أيٍّ] من المؤهلات المالية ليس أمرًا معترضًا عليه في نفسه فحسب، بل أنه وسيلة أكيدة في منافاة المبدأ وإبطاله وميل [وجعل] استمراره أمرًا غير عملي. إن الديمقراطية، على الأقل في هذه البلاد، لا تحسد في الوقت الحاضر التفوق الشخصي، ولكنها ترفض بشكل طبيعي وعادل التفوق الذي يبنى على مجرد الظروف المالية. إن الأمر الوحيد الذي يجيز اعتبار رأي شخص بأنه يساوي أكثر من رأي آخر هو التفوق العقلي، والأمر الذي يحتاج إليه هو وجود وسيلة لتقدير ذلك التفوق. ونظرًا لعدم وجود جهاز عملي لمعرفة مدى التعليم والثقافة، فإنه قد يستطاع الوصول إلى ذلك التقدير على أساس اختبار العمل الذي يقوم به الفرد. إن الشخص الذي يوظف العمال هو في العادة أكثر ذكاء من العامل، حيث إنه يعمل بعقله وبيديه في الوقت نفسه. والشخص الذي وظيفته الإشراف على العمال يتمتع عادة بذكاء أوفر من الذكاء الذي يتمتع به العمال. كما أن العامل الماهر أكثر ذكاء من العامل العادي. وكذلك من المحتمل أن يكون التاجر أو الصانع أو موظف البنك، أكثر ذكاء من التاجر الصغير، حيث إن مجال العمل والمشاكل التي يواجهها أوسع وأكثر من التي يواجهها التاجر الصغير. وفي جميع هذه الحالات، فإن ما يؤكد وجود المؤهلات ليس الوظائف نفسها بل القيام بها بنجاح. ومن الخير أن يطلب بأن تكون ممارسة تلك الوظائف لمدة لا تقل عن ثلاثة أعوام، لغرض إعطاء صاحبها حق الانتخاب، وذلك لغرض التحقق من نجاح الشخص في القيام بوظيفته من ناحية، ومن ناحية أخرى لمنع الآخرين من اتخاذ تلك الوظيفة بصورة مؤقتة لغرض الحصول على حق الانتخاب فحسب. وعلى أساس تلك الشروط يجوز أن يعطى صوتان أو أكثر من الأصوات لكل شخص يمارس أية من تلك الوظائف العالية. والمهن الحرة، عندما تمارس حقيقة وليس اسميًا، فإنها تنطوي بالتأكيد على درجة أعلى في العلم والدراية من الدرجات الآنفة الذكر، وعندما لا يُضم أحد إلى المهن الحرة إلا بعد امتحان وافٍ وتوفر بعض الشروط العلمية الهامة، فإن أعضاء المهنة الذين يسمح بانضمامهم على ذلك الأساس يمكن أن يعطوا فورًا حق الأصوات المزدوجة، ومن الممكن تطبيق

هذا الأمر أيضًا على خريجي الجامعات بل حتى على هؤلاء الذين يحصلون على شهادات مقبولة تفيد بأنهم اجتازوا دور الدراسة المطلوب اجتيازه في أية مدرسة تدرس فيها الفروع العليا للعلوم، وذلك بعد التأكد بأن [من أن] التعليم كان حقيقيًا وليس مزعومًا. وكذلك، فإن الامتحانات «المحلية» أو امتحانات «الطبقة الوسطى» للحصول على شهادة مساعد، التي تجريها جامعتا أكسفورد وكيمبردج، أو أية امتحانات مماثلة تجريها هيئات علمية أخرى ذات كفاءة (على شرط أن يكون مجالها مفتوحًا لجميع الراغبين) تصلح كقاعدة لإعطاء حق الأصوات المزدوجة للذين ينجحون في تلك الامتحانات. وهذه المقترحات تتطلب البحث بتفصيل كما أنها ستكون عرضة لاعتراضات توجه إليها. ولم يحن الوقت بعد لإعطاء تلك الخطط أو المشاريع المقترحة شكلًا عمليًا، كما أني لا أرغب بأن أرتبط بالمقترحات التي قدمتها. على أنه يبدو لي أن المثالية في الحكم النيابي تتجه نحو مثل تلك الآراء التي هي الطريق السليم للتحسين السياسي.

وقد يسألني بعضهم عن المدى الذي يمكن تطبيق هذا المبدأ على أساسه، وكذلك عن كمية الأصوات التي يمكن أن تعطى للشخص الواحد على أساس المؤهلات العليا، وجوابي على مثل ذلك السؤال أنه ليس هامًا على شرط أن لا يكون التمييز والتصنيف تعسفيًا، بل على شكل يفهمه ويقبل به الضمير والفهم. ولكن المهم جدًا هو عدم تجاوز حدود المبدأ الأساسي الذي عرض في فصل سابق كشرط للامتياز في تشكيل الجهاز النيابي. وإعطاء الأصوات المزدوجة يجب أن لا يبلغ في مداه حدًا يصبح معه الأفراد أصحاب الامتياز، والطبقة التي ينتمون إليها عامة، في وضع يتفوقون بواسطته على سائر أفراد المجتمع. إن التمييز لصالح العلم والمعرفة، وهو حق بحد ذاته يوصى به بقوة لأنه يصون المتعلمين من التشريع الطبقي من جانب غير المتعلمين، على أنه يجب أن لا يصبح نفسه عاملًا يحمل أصحاب الامتياز على أن يلجأوا هم إلى التشريع الطبقي لحسابهم؛ وإني أعتبره ضرورة قصوى في نظام الأصوات المزدوجة أن يكون المجال فيه مفتوحًا لأفقر فرد في المجتمع إذا كان يستطيع، رغم جميع العقبات والصعوبات، أن يثبت أنه على درجة من الذكاء والعلم تؤهله لذلك

الحق. ويجب أن يكون هناك امتحانات اختيارية يتقدم إليها أي شخص لإثبات جدارته وحقه في التمتع بالأصوات المزدوجة. وهذا أمر لا يتنافى مع العدل، ما لم يعط الحق دون توفر البرهان المباشر على الاستحقاق.

والتصويت المزدوج، مع أنه يمارس في بعض الدوائر الكنسية، غير مألوف في الانتخابات البرلمانية إلى درجة لا تجعل من المحتمل تطبيقه والقبول به فورًا، ولكن الوقت سيأزف بالتأكيد للاختيار بين هذا المبدأ وبين مبدأ حق الانتخاب العام المتساوي. وفي الوقت نفسه، فمع أن الاقتراح قد لا يكون عمليًا في الوقت الحاضر، إلا أنه يخدم في إظهار ما هو الأحسن مبدئيًا ويمهد السبيل لاختيار أوفق السبل لتحقيق الهدف المنشود. وقد يكون للشخص صوتان بطريق آخر غير طريق إدلائه بصوتين في الانتخاب، من مثل أن يكون له صوت في كل من دائرتين مختلفتين، ولكني لا أدعو إلى إلغاء هذه السبيل حتى يتم الوصول إلى شيء أحسن منها. وقد توجد السبل لتوسيع هذا الامتياز بربطه بشكل أكثر مباشرة بالتعليم الأعلى. وفي كل مشروع للإصلاح في المستقبل، الذي من شأنه تخفيف الشروط المادية لحق الانتخاب العام، فقد يكون من الحكمة النص فيه على السماح لجميع خريجي الجامعات وجميع الأشخاص الذين اجتازوا بتفوق المدارس العالية، وجميع أفراد المهن الحرة، وربما غيرهم أيضًا، أن يسجلوا على أساس تلك المميزات وأن يدلوا بأصواتهم في أية دائرة يختارون أن يسجلوا فيها، بالإضافة إلى احتفاظهم بأصواتهم كمواطنين عاديين في الأماكن التي يقيمون فيها.

وإلى أن يتم الوصول إلى خطة يرضى عنها الرأي العام بشأن التصويت المزدوج للمتعلمين المتفوقين، فإن التمتع بحق الانتخاب العام، كما يبدو لي، لا يمكن الحصول عليه بدون قيام شرور قد تزيد على ما فيه من صلاح. ومن الممكن بالتأكيد أن تزول الحواجز التي تقيد من حق الانتخاب في بعض الدوائر، فيصبح أعضاؤها في البرلمان منتخبين من جانب العمال اليدويين بوجه عام (وقد يكون هذا الدور من الأدوار التي لا بد من المرور فيها في سبيلنا إلى الوصول لحكم نيابي صالح، كما من الممكن أن يتمسك بالمؤهلات الانتخابية الحالية في دوائر أخرى، أو يجري توحيد تلك الدوائر بشكل يحرم الطبقة

العاملة من أن تصبح الفئة السائدة في البرلمان). وهذه التسوية في الأوضاع لا تؤدي إلى إبقاء المتناقضات في التمثيل قائمة فحسب بل إلى زيادتها أيضًا. على أن ذلك لا ينطوي على اعتراض نهائي، حيث إنه إذا لم تختر البلاد السعي خلف الأهداف الصحيحة بواسطة جهاز منظم يوصل إليها مباشرة، فعليها أن تقنع بتغيير غير منظم على اعتبار أنه أفضل كثيرًا من جهاز خال من الشذوذ ولكنه يسخّر لأهداف خاطئة أو يبقي خارج نطاقه بعض الأهداف المتساوية في أهميتها مع الأهداف الأخرى. وينتج من مثل تلك التسوية أيضًا اعتراض أشد خطورة لأنها لا تنسجم مع مبدأ الخلط بين الدوائر المحلية كما تتطلب خطة المستر هير، وتبقي كل ناخب مسجونًا داخل الدائرة أو الدوائر التي يكون اسمه مسجلًا فيها، وما لم يكن ذلك الناخب راضيًا بأن يمثله أحد المرشحين في تلك الدوائر المحلية فإنه سيظل غير ممثل على الإطلاق.

إني أعلق أهمية كبيرة على تحرر الأشخاص الذين لهم أصوات ولكن أصواتهم تكون غير نافعة بسبب التفوق عليها عدديًا، وإني أعلق أملًا كبيرًا في أن يؤدي الأثر الطبيعي للحق والمنطق، إذا ما سمح لهما بأن يُسمعا وأن يُدافع عنهما بكفاءة إلى قيام حتى حق الانتخاب العام المتساوي إذا ما أصبح حقيقة بفضل تمثيل جميع الأقليات نسبيًا، وفقًا لمبادىء المستر هير. أما إذا أصبحت أحسن الآمال المعقودة على هذا الموضوع حقائق، فإني لا أنفك عن المطالبة بمبدأ التصويت المزدوج. وأنا لا أقترح أن الازدواج في الأصوات أمر غير مرغوب فيه بنفسه، أو أن يتسامح به مؤقتًا مثل موضوع استثناء قسم من المجتمع من حق الانتخاب لغرض منع شرور أعظم. وكذلك لا أعتبر التصويت المتساوي واحدًا من الأمور الصالحة بنفسها، ما لم تصن من المتاعب، بل أعتبره من الأمور الصالحة نسبيًا، وأقل عرضة للاعتراض من عدم المساواة في الامتياز، وهو أمر خاطىء بنفسه لأنه ينطوي على الاعتراف بقاعدة غير سليمة وعلى ممارسة الرديء من الأثر على الناخب. وأن يعترف دستور البلاد بأن للجهل مثل ما للمعرفة من حق في السلطة السياسية فأمر غير نافع بل ضار. إن على المؤسسات الوطنية أن تضع جميع الأشياء التي تعنى بها أمام عقل المواطن بشكل يكون من صالحه أن يهتم بها. ونظرًا لأن من صالحه

أن يشعر بأن لكل فرد الحق في بعض النفوذ، وأن يكون منه للأحسن والأحكم أكثر من غيره، فإن من الضروري أن تعترف الدولة بذلك الشعور وأن تتضمن المؤسسات الوطنية ذلك الاعتقاد. إن مثل هذه الاعتبارات هي التي تشكل روح المؤسسات في البلاد، وتلك الروح هي ذلك القسم من النفوذ الذي لا يهتم به إلا قليلًا المفكرون العاديون، وخاصة الإنكليز منهم، مع أن مؤسسات كل دولة لا تكون عرضة لاضطهاد إيجابي، تنتج روحها أثرًا أكبر من الأثر الذي تنتجه نصوصها المباشرة، وذلك الأثر هو الذي يكيف الميزة الوطنية. إن المؤسسات الأمريكية طبعت على العقل الأمريكي بقوة قاعدة مآلها أن أي شخص (جلده أبيض اللون) هو صالح كأي شخص آخر، ولكنه يعتقد أن هذا المبدأ الزائف مرتبط تقريبًا ببعض النواحي غير المستحبة في المميزات الأمريكية. وأنه لشر كبير أن يبيح دستور أية دولة مثل ذلك المبدأ؛ حيث إن الاعتقاد به، سواء كان اعتقادًا علنيًا أو ضمنيًا، فيطوي [ينطوي] على ضرر كبير للامتياز الأدبي والعقلي.

وربما يقال إن الدستور الذي يعطي نفوذًا متساويًا لكل شخص، مهما كانت درجة ثقافته أو علمه، يعتبر حافزًا للتقدم؛ ذلك أنه يفسح المجال أمام الطبقات التي هي أقل علمًا وثقافة لتمارس قواها العقلية، ويوجب على الطبقات المتقدمة علمًا وثقافة أن تقوم بجهود لتنوير الفئات الأخرى ولتجنيبها الوقوع في الأخطاء والآراء المبتسرة، فينتج عن ذلك كله حوافز قوية لتقدمها في الذكاء والعلم. وأنا قد سبق لي الاعتراف بقوة بالأثر المرغوب فيه الذي تنتجه مثل تلك الاعتبارات. على أن النظرية والاختبار على السواء قد برهنا على أن عوامل أخرى تتدخل في سير الأمور عندما تصبح تلك الطبقات مالكة للقوة كلها. والأشخاص الذين يسيطرون على كل شيء، سواء كانوا فردًا أو قلة أو كثرة، لا يعودون بحاجة إلى أسلحة المنطق، فيستطيعون أن يفرضوا مجرد إرادتهم فتصبح [هي] السائدة، والأشخاص الذين لا يمكن مقاومتهم يصبحون على درجة بعيدة من الارتياح إلى آرائهم لا يكونون راضين معها أن يغيروا تلك الآراء أو أن يستمعوا بصبر وأناة لأي شخص يقول لهم إنهم مخطئون.

والوضع الذي تتوفر فيه أكبر الحوافز لتنمية الذكاء هو دور النمو والارتفاع نحو السلطة، وليس دور حيازة السلطة. وأحسن الأوضاع للتفوق التي تنتج أحسن وأعلى المؤهلات هو الوضع الذي يوجد جماعة على مدى كاف من القوة تستطيع معها أن تجعل المنطق سائدًا، ولكن دون أن تستطيع هي أن تسود وتتفوق على المنطق. والوضع السليم هو الذي يمكن أن يقوم فيه، على قدر الاستطاعة ووفقًا للمبادئ التي شرحناها، جنبًا إلى جنب، الغني والفقير، والمتعلم كثيرًا والمتعلم قليلًا، وسائر الطبقات والفئات التي تتقاسم المجتمع فيما بينها. وبإضافة هذا المبدأ إلى المبدأ العادل الآخر الذي يبيح التفوق للمؤهلات العلمية العالية، يمكن الوصول إلى إيجاد الدستور السياسي الذي يحقق الكمال النسبي الذي يتوافق مع الشؤون الإنسانية المعقدة بطبيعتها.

ولم أتعرض في بحثي لمسألة الاختلاف في الجنس، وهذا الاختلاف لا شأن له بالحقوق السياسية تمامًا كما لا شأن في ذلك للون الشعر أو طول قامة الإنسان. إن لجميع المخلوقات الإنسانية نفس المصلحة في الحكم الصالح، وتتأثر رفاهية كل إنسان به، وللجميع حاجة متساوية لصوت في الحكم لضمان قسطهم من منافعه. وإذا ما كان هناك أي اختلاف فإن النساء يحتجن إلى الحكم الصالح أكثر مما يحتاج إليه الرجال، وحيث إن النساء أضعف من الرجال، فإنهن يكن أكثر اعتمادًا على القانون والمجتمع لحمايتهن. إن البشرية قد تخلت منذ زمن بعيد عن القاعدة الواحدة التي تدعم الرأي القائل بأن لا يكون للنساء أصوات، حيث إنه لم يعد هناك من يتمسك بأن تكون النساء في عبودية شخصية، وأن لا يكون لهن رأي أو رغبة أو عمل، وأن واجبهن الوحيد هو العناية بشكاوى واحتياجات الأزواج والآباء والإخوة. إنه مسموح لغير المتزوجات من النساء (وسيعطى مثل هذا الحق قريبًا للمتزوجات) بالتملك وبالمصالح المالية والتجارية تمامًا كالرجال. ويُعتبر أنه من الصالح والمناسب أن تفكر النساء وأن يكتبن وأن يكن معلمات، وما دامت هذه المسائل معترفًا بها فلن يكون هناك قاعدة يرتكز عليها مبدأ حرمان النساء سياسيًا. إن الاتجاه العام في تفكير العالم الحديث يصر بقوة على التنديد بزعم المجتمع أن من حقه أن يقرر للأفراد الأمور التي يصلحون لها والأمور التي لا يصلحون لها،

والمحاولات التي يجوز لهم القيام بها والمحاولات التي لا يجوز لهم الإقدام عليها. وإذا كانت مبادئ السياسة الحديثة والاقتصاد السياسي صالحة لأي غرض، فإنها إنما تكون صالحة للتبديل؛ على أن مثل تلك الأمور لا يمكن أن تقرر بشكل صحيح إلا من جانب الأفراد أنفسهم، وأن الأفراد أنفسهم هم الذين يستطيعون أن يقرروا عندما تسود الحرية الكاملة للاختيار ما هي الأمور الأصلح لهم بوجه عام. وإما أن الاتجاه في التحسينات الاجتماعية الحديثة خاطئ وإما أن يستمر فيها إلى درجة يتحقق معها إلغاء جميع الاستثناءات والعقبات التي تغلق في وجه أي مخلوق آدمي وسيلة العمل الشريف.

ولكنه ليس من الضروري أن نتمسك بذلك الحد من الحجج لنبرهن على أن للنساء الحق في الانتخاب العام. ولو كان من الحق، وهو في الواقع من الخطأ، أن نجعل النساء في طبقة ثانوية، وأن تقتصر أعمالهن على الأعمال المنزلية وأن تكن تابعات لذوي السلطة في المنازل، فإن زمن الوضع لا يجعلهن أقل حاجة لحماية حق الانتخاب لهن للتخلص من مساوئ تلك السلطة. والرجال، وكذلك النساء، لا يحتاجون للحقوق السياسية لغرض أن يصبحوا حاكمين، بل لغرض أن لا يساعد حكمهم. إن أكثرية الذكور هي الآن، وستظل كذلك مدى حياتها، ليست سوى عمال في حقول الزراعة أو الفبارك، على أن هذا الوضع لا يجعل حق الانتخاب غير مرغوب فيه لهم، كما لا يجعل طلبهم له يلقى معارضة أكثر. إن أحدًا لا يزعم بأن النساء سيسئن استعمال حق الانتخاب. وإن أسوأ ما يقال في هذا الصدد هو أن النساء سوف يدلين بأصواتهن كمجرد تابعات لآراء وتوجيهات أقاربهن من الرجال. وإذا كان الأمر كذلك فليكن. فإذا فكرن من تلقاء أنفسهم [أنفسهن] فيتحقق صالح كبير، وإذا لم يفكرن فلا يحصل ضرر. إن وضع النساء الأدبي يتحسن جدًا إذا لم يعد القانون يعتبرهن غير قادرات على رأي وغير مستحقات لأفضلية فيما يتعلق بأهم أمور الإنسانية. وتحصل منفعة غير قليلة حيث إن الرجل يتناقش بالضرورة مع زوجته بشأن الانتخاب فيصبح التصويت أمرًا مشتركًا. إن الاعتراف للمرأة بحق المساهمة في شؤون العالم [بصورة] مستقلة عن الرجل يرفع من مكانتها في نظر الرجل، ويكسبها احترامًا كبيرًا. ثم إن الصوت نفسه سيتحسن؛ فالرجل

يضطر في الغالب إلى إيجاد أسباب شريفة لإعطاء صوته، ونفوذ المرأة يساعده كثيرًا على اختياره. ويتطور الشعور السياسي العام في المرأة بسبب تمتعها بحق الانتخاب العام، بالإضافة إلى أن أي سلوك رديء تسلكه بصدد الانتخاب لن يزيد في رداءة الأمور، حيث إن الرداءة بلغت حدها. وإذا ما أعطيت المرأة صوتًا فإنها تصبح تحت تأثير وجهة نظر الشرف في السياسة، فتألف المرأة النظر إلى الأمور السياسية كشيء يسمح لها بإبداء الرأي بصدده، وتشعر ببعض المسؤولية الشخصية نحو المواضيع السياسية ويزول شعورها بأن مسؤولية الرجل تشمل كل شيء. والسبيل الوحيد لجعل المرأة تبتعد عن أن تكون عنصرًا مثيرًا هدامًا لضمير الرجل السياسي هي [هو] تشجيعها على إبداء الرأي والحصول على فهم ذكي للأسباب والعوامل التي يجب أن تسود الضمير وتحمله على الصمود في وجه الوقوع في تجربة المصالح العائلية والشخصية. إن استبدال تدخلها المباشر بتدخلها غير المباشر هو السبيل لمنعها من أن تكون ضارة سياسيًا.

وفي بحثي لحق الانتخاب العام، فقد كان كل ظني أنه يعتمد، كما يجب أن يعتمد في حالة الأمور السليمة، على الشروط والظروف الشخصية. وإذا كان ذلك الحق يعتمد، كما هو الحال في هذه البلاد وفي بلاد أخرى كثيرة، على الملكية، فإن التناقض يكون بالغًا. وعندما تستطيع المرأة أن تقدم جميع الضمانات المطلوبة من الناخب الذكر، والظروف المستقلة، ومركز المالك ورأس الأسرة، ودفع الضرائب أو أي شرط من الشروط المفروضة، فإن جهاز التمثيل الذي يستند على الملكية يُستبعد ويُخلق سبب شاذ جدًا شخصي لمجرد غرض استثناء المرأة، ويبدد عدم المنطق والظلم المستور كاملًا لأن مثل ذلك الإجراء يتخذ في بلد تملك فيه الآن إمرأة[3]، وأن أعظم حاكم عرفته تلك البلاد كان امرأة. ولنأمل إذًا أنه في الوقت الذي يواصل فيه عمل تهديم رواسب الاحتكار والظلم، أن لا يكون هذا الأثر (حرمان المرأة من حق الانتخاب) آخر العوامل التي تزول وأن تجد آراء بنثام والمستر صمويل بيلي والمستر هير وغيرهم من كبار مفكري هذا العصر وهذه البلاد، سبيلها إلى جميع العقول

(3) الإشارة هنا هي بالطبع إلى بريطانيا العظمى والملكة فكتوريا (1819-1901). أما «أعظم حاكم» فهي إشارة إلى الملكة إليزابيت الأولى (1533-1603).

التي لم تحلها الأنانية والتحيزات الدفينة إلى جمود، وأن يزول، قبل انتهاء جيل آخر، عامل الجنس لحرمان صاحبه من الحماية المتساوية والامتيازات الحقة للمواطن[4].

(4) جيريمي بنثام (1748-1832) فيلسوف سياسي إنكليزي. كان صديقًا حميمًا لجيمز [لجيمس] مل وذا أثر قوي في تعليم جون ستيوارت مل. وصموئيل بيلي (1791-1870) كان فيلسوفًا واقتصاديًا إنكليزيًا؛ ويعالج مسألة عدم مساواة المرأة في عدد من مؤلفاته، وبصورة خاصة في مؤلفه إخضاع النساء (1869).

الفصل التاسع

هل يكون الانتخاب على درجتين؟

تبنت بعض الدساتير النيابية خطة انتخاب أعضاء الهيئة التمثيلية عن طريق إجراء مزدوج؛ فالناخبون الأولون يختارون ناخبين ثانويين، وهؤلاء ينتخبون عضو البرلمان. ومن المحتمل أن يكون قد قصد من هذا الاختراع إقامة إعاقة طفيفة للشعور الشعبي الجارف، فيعطى حق الانتخاب ومعه السلطة النهائية الكاملة للكثرة، ثم تُكره على ممارسة تلك السلطة عن طريق عدد قليل نسبيًا يُعتقد أنهم يكونون أقل عرضة للرغبات الشعبية الجامحة من الأكثرية. ونظرًا لأن الناخبين الثانويين هم فئة منتقاة، فإنه يتوقع منهم أن يرتفعوا في الذكاء والميزات عن المستوى العام في الدوائر الانتخابية، ونتيجة لذلك، فإن الاختيار الذي يقدمون عليه قد يكون أكثر عناية ووعيًا، وإنهم يشعرون بمسؤولية أكبر من المسؤولية التي يشعر بها جمهور الناخبين الأولين. وهذه الخطة تستحق أن يدافع عنها بحرارة حيث إنه يقال، مع مظهر كبير للمنطق في الذي يقال، إن قليلًا من العلم والمعرفة يُحتاج إليهما لإبداء الرأي في الشخص الذي يمكن انتمائه لاختيار عضو البرلمان، إذا كان الذين يقومون بذلك الاختيار جديرون [جديرين] بأنفسهم أن يكونوا أعضاء في البرلمان.

إذا كان يُظن أن الأخطار الملازمة للسلطة الشعبية يمكن تخفيفها بعض الشيء بواسطة هذا التدبير غير المباشر، فإن المنافع الملازمة للسلطة الشعبية ستخفض أيضًا، والأمر الثاني أكثر احتمالًا عن الأمر الأول. ولتمكين هذه الخطة من العمل المرغوب فيه، فإنه يجب أن توضع موضع التنفيذ وفقًا للروح التي وصفت بها، وعلى الناخبين أن يستعملوا حق الانتخاب وفقًا لما تنص عليه النظرية، ومعنى ذلك أن كل ناخب لا يسأل نفسه من هو الذي يكون عضوًا في البرلمان، بل من هو الشخص الذي يحبه أكثر من غيره لينتخب له عضوًا في البرلمان. ومن الظاهر أن الفوائد التي يظن أن الانتخاب غير المباشر يتفوق بها

على الانتخاب المباشر تتطلب توفر هذا الاعتقاد في ذهن الناخب، فيجعل همه الوحيد انتخاب الذين ينتخبون، وليس انتخاب العضو نفسه. ويجب أن يُظن بأن الناخب لن يشغل أفكاره بالآراء والتدابير السياسية أو بالرجال السياسيين، بل إنه سيكون مدفوعًا باحترامه الشخصي لفرد يعطيه وكالة عامة ليعمل عنه. فإذا كان الناخبون الأولون يتبنون هذا الرأي في موقفهم، فإن إحدى الفوائد الأولية لإعطائهم حق الانتخاب تنهار، حيث إن الوظيفة السياسية المطلوبة منهم تفشل في تطوير الروح العامة والذكاء السياسي، وتصبح الشؤون العامة تابعة لشعورهم ولممارسة كفاءاتهم. وهذا الأمر ينطوي على شروط متناقضة؛ فحيث إن الناخب لا يشعر بمصلحة بالنسبة للنتيجة النهائية، فكيف ولماذا يمكن أن يتوقع منه أن يشعر بالمصلحة في الإجراء الذي يؤدي إلى تلك النتيجة؟ وأن يرغب الشخص في أن يمثله شخص معيّن في البرلمان، فأمر ممكن لشخص على درجة معتدلة من الفضيلة والذكاء، وأن يرغب في اختيار الناخب الذي ينتخب ذلك العضو فنتيجة طبيعية، أما الشخص الذي لا يعنى بمن ينتخب للبرلمان، أو يشعر باستبعاد تلك العناية، فلا يعنى أبدًا حتى باختيار أجدر الأشخاص لانتخاب شخص آخر يوافق هواه، ومعنى ذلك الانطواء على الحرص على ما هو حق ولكن بطريق مجردة غير مستقيمة، وهو مبدأ مألوف، مبني على أساس الواجب لغرض الواجب، وهذا مبدأ لا يكون من السهل إلا بالنسبة للأشخاص الذين يتمتعون بدرجة رفيعة من العلم والثقافة يستطيعون بفضلها أن يظهروا أنهم قد يكونون، ويستحقون أن يكونوا، موضع الثقة لائتمانهم على السلطة السياسية بشكل أكثر مباشرة. ومن بين جميع الوظائف العامة التي من الممكن إغداقها على أفراد المجتمع الذين هم أشد فقرًا، فإنه من المؤكد أن هذه الوظيفة هي أقل الوظائف التي تؤدي إلى حفز شعورهم، ولا تنطوي إلا على أدنى حد من الإقناع للاهتمام بها. وإذا كان جمهور الناخبين يعطون أية قيمة لمثل هذا المدى المحدود من مساهمتهم، فليس المتوقع أن يرضوا إلا باتساع ذلك المدى وازدياده.

ومن ناحية ثانية، فلو اعترفنا بأن شخصًا ما لا يستطيع، من زاوية ثقافته الضيقة، أن يبدي رأيًا حكيمًا بصدد مؤهلات مرشح للبرلمان ولكنه يستطيع

أن يحكم بشكل كاف بشأن أمانة وكفاءة شخص ما ينيبه عنه لاختيار عضو البرلمان. وأود أن ألاحظ بأنه إذا كان الناخب يقر هذا التقدير لكفاءاته ويرغب حقيقة في أن ينوب عنه في اختيار عضو البرلمان شخص آخر يثق به، فلا تعود هناك حاجة لوجود نص دستوري لهذا الغرض. وليس عليه سوى أن يسأل، بصورة خاصة، ذلك الشخص الذي يثق به من هو المرشح الذي عليه أن يصوت إلى جانبه. وفي حالة كهذه، فإن وسيلتَي الانتخاب تتوافقان من حيث النتيجة، وإن كل منفعة تنجم عن الانتخاب غير المباشر يحصل عليها في الانتخاب المباشر. والوسيلتان، أو النظامان، يختلفان فحسب في العمل إذا ما ظننا أن الناخب يؤثر أن يستعمل حكمه في اختيار النائب، ويترك فحسب لشخص آخر أن يختار له لأن القانون لا يبيح له وسيلة للعمل تكون أكثر مباشرة. ولكن إذا كانت حالته العقلية على هذا المنوال وإذا كانت إرادته لا تسير إلى جانب ذلك القيد الذي يفرضه القانون فيرغب في القيام باختيار مباشر فإنه يستطيع عمل ذلك بقطع النظر عن القانون، فليس عليه سوى اختيار شخص معروف بمناصرته للمرشح الذي يؤثره ليكون نائبًا عنه في انتخاب عضو البرلمان، أو اختيار شخص يتعهد له بالتصويت إلى جانب ذلك المرشح. والواقع أن هذا هو السبيل العملي الطبيعي في الانتخاب ذي الدرجتين، وفي النادر أن يتوقع أن يكون العمل من غير تلك الطبيعة فيما عدا حالة يسودها عدم الاهتمام السياسي كلية. والواقع أن هذه هي الطريقة التي يجري بموجبها تقريبًا انتخاب رئيس الولايات المتحدة؛ فالانتخاب فيها غير مباشر اسميًا، فلا يصوت الشعب للرئيس نفسه بل يختار ناخبين لاختيار الرئيس. على أن هؤلاء الناخبين يختارون دائمًا على أساس تعهد صريح من جانبهم لاختيار مرشح معيّن، بينما لا يختار المواطن شخصيًا ليكون ناخبًا بسبب أنه يؤثره ويفضله على غيره، فهو يدلي بصوته إلى جانب لائحة لنكولن أو إلى جانب لائحة بريكينبريدج. ويجب أن نتذكر أن الناخبين لا يختارون لغرض التفتيش في البلاد للعثور على أجدر شخص فيها ليكون رئيسًا أو ليكون عضوًا في البرلمان، ولو كان الأمر كذلك لكان هناك ما يقال عن هذه الطريقة في ممارسة الانتخاب، ولكنه ليس كذلك، ولن يصبح كذلك ما لم يقبل البشر بوجه عام

برأي أفلاطون(*) الذي يقول بأن الشخص الذي يصلح ائتمانه بالسلطة هو الذي يكون أقل الأشخاص رغبة في قبولها. إن على الناخبين أن يختاروا واحدًا من بين الذين قدموا أنفسهم كمرشحين، والذين يختارون الناخبين يعرفون تمامًا من هم المرشحون. وإذا ما كان هناك نشاط سياسي في البلاد فإن جميع الناخبين الذين يرغبون أن يصوتوا فعلًا يكونون قد صمموا من هم الذين يودون انتخابهم من المرشحين، فيكون ذلك التصميم هو الاعتبار الوحيد الذي يدلون بأصواتهم على أساسه. إن أنصار كل مرشح يكونون قد انتهوا من إعداد لائحتهم من الناخبين الذين تعهدوا كلهم للتصويت إلى جانب المرشح المرغوب فيه، وينجم عن ذلك كله أن السؤال الوحيد الذي يوجه إلى الناخب الأول هو مَن مِن تلك اللوائح هي التي يؤيدها؟

ومن حيث المزاولة الصالحة للانتخاب على درجتين، فإنها تحصل عندما لا يجري اختيار الناخبين الثانويين على أساس أن يكونوا ناخبين فحسب، بل إن تسند إليهم أيضًا وظائف أخرى هامة للقيام بها. يتنافى بوجودها الاعتقاد بأنهم إنما اختيروا لمجرد الإدلاء بصوت معيَّن. وهذا الجمع بين الظروف والواجبات يبدو جليًا في مؤسسة أمريكية أخرى، وهي مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. إن تلك المؤسسة، وهي المجلس الأعلى في الكونغرس الأمريكي، تُعتبر ممثلة لا للشعب مباشرة بل للولاية والسادن لذلك الجزء من سيادة الولاية الذي لم يتنازل عنه. ونظرًا لأن السيادة الداخلية لكل ولاية متساوية في قدسيتها بصرف النظر عن حجم الولاية أو أهميتها، فإن كل ولاية تنتخب لمجلس الشيوخ عددًا متساويًا من الشيوخ (شيخان)، سواء كانت الولاية صغيرة كولاية ديلاوار أو كانت «ولاية إمبراطورية» أي ولاية نيويورك. وأعضاء مجلس الشيوخ لا يُنتخبون من قبل الشعب، بل من قبل المجالس التشريعية في الولايات، وهي مجالس ينتخبها شعب كل ولاية. وبما أن جميع أعمال المجالس التشريعية العادية، وهي التشريع الداخلي ومراقبة

(*) أفلاطون (427-347 ق. م.): من مشاهير فلاسفة اليونان، وصاحب كتاب الجمهورية. تلميذ سقراط ومعلم أرسطو. درَّس في بستان أكاذيمس في أثينا. أساس فلسفته «نظرية الأفكار»، أو المثُل، فالحقيقة ليست في الظواهر العابرة ولكن هي مثال له. أسمى هذه الأفكار «فكرة الخير». (م)

السلطة التنفيذية، تقع على عاتق تلك المجالس، فإن أعضاءها ينتخبون في ضوء تلك الأغراض أكثر من غيرها، وعندما يسمي المجلس التشريعي عضوين لتمثيل الولاية في مجلس الشيوخ الفديرالي، فإن المجلس يمارس بشكل بارز حكمه وحكمته، مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي العام الذي يُعتبر ضروريًا في جميع أعمال حكومات الديمقراطية. وتلك الانتخابات التي تجري على هذا الشكل برهنت على النجاح البارز وتُعتبر أحسن الانتخابات في الولايات المتحدة، ويتألف مجلس الشيوخ بدون استثناء بوجه عام من أبرز الأشخاص من بين هؤلاء الأشخاص الذين عرفوا أنفسهم بشكل كافٍ في الحياة العامة[1]. وعلى أساس مثل هذا المثال، فلا يستطاع القول بأن الانتخاب غير المباشر لا يكون مفيدًا دائمًا. ففي ظروف معينة، فإنه يكون أحسن نظام يمكن تبنّيه. على أنه من الصعب أن تتوفر تلك الشروط عمليًا إلا في نوع فديرالي من الحكم، كما هو الحال في الولايات المتحدة، حيث يمكن ائتمان الهيئات المحلية للانتخاب، وهي هيئات تمتد وظائفها إلى أهم الأمور التي تعنى بها الأمة. والهيئات الوحيدة ذات الوضع المتشابه مع الوضع الأمريكي الموجودة في هذه البلاد، أو التي من المتوقع وجودها، فهي البلديات أو أية هيئات أخرى خلقت، أو قد تخلق في المستقبل، لمثل تلك الأغراض المحلية. ومع ذلك، فإن القليلين من الأفراد يعتقدون بقيام أي تحسين في دستورنا البرلماني إذا ما انتخب أعضاء بلدية لندن من جانب المجلس العام والعمد، وإذا ما انتخب أعضاء مجلس بلدية ميريليبون (كما هو الحال في الواقع) من جانب السلطات الكنسية في الناحية. ولكن حتى لو كانت تلك الهيئات التي تعتبر مجرد مجالس محلية، لا يعترض عليها كما يعترض عليها الآن، فإن المؤهلات التي تؤهلها لواجبات البلدية أو المجالس الكنسية الخاصة المحدودة، ليست ضمانًا لوجود أية جدارة وكفاءة خاصة فيها لإصدار حكم بشأن المؤهلات النسبية للمرشحين لمقعد في البرلمان، ومن المحتمل أن لا تستطيع تلك الهيئات القيام بهذا الواجب أحسن مما يقوم به السكان بانتخاب مباشر، ومن ناحية ثانية، فإذا

(1) إن الاختبار والشعور الشعبي لا يؤيدان وجهة نظر مِل. فاليوم يُنتخب جميع الشيوخ من جانب الشعب، مع احتياط وحيد مآله أن جميع المراكز التي تشغر مؤقتًا تُملأ بتعيين من حاكم الولاية.

ما كانت الجدارة لاختيار أعضاء البرلمان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في اختيار أشخاص لبلديات المدن أو المجالس الكنسية، فإن الكثيرين من الجديرين بذلك الواجب المحدود لا مناص من استثنائهم من تلك الجدارة، ولو بسبب ضرورة اختيار الأشخاص الذين تتفق اتجاهاتهم في السياسة العامة مع اتجاهات الناخبين الذين اختاروهم. إن مجرد النفوذ السياسي غير المباشر لمجالس البلديات قد أدى إلى تغيير سير الانتخابات البلدية وتبديل اتجاهها نحو الغرض المقصود بجعلها مسألة سياسية حزبية.

لذلك يبدو أن كل منفعة يمكن الحصول عليها بواسطة الانتخاب غير المباشر يمكن الحصول عليها عن طريق الانتخاب المباشر. وكذلك، فإن المنافع المتوقع الحصول عليها بفضل الانتخاب غير المباشر ولا يمكن الحصول عليها عن طريق الانتخاب المباشر، ومن المحتمل أن يفشل الانتخاب غير المباشر في تحقيقها، بالإضافة إلى أن الانتخاب غير المباشر ينطوي على الكثير من الأضرار خاصة به. إن مجرد الحقيقة بأن الانتخاب غير المباشر يُعتبر عملًا إضافيًا وعملية إسراف في أداة الانتخاب يثير اعتراضًا غير قليل عليه. لقد سبق لنا بحث الحقيقة بأن الانتخاب غير المباشر هو وسيلة ناقصة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي، وإذا لم يترك الناخبون الأولون أي مجال للناخبين الثانويين في انتقاء نائبهم في البرلمان، فمعنى ذلك أن يُحرم الناخب من تمييز نفسه وربطها بعضوه في البرلمان، وأن يشعر العضو في البرلمان بالقليل من المسؤولية أمام الناخبين. يضاف إلى هذا كله أن العدد الصغير نسبيًا الذي يتألف منه الأشخاص الذين تكون بأيديهم، في نهاية الأمر، صلاحية انتخاب عضو البرلمان، لا يمكن أن ينجم عنه غير خلق تسهيلات إضافية كثيرة للدس وللفساد. وتتعرض الدوائر بوجه عام إلى مثل ما تتعرض له الآن دوائر الانتخابات البلدية من أعمال الرشوة. ويكفي للمرشح أن يكسب إلى جانبه عددًا قليلًا من الأشخاص ليكون واثقًا من انتخابه. وإذا ما قيل بأن الناخبين الثانويين سيكونون مسؤولين أمام الناخبين الأولين، فإن الجواب الواضح على ذلك هو أنه نظرًا لأن الناخبين الثانويين لا يشغلون مركزًا أو وظيفة دائمة في نظر الناس، فإنهم لن يجازفوا بأي شيء إذا ما كان صوتهم

قد أفسد، ثم لا يهمهم كثيرًا إذا ما انتخبوا مرة أخرى كناخبين ثانويين. ويجب أن يكون الاعتماد - لتجنب الفساد - على القصاص لأعمال الرشوة، ولكن الاختبار الذي وقع في الدوائر الصغيرة أثبت عدم كفاية مثل ذلك الاعتماد وأظهر مدى الفساد الذي يقع، ولا يكون الشر الناجم بالنسبة لكمية الحكمة التي تترك للناخبين الثانويين. والحالة الوحيدة التي قد يخشى فيها استعمال صوتهم لترويج مصلحتهم الشخصية هي الحالة التي يكونون قد انتخبوا فيها على أساس تعهد صريح، بوصفهم مندوبين، بأن ينقلوا أصوات ناخبيهم على حقيقتها وفق أغراضها عندما يختارون عضو البرلمان. وفي نفس اللحظة التي يبدأ فيها أي أثر للانتخاب المزدوج يبدأ فيها أثر رديء. وسنرى هذه الحقيقة قائمة في كل حالة يطبق فيها مبدأ الانتخاب غير المباشر، باستثناء الحالات التي تكون مماثلة للحالات التي تجري فيها انتخابات الشيوخ في الولايات المتحدة.

إن أحسن ما يمكن أن يقال دفاعًا عن هذا الاختراع السياسي إنه قد يكون عمليًا، في بعض الحالات، ومفيدًا أكثر من الانتخاب للأكثرية، لأنه يعطي كل فرد في المجتمع صوتًا من أي نوع كان، دون أن يجعل مجرد الأكثرية العددية هي السائدة في البرلمان. وعلى سبيل المثال على ذلك زيادة الدائرة الحالية في هذه البلاد بإضافة قسم عديد منتقى من الطبقات العاملة، ينتخبهم الآخرون. وقد تسمح الظروف بجعل هذا النظام وسيلة مناسبة في تسوية مؤقتة، ولكنه لا ينطوي على أي مبدأ عام كاف لترويج النظام وتحبيبه كتدبير دائم لأية طبقة من المفكرين.

الفصل العاشر

طريقة الانتخاب

إن أخطر موضوع بالنسبة لطرق الانتخاب هو موضوع الانتخاب السري أو الانتخاب العلني. وهذا ما سنبحثه حالًا.

وإنه ليكون خطأ فاحشًا أن نجعل هذا البحث يعتمد على العواطف. إن السرية مبررة في حالات كثيرة، ومحتمة في بعض الحالات، وإنه ليس جبنًا أن نطلب الحماية ضد الشرور التي يمكن بكل إخلاص، تجنبها، وكذلك فإنه لا يمكن أن يقال بأي منطق إنه لا توجد حالات واضحة يظهر فيها أن التصويت السري أفضل من التصويت العلني. ولكني مضطر إلى الاعتراف بأن مثل تلك الحالات في الشؤون ذات الصفة السياسية، هي الشذوذ [الاستثناء] وليست القاعدة.

والحالة الحاضرة هي من الأمثلة الكثيرة، كما لاحظت ذلك سابقًا، بأن روح أية مؤسسة، والأثر الذي تتركه على عقل المواطن، دور من أهم أدوار تطبيقها. إن روح التصويت بالاقتراع السري يفسرها الناخب بأن حق الانتخاب قد أعطي له لنفسه، ولاستعماله الخاص ومنفعته، وليس كأمانة للجمهور. وإذا كان حق الانتخاب أمانة وأن للشعب حقًا في ذلك الصوت، أفليس من حق الناس أن يعرفوا صوت الناخب؟ وهذا الظن الزائف والشرير قد يصلح أن يترك أثره بوجه عام، كما سبق له أن ترك أثره على أكثر هؤلاء الذين كانوا في الأعوام الأخيرة دعاة بارزين للتصويت السري. وهذه النظرية لم تُفهم على هذا الأساس من جانب مروجيها الأولين، ولكن أثر النظرية على العقل يظهر بشكل أقوى وأحسن، لا على هؤلاء الذين أوجدوها، بل على هؤلاء الذين تكيفوا بها. إن المستر برايت ومدرسته من الديمقراطيين يفكرون بأنفسهم بأنهم معنيون كثيرًا في التمسك بأن الانتخاب هو، كما يسمونه، حق وليس أمانة. وهذه الفكرة الواحدة، عندما تتأسس في العقل العام، تسبب شرًا أدبيًا يفوق كل ما يستطيع

الانتخاب السري، على أعلى تقدير ممكن له، أن يفعله من خير، ومهما كان تعبيرنا ومفهومنا لفكرة الحق، فلا يمكن أن يكون لأي شخص (إلا في المعنى القانوني الخالص) حق في السلطة على الآخرين. وإن كل سلطة يسمح له بحيازتها هي أدبيًا، بكل مفهوم هذا الاصطلاح، أمانة. ولكن ممارسة أية وظيفة سياسية من جانب الفرد، سواء كناخب أو كنائب، هي سلطة على الآخرين. وهؤلاء الذين يقولون إن حق الانتخاب ليس أمانة بل حقًا [حقٌّ]، في النادر أن يقبلوا بالنتائج التي تؤدي إليها نظريتهم. فإذا كان الانتخاب حقًا، وإذا كان يخص الناخب لأجل رأيه نفسه، فعلى أي أساس نستطيع أن نلومه لبيعه ذلك الحق أو لاستعماله لترويج نفسه لدى أي شخص من مصلحته أن يرضيه؟ إنه لا يتوقع من الشخص أن يسترشد بالمنفعة العامة الشاملة في الطريقة التي يستعمل بها بيته أو أسهمه التي تربح 3%، أو أي أمر آخر له حق فيه، وليس من شك أن حق الانتخاب قد أعطي له، من بين أسباب أخرى، كوسيلة لحماية نفسه، ولكن لحمايتها من معاملة؟ عليه مسؤولية متساوية، على مدى ما يتعلق الأمر بصوته، أن يحمي منها أيضًا كل فرد من زملائه المواطنين. وصوته ليس أمرًا له فيه اختيار، وليس له علاقة برغباته الشخصية أكثر من علاقة قرار المحلف بها. إن المسألة في الواقع مسألة واجب ضروري، وإن عليه أن يقوم بذلك الواجب في ضوء أحسن وأوعى رأي بصدد الصالح العام. وكل شخص يحمل أية فكرة أخرى عن الانتخاب ليس جديرًا بأن يكون له حق الانتخاب، حيث إن مثل تلك الفكرة تؤدي إلى تشويه عقله لا إلى رفعه إلى أعلى، وبدلًا من أن تفتح قلبه لوطنية سامية ولشعور المسؤولية بواجب عام، فإنها تنبه فيه اتجاهًا لاستعمال الوظيفة العامة لمصلحته الخاصة ورفاهيته وشهواته، وهي، بصورة مصغرة، نفس الشعور والأغراض التي توجد الطاغية والمستبد. وفي الوقت الحاضر، فإن أي مواطن عادي يشغل مركزًا عامًا، أو يقع على عاتقه أي واجب أو وظيفة اجتماعية، فمن المؤكد أن يشعر وأن يفكر، فيما يتعلق بالمسؤوليات التي تفرضها عليه الوظيفة، بنفس الشكل الذي يبدو أن المجتمع يفكر ويشعر فيه [به] في إعطائه تلك الوظيفة. وما يتوقعه المجتمع منه هو مستوى عال قد لا يبلغه ولكنه لا يستطيع، إلا فيما ندر، أن يرتفع فوقه. والتفسير الذي يبدو من

المؤكد تقريبًا أن يطلقه على التصويت السري هو أنه غير مجبور على الإدلاء بصوته على أساس أي اعتبار بالنسبة لهؤلاء الذين لا يسمح لهم أن يعرفوا كيف يدلي بصوته، وقد يدلي بصوته ببساطة كما يشاء.

وهذا هو السبب الحاسم في إبطال الحجة فيما يتعلق بصلاح تبنّي التصويت السري في الانتخابات البرلمانية، اعتمادًا على استعماله في النوادي والجمعيات الخاصة. إن عضو النادي هو في الحقيقة (وليس كما يظن الناخب نفسه زيفًا وبهتانًا) غير واقع تحت أي واجب للأخذ بعين الاعتبار رغبات ومصالح أي شخص آخر. إن كل ما يعرب عنه في صوته يتلخص في إما أنه يريد أو لا يريد أن يزامل أي شخص معيَّن. وهذا مبدأ ثابت معروف مآله أن رأيه يتعلق فحسب باتجاهه ورفاهيته. إن له الحق [في] أن يتصرف بصوته كما يشاء دون أن يثير خصامًا، وفي ذلك صالح للجميع بما [بمن] فيهم الشخص المرفوضة زمالته. وهناك سبب إضافي يزيل الاعتراض لممارسة التصويت السري في مثل تلك الحالات، هو أن ذلك التصويت لا يؤدي بالضرورة أو بالطبيعة إلى الكذب؛ فالأشخاص المعنيون بالأمر هم من نفس الطبقة أو الفئة، ويعتبر من غير اللائق أن يضغط أحدهم على الآخر بصدد الطريقة التي يدلي فيها بصوته. على أن الأمر يختلف عن ذلك كلية في الانتخابات البرلمانية، ومن المتوقع أن يظل الأمر كذلك ما دامت العلاقات الاجتماعية التي تنتج الحاجة للانتخاب قائمة، وما دام أي شخص أعلى من الآخر يظن أن له الحق في الإملاء عليه بشأن صوته. وما زالت مثل هذه الحالة موجودة فلن يكون الصوت الذي أعطي هو الصوت الذي كان مرغوبًا فيه.

في أي انتخاب سياسي، وحتى على أساس حق الانتخاب العام (وأكثر من ذلك في حالة حق الانتخاب المقيد)، فإن الناخب يقع عليه بصورة قاطعة واجب أدبي للأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب، لا منفعته الشخصية، وعليه أن يدلي بصوته، في ضوء أحسن حكم يتوصل إليه برأي ثاقب، تمامًا كما يكون مفروضًا عليه الإدلاء به لو كان هو الناخب الوحيد ولو كان الانتخاب يعتمد عليه وحده. وعلى هذا الأساس فإن واجب التصويت، كأي واجب عام آخر،

يجب أن ينفذ أمام عين الشعب وانتقاده، حيث إن كل فرد من الشعب ليس له مصلحة في تنفيذ ذلك الواجب فحسب بل له أيضًا الحق في أن يعتبر نفسه مهانًا إذا ما نفذ ذلك الواجب بأي شكل لا تتوفر فيه الأمانة والعناية. ومما لا شك فيه أن هذه القاعدة في الآداب السياسية، وفي غيرها من القواعد الأدبية السياسية أيضًا، ليست قاعدة ثابتة لا يجوز المساس بها إطلاقًا، حيث إنه يمكن التغاضي عنها ووقف العمل بموجبها بسبب اعتبارات أخرى أكثر أهمية قد تقوم. على أن ثقل تلك القاعدة يبلغ حدًا من الوزن لا يسمح بالابتعاد عنها إلا في الحالات التي تكون ظروفها فوق العادة.

ومن الجائز، بلا جدال، أنه إذا حاولنا، عن طريق الإعلان والدعاية، حمل الناخب على أن يكون مسؤولًا عن صوته أمام الجمهور، فقد يؤدي ذلك إلى جعله عمليًا مسؤولًا عن صوته أمام شخص قوي نافذ تكون مصلحته معارضة لصالح المجتمع العام أكثر مما تكون مصلحة الناخب نفسه معارضة للمصلحة العامة، وخاصة إذا ما حرره من تلك المسؤولية إطلاقًا الاحتماء بدرع السرية. وعندما يكون هذا هو الوضع الذي يسود، بدرجة كبيرة، قسمًا كبيرًا من الناخبين، فقد يكون التصويت السري أقل الشرور. وعندما يكون الناخبون عبيدًا فإنه يتسامح بأي شيء يعمل لتمكينهم من تحطيم النير. إن أقوى مبرر للتصويت السري يقوم عندما تكون القوة الشريرة للقلة أو للكثرة في ازدياد. وفي عهد انهيار جمهورية روما فإن الأسباب الموجبة للتصويت السري لم يكن من المستطاع مقاومتها. فإن القلة الحاكمة كانت تزداد، عامًا بعد عام، ثراء وطغيانًا، بينما كان الشعب يزداد فقرًا وأكثر اعتمادًا على الغير. ولذلك، فإنه كان من الضروري إيجاد حواجز أقوى فأقوى ضد سوء استعمال حق الانتخاب الذي جعل مجرد أداة في أيدي أشخاص نافذين لا مبادئ لهم. ومما لا شك فيه أيضاً أن التصويت السري، على قدر ما كان موجودًا منه، كان ذا أثر عملي طيب في الدستور الأثيني. وحتى في أكثر المدن اليونانية استقرارًا فقد كان من الممكن تدمير الحرية، لبعض الوقت، عن طريق صوت واحد يحصل عليه بطريق غير صالحة، ومع أن الناخب الأثيني لم يكن على درجة من الاعتماد على الغير تكفي لأن تجعله يألف الضغط عليه، إلا أنه من

المحتمل أن يكون قد رشاه أو استفزه وأرهبه بعض أعمال ضد القانون كان يقوم بها نفر من الأفراد، وأثينا لم تخل دائمًا من مثل هؤلاء الاستغلاليين. وفي مثل تلك الحالات، فإن التصويت السري كان أداة قيمة للنظام وقبلت به طبقة «يونوميا»[1]، تلك الطبقة التي جعلت مركز أثينا يمتاز على غيره من المدن والنواحي والدول في العهد القديم.

أما في أكثر دول أوروبا الحديثة تقدمًا، لا سيما في هذه البلاد، فإن قوة الضغط على الناخبين قد انخفضت وتزداد انخفاضًا يوم بعد يوم، ولم يعد اليوم ما يدعو إلى الخوف من النفوذ الذي يتعرض له الناخب على أيدي الآخرين، بل ما يثير الخشية من المصالح الشريرة والشعور السيّىء الذي يكمن في الناخب نفسه، سواء كفرد أو كعضو من طبقة.

ولذلك، فإن حمايته من الخطر الأول، على حساب إزالة كل كبح للخطر الثاني، يكون معناه استبدال شر صغير معرض للزوال بشر أعظم نام. وبصدد هذا الموضوع فيما يتعلق بتطبيقه في إنكلترا في الوقت الحاضر، فقد أصدرت نشرة حول الإصلاح البرلماني، أعربت فيها عن رأيي بوضوح وبصورة قوية، وحيث أني لا أستطيع زيادة التحسين في تلك الآراء، فإني أورد فيما يلي ما قلته في تلك النشرة:

«قبل ثلاثين عامًا كان لا يزال القول حقًا بأنه في انتخاب أعضاء البرلمان كان الشر الأساسي الذي يتوجب الاحتماء منه والذي كان التصويت السري يرمي إلى تجنبه، هو الضغط الذي يمارسه الملاكون وأصحاب العمل والعملاء. أما الآن فإني أرى مصدرًا أكبر للشر كامنًا في أنانية الناخب نفسه، أو في محاباته الأنانية. وأنا قانع الآن بأن الصوت الدنيء والشرير يُعطى في الغالب في ضوء مصلحة الناخب، أو مصلحة طبقية، أو في ضوء شعور دنيء في نفس الناخب، أكثر مما يُعطَى نتيجة للخوف من العواقب على أيدي الآخرين. والتصويت السري يمكّن الفرد من الخضوع لتلك المؤثرات، دون أن يساوره أي شعور بالعار أو بالمسؤولية.

---

(1) يونوميا = طائفة منظمة جدًا.

«وفي أزمنة غير بعيدة كان للطبقات العليا والثرية السيطرة الكاملة على الحكومة، وكانت سلطتها مصدر الشكوى الأساسية في البلاد. وعادة الانتخاب وفق أوامر صاحب العمل، أو صاحب الملك، كانت مؤسسة ثابتة إلى درجة لم يكن أي شيء يستطيع زعزعة أركانها، إلا شعور شعبي قوي، قلما كان يوجد إلا بالنسبة لموضوع جد خطير. ولذلك، فإن الصوت الذي كان يدلى به ضد تلك المؤثرات كان، بوجه عام، صوتًا أمينًا وذا روح عامة. وعلى كل حال، وبقطع النظر عن الأسباب التي أملت الشكل الذي أعطي ذلك الصوت بموجبه، فإنه كان من المؤكد صوتًا صالحًا حيث إنه كان يتحدى الشرِ الأكبر، أي شر نفوذ القلة الحاكمة العرم. ولو كان الناخب في ذلك العهد قد مُكِن، مع توفر السلامة لنفسه، أن يمارس حقه بحرية، ولو حتى بدون ذكاء أو أمانة، لتوفر كسب كبير للإصلاح حيث إنه كان من شأن ذلك تحطيم نير السلطة الحاكمة في البلاد ذلك الوقت، أي سلطة الملاكين والاستغلاليين في البلديات، تلك السلطة التي خلقت وصانت كل ما هو رديء في المؤسسات وفي إدارة الدولة.

«ولم يؤخذ بالتصويت السري، ولكن تقدم الظروف قام، ولا يزال يقوم، بهذا الصدد، بعمل التصويت. إن حالة البلاد السياسية والاجتماعية، فيما يتعلق بأثرهما في هذا الموضوع، قد تبدلت كثيرًا ولا تزال تتبدل، فلم تعد الطبقات العليا سادة للبلاد. والشخص الذي يظن أن الطبقات الوسطى هي اليوم تابعة للطبقات العليا، إذ أن الطبقات العاملة هي اليوم معتمدة على الطبقتين العليا والوسطى، كما كان الحال قبل ربع قرن، فإنه رجل أعمى لا يستطيع أن يرى إشارات الزمن. إن حوادث ذلك الربع من قرن لم تعلم كل طبقة أن تعرف قوتها الجماعية فحسب بل جعلت أيضًا الأفراد في طبقة أدنى في وضع يمكنهم من إيجاد جبهة جريئة في وقوفها في وجه الأفراد من طبقة أعلى. وفي أكثر الحالات، فإن صوت الناخبين، سواء كان معارضًا لرغبات الذين [هم] أعلى منهم أو موافقًا لها، ليس اليوم نتيجة للضغط بل إعرابًا [إعراب] عن تحيزات شخصية أو سياسية. إن معايب نظام الانتخاب الحالي هي نفسها برهان على هذا. إن نمو الرشوة، التي ترتفع الشكاوى ضدها، وسريان عدواها إلى أماكن كانت خالية منها في السابق، دليل على أن التأثيرات المحلية لم تعد هي السائدة

وعلى أن الناخبين يصوتون اليوم لإرضاء أنفسهم وليس لإرضاء آخرين من الناس. وليس من شك بأن كمية كبيرة من الاعتماد العبودي لا تزال باقية في بعض المقاطعات والمدن الصغيرة، على أن روح الزمن معارضة لها وأن قوة الحوادث تعمل باستمرار على إزالتها. إن المستأجر الصالح يستطيع اليوم أن يشعر بأنه ذو قيمة للمالك، تمامًا كما أن المالك ذو قيمة للمستأجر، كما يستطيع التاجر الصغير الناجح أن يشعر بأنه مستقل عن أي عمل معيَّن، وفي كل انتخاب تظهر الأصوات أكثر فأكثر بأنها أصوات الناخبين مباشرة. ولذلك، فإن عقولهم، أكثر بكثير من ظروفهم الشخصية، هي التي في حاجة للتحرر. ولم يعد الناخبون أداة طيعة تعمل وفق إرادة أشخاص آخرين، ولا مجرد عملاء لتركيز السيطرة في أيدي قلة متحكمة. والناخبون أنفسهم يتجهون الآن لأن يكونوا هم الفئة المتحكمة.

«وإرادة الناخب هي التي تقرر صوته، ولا تقرره إرادة شخص آخر يكون سيده. ولذلك، فإن مركزه يكون على أساس النسبة الحقيقية مشابهًا لمركز عضو البرلمان، الأمر الذي يحتم العلانية. وما دام أي جزء من المجتمع غير ممثل، فإنه لا يمكن التنديد بحجة الميثاقيين[2] المقدمة ضد الانتخاب السري المقرون بتقييد حق الانتخاب العام. والناخبون الحاليون، ومعظم من قد يضمهم إليهم مشروع إصلاح محتمل، هم الطبقة الوسطى، ولهم من المصلحة الطبقية (منفصلة عن الطبقات العاملة) بقدر ما للملاكين أو كبار رجال الصناعة منها. ولو أن حق الانتخاب أعطي لجميع العمال المهرة، ففي مثل تلك الحالة يكون لهم، أو من المحتمل أن يكون لهم، مصلحة طبقية منفصلة عن مصلحة العمال غير المهرة. وعلى فرض أن حق الانتخاب أطلق لجميع الرجال، وعلى فرض أن ما كان يسمى خطأ في السابق بحق الانتخاب العام ويسمى اليوم سخفًا بحق الانتخاب للذكور، أصبح هو القانون، فإن الناخبين لا تزال لهم مصلحة طبقية،

(2) إن الميثاقيين كانوا أعضاء في حركة قامت بها الطبقة العاملة للمطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية أوسع من تلك التي اشتمل عليها مشروع الإصلاح لعام 1832 الذي أعطى الطبقة الوسطى حق الانتخاب، وقد فُصلت اعتراضاتهم في «ميثاق الشعب» في 1838. واختفت الحركة بعد 1850 وكان توماس كارلايل (1795-1881) من أبرز دعاة الميثاقيين.

بتمييزهم عن النساء. وعلى فرض أن موضوعًا يتعلق مباشرة بالنساء عرض على الهيئة التشريعية، من مثل السؤال عما إذا كان يحق للنساء أن يتخرجن من الجامعات، أو عما إذا كان واجبًا تبديل القصاص الخفيف الذي يتعرض له القساة الذين يضربون زوجاتهم يوميًا إلى درجة الموت بقصاص أكثر تأثيرًا، وكذلك على فرض أن قُدّم للبرلمان البريطاني اقتراح بأن يكون للنساء المتزوجات الحق في أملاكهن (ومثل هذا الاقتراح تتقدم به اليوم الولايات الأمريكية، ولاية بعد ولاية، لا لتضمينه القانون، بل لجعله نصًا في دساتيرها التي يعاد فيها النظر). وفي مثل تلك الافتراضات، أفليس من حق زوجة الرجل وبناته أن يعرفن عما إذا كان يدلي بصوته إلى جانب المرشح الذي يؤيد تلك الاقتراحات أو ضده؟

«ومن المؤكد أن هذه الحجج سيُعترض عليها على أساس أنها تشتق قوتها من الاعتقاد بأن حق الانتخاب العام هو اليوم في حالة غير عادلة. إنه إذا كان رأي غير الناخبين من المحتمل أن يحمل الناخب على الإدلاء بصوته بأمانة ومنفعة أكثر مما يكون عليه الحال لو ترك لنفسه، فإنهم يكونون أكثر جدارة منه في أن يكونوا ناخبين، ولذلك يجب أن يتمتعوا بحق الانتخاب، وإن أي شخص جدير بأن يؤثر على الناخبين جدير بأن يكون ناخبًا، وأن هؤلاء الذين يقتضي أن يكون الناخبون مسؤولين أمامهم يجب أن يكونوا أنفسهم ناخبين؛ ونظرًا لأنهم كذلك، فإن لهم الحق في أن يحميهم درع التصويت السري من التأثير غير المبرر الذي يمارسه أفراد أقوياء أو طبقات لا يجب أن يكونوا مسؤولين أمامهم.

«لقد ظننت مرة أن تلك الحجة مقبولة، ولكنها تبدو لي الآن أن لا أساس لها. إن جميع الجديرين بأن يؤثروا على الناخبين ليسوا، لذلك السبب، جديرين بأن يكونوا أنفسهم ناخبين؛ فقوة الناخبين أعظم من قوة المؤثرين، وقد يكون هناك أشخاص ناضجون للقيام ببعض الوظائف السياسية الصغيرة ولكن نضوجهم ليس على درجة يمكن معها إسناد وظائف أعلى إليهم. إن آراء ورغبات أفقر طبقات العمال وأقلها صقلًا قد تكون مفيدة كمؤثر (من بين

مؤثرات أخرى) على عقول الناخبين، وكذلك على الهيئة التشريعية؛ ومع ذلك، فإنه قد يكون شرًا كبيرًا أن يعطوا نفوذًا سائدًا عن طريق قبولهم لممارسة حق الانتخاب ممارسة كاملة، ما داموا على حالتهم الحاضرة من الذكاء والآداب. والواقع أن التأثير غير المباشر هذا الذي يقوم به الأشخاص الذين ليس لهم حق الانتخاب هو الذي يمهد لفترة الانتقال لتوسيع حق الانتخاب، وهو الوسيلة التي تؤدي، عندما يحين الحين، إلى توسيع حق الانتخاب سلميًا. على أن هناك اعتبارًا عميقًا آخر يجب أن لا يغفل عنه في التكهنات السياسية. إنه لا أساس للفكرة القائلة بأن العلانية والشعور بالمسؤولية نحو الشعب ليسا مفيدين ما لم يكن الشعب أهلًا لإصدار حكم سليم. إن القول بأن الرأي العام لا يفيد إلا عندما ينجح في فرض ما يلائمه لهو رأي سطحي جدًا ومفهوم مبتسر لفائدة الرأي العام. أن يكون على الشخص أن يدافع عن نفسه في وجه الآخرين ليس أمرًا هامًا لسوى هؤلاء الذين يعملون ضد آراء الآخرين لأنه يضطرهم إلى التمكن من موقفهم.

«على أنني لا أوافق حتى على هذا القول. وأنا لا أستطيع أن أعتقد أن التصويت السري سيكون مرغوبًا فيه حتى لو كان الجميع جديرين بحق الانتخاب العام وحاصلين عليه. أولًا لأنه لا يمكن أن يظن، في مثل تلك الحالات، أن هناك حاجة له. ولنتصور حالة الأشياء التي ينطوي عليها هذا المثال، أي شعب كله متعلم يتمتع كل بالغ فيه بصوت، وحتى إذا كانت نسبة صغيرة من الشعب ناخبين [ناخبة] وأكثرية السكان تقريبًا غير متعلمين [متعلمة]، وكان الرأي العام، كما يراه الآن كل فرد، هو القوة الحاكمة في آخر المطاف، فإنه من الوهم والخيال أن يظن أنه سيكون في وسع الملاكين والأغنياء أن يمارسوا أية سلطة على مجتمع كله يستطيع القراءة وله أصوات لحمله على العمل ضد اتجاهه ورغباته. ومع أن حماية السرية للناخبين لا يكون لها حاجة في مثل تلك الحالة، إلا أن مراقبة العلنية ستكون حاجة ماسة. إن حصة الرجل المعينة في المصلحة العامة، حتى ولو لم تكن له مصلحة خاصة تجذبه في اتجاه معاكس، ليست، كمبدأ عام، كافية لحمله على القيام بواجبه نحو الشعب دون وجود عوامل إقناع خارجية أخرى. كذلك لا يمكن

أن يقال إنه حتى لو كان للجميع أصوات، فإنهم سيدلون بأصواتهم بأمانة في التصويت السري كما في التصويت العلني. إن الرأي القائل بأنه عندما يؤلف الناخبون المجتمع كله، فإنهم لا يمكنهم أن يكون لهم صالح في الإدلاء بأصواتهم ضد مصلحة المجموع، رأي له صوت أكثر مما له معنى. ومع أن المجتمع كمجموع (كما ينطوي عليه حب الاصطلاح) لا يمكنه أن يكون له مصلحة غير مصلحته الجماعية، فإن أي فرد أو كل فرد فيه قد تكون له مثل تلك المصلحة. إن مصلحة الشخص تتألف من كل شيء يهتم ويعنى به. ولكل شخص من المصالح المختلفة بقدر ما فيه من شعور المحبة والكراهية. ولا يمكن أن يقال إن أي عامل من تلك العوامل، يشكل وحده «مصلحة الرجل» أو أن يقال إن الرجل صالح أو رديء وفقًا لما يفضله من مصلحة له على مصلحة أخرى له. والرجل الطاغية في بلده يميل إلى العطف على الطغيان (على أن يمارس الطغيان عليه) ولا يمكن على وجه التأكيد أن يعطف على مقاومة الطغيان. إن الرجل الحسود يدلي بصوته ضد أرستيديس(*) لأنه يسمى بالرجل العادل. والرجل الأناني يفضل ولو مصلحة شخصية ضئيلة جدًا على حصة من المنفعة التي تعود على بلاده من وجود قانون صالح؛ ذلك لأن المصالح التي تميل إليها نفسه هي التي توجدها عادته العقلية وتجعله يقدرها أحسن تقدير. إن عددًا كبيرًا من الناخبين يكون أمامهم أساسان للاختيار، أساس خاص وأساس عام، والأساس العام هو الذي يؤثر الناخبون التظاهر بأنه هو الذي يوجههم في التصويت. إن الناس يرغبون في العادة أن يظهروا أحسن ما فيهم من مميزات للآخرين حتى لو لم يكونوا أحسن منهم. والناخبون يعطون الأصوات غير الشريفة الناجمة من اعتبارات دنيئة في التصويت السري أكثر مما يعطونها في التصويت العلني، وتوجد حوادث - وقد يتكرر وقوع مثلها بكثرة - أظهرت أن القيد الزاجر الوحيد لأكثرية من السوقة هو احترامهم التلقائي بدون إرادة لرأي أقلية شريفة. ونظرًا لأن كل ذلك الصالح من الأمور سيضحى به في التصويت السري، وحتى في أحسن الظروف ملائمة [ملاءمة]، فإنه من اللازم تقديم

(*) أريستِديس (Aristediés) (540-468 ق.م.): قائد وسياسي أثيني، اشترك في وقعَتَي سَلاويلاتيا. لُقّب بـ«الصّديق» لنزاهته وتفانيه في سبيل الوطن. (م)

حجج أقوى تثبت ضرورته وجعل تبنيه مرغوبًا فيه»[3] (مع العلم بأن قضية التصويت السري تزداد حججها يومًا بعد يوم).

وليس من الضروري إضاعة الوقت في بحث سائر النقاط المتعلقة بطريقة الانتخاب. إن نظام التمثيل الشخصي، كما وضعه المستر هير، يجعل من الضروري استعمال أوراق التصويت. ولكنه يبدو لي أن مما لا بد منه هو وضع توقيع الناخب على ورقة الانتخاب في مركز عام للانتخاب، أو إذا لم يكن هناك مثل ذلك المركز الملائم أن يكون التوقيع في مكتب ما مفتوح للجميع وبحضور موظف عام مسؤول. أما الاقتراح الذي رُفض، والذي كان مآله السماح بإملاء أوراق الانتخاب في مكان إقامة الناخب وإرسالها بالبريد، أو تسليمها لموظف عام مهمته استلامها، فإني أعتبره اقتراحًا مميتًا، حيث إن العمل الذي يجري في تلك الحالة يجري في جو تكون فيه التأثيرات الشريرة أكثر من التأثيرات الطيبة؛ ففي ظل السرية يستطيع الراشي أن يراقب بعينه تنفيذ اتفاقه مع الناخب، كما يستطيع الشخص الضاغط أن يتحقق من خضوع الناخب للضغط، بينما تكون التأثيرات الطيبة التي يمكن توفرها بحضور هؤلاء الأشخاص الذين يعرفون مشاعر الناخب الحقيقية، وكذلك التأثيرات الملهمة الناتجة عن عطف الأشخاص الذين ينتمون إلى حزب الناخب أو الذين من رأيه تكون مستبعدة وموصدة في وجهها الأبواب[4].

(3) آراء حول الإصلاح البرلماني، الطبعة الثانية، صفحة 32-36.

(4) «لقد أوصى بمثل هذا الإجراء على أساس توفير النفقات والحصول على أصوات الكثيرين من الناخبين الذين لولاه ما كانوا ليدلوا بأصواتهم، وهؤلاء الناخبون يعتبرهم أصحاب الاقتراح طبقة من الناخبين مرغوبًا فيها جدًا. لقد وضِعت هذه الطريقة موضع التنفيذ في انتخابات قانون أولياء أمور الفقراء، وأثار نجاحها في تلك المناسبة الرغبة في تبنيها في حالة أكثر أهمية، هي حالة انتخاب أعضاء البرلمان. ولكن الحالتين تبدوان لي مختلفتين بشأن النقطة التي يعتمد عليها الإجراء. ففي انتخاب محلي لنوع خاص من الأعمال الإدارية، التي تتألف بوجه عام من تصريف مال عام، فإن هناك هدفًا لمنع الاختيار من الوقوع بشكل شامل بأيدي هؤلاء الذين يعنون عمليًا بالسيطرة عليه، ونظرًا لأن المصلحة العامة المرتبطة بذلك الانتخاب هي من نوع محدود، وفي معظم الحالات ليست على درجة كبيرة من الأهمية، فإن الميل إلى العناية بذلك الموضوع من المتوقع أن يكون مقتصرًا على الأشخاص الذين يأملون في أن يستغلوا نشاطهم لمنفعتهم الخاصة، كما يكون من مصلحتهم المرغوب فيها جعل تدخّل أشخاص آخرين في الموضوع أقل ما يمكن إضرارًا بهم، ليستطيعوا هم أن يسيطروا على تلك المصالح=

ويجب أن تكون مراكز الاقتراع عديدة يمكن لكل ناخب أن يصل إليها بسهولة كما يجب أن لا يتسامح، في أية حالة من الحالات، أن يقوم المرشح بتسديد نفقات الانتقال والمرضى فقط، وفقًا للشهادات الطبية، هم الذين يكون لهم الحق في المطالبة بوسيلة نقل ملائمة تكون على حساب الدولة أو المنطقة المحلية، وعلى الحكومة أن تتحمل نفقات الانتخاب وموظفي الاقتراع وسائر مستلزمات الأداة الانتخابية. والمرشح يجب أن لا يكون مطلوبًا منه تحمل نفقات لانتخابه سوى كمية تافهة محدودة منها، كما يجب أن لا يسمح له بأكثر من ذلك، ويرى المستر هير أنه من المرغوب فيه أن يطلب من كل شخص يسجل اسمه في لائحة المرشحين بمبلغ خمسين ليرة استرليني [استرلينية]، وذلك لغرض منع الأشخاص الذين لا أمل لهم في النجاح ولا يكون لديهم أية نية حقيقية لمحاولة النجاح لمنعهم من ترشيح أنفسهم، وهو ترشيح يقدمون عليه لمجرد حب الشهرة والظهور، أو ربما بقصد اجتذاب بعض الأصوات التي يكون مرشحون جديون آخرون في حاجة إليها لضمان فوزهم. وهناك نفقات لا مناص للمرشح أو أنصاره من القيام بها، وهي نفقات لا يمكن توقع قيام الجمهور بها لأجل أي شخص يطلبها منه، وتلك هي النفقات الضرورية لتعريف الناخبين بآرائه وأفكاره ومبادئه عن طريق الإعلانات والنشرات واليافطات. ولضرورة ملافاة النفقات التي من هذا النوع، فإن مبلغ الخمسين ليرة الذي يقترحه المستر هير يجب أن يكون كافيًا (وعند الضرورة

=الخاصة، ولكن عندما تكون المسألة موضوع عمل عظيم للحكومة الوطنية، على كل شخص أن يعنى به إما لمصلحة خاصة تنجم عنه وإما لمجرد العناية بذكاء وبُعد نظر، فحينئذٍ يكون الهدف أن يمنع من التصويت الأشخاص الذين لا يكترثون للموضوع لا أن يشجعوا على الاشتراك في الانتخاب بأية وسيلة سوى الوسيلة التي تؤدي إلى إيقاظ عقولهم النائمة. إن الناخب الذي لا يهتم بالانتخاب على درجة تحمله على الذهاب إلى مركز الانتخاب فإنه يكون ذلك النوع من الإنسان الذي إذا ما استطاع الإدلاء بصوته بدون عناء، فإنه يعطيه لأول شخص يطالبه بصوته أو يغريه بشيء تافه للإدلاء به بشكل معيّن. والرجل الذي لا يعنى بأن يدلي بصوته ليس من المتوقع أن يعنى بكيفية الإدلاء بصوته والهدف الذي يصوت لأجله، ورجل يكون على مثل تلك الحالة العقلية ليس له أي حق أدبي للتصويت أبدًا؛ ذلك أنه إذا ما أدلى بصوته فإن ذلك الصوت لا يكون إعرابًا عن اعتقاد؛ ومع ذلك، فإنه يعتبر حسابيًا مثل الصوت الذي يمثل آراء وأهداف الحياة، وله نفس القيمة في تقدير النتيجة». (آراء حول الإصلاح البرلماني، الطبعة الثانية، صفحة 32-36).

يمكن رفع ذلك المبلغ إلى مئة ليرة). وإذا ما شاء أصدقاء المرشح أن يتحملوا بعض النفقات للجان الدعاية، فلا توجد هناك وسيلة لمنعهم من ذلك، ولكن أية نفقات تخرج من جيب المرشح يجب أن لا تتجاوز مبلغ (خمسين ليرة أو مئة ليرة) وإلا كانت غير قانونية وتدعو إلى معاقبته. وإذا ما ظهر وجود أي احتمال بأن يرفض الجمهور التغاضي عن الادعاء الكاذب، فيجب أن يُطلب من كل عضو عندما يحتل مقعده أن يصرح، بالقسم أو بالشرف أنه لم ينفق وأنه لن ينفق، أي مبلغ من المال يتجاوز الخمسين ليرة، إما مباشرة وإما غير مباشرة لأغراض انتخابه، وإذا أمكن التثبت من أن ذلك التصريح كان كاذبًا، أو أن العهد قد نكث به، فإن الشخص يجب أن تطبق عليه عقوبات الكذب والتزييف، ومن المتوقع أن يؤدي [تؤدي] تلك العقوبات، بإظهارها أن الهيئة التشريعية كانت جادة، إلى إثارة الرأي العام ضد الجريمة واعتباره إياها أبشع جريمة ضد المجتمع، وإذا ما بلغ المجتمع مثل ذلك الشعور، فلا يعود هناك من حاجة لاعتبار تصريح القسم أو الشرف غير ملزم[5]. والعمل ضد الضغط

---

(5) إن عددًا من الشهود الذين ظهروا أمام لجنة مجلس العموم في عام 1860، بشأن تنفيذ قانون منع الممارسات الفاسدة، وكان بينهم عدد من كبار الخبراء في شؤون الانتخاب، كانوا يعطفون (إما إطلاقًا وإما كإجراء أخير) على مبدأ مطالبة أعضاء البرلمان بإعطاء تصريح تعهدي، كما كان من رأيهم أنه إذا كانت هناك عقوبات تطبق على الكاذبين، فإن الفكرة ستكون ذات أثر عملي كبير. (بيّنات صفحات 46، 54-57، 67، 123، 198-202، 208). وقال رئيس لجنة وويكفيلد للتحقيق (وكان يشير بالتأكيد إلى اقتراح آخر): - «إذا رأوا أن الهيئة التشريعية جادة بشأن الموضوع، فإن الإدارة ستتمكن من العمل... وإني واثق تمامًا بأنه إذا ما اتخذ إجراء لتسويد سمعة الشخص الذي يدان بالرشوة، فإن ذلك سيغير اتجاه الرأي العام». (ص 26 و32).

أما أحد البارزين من أعضاء تلك اللجنة (وهو أحد البارزين أيضًا في الوزارة الحاضرة)، فظهر أنه كان يعارض في تطبيق العقوبات على الحنث بعهد له صفة الوعد فحسب، ويرى تطبيقها على الحنث بالقسم الرسمي. وقد لفت نظره إلى أن اليمين الذي يقسمه شاهد أمام محكمة قضائية هي تعهد له صفة الوعد. أما الملاحظة التي تقول بأن وعد الشاهد يتعلق بعمل يعمل مباشرة، بينما يكون وعد العضو لكل زمن مستقبل، فيمكن أن تكون صحيحة إذا كان في الاستطاعة أن يعتقد بأن القاسم يمكن أن ينسى الواجب الذي تعهد به، أو كان يمكن أن يخرقه دون علم منه.

وثمة صعوبة أكبر تتعلق بالنفقات الانتخابية، وهي الناشئة عن الادعاء المتكرر بصدد نفقات الانتخاب، القائل بأن من النفقات ما يكون تبرعات لجمعيات خيرية محلية أو لأغراض مشابهة. ولذلك، فإنه من الواجب إصدار تشريع ينص على عدم جواز دفع المال للأعمال الخيرية في المكان الذي يمثله =

ينطوي على تأثير هادئ مستمر. وما لم يكن الشخص تحت تأثير هياج عاطفي مؤكد، فإنه لا يعلم ما من شأنه أن يثير عليه لومًا عظيمًا، إلا أن يكون عمله ناشئًا عن غرض معيَّن وخطة مرسومة، الأمر الذي يوفر دليلًا على وجود تفكير وتعمد يصدران عادة عن اعتقادات شخصية قوية مخلصة، اللهم إلا إذا كان الشخص رديئًا جدًا. إن مجرد الشعور في الفرد بأن عليه أن يقدم حسابًا عن سلوكه هو بنفسه عامل قوي لإقناع الشخص بالإقدام على عمل يستطيع أن يقدم عنه حسابًا مرموقًا. وإذا ما كان أحد يظن أن مجرد الواجب للاحتفاظ بما هو طيب لا يشكل عاملًا يقيد من سوء استعمال السلطة، فإنه لا يكون قد استرعى انتباهه لسلوك هؤلاء الذين لا يشعرون بضرورة وجود مثل ذلك القيد.

ولكنه من الممكن أن يقال، إن لم يكن الآن ففيما بعد على الأقل، إنه عندما يكون الجميع جديرين بأن يكون لهم أصوات، وعندما يعطى كل الرجال والنساء حق الانتخاب بفضل جدارتهم، فلا يقوم حينئذٍ خطر من قيام تشريع طبقي، ويكون الناخبون، باعتبار أنهم الأمة، غير مستطيعين أن تكون لهم أية مصلحة مستقلة عن المصلحة العامة، حتى لو أن الأفراد استمروا في الإدلاء بأصواتهم وفقًا للقناعة الخاصة أو الطبقية، فإن الأكثرية لا تكون لها مثل تلك القناعة؛ ونظرًا لأنه لن يكون حينئذٍ غير ناخبين يتوجب عليهم أن يكونوا مسؤولين أمامهم، فإن أثر الانتخاب السري، باستثناء التأثيرات الشريرة فحسب، سيكون نافعًا. إن الرأي العام لا يتسامح مع المدعي الكاذب إلا إذا كان يتسامح بشأن الأمر الذي يشكو منه المجتمع. تلك هي لب القضية فيما يتعلق بالفساد الانتخابي. ولم تقم حتى الآن، من جانب رجال السياسة، أية محاولة

= العضو في البرلمان. وعندما تكون تلك التبرعات شريفة وخالية من الغرض، فإن الشعبية التي تنتج عنها تكون منفعة ليس من الممكن حرمان الثراء منها. ولكن القسم الأكبر من ذلك الشر يقوم عندما يكون الغرض الحقيقي من تقديم تلك التبرعات هو استغلاله لقصد الرشوة. وللاحتياط ضد مثل هذا الشر، فإنه يتوجب على العضو أن يضمِّن تصريحه التعهد بأن تكون جميع المبالغ التي أنفقها في الدائرة، أو لأي غرض مرتبط بها أو بسكانها (وربما باستثناء نفقاته في الفندق) بمعرفة مراقب الانتخاب، وأن يقوم ذلك المراقب (وليس العضو نفسه أو أنصاره) بتحقيق أغراض ذلك الإنفاق والتأكد من سلامتها. أما مبدأ جعل جميع النفقات الانتخابية المشروعة عبئًا على الناحية وليس على المرشح، فقد أيده اثنان من أحسن الشهود.

جدية وحقيقية لمنع الرشوة؛ حيث إنه لم تكن هناك أية رغبة صادقة بأن تكون الانتخابات قليلة النفقات. إن ارتفاع نفقات الانتخاب يعود بالمنفعة على الذين يستطيعون تحملها، لأن ذلك الارتفاع يؤدي إلى استبعاد الكثيرين من المنافسين. وكل شيء يتسم بالرغبة في قصر الدخول إلى البرلمان على الأشخاص الأثرياء يُعتبر اتجاهًا من اتجاهات حزب المحافظين. وهذا الشعور قائم بشكل عميق في المشرعين من رجال الحزبين السياسيين، فهم لا يعنون كثيرًا بمن يدلي بأصواته من الناخبين ما داموا يشعرون بأنه لا يمكن أن تعطى الأصوات إلا لأشخاص من طبقتهم. إنهم يدركون أنهم يستطيعون الاعتماد على شعور الزمالة في أفراد طبقتهم، وعلى التسلط على الطبقة الثرية الجديدة النامية، كما يعلمون أن لا خوف على مصالح وشعور الأغنياء ما دام من المستطاع منع الأشخاص الديمقراطيين حقيقة من دخول البرلمان. ولكن سياستهم هذه خاطئة جدًا. إن الغرض الذي يجب أن يُسعى إلى تحقيقه هو الجمع بين أحسن الأعضاء في الطبقتين على أسس واعتبارات تجعلهم جميعًا يسيرون باتجاه المصلحة العامة.

ولا يوجد شر في المؤسسات السياسية أكبر من الشر الذي ينطوي عليه اعتبار الوظائف السياسية بأنها مظهر من مظاهر العطف يُغدق على الأنصار؛ وقد بلغ هذا الخطر حدًا مخيفًا، حيث أصبح رجل السياسة لا يرغب في الوظيفة فحسب، بل أيضًا في أن يدفع المال لقاء الحصول عليها كما لو كان له فيها مصلحة مادية. والواقع أن الأشخاص لا يتلذذون بدفع مبالغ طائلة من المال لمجرد غرض القيام بالعمل... وكان لأفلاطون رأي حكيم بصدد ظروف الحكم الصالح، حيث قال إن الأشخاص الذين يجب أن يُسعى إليهم لإسناد السلطة السياسية إلى أفرادهم هم الأشخاص الذين يكونون أبعد الناس عن السلطة وأزهدهم فيها، وإن أحسن ما يمكن عمله لإقناع أكثر الأشخاص جدارة بتحمل أعباء الحكم هو إثارة مخاوفهم من أن يعرضوا أنفسهم لحكم يتولاه أشخاص رديئون، وعندما يرى ناخب ثلاثة أو أربعة رجال لم يعرف عن أحدهم قبلًا التبذير بأمواله على مشاريع عامة لا مصلحة خاصة فيها، يتنافسون فيما بينهم بالإنفاق لغرض الوصول إلى عضوية البرلمان. عندما يرى الناخب ذلك فماذا يدور بخلده حينئذٍ؟ هل من المحتمل أن يعتقد بأنهم يتحملون

جميع تلك النفقات في سبيل مصلحته؟ وإذا ما كوَّن رأيًا بصددهم لا يكون في صالحهم، فما هو الواجب الأدبي الذي يشعر به بالنسبة لنفسه؟ إن رجال السياسة يعتبرون آراء المتحمسين لعدم الفساد حلمًا لذيذًا؛ حيث إنهم قانعون بأن الهيئة الانتخابية لن تكون خالية من الفساد ما لم يصبحوا هم غير فاسدين فيتبدل رأيهم حينئذٍ. وما دام عضو البرلمان المنتخب يدفع المال، بأي شكل أو وسيلة، للحصول على مقعده، فإن الفشل سيحيق بجميع المحاولات التي تبذل لجعل عملية الانتخاب شريفة نقية وليس مجرد مساومات من جانب جميع الفرقاء. وما دام المرشح نفسه وعادات العالم تُعتبر على ما يبدو وظيفة عضو البرلمان مسألة شخصية لا مسألة واجب، فمن العبث محاولة إفهام الناخب العادي بأن انتخاب عضو البرلمان هو أيضًا واجب، وأنه ليس حرًا في إعطاء صوته على أساس أي اعتبار آخر سوى اعتبار الكفاءة والجدارة.

ونفس المبدأ الذي يتطلب أن لا يكون مفروضًا على الشخص المنتخب دفع المال لأغراض انتخابية وأن لا يسمح له بذلك، يتجه في أغراضه نحو نفس الهدف. إنه يقضي على الاقتراح القائل بأن مسألة دفع مرتبات لأعضاء البرلمان تفسح المجال أمام الأشخاص من مختلف الطبقات والظروف لدخول البرلمان. وإذا ما حدث كما هو حادث في بعض مستعمراتنا، عدم وجود أشخاص أكفاء يستطيعون القيام بوظيفة لا دخل منها، فإن الدفع للأعضاء يجب أن يكون على أساس تعويضهم عن وقتهم ومالهم، وليس كمرتب. ومن الوهم أن يُظن أن مجرد تخصيص مرتب للعضو يفسح المجال لاختيار الأحسن، فأي تعويض يمكن أن يدفع مقابل أشغال عضوية البرلمان لا يمكن أن يجذب أنظار الأشخاص الذين يقومون بصورة جدية بأعمال مهنية تدر عليهم أرباحًا ويساورهم أمل النجاح فيها، وتخصيص مرتبٍ لعضوية البرلمان يجعل منها وظيفة بنفسها، تصرَّف أمورها كما تصرَّف أمورُ أية وظيفة أخرى لغرض واحد هو الحصول على المرتب، وتصبح تلك الوظيفة هدفًا للمغامرين من الطبقة الدنيا. ووجود 658 شخصًا أعضاء في البرلمان مع وجود عشرة أو عشرين ضعف عددهم خارجه يتوقعون ولوجَ أبوابه، سيكون عاملًا مستمرًا لجذب أصوات الناخبين، أو للحفاظ على ما كان مضمونًا منها، بالإسراف لهم بالوعود

والتعهدات على اختلافها، من شريفة ومن غير شريفة، ومن ممكنة ومستحيلة، وكذلك بالالتجاء إلى أحط الشعور وأجهل التحيزات الكامنة في أحط قسم من الخلق. إن النزاع بين كليون وبين (بائع السجق) في رواية أرستوفانيس[6] يعطينا صورة عما يمكن أن يحدث دائمًا. إن مثل ذلك الوضع يكون ضربة مستمرة ضد طبيعة البشر. إن معناه عرض 658 جائزة لأنجح منافق ولمن يستطيع أن يكون أسوأ زعيم لمواطنيه. ولم تعرف عهود الاستبداد جهازًا منظمًا للاستغلال وتنمية الشرور فعل هذا الجهاز[7]. وعندما يحدث (ومثل هذا يمكن أن يحدث في أي وقت) أن يكون من المرغوب فيه اختيار شخص للبرلمان بفضل ما يتمتع به من مؤهلات عالية للقيام بخدمات، لا يستطيع أي شخص آخر يمكن اختياره القيام بها بنفس الكفاءة، وكان ذلك الشخص المرغوب فيه لا دخل مالي له مستقل [بلا دخل مالي مستقل]، سواء من مُلْك أو تجارة أو مهنة، فإنه يمكن اللجوء إلى التبرع العام لمساعدته ماليًا خلال وجوده في البرلمان، كما يمكن اتباع نفس الطريقة التي اتبعت بشأن أندرو مارفيل، وهي جمع التبرعات له من ناخبيه. ومثل هذه الوسيلة لا سبيل للاعتراض عليها، حيث إن ذلك الشرف الذي يناله العضو لا ينطوي على معنى الخنوع والخضوع، وإن التأييد المالي لا يُعطِ في تلك الحالة إلا على أساس اعتبار المؤهلات الشخصية العظيمة المؤثرة التي يتمتع بها الشخص المذكور. ومع أن توفر مثل تلك المؤهلات لا يعني إطلاقًا أن الشخص جدير بالتمثيل الوطني، إلا أنها تؤدي إلى ذلك المفهوم، بينما يتوفر فيها بعض الضمان بأن الشخص المعني يتمتع برأي وإرادة مستقلة.

---

(6) أرستوفانيس (450-385 ق. م.) روائي أثيني. وإشارة مِل هنا هي لرواية الفرسان (425 ق. م.) التي يهاجم فيها أرستوفانيس كليون.

(7) كما يقول المستر لوريمر، إن إيجاد إقناع مادي يشجع أفرادًا من الطبقة الدنيا لتخصيص أنفسهم للشؤون العامة، يعني تدشينًا رسميًا لفكرة دعوة زعيم الشعب للعمل وتولي الشؤون العامة. إن تمكين عدد من الأشخاص النشيطين من جعل نظام الحكم وسيلة لمصلحتهم الشخصية أمر مكروه جدًا، وعندما يترك فرد، أو جمهور، ليعملوا في ظل ما يتمتعون به من ضعف وعدم مقدرة، فإنه يمكن تصور الحالة التي تنشأ من ذلك ومن ازدياد تلاعب المنافقين بتلك الصفات الضعيفة. وإذا كان هناك 658 مقعدًا يمكن كسبها عن طريق إقناع الجمهور بأن الجهل صالح كالمعرفة، أو أحسن منها، فإن من المحتمل جدًا أن يصدق الجمهور ذلك الدرس وأن يعمل وفقًا له. (من مقال في مجلة فريزر، نيسان 1859 بعنوان «الكتّاب الحديثون عن الإصلاح»).

الفصل الحادي عشر

مدة البرلمانات

ما هي المدة التي يعاد بعدها انتخاب أعضاء البرلمان؟ إن المبادئ التي ينطوي عليها هذا الموضوع واضحة ولكن الصعوبة تكمن في تطبيقها. فمن ناحية واحدة، يجب أن لا يشغل العضو مقعدًا برلمانيًا لمدة طويلة يكون من شأنها أن تجعله ينسى مسؤوليته وأن يقوم بواجباته ببساطة وأن يديرها ويصرفها لتحقيق مصلحة له، وأن تحمله أيضًا على إهمال تلك المؤتمرات الحرة العامة مع ناخبيه، وهي إحدى منافع الحكومة النيابية، سواء كان العضو يتفق فيها مع ناخبيه أو يختلف معهم. ومن ناحية أخرى، فإنه من الضروري أن يشغل العضو مقعده مدة من الزمن تمكنه من توفير الأسباب للناس لأن يصدروا حكمًا عليه، لا على أساس عمل واحد يقدم عليه بل على أساس أعماله كلها وسلوكه. كذلك من اللازم أن يكون للعضو أوسع مدى ليمارس فيه الحكمة والرأي الفردي بشكل ينسجم مع الهيمنة الشعبية الضرورية للحكومة الحرة. ولتحقيق هذا الغرض، فإنه من الضروري أن تمارس الهيمنة بعد توفر الوقت الكافي لتصبح الممارسة على أحسن وجوهها، لأن ذلك يمكن العضو من إظهار جميع المؤهلات التي يتمتع بها ومن التدليل لناخبيه على أن هناك وسائل أخرى (غير وسيلة ظهوره كناخب مطيع ومدافع عن آرائهم) يستطيع بموجبها أن يقنع ناخبيه بأنه نائب موثوق ومرغوب فيه.

وإنه من المستحيل أن نحدد وفقًا لأي حكم عام الحدود القائمة بين المبدئين، فعندما تكون السلطة الديمقراطية في الدستور ضعيفة أو ساكنة وتحتاج إلى حوافز، وعندما لا يكاد العضو يبتعد عن ناخبيه حتى يدخل فورًا في جو أرستقراطي أو ملكي يكون من شأن مؤثراته أن تجعله يتجه وجهة تختلف عن الوجهة الشعبية، وأن تسكن فيه جميع المشاعر الديمقراطية التي يكون قد حملها معه إلى البرلمان وأن تحمله على تناسي رغبات الذين انتخبوه وأن

يبرد حماسه للدفاع عن مصالحهم، فحينئذٍ لا يكون مناص من وجوب العودة إلى الناخبين لتجديد عضويته، لما في ذلك من وسيلة تنطوي على إعادته إلى صوابه وتوجيه عواطفه ومميزاته الوجهة الصحيحة. وفي مثل هذه الحالات، فإن مدة ثلاثة أعوام لدورة البرلمان تكون في الواقع مدة طويلة، أما أن تكون الدورة أطول من ذلك فأمر يجب أن لا يسمح به قط. أما إذا كان الوضع على العكس مما ذكرنا، أي عندما تكون الديمقراطية هي القوة النامية وتتجه نحو الازدياد إلى درجة قد يكون من الضروري معها أن تجعل ممارستها معتدلة بدلًا من أن يشجعها نشاط غير عادي، وعندما يكون هناك وسائل للدعاية والنشر غير محدودة، وصحافة مستعدة دائمًا لتضمن للعضو أن يعرف ناخبوه حالًا كل عمل من أعماله، وأن يتناقشوا فيه وأن يصدروا أحكامهم بصدده، فيعرف العضو أنه إما يزداد رفعة في أعين الناخبين وإما أن مركزه بينهم يزداد ضعفًا، وبينما تمهد تلك الوسائل (النشر والصحافة) السبيل للناخبين للإعراب عن آرائهم وتأثراتهم وتتشجع التأثيرات الديمقراطية، عندما تكون الأحوال على هذا المنوال ويظل العضو متيقظًا لجميع الآراء والمؤثرات الديمقراطية، فإن مدة خمسة أعوام تكاد لا تكون مدة كافية لدورة الدعاية لمنع كل خضوع وعبودية.
إن التغيير الذي طرأ على السياسة في إنكلترا، فيما يتعلق بجميع تلك المظاهر، يفسر لماذا لم يعد يعنى اليوم أو لا يسمع أي شيء تقريبًا عن البرلمانات السنوية التي كانت قبل أربعين عامًا تحتل مكانًا بارزًا في آراء وتفكير أكثر الإصلاحيين تقدمًا. ومما هو جدير بأن يؤخذ بعين الاعتبار أنه سواء كانت دورة البرلمان طويلة أو كانت قصيرة، فإن أعضاءه سيكونون في السنة الأخيرة من الدورة في نفس الموقف الذي يكونون فيه دائمًا لو كانت البرلمانات سنوية. وعلى هذا، فإذا ما كانت دورة البرلمان قصيرة جدًا، فإن الذي يحصل تقريبًا هو أن تكون هناك برلمانات سنوية خلال نسبة كبيرة من الوقت. ووفقًا لما هي عليه الحال الآن، فإن مدة سبعة أعوام، على الرغم من طولها دون لزوم، تكاد لا تستحق تغييرًا لغرض الحصول على أية منفعة، خاصة لأن هناك إمكانية قائمة دائمًا باحتمال حل مبكر للبرلمان، الأمر الذي يفرض على النائب أن يظل جانحًا نحو الحفاظ على سمعة ومكانة حسنة في أعين الناخبين.

ومهما كانت قانونية مدة العضوية، فإنه مما يبدو طبيعيًا أن على العضو أن يخلي مقعده عند انتهاء مدته التي تبدأ من يوم الانتخاب، وأن لا يكون هناك أي تجديد عام للمجلس كله. ولو كان هناك هدف عملي يوحي بالتوصية بمثل ذلك النظام، لكان هناك الكثير مما يستطاع أن يقال بشأنه. على أن الأسباب التي تسفه ذلك الرأي أقوى من الأسباب التي يمكن التقدم بها تأييدًا له. ومن تلك الأسباب أنه لن يكون هناك وسيلة للتخلص فورًا من أكثرية تكون قد اتبعت طريقًا يسيء إلى الأمة. إن التأكيد بإجراء انتخاب عام بعد مدة معينة محددة، واحتمال إجراء انتخاب عام عندما يرغب الوزير في ذلك لأجل الانتخاب نفسه، أو عندما يعتقد أن من شأن الانتخاب أن يقوي شعبيته في البلاد، من الأمور التي تتجه نحو منع ذلك البون الواسع الذي يفصل بين شعور البرلمان وشعور الناخبين، بينما إن ذلك البون سيظل قائمًا بما لا نهاية له إذا ما كان للأكثرية في مجلس دائمًا عدد من السنين لاستمرار نيابتها. إنه من الضروري والحيوي أن ينسجم شعور المجلس بوجه عام مع شعور الأمة. وهناك سبب آخر، أكثر أهمية، يبرر عدم تجديد الهيئة النيابية تدريجيًا وجزئيًا، فإنه من المفيد أن يكون هناك تنافس عام دوري بين القوى المتعارضة لغرض معرفة حالة الرأي العام الوطني العام والتأكد، بصورة لا نزاع فيها، من القوة النسبية لكل من الأحزاب والآراء المختلفة. ومثل هذا الغرض لا يتحقق بشكل شامل قاطع عن طريق تجديد جزئي، حتى لو كان ذلك، كما تنص بعض الدساتير الفرنسية، تجديد [تجديدًا] لقسم كبير من المقاعد التي تخلو دفعة واحدة، كأن يخرج ثلث أو خمس الأعضاء.

أما الأسباب التي تبيح للسلطة التنفيذية سلطة حل البرلمان، فإنها سوف تبحث في فصل لاحق متعلق ببحث تشكيل وظائف السلطة التنفيذية في الحكومة النيابية.

الفصل الثاني عشر

أعضاء البرلمان
وهل يجب مطالبتهم بتعهدات؟

هل يجب على عضو الهيئة التشريعية أن يكون مقيدًا بتعليمات ناخبيه؟ وهل يجب عليه أن يكون اللسان الناطق لشعورهم ولعواطفهم أو لشعوره وعواطفه هو؟ وهل يجب عليه أن يكون سفيرهم لكونغرس، أو وكيلهم المهني، أعطي السلطة لا للعمل عنهم فحسب بل لإصدار حكم عنهم أيضًا بصدد الأمور التي يجب أن تعمل؟ إن لكل من هاتين النظريتين بصدد واجب المشرع في حكومة نيابية أنصارها، وكل منهما نظرية معترف بها في بعض الحكومات النيابية؛ ففي المقاطعات الهولندية المتحدة، كان أعضاء مجلس الولايات العام مجرد موفدين. وكان العمل وفق تلك النظرية على مدى بعيد إلى درجة أنه إذا قام أي موضوع هام لم تشتمل عليه التعليمات المعطاة للموفدين كان متوجبًا عليهم أن يعودوا إلى ناخبيهم لاستطلاع آرائهم، تمامًا كما يعمل سفير الدولة المعتمد. وفي هذه البلاد وفي أكثر البلاد الأخرى التي تتمتع بدساتير تمثيلية، فإن القانون والعرف يخولان لعضو البرلمان حق التصويت وفق ما يراه مناسبًا مهما كان رأيه يختلف عن آراء ناخبيه. على أن هناك مفهومًا آخر قويًا يخالف المفهوم الأول، ولهذا المفهوم تأثير عملي كبير على عقول الكثيرين حتى على عقول أعضاء البرلمان، وكثيرًا ما يحملهم (دون أن يكون هناك عامل اهتمام بإعادة انتخابهم أو رغبة منهم في الحصول على شعبية) على الشعور بواجب تكييف سلوكهم، بالنسبة للمواضيع التي لناخبيهم بشأنها آراء مكونة، يجعله إعرابًا عن آراء الناخبين وليس عن آرائهم هم. فأي من المفهومين هو المفهوم الصحيح؟

وهذا الموضوع، على خلاف المواضيع الأخرى التي سبق بحثها، ليس موضوع تشريع دستوري بل هو موضوع يصلح تسميته بموضوع الآداب الدستورية، أي آداب الحكومة النيابية. إنه لا يعني المؤسسات بقدر ما يعني

الحالة العقلية التي يجب أن يعمل بموجبها الناخبون على القيام بوظيفتهم وواجباتهم الانتخابية والآراء التي يجب أن تسود واجبات الناخب الأدبية. ومهما كان نظام التمثيل القائم، فإنه سيحال إلى مجرد انتداب إذا ما أراد الناخبون ذلك. فما دام الناخبون أحرارًا في أن لا ينتخبوا وأحرارًا في أن ينتخبوا كما يشاؤون، فإنه لا يمكن منعهم من جعل صوتهم معلقًا على أي شرط يعتقدون أنه جدير بأن يربط بصوتهم. فإذا ما رفض الناخبون أن ينتخبوا أي مرشح يرفض أن يتعهد لهم بتبني آرائهم والدفاع عنها، وحتى إذا ما شاؤوا أن يرفضوا التشاور مع المرشحين قبل التصويت بصدد أي موضوع هام غير منظور، فإنهم يستطيعون بسبب ذلك أن يحيلوا نوابهم إلى مجرد ألسنة ناطقة باسمهم، وأن يكرهوا ممثليهم على أساس الشرف على الاستقالة من مقاعدهم إذا رفضوا أن يظلوا مجرد ألسنة ناطقة. ونظرًا لأنهم يتمتعون بسلطة فرض مثل هذا الإجراء، فإن فكرة الدستور تقتضي أن يعتقد بأن الناخبين يرغبون في اتخاذ ذلك الإجراء، لأن مبدأ الحكومة الدستورية نفسه يتطلب الظن بأن السلطة السياسية سيساء استعمالها لترويج أية أغراض خاصة للذين يتمتعون بها، لا لأن ذلك هو ما يحصل دائمًا، بل لأن ذلك هو الاتجاه الطبيعي للأشياء، وإن فائدة وجود مؤسسات حرة تنطوي على اتخاذ الاحتياطات والتحفظات ضد مثل ذلك الاتجاه. وسواء اعتقدنا أنه من الخطأ أو من البلاهة أن يحيل الناخبون ممثلهم إلى مجرد مندوب عنهم، فإنه نظرًا لأن الامتياز الانتخابي ينطوي على حقهم الطبيعي في الاتجاه نحو ذلك الهدف، فإنه من الضروري اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة الأمر وكأنه أكيد واقع. ونود أن نأمل بأن لا يستعمل الناخبون حق الانتخاب وفق هذا المفهوم، ولكن من الضروري تنظيم الحكومة النيابية على الشكل الذي من شأنه أن لا يمكِّن الناخبين، حتى لو سلكوا طبق المفهوم الآنف الذكر، من حيازة سلطة (لا يجوز لأحد أن يحرزها) تؤدي إلى التشريع الطبقي لمنفعتهم.

والقول بأن هذا الموضوع ليس سوى موضوع آداب سياسية لا يقلل من خطورته؛ فمواضيع الآداب الدستورية لا تقل أهمية في ظروفها عن المواضيع المتعلقة بالدستور نفسه. وفي الواقع أن كيان بعض الحكومات، وكل ما يؤدي

إلى استمرارها، يعتمد على ممارسة عملية نظريات الآداب الدستورية، وهي المفهوم التقليدي في عقول السلطات؛ ذلك المفهوم الذي يكيف ويعدل طريقة العمل وعدم إساءة استعمالها. وفي الحكومات غير المتوازنة - من ملكية كاملة أو أرستقراطية كاملة أو ديمقراطية كاملة -، فإن تلك القواعد هي العائق الوحيد الذي يكبح جماح الحكومة ويمنعها من الإقدام على أكبر التجاوزات. أما في الحكومات المتوازنة بشكل غير كامل ويُبذل فيها جهد لوضع قيود دستورية لغرائز الحصول على السلطة العظمى، (ولكن تلك السلطة تكون على درجة من القوة تكفي للتجاوز على تلك القيود الدستورية ولو على الأقل مؤقتًا)، فإن نظريات الآداب الدستورية التي يعترف بها الرأي العام ويؤيدها هي العوامل الوحيدة التي تضمن الاحترام للقيود والتحديدات التي يشتمل عليها الدستور. وأما في الحكومات المتوازنة توازنًا صحيحًا، وهي الحكومات التي تكون السلطة فيها موزعة، فإن الوسيلة الوحيدة لصيانة سلطة كل قسم من اغتصاب الأقسام الأخرى لها، هي استعداد كل فرع منها لتحمّل ما يخصه من السلطة العليا فحسب دون التجاوز على غيره، وهذا العامل لا يتوفر إلا إذا احتُرمت الآداب الدستورية واعتُبرت دستورًا بنفسها. وموضوع التعهدات ليس من المواضيع التي لا علاقة حيوية لها بقيام الحكومة النيابية، ولكنه ضروري ومادي جدًا لعملها المفيد. إن القوانين لا تستطيع أن تحدد للناخبين المبادئ التي يجب عليهم توجيه اختيارهم بموجبها، ولكن من الأمور التي تترك أثرًا عمليًا هو المبادئ التي يعتقد الناخبون أنه يجب ممارسة الاختيار على أساسها. وينطوي هذا الموضوع الكبير على التحقيق والبحث فيما إذا كان على الناخبين أن يشترطوا بأن على النائب أن يلتزم آراء معيَّنة يضعونها ويفرضونها عليه.

إن القارئ لا يمكن أن يساوره أي شك بشأن النتيجة التي تنجم عن تلك المبادئ العامة التي يشملها هذا البحث. لقد أكدنا منذ البدء الأهمية المتساوية لضرورتين كبيرتين من ضرورات ومستلزمات الحكومة، وأبقيناهما موضع النظر باستمرار، وهما: (1) المسؤولية تجاه هؤلاء الذين يجب أن تستخدم السلطة السياسية دائمًا لمنفعتهم، و(2) الحصول إلى جانب تلك المسؤولية، وعلى أوسع نطاق مستطاع، على مزايا ومنافع العلم العالي المدرب والمنظم

لتحقيق أغراض وظيفة الحكومة وعملها. وإذا كان الهدف هذا جديرًا بأن يُسعى للحصول عليه، فإنه جدير بالثمن الضروري. إن قوى العقل العليا والدرس العميق لا فائدة منها إذا لم توصل الشخص إلى آراء ومعتقدات تختلف عن الآراء والمعتقدات التي تصدر بدون دراسة عن قوى العقل العادية. وإذا كان الهدف أن يكون هناك نواب أعلى من الناحية العقلية من مستوى الناخبين، فإنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن النائب سيختلف في بعض الأحيان بالرأي [في الرأي] مع أكثرية ناخبيه، وأنه إذا ما وقع مثل ذلك الاختلاف، فإن رأي النائب هو الذي يكون في الغالب أصح من رأي الناخبين. ويُستنتج من ذلك أنه لا يكون من الحكمة، من جانب الناخبين، أن يصروا على أن يكون النائب موافقًا إطلاقًا على آرائهم كشرط للبقاء في مقعده.

وهذا المبدأ واضح إلى هذا الحد، ولكن هناك صعوبات حقيقية تقف في وجه تحقيقه. وسنبحث هذه الصعوبات في ضوء ما فيها من قوة. فإذا ما كان من الضروري أن يختار الناخبون نائبًا يكون أرفع منهم علمًا وتدريبًا، فإنه من الضروري أيضًا أن يكون مثل ذلك الرجل الحكيم مسؤولًا أمامهم، أي، بقول آخر، يجب أن يكون الناخبون الحَكَم بشأن كيفية تحقيقه للأمانة [الأمانة]. ومع ذلك، فكيف يستطيع الناخبون أن يصدروا مثل ذلك الحكم إلا عن طريق مستوى آرائهم أنفسهم؟ بل إن السؤال هو أيضًا كيف يستطيع الناخبون اختيار ذلك النائب في بادئ الأمر إلا عن طريق ذلك المستوى؟ إنه لا يكفي أن يكون الاختيار على أساس مجرد الألمعية والكفاءة العليا الظاهرة. إن التجارب التي يستطيع شخص عادي أن يحكم مقدمًا على مجرد الكفاءة والمقدرة هي تجارب غير سليمة، فهي تعتمد في الغالب على فنون التعبير وقلّ أن تعتمد على ما يكون في التعبير من قيمة. ولا يمكن استنتاج قيمة التعبير من التعبير نفسه، ولذلك فإذا ما ترك الناخبون آراءهم جانبًا، أو أجّلوها، فما هو المقياس الذي يبقى لهم من المقدرة على إعطاء الحكم الصحيح؟ وكذلك إذا ما استطاع الناخبون أن يتثبتوا من الرجل الأكفاء [الأكفأ]، فهل يجب عليهم أن يسمحوا له أن يصدر أحكامه بالأمور كلها دون أدنى إشارة إلى آرائهم؟ وقد يكون أحسن المرشحين وأقدرهم محافظًا والناخبون من

الأحرار، والعكس بالعكس. أما مواضيع الساعة السياسية، فقد تكون من المواضيع التي تتعلق بالكنيسة كما قد يكون أقدر المرشحين رجل من كبار رجال الكنيسة أو من المفكرين العقليين بينما يكون الناخبون من المنشقين أو الإنجيليين، أو قد يكون الأمر على العكس. وفي مثل تلك الحالات، فإن كفاءات المرشح قد تمكّنه من أن يقوم بعمل مؤثّر وأن يقطع أشواطًا بعيدة في هذا المضمار وبصدد أمور ربما يكون الناخبون يعتبرونها بصدق ووعي أمورًا خاطئة، ويشعرون بفضل ذلك الاعتقاد أن ما هو أكثر أهمية لهم هو أن يقف نائبهم إلى جانبهم بشأن تلك المسائل كواجب واقع على كاهله وليس أن يمثلهم رجل ذو مستوى أرفع من مستوى الكفاءة العادية، ويكون عليهم أن يبحثوا أيضًا لا كيف يمكن أن يمثلوا بكفاءة فحسب، بل كيف يجب أن تتمثّل أيضًا وجهة نظرهم العقلية وكذلك مركزهم الأدبي المعيَّن. من الواجب أن يشعر في الهيئة التشريعية بأثر ونفوذ كل طريقة للتفكير يشترك فيها أعداد من الناس. ونظرًا لأنه من المعتقد أن يكون الدستور قد اشترط أن تمثّل أيضًا في البرلمان سائر طرق التفكير المتضاربة، فلذلك قد يصبح أهم ما يجب أن يعنى به كل فريق من الناخبين هو الحصول على التمثيل الصحيح لطريقة تفكيرهم. وفي بعض الحالات أيضًا، قد يكون من الضروري أن تُغَل يدا النائب لإبقائه مخلصًا لمصالح الناخبين أو بالأحرى للمصلحة العامة كما يفهمونها. على أن مثل هذا التدبير لا تدعو إليه الحاجة في نظام سياسي وفر للناخبين حقًا لا حد له في اختيار المرشحين الأمناء وغير المغرضين. ولكن بموجب النظام الحالي، فإن الناخبين يكونون على الغالب مضطرين دائمًا، بفضل نفقات الانتخاب وظروف المجتمع العامة، أن يختاروا ممثلهم من بين أشخاص يختلف مركزهم في الحياة كثيرًا عن مركز الناخبين، وله مصلحة طبقية مختلفة أيضًا، ولذلك لن يستطيع أن يؤكد بأن على الناخبين أن يتركوا أنفسهم تحت رحمة حكمته؟ وهل نستطيع أن نلوم ناخبًا من الطبقات الفقيرة ليس أمامه إلا الاختيار بين شخصين أو ثلاثة أشخاص أثرياء إذا ما طلب من الشخص الذي يختاره أن يتعهد بالتزام التدابير والإجراءات التي يعتبرها الناخب وسيلة لتحرره من المصالح الطبقية للأثرياء؟

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يحدث دائمًا أن يكون بعض الناخبين مضطرين للقبول بنائب اختارته الأكثرية في طبقتهم. ومع أنه لن يكون حظ الفوز لمرشح اختاروه بأنفسهم، إلا أن أصواتهم قد تكون ضرورية لنجاح المرشح الذي اختِير لهم؛ ولذلك، فإن الوسيلة الوحيدة التي تكون لديهم للضغط بالحصة التي لهم من النفوذ على سلوكهم اللاحق هي جعل تأييدهم له مشروطًا على تعهده لهم ببعض شروط.

إن هذه الاعتبارات والاعتبارات المعارضة لها ملتحمة بعضها ببعض. لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يختار الناخبون كممثلين لهم رجالًا أكثر حكمة منهم، وأن يوافقوا على أن يحكموا وفق تلك الحكمة العالية. على أنه من غير المستحيل أن يكون التوافق مع آرائهم (عندما تكون لهم آراء) عاملًا قويًا في إصدارهم حكمًا بشأن من هو الرجل الذي يتمتع بالحكمة ومدى سلوك ذلك الرجل وفقًا لتلك الحكمة. ومع أنه يبدو أنه ليس عمليًا أن يوضع للناخب أي قانون إيجابي لواجبه، إلا أن المسألة تعتمد في النتيجة على الاتجاه العقلي للناخبين بشأن ما هي مستلزمات التفوق العقلي. إن الأفراد والشعوب التي تتحسس بقيمة [قيمة] الحكمة المتفوقة من المحتمل أن تدركها، حيثما توجد، عن طريق أدلة أخرى غير دليل تفكير الرجل الحكيم تفكيرًا مشابهًا لتفكيرها، حتى في حالة وجود اختلافات كبيرة في الرأي. وعندما يعرف الناس أين توجد الحكمة، فإنهم يكونون راغبين جدًا في الحفاظ عليها بأي ثمن مقبول، ويترددون في فرض رأيهم كقانون على الأشخاص الذين يعتبرونهم أكثر حكمة من أنفسهم. ومن ناحية أخرى، فإن هناك نوعًا من الأشخاص لا يعتقد أنه يوجد رأي أحسن من رأيه. وفي حالة قيام مثل تلك العقلية في الناخبين، فإنهم لن يختاروا أي شخص لا يكون، أو لا يدّعي أنه المثال لشعورهم وعواطفهم، ولا يبقونه ممثلًا عنهم إذا لم ينطو سلوكه على مثل تلك العواطف والشعور. وكما يقول أفلاطون في كتاب غورغياس، فإن جميع الطامعين بالشرف السياسي سيحاولون أن يطبعوا أنفسهم وفق طبيعة الجماهير، وأن يصبحوا مثلها على قدر الاستطاعة. ولا يمكن أن ننكر بأن للديمقراطية الكاملة ميلًا قويًا لبروز عواطف الناخبين. والديمقراطية ليست

ملائمة لروح الاحترام. أما أنها تدمر الاحترام والتقدير لأجل مجرد مركز اجتماعي، فيجب أن يُحسب هذا الأمر من بين مؤثراتها الصالحة لا الرديئة، على الرغم من أنه يقضي على مدرسة الاحترام (في مجرد العلاقات البشرية) الموجودة في المجتمع، ولكن الديمقراطية، في جوهرها، تصر أيضًا بقوة على الأشياء التي يجب أن يعتبر الجميع متساوين أمامها أكثر مما تصر على الحالات التي يكون فيها شخص واحد مستحقًا أن يعتبر أكثر من غيره، ولو كان ذلك الاستحقاق ناجمًا عن تفوق شخصي، ولهذا السبب، من بين أسباب أخرى، فإني أرى من الأهمية بمكان أن تعترف مؤسسات البلاد بأن لآراء الأفراد في طبقة متقدمة في المعرفة الحق في ثقل أكبر من آراء أفراد في طبقة أقل معرفة. ولا أزال أدعو في إعطاء الأصوات المزدوجة للتفوق الثابت في المعرفة والعلم، ولو كان ذلك لغرض إثارة اهتمام الرأي العام بالموضوع، بصرف النظر عن أية نتائج سياسية مباشرة.

وعندما يوجد في محيط الناخبين مفهوم كافٍ للفرق الكبير بين قيمة شخص وقيمة شخص آخر، فإن الناخبين لن يعدموا الوسائل والأدلة للتمييز بين الأشخاص الذين تكون قيمتهم أكثر فائدة لأغراض الناخبين. ومن الطبيعي أن تكون الخدمات العامة الحقيقية أكبر الأدلة على ذلك، من مثل أن يكون الأشخاص قد شغلوا مراكز خطيرة وقاموا فيها بأعمال هامة أثبتت نتائجها وجود الحكمة فيهم. ومن مثل أن يكون الشخص أو الأشخاص قد قاموا بتدابير وإجراءات تؤكد مؤثراتها أنه أُحكم وضعها وتخطيطها، ومن مثل أن يكونوا قد تكهنوا بأشياء تتحقق في النتيجة، وكذلك من مثل أن يكونوا قد قدموا نصائح أدى الأخذ بها إلى نتائج طيبة بينما أدى إهمال الأخذ بها إلى نتائج رديئة. ومما لا شك فيه أن هناك قسمًا غير قليل من التثبت في تلك الأدلة على الحكمة، ولكننا نذكر منها ما يمكن للأشخاص العاديين أن يفهموها وأن يحكموا على أساسها، ومن الخير أن لا يعتمد الناخبون على دليل واحد ما لم تؤيده الأدلة الأخرى، وأن يأخذوا دائمًا في تقديراتهم، بعين الاعتبار، آراء الأشخاص غير المغرضين الخبيرين بمثل تلك الشؤون. وهذه الاختبارات التي ذكرتها تنطبق فحسب على الرجال المجَربين عمليًا بما [بمن] فيهم المجربون نظريًا عن طريق

خطبهم وكتاباتهم ومناقشاتهم للشؤون العامة بشكل يدل على دراسة دقيقة للموضوع. وعندما تكون هناك ضرورة لاختيار أشخاص لم يجربوا عمليًا، فإن أحسن المقاييس التي تتخذ بهذا الصدد هي الشهرة على المقدرة التي يعترف بها الملتصقون بهم، والثقة التي يعلقونها عليهم، وعلى هذا الأساس تستطيع الدوائر التي تقدر الكفاءة العقلية بشكل كافٍ، وتفتش عنها بإخلاص، أن تنجح في العثور على رجال فوق المعدل، وفي الغالب على رجال يستطيع الناخبون أن يأتمنوهم على القيام بالشؤون العامة بحكمة، ولكن مطالبة مثل هؤلاء الرجال بالتنازل عن آرائهم الحكيمة لأجل آراء تكون دونها حكمة، تُعتبر إهانة لهم، وإذا لم يمكن [تعذّر] العثور على مثل هؤلاء الأشخاص رغم الأمانة في التفتيش عنهم، فإن للناخبين حينئذٍ أن يتخذوا احتياطات أخرى، حيث إنه لا يجوز أن يتوقع منهم تأجيل آرائهم الخاصة، ما لم يكن الغرض من التأجيل هو العثور على شخص متفوق بمعرفته على معرفتهم للقيام على خدمتهم. ويجدر بالناخبين أن يقدروا أنه إذا ما كرس النائب نفسه فور انتخابه لواجبه، فإنه سوف يجد أمامه مناسبات لتصحيح آراء خاطئة سابقة، أكثر من المناسبات التي تجعله ينخفض إلى مستوى معظم ناخبيه. وهذا الاعتبار من شأنه أن يمنع الناخبين، بوجه عام، من مطالبة النائب بقطع عهد على نفسه بعدم تغيير رأيه أو بالاستقالة إذا ما غير ذلك الرأي. ولكن مثل هذه المطالبة يكون لها ما يبررها في الحالة التي يكون فيها الناخبون مضطرين بحكم الضرورة لاختيار شخص لا يثقون كلية بأنه لا يتحيز ولا يحابي. أما عندما يُنتخب شخص غير معروف عضوًا للبرلمان لأول مرة، ودون أن يكون قد شهد له صراحة بالصدق والكفاءة بعض الموثوقين، فلا يمكن أن يُتوقَّع من الناخب أن لا يطالب ذلك العضو بأن يكون منسجمًا معه في الرأي والعواطف وأن يجعل ذلك الطلب شرطًا.

وحتى لو افتُرض أن النائب يتمتع بالمقدرة الفائقة المجربة ومعترف له بعلو الشخصية الممتازة، فإن آراء الناخبين يجب أن لا تهمَل إطلاقًا. إن الاعتراف بالتفوق العقلي يجب أن لا يؤدي إلى وأد الرأي الشخصي، أما عندما لا يكون الاختلاف قائمًا بصدد أسس السياسة، فإن على الناخب أن يقدر، مهما كان متمسكًا بآرائه وعواطفه، أنه عندما يختلف معه رجل كفوء [كفؤ]،

فإن هناك احتمالًا قويًا بأن يكون رأي الناخب هو الخاطىء، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإنه يجدر أيضًا بالناخب أن يتنازل عن رأيه بشأن أمور غير حيوية، وذلك حرصًا على المنفعة الكبيرة التي تتوفر بوجود شخص قدير يعمل لأجله في شؤون كثيرة لا يكون الناخب أهلًا لإبداء رأي بصددها. وفي حالات كهذه، فإن الناخب يحاول في الغالب، ترضية لرغباته، إقناع الرجل القدير بالتضحية برأيه بشأن النقاط المختلف عليها، ولكن الرجل الكفوء الذي يقبل بذلك يقترف جرم الخيانة ضد وظيفته الخاصة وضد الواجبات المترتبة على التفوق العقلي، ومن تلك الواجبات واجب مقدس بعدم التخلي عن موضوع يتعرض للانتقاد وبعدم حرمان المصلحة العامة من خدماته. إن الرجل الذي يتمتع بضمير حي ومقدرة معروفة يجب أن يصر على أن يعمل بكامل الحرية وفق الرأي الذي يقدر أنه الرأي الأحسن، كما عليه أن يرفض الخدمة على غير ذلك الأساس. ولكن للناخبين أيضًا الحق في أن يعرفوا كيف يريد ذلك الرجل أن يعمل وما هي الآراء التي تحدد سلوكه بالنسبة لجميع الأمور المتعلقة بواجبه العام، فإذا كان بعض تلك الآراء غير مقبولة من جانب الناخبين، فإن عليه أن يقنعهم بأنه يستحق أن يظل نائبًا عنهم رغم معارضتهم لبعض آرائه، وإذا ما كان الناخبون عقلاء فإنهم يتغاضون عن الكبير والكثير من الاختلافات التي تقوم بين آرائهم وآراء النائب، وذلك في سبيل قيمة النائب العامة. على أن هناك اختلافات لا يمكن للناخبين إن يتغاضوا عنها. إن أي رجل يشعر بعناية كبيرة بحكومة بلاده، كما هو شأن الرجل الحر، يخلق في نفسه بعض الاعتقادات بشأن المسائل الوطنية تصبح جزءًا من دمه. وشدة إيمانه بصدق تلك الاعتقادات والأهمية التي يعلقها عليها، تمنعانه من التنازل عن معتقداته وآرائه لأي رجل آخر مهما كان متفوقًا عليه ومتقدمًا. ومن حق المعتقدات أن يكون لها أثرها في المجتمع. إنه لا يمكن أن يُحكم الشعب ضد مفهومه الأولي لما هو حق، وحتى لو كان ذلك المفهوم خاطئًا في بعض نواحيه. إن العلاقات الصحيحة التي يجب أن تقوم بين الحكام والمحكومين لا تتطلب من الناخبين أن يوافقوا على أن يمثلهم شخص يعتزم أن يحكمهم ضد معتقداتهم الأساسية، ويحق للناخبين أن يصرفوا من العمل النائب الذي يختلف معهم

بشأن المعتقدات الأساسية ويكون الاختلاف مستعصيًا على الحل. وهكذا (وإني أورد أسماء على سبيل المثال وليس لغرض التطبيق على الأشخاص)، فإن الآراء التي يعتقد أن المستر كوبدين والمستر برايت يتمسكان بها لمعارضة كل عدوان أجنبي يمكن التغاضي عنها خلال حرب القرم[1] إذا كان الشعور الوطني العام يعارض بأكثريته الساحقة تلك الآراء، وإذا كان أيضًا من المحتمل جدًا أن يرفضها الناخبون في زمن النزاع الصيني[2].

وكنتيجة عامة للبحث السابق، فإنه يمكننا أن نؤكد أن ثمة تعهدات حقيقية يجب أن لا تُطلب من النواب إلا في الحالات الناشئة عن ظروف اجتماعية غير مناسبة أو مؤسسات خاطئة، كأن يكون مجال الاختيار ضيقًا محدودًا إلى درجة يضطر معها الناخبون إلى اختيار شخص يعتقد أنه واقع تحت مؤثرات التحيزات المعادية لمصلحتهم. كما يمكننا أن نقول إن للناخبين الحق في أن يعرفوا معرفة كاملة آراء المرشح السياسية وشعوره، وأن ليس من حقهم فحسب بل من واجبهم في الغالب أيضًا أن يرفضوا المرشح الذي يختلف معهم بشأن المواد القليلة التي تعتبر أساس عقيدتهم السياسية، وأن عليهم أن يرفضوا بالنسبة لرأيهم في مدى تفوق المرشح العقلي، بأن يعبِّر عن آراء (ويعمل بموجبها) تختلف عن آرائهم بصدد أي عدد من الأشياء التي لا تشملها مبادئ اعتقاداتهم الأساسية. وكذلك على الناخبين أن لا ينفكوا عن سعيهم للعثور على نائب ممتاز الكفاءة يمكن ائتمانه بالسلطة [على السلطة] الكاملة ليعمل وفق ما يمليه عليه حكمه ورأيه، وأن يشعروا بأن من واجبهم نحو زملائهم المواطنين أن يبذلوا أضخم الجهود لانتخاب الأكفاء للهيئة التشريعية، وأن يدركوا أيضًا أنه من الخير العظيم لأنفسهم أن يمثلهم رجل من ذلك الطراز لا أن يمثلهم شخص يوافقهم في معظم آرائهم، حيث إن المقدرة توفر منفعة أكيدة.

---

(1) في حرب القرم (1853-1856) حدّت بريطانيا وفرنسا جهود روسيا لزيادة نفوذها في الإمبراطورية التركية تمهيدًا لتفتيشها [لتفتيتها] والاستيلاء على القسطنطينية.

(2) يشير مل إلى حروب الأفيون (1839-1842، 1856-1860) التي أكرهت بريطانيا بموجبها الصين على السماح بدخول تجار الأفيون البريطانيين.

وقد بحثت هذا الموضوع على أساس الافتراض بأن الجهاز الانتخابي يتلائم [يتلاءم] مع المبادئ الواردة في الفصول السابقة. وحتى على أساس هذا الافتراض فإني أرى أن نظرية الانتداب في التمثيل نظرية خاطئة وأن تطبيقها مضر، على أن ضرره سيظل ضمن حدود معيَّنة. ولكن إذا لم يعترف الدستور بالضمانات التي حاولت وضعها لصيانة المبدأ التمثيلي، وإذا لم يؤمِّن تمثيل الأقليات ولم يعترف بأي فرق في قيمة الأصوات العددية على أساس مقياس لكمية التعليم الموجودة في الناخبين، فإن من الأهمية البالغة، من حيث المبدأ، أن يُترك للنائب إطلاقًا التصرف وفقًا لحكمته وآرائه، حيث إن ذلك هو سبيل الخطر الوحيد، بموجب حق الانتخاب العام، لتسمع أية آراء أخرى في البرلمان غير آراء الأكثرية. وفي النظام الذي يسمى زيفًا بالديمقراطية، وهو في حقيقته نظام يضع الحكم الشامل في أيدي الطبقات الفعالة وتكون غيرها ممثلة وغير مسموعة، فإن أحسن وسيلة للفرار من التشريع الطبقي بأضيق معانيه ومن الجهل السياسي بأخطر مفهومه هي الوسيلة المنطوية على أن تنتخب غير المتعلمين نوابًا متعلمين وأن يرجئوا إبداء آرائهم. ومن المتوقع منطقيًا قيام مثل ذلك الاستعداد من جانب الناخبين، على أن ذلك الاحتمال يتوقف على مدى إبراز أهمية هذا الموضوع أمام الناس. وعلى كل حال، فإذا ما أعطيت الطبقات المتنفذة الفعالة تلك القوة السياسية العظيمة، ووافقت طوعيًا على أن تفرض، بأي شكل من الأشكال، قيود [قيودًا] على آرائها وإرادتها، فإنها تبرهن بذلك على أنها أكثر حكمة من أية طبقة قبضت على السلطة المطلقة.

الفصل الثالث عشر

حول مجلس ثان

من بين جميع المواضيع المتعلقة بنظرية الحكم النيابي، لم يُثر منها من البحث والنقاش، وخاصة في القارة الأوروبية، مثل ما أثاره ما يُعرف بموضوع المجلسين في الهيئة التشريعية. إن هذا الموضوع شغل أكبر حيِّز في انتباه المفكرين أكثر مما شغلته فيه مواضيع أخرى لها من الأهمية عشرة أضعاف ما لهذا الموضوع منها. بل لقد بلغ من أهمية انشغال المفكرين بهذا الموضوع درجة أصبح معها أشبه بالقياس الذي يميز بين أنصار الديمقراطية المحدودة وأنصار الديمقراطية غير المقيدة. أما بالنسبة لي، فإني لا أعطي أية أهمية كبيرة للفكرة القائلة بأن مجلسًا ثانيًا يستطيع أن يراقب وأن يحد من السلطات إذا كانت الديمقراطية القائمة لا يمكن تقييدها. وإني أميل إلى الاعتقاد بأنه إذا ما بُتَّ في جميع المسائل الدستورية بشكل صحيح سليم، فإن تشكيل البرلمان من مجلسين أو من مجلس واحد يكون موضوعًا لا يستحق سوى أهمية ثانوية.

وإذا كان للبرلمان مجلسان، فإما أن يكونا متشابهين من حيث التشكيل وإما أن يكونا غير متشابهين؛ فإذا كان المجلسان متشابهين، فإن كلا منهما سيخضع لنفس المؤثرات، والذي يكون له أكثرية في أحد المجلسين من المحتمل أن تكون له أكثرية في المجلس الآخر. إنه صحيح أن ضرورة الحصول على موافقة المجلسين لإقرار أي تدبير أو إجراء قد تشكل في بعض الأحيان عقبة في وجه التحسين، حيث إذا افترض أن المجلسين نيابيان ومتساويان في عدد الأعضاء، فإن عددًا من الأصوات يتجاوز قليلًا ربع التمثيل كله قد يمنع الموافقة على مشروع، بينما إذا كان هناك مجلس واحد فحسب، فإن حصول المشروع على مجرد أكثرية يضمن إقراره. ولكن هذا الافتراض يكون ممكنًا بالنظرية المجردة، ولكنه من غير المحتمل أن يقوم عمليًا وممارسة. ولا يحدث في الغالب في مجلسين متشابهين في التشكيل أن يكون أحدهما مجمعًا على

أمر وأن يكون الآخر منقسمًا على نفسه إلى قسمين متساويين تقريبًا، فإذا ما رفضت الأكثرية في أحد المجلسين مشروعًا، فيكون هناك بوجه عام أقلية كبيرة في المجلس الآخر غير مؤيدة للمشروع. ولذلك، فإن أي تحسين يمكن أن يعلّق على هذا المنوال يكون في أكثر الحالات تحسينًا لا تؤيده غير أقلية بسيطة في البرلمان بمجلسيه، وأسوأ نتيجة تنجم عن ذلك إما أن تكون إعاقة وقتية لإقرار المشروع، وإما أن تكون دعوة لانتخاب جديد للتأكد عن سبيله إذا ما كانت الأكثرية الصغيرة في البرلمان متوافقة مع رأي الأكثرية الحقيقية في البلاد. ويمكن اعتبار عدم ملائمة [ملاءمة] الإعاقة ومنافع الالتجاء إلى الشعب أمرين متساويين متوازيين.

وأنا لا أقيم كبير وزن للحجة التي تقدم في غالبية الأحيان لتبرير وجود مجلسين، وهي الحجة التي تقول بأن وجودهما يمنع الطفرة والإسراع ويحتم قيام مناقشة ثانية؛ ذلك أن الهيئة النيابية التي لا تستدعي طرق العمل فيها قيام أكثر من مناقشتين تكون هيئة مشكّلة تشكيلًا سيئًا جدًا. على أن أحسن حجة تدعو إلى وجود مجلسين، هي في رأيي الحجة القائلة بأن شعور من يتولى السلطة، سواء كان فردًا أو هيئة، بأن ليس عليهم إلا أن يستشيروا أنفسهم فحسب، توجد أثرًا شريرًا على عقليتهم (وهذه ضجة أعتبرها واردة). إنه من الأهمية بمكان أن لا يمكن عدد من الأشخاص أن يجعلوا رأيهم هو الذي يسود في البت بشؤون خطيرة، ولو مؤقتًا، دون مطالبة الآخرين بالموافقة، فإذا ما كانت أكثرية في هيئة واحدة قد اتخذت لنفسها مميزات دائمية (أي عندما تكون مؤلفة من نفس الأشخاص الذين يعملون معًا عادة ويكونون دائمًا واثقين من فوزهم في مجلسهم)، فإنه يسهل عليها أن تصبح مستبدة وغير مكترثة إذا ما أعفيت من ضرورة التفكير والبحث عما إذا كانت أعمالها ستحصل على الموافقة عليها من جانب سلطة أخرى قائمة. إن نفس السبب الذي أقنع الرومانيين بوجوب وجود قنصلين اثنين يجعل من المرغوب فيه وجود مجلسين للبرلمان، وذلك حتى لا يتعرض أي منهما للمؤثر المفسد الذي ينجم عن السلطة غير المقسمة ولو كانت تلك السلطة لمجرد عام واحد. إن التراضي هو أهم المستلزمات التي لا غنى عنها في إدارة السياسة عمليًا، لاسيما في إدارة

المؤسسات الحرة، وهذا معناه الاستعداد لقبول التسوية والرضاء بالتنازل عن شيء للخصوم وجعل الإجراءات الصالحة على شكل ينطوي على أقل إثارة أو إهانة للأشخاص المعارضين. وهذه العادة السلمية، عادة الأخذ والعطاء المتبادل (كما سُمِّيت) بين المجلسين هي في نفسها مدرسة دائمية مفيدة حتى في وقتنا هذا، ومن المحتمل أيضًا أن تكون منفعتها ملموسة أكثر في تشكيل الهيئة التشريعية تشكيلًا أكثر ديمقراطية.

على أنه ليس من الضروري أن يكون تشكيل كل من المجلسين متشابهًا، وقد يكون المقصود من وجودهما جعل الواحد رقيبًا على الآخر. فإذا افترض أن يكون الواحد مشكَّلًا ديمقراطيًا، فإنه من الطبيعي أن يشكل الآخر على أساس كونه نوعًا من القيد على الديمقراطية أو كابحًا لها. على أن صلاحية هذا المجلس بهذا الصدد تعتمد كلية على التأييد الاجتماعي الذي يستطيع المجلس التمتع به في الخارج. إن الهيئة التي لا ترتكز على أساس قوة عظيمة في البلاد لا يكون لها أي أثر بالنسبة لهيئة أخرى تعتمد على مثل تلك القوة. والمجلس الأرستقراطي لا يكون قويًا إلا في مجتمع تكون حالته أرستقراطية. لقد كان مجلس اللوردات في الماضي أعظم سلطة في دستورنا، بينما كان مجلس العموم قوة مراقبة فحسب، على أن ذلك الوضع كان قائمًا عندما كان البارونات القوة الوحيدة تقريبًا خارج البرلمان. ولا أستطيع أن أعتقد في مجتمع ديمقراطي صحيح أن مجلس اللوردات يمكن أن تكون له قيمة عملية لجعل الديمقراطية معقولة معتدلة. وعندما تكون السلطة في أحد المجلسين ضعيفة بالنسبة لسلطة المجلس الآخر، فليس السبيل لإثبات تلك القوة أن يتنافس المجلسان الواحد ضد الآخر في الخارج وفي ميدان فسيح لتجربة قوة كل منهما؛ فإجراء مثل هذا ينطوي قطعًا على هزيمة الأضعف. وأحسن وسيلة يجدر بالجانب الضعيف (المجلس الضعيف بالنسبة للآخر) اتِّباعها بهذا الصدد هي أن لا يفصل نفسه عن الآخر ويقف منفردًا وأن لا يضطر كل فرد أن يعلن نفسه إما مؤيدًا له وإما معارضًا له، بل إن يتخذ موقفه بين الجماهير (ولا يقف معارضًا لها) وأن يسعى ليجتذب إلى جانبه العناصر الأكثر كفاءة على التحالف معه والوقوف إلى جانبه بصدد أي موضوع يدور نزاع حوله. وعليه أن لا يظهر بمظهر المجلس المعادي

لئلا يثير الناس عليه، بل أن يعمل كعنصر في مجموع مختلط، ويبث أفكاره وآراءه، وأن يسعى في الغالب [إلى] أن يقوي الناحية الضعيفة. وسلطة الاعتدال الحقيقي في دستور ديمقراطي يجب أن تمارس في داخل مجلس ديمقراطي وعن طريقه.

أما أنه من الضروري أن يكون في كل نظام حكم قاعدة لمعارضة السلطة السائدة في الدستور - ومعنى ذلك في دستور ديمقراطي وجود نواة لمقاومة الديمقراطية - فأمر قد أعلنت تمسكي به قبلًا، وإني أعتبر ذلك قاعدة أساسية من قواعد الحكم، وإذا كان شعب ما يتمتع بتمثيل ديمقراطي أكثر قابلية بفضل سوابقه التاريخية للتسامح بأن تكون قاعدة المقاومة على شكل مجلس ثان أو مجلس لوردات على أن تكون على أي شكل آخر، فإن هذا سبب قوي لجعلها على هذا الشكل. على أنه لا يبدو لي أن هذا هو أحسن شكل بنفسه ولا أكثر ملائمة [ملاءمة] للغرض. وإذا كان هناك مجلسان، يُعتبر أحدهما ممثلًا للشعب، ويُعتبر الآخر ممثلًا لطبقة فحسب أو غير ممثل على الإطلاق، فلا أستطيع أن أعتقد بأنه يكون للمجلس الثاني عندما تكون الديمقراطية هي السلطة الحاكمة أية قدرة حقيقية على مقاومة المجلس الأول. وقد يسمح بوجوده عملًا بالعادة والعرف، ولكنه لا يكون مراقبًا مؤثرًا؛ وإذا ما مارس إرادة مستقلة، فإنه يفرض عليه أن يعمل ذلك في نفس الروح العامة كالمجلس الآخر، وأن يكون ديمقراطيًا متساويًا معه، وأن يكون راضيًا إما بإصلاح بعض ما يظهر صدفة من تغاض من جانب فرع الهيئة التشريعية الذي يكون أكثر شعبية وإما بالتنافس معه في المشاريع الشعبية.

إن عملية كبح تفوق الأكثرية وسيطرتها يعتمد على توزيع السلطة في الفرع الشعبي للحكومة، وقد أشرت كيف يمكن توزيع القوة بشكل يفيد في ذلك الفرع. وكذلك أشرت إلى أنه حتى لو سمح للأكثرية العددية بأن تمارس السيطرة الكاملة عن طريق أكثريتها في البرلمان، فإن السماح للأقلية أيضًا بأن تتمتع بحقها المتساوي على أساس مبادئ ديمقراطية صرفة (أي أن تمثل بالنسبة لأعدادها) من شأنه أن يوجِد في المجلس بصورة دائمة (على أساس نفس

الحق الذي يتمتع به الأعضاء الآخرون) عددًا من الأذكياء المتعلمين الأوائل في البلاد يكون لهم من الوزن الشخصي أكثر مما لنسبتهم العددية من وزن، وبذلك تتوفر بشكل مؤثر القاعدة الأدبية للمقاومة المرغوب فيها. ولذلك، فإن مجلسًا ثانيًا لا يحتاج إليه لهذا الغرض ولن يعمل على توفيره بل لعله يستطيع أيضًا إعاقة تحقيقه. أما إذا ما تقرر، للأسباب الأخرى التي ورد ذكرها، بأن يكون هناك مجلس ثانٍ، فإنه من المرغوب فيه أن يشكل ذلك المجلس من عناصر تمكنه من الاتجاه نحو معارضة المصالح الطبقية للأكثرية وتؤهله لرفع صوته بقوة وبسلطة ضد الأخطاء وعوامل الضعف. ومن الواضح أن هذه الشروط لا تتوفر في هيئة تتشكل على الأساس الذي يتشكل عليه مجلس اللوردات في إنكلترا، وعندما لا تعود الطبقات التقليدية العليا والثراء الشخصي عوامل تطغى على الديمقراطية فإن مجلسًا كمجلس اللوردات يكون مسألة تافهة.

ومن جميع المبادئ التي يمكن أن يشكل على أساسها مجلس محافظ حكيم هدفه تنظيم وتحقيق الاعتدال في التفوق الديمقراطي، فإنه يبدو أن المبدأ الذي أبرزه مجلس الشيوخ الروماني هو أحسن تلك المبادئ، ومجلس الشيوخ الروماني نفسه هو أحسن هيئة وأكثر الهيئات حكمة وفطنة تولت إدارة الشؤون العامة. إن العيوب أو عدم الكفاءات الموجودة في هيئة ديمقراطية تمثل الشعب، هي نفس العيوب وعدم الكفاءات الموجودة في الشعب، ومصدرها هو الافتقار للمعرفة والتدريب الخاص. والإصلاح الصحيح لمثل تلك الحالة يكون عن طريق ربط مثل تلك الهيئة بهيئة أخرى يكون من مميزاتها المعرفة والتدريب الخاص. فإذا كان أحد المجلسين يمثل الشعور الشعبي العام، فإن المجلس الآخر يجب أن يمثل الجدارة الشخصية المدعومة بالخبرة العملية والمجربة في حقل الخدمة العامة. وإذا كان أحد المجلسين مجلسًا للشعب، فإن المجلس الآخر يجب أن يكون مجلسًا للساسة النبهاء الحكماء، أي مجلس [مجلسًا] يتكون من جميع الأحياء من الرجال العموميين الذين مارسوا وظائف ومراكز سياسية هامة. ومجلس يتكون على هذا الأساس يكون جديرًا أيضًا بأعمال تتجاوز مجرد عمله الذي يرمي إلى توفير الاعتدال، فلا يكون مجلسًا للكبح فحسب بل يكون أيضًا ذا قوة تُكره على العمل. إن قوة السيطرة على

الجماهير وكبح جماحها ستتركز في أيدي أكفاء [أكفأ] أعضاء المجلس، وهؤلاء هم الذين يكونون أكثر ميلًا لقيادة الجماهير في الطريق الصحيح. والمجلس الذي تسند إليه مهمة تصحيح أخطاء الشعب لا يكون ممثلًا لطبقة يعتقد أنها تناهض مصلحة الشعب، بل يكون مؤلفًا من زعماء الشعب الطبيعيين الذين يقودونه في طريق التقدم. وهذه السبيل في تكوين المجلس تمكن أعضاءه أكثر مما تمكنهم أية سبل أخرى من القيام بوظيفتهم لتوفير الاعتدال. ويكون من غير الممكن التعرض بالانتقاد والصخب لمجلس يكون دائمًا في طليعة المروجين للتحسينات ووصفه بأنه هيئة معيقة.

لو كان هناك مكان في إنكلترا لقيام مثل مجلس الشيوخ هذا المقترح، فإنه من الممكن تكوينه من بعض العناصر كالتي يلي ذكرها: جميع الأشخاص الذين هم أعضاء أو كانوا أعضاء في الماضي في اللجنة التشريعية المذكورة في فصل سابق، وإني أعتقد وجود مثل تلك اللجنة أمر لا غنى عنه لحكومة شعبية مكونة تكوينًا صحيحًا، وجميع قضاة القضاة ورؤساء المحاكم العليا، الحاليون والسابقون، وجميع الأشخاص الذين شغلوا منصب قاضٍ لمدة خمسة أعوام. وجميع الذين شغلوا مركزًا في الوزارة لمدة عامين، على أن هؤلاء يجب أن يكون لهم حق الترشيح [الترشُّح] لمجلس العموم، وإذا ما انتُخبوا أعضاء فيه فلا يشغلون مركزهم في مجلس الشيوخ ولا منصبهم التقليدي (لوردات) ما داموا أعضاء في مجلس العموم، وهناك حاجة لبعض الوقت لمنع الأشخاص من إشغال مناصب وزارية لمجرد تعيينهم في مجلس الشيوخ، وقد اقترحنا مدة عامين في منصب وزاري، لأن تلك المدة تؤهلهم لتناول التقاعد ومن الممكن أن تخولهم أيضًا الحق في إشغال مقاعد في مجلس الشيوخ. وكذلك يتكون مجلس الشيوخ المقترح أيضًا من جميع الذين شغلوا منصب القائد العام، وجميع الذين تولوا قيادة جيش أو أسطول وحصلوا على شكر البرلمان لإحرازهم انتصارات عسكرية أو بحرية، وجميع الذين شغلوا لمدة عشرة أعوام، مراكز ديبلوماسية من الدرجة الأولى، وجميع الذين شغلوا منصب الحاكم العام في الهند أو أمريكا البريطانية، وجميع الذين شغلوا لمدة عشرة أعوام مركز الحاكم في المستعمرات. أما الموظفون

المدنيون الدائميون، فيجب أن يمثلوا أيضًا في ذلك المجلس، فيعيَّن منهم في مجلس الشيوخ جميع الذين شغلوا، لمدة عشرة أعوام، مراكز هامة عالية ذات مسؤولية، من مثل منصب وكيل وزارة المالية ومنصب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية. وإذا ما رؤي أيضًا أن تمثل بعض الطبقات الممتازة إلى جانب من ذكر آنفًا - وهذا أمر مرغوب فيه - فمن الجدير أن يبحث عما إذا كان من المناسب أن يشغل مقاعد في مجلس الشيوخ بعض الأساتذة من أصحاب الكراسي في بعض المؤسسات الوطنية بعد خدمتهم فيها لبضعة أعوام. ولكن تقرير مجرد الامتياز العلمي والأدبي أمر يصعب تحديده ويثير نزاعًا وينطوي على سلطة للانتقاء، بينما سائر المؤهلات تشهد لنفسها بنفسها. والمؤلفات التي اكتسبت شهرة وليست مرتبطة بالسياسة فليس فيها الدليل على وجود المؤهلات المرغوب فيها، بينما إذا كانت تلك المؤلفات سياسية فإنها ستمكن الوزارات المتعاقبة من غمر المجلس بعملاء للحزب.

إن السوابق التاريخية في إنكلترا تجعل من المؤكد (ما لم يحدث ما لا يتوقع حدوثه من قلب عنيف للدستور الحالي) أن أي مجلس ثان يمكن وجوده فيها لا بد من تكوينه على أساس مجلس اللوردات. إنه لا مجال قط للاعتقاد بإلغاء مجلس اللوردات عمليًا واستبداله بمجلس شيوخ، سواء كالذي اقترحته أو غيره. على أنه من الممكن أن لا تقوم نفس الصعوبة الشديدة في جمع الطبقات والفئات، التي ورد ذكرها في المجلس الحالي عن طريق مراكز اللوردات التي هي لمدى الحياة؛ وعلى أساس هذا الظن فقد يكون من الضروري، والمفيد، أن تمثل اللورديات الوراثية في المجلس عن طريق ممثلين عنها لا عن الطريق الشخصي كما هو الحال بالنسبة للوردات الإيرلنديين والاسكتلنديين. ثم إن مجرد ازدياد عدد اللوردات الوراثيين قد يجعل، على مرِّ الزمن، خطوة تمثيل اللورديات عن طريق ممثلين عنها ضرورية.

إن تطبيق مشروع المستر هير من شأنه أن يمنع اللوردات النواب من تمثيل تمثيلًا شاملًا اللورديات التي لها أكثرية في مجلس اللوردات. وعلى سبيل المثال، لو تقرر أن يمثل كلّ عشرة لوردات ممثل واحد، فيُسمح لكل عشرة

منهم أن ينتخبوا ممثلًا، ويكون للوردات كامل الحرية في جمع أنفسهم لذلك الغرض على الشكل الذي يريدونه. ويمكن إجراء الانتخاب كما يلي:

إن جميع اللوردات الذين يكونون مرشحين لتمثيل فئتهم يجب أن يعلنوا ذلك وأن ينشروا أسماءهم في لائحة. ويحدَّد مكان وزمان لحضور اللوردات الذين يرغبون في الانتخاب (إما بأشخاصهم وإما وفق العرف البرلماني بواسطة وكلاء عنهم). وتؤخذ الأصوات على أساس أن يصوت كل لورد لمرشح واحد فحسب. والمرشح الذي يحصل على عشرة أصوات يجب أن يُعتبر فائزًا؛ أما إذا حاز أحد المرشحين على أكثر من عشرة أصوات فإن اللوردات، فيما عدا عشرة منهم، يُسمح لهم بسحب أصواتهم، أو تُختار عشرة أصوات من المجموع بالقرعة، وتتألف من الأصوات العشرة دائرة اللورد المنتخب. أما سائر الذين انتخبوه أيضًا، فإنهم يصبحون أحرارًا للإدلاء بأصواتهم إلى جانب شخص آخر. ويجب أن يعاد هذا الإجراء (على قدر الإمكانية) حتى يتم تمثيل جميع اللوردات الذين حضروا بأشخاصهم أو عن طريق وكلائهم. وعندما يبقى هناك عدد من الأصوات دون العشرة، فإذا بلغ ذلك العدد خمسة أصوات، فإنه من الممكن أن يسمح لهم بالاتفاق على ممثل، أما إذا كان العدد أقل من خمسة، فإن أصواتهم تضيع أو قد يسمح لهم بتسجيلها إلى جانب أي شخص كان قد تم انتخابه. وهكذا، فإن كل لورد نائب سيمثل عشرة أعضاء من اللوردات لا يكونون جميعهم قد انتخبوه فحسب، بل يكونون قد انتقوه من بين الآخرين كشخص يرغبون رغبة شديدة في تمثيله لهم. أما اللوردات الذين لم ينتخبوا كممثلين لنظامهم، فيمكن تعويضهم عن ذلك بإعطائهم الحق في ترشيح أنفسهم لمجلس العموم. وهذا الحق رُفض إعطاؤه للوردات الإيرلنديين والاسكتلنديين.

إن الطريقة التي ندعو إليها لتشكيل مجلس شيوخ لا تبدو أنها أحسن طريقة فحسب، بل إنها أيضًا طريقة يؤيدها إلى مدى بعيد سابق تاريخي ونجاح حقيقي عظيم. وعلى كل حال، فإنها ليست الطريقة السهلة الوحيدة التي يمكن اقتراحها؛ فهناك طريقة أخرى يمكن بموجبها تكوين المجلس الثاني، هي أن

ينتخبه المجلس الأول على شرط أن لا ينتخب أحدًا من أعضائه للمجلس الثاني. فهيئة مثل هذه تنجم (كما هو الحال بصدد مجلس الشيوخ الأمريكي) عن انتخاب عام - غير مباشر بالنسبة للشيوخ أنفسهم - لا يعتقد أنها تصطدم مع المؤسسات الديمقراطية بينما يكون من المتوقع لها أن تحرز نفوذًا شعبيًا. ونظرًا للطريقة التي يتألف ذلك المجلس بموجبها، فإنه من غير المتوقع أن يثير غيرة المجلس الشعبي أو أن يصطدم معه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس (بفضل احتياط يتخذ لتمثيل الأقلية) من المؤكد أن يكون مكونًا تكوينًا سليمًا، وأن يضم في عضويته تلك الفئة من الرجال الأكفاء الذين لم يكونوا راغبين في السعي للحصول على أصوات دائرة شعبية أو كانوا عاجزين عن الحصول عليها.

إن أحسن تشكيل لمجلس ثان هو التشكيل الذي يشتمل على أكبر عدد من عناصر المصالح الطبقية والاتجاهات التي في الأكثرية، دون أن تكون نفوس الأكثرية منطوية على أية إساءة للشعور الديمقراطي، على [غير] أني أعود إلى القول إنه لا يمكن أن يكون الاعتماد الأساسي على مجلس ثان من أي نوع كان للحد من تفوق الأكثرية وجعلها معتدلة، فإن مغير الحكم النيابي يحددها تشكيل المجلس الشعبي. وهذا الموضوع هو أهم وأخطر من كل موضوع آخر يتعلق بنظام الحكم.

الفصل الرابع عشر

السلطة التنفيذية
في حكومة نيابية

إنه يكون في غير موضعه في هذه الدراسة أن نبحث في موضوع ما هي الدوائر أو الفروع التي يمكن أن تقسم عليها بشكل ملائم أعمال السلطة التنفيذية في الحكومة. إن ظروف كل من الحكومات المتعددة تختلف، وهناك احتمال ضئيل بارتكاب خطأ كبير في تصنيف الواجبات عندما يكون الناس مستعدين أن يبدأوا من البداية وأن لا يكونوا قد ربطوا أنفسهم بسلسلة الصدف التي أنتجت (في حكومة قديمة كحكومتنا) التقسيم الحالي للأعمال العامة. ويكفي أن يقال بأن تصنيف الوظائف والموظفين يجب أن يتناسب مع المواضيع وأنه يجب أن لا يكون هناك عدة دوائر، الواحدة مستقلة عن الأخرى للإشراف على أقسام مختلفة لوحدة طبيعية كما كان الحال في إدارتنا العسكرية لعهد قريب، وكما هو الحال، ولكن بدرجة أقل، في الوقت الحاضر؛ فعندما يكون الغرض الذي يراد تحقيقه واحدًا (مثل غرض وجود جيش كفؤ)، فإن السلطة التي تسند إليها مهمة العمل يجب أن تكون أيضًا سلطة واحدة. ومجموع الوسائل والأساليب التي ترمي إلى هدف واحد يجب أن تكون تابعة لنفس سلطة واحدة مسئولة. أما إذا ما وزعت الأعمال على سلطات مستقلة، فإن وسائل كل سلطة من تلك السلطات المستقلة تصبح أهدافًا، وفي تلك الحالة لا يكون هناك من سلطة تعنى بالهدف الحقيقي غير رئيس الحكومة، الذي يحتمل أن يكون مفتقرًا إلى الخبرة الإدارية الصالحة في هذا الشأن. إن أنواع الوسائل المختلفة لا تكون مجتمعة ومنطبقة الواحدة مع الأخرى تحت توجيه فكرة سائدة، وبينما تتقدم كل دائرة بمطالبها، بصرف النظر عن مطالب سائر الدوائر، فإن الهدف من العمل يصبح مستمرًا بصورة دائمة للعمل نفسه.

وكمبدأ عام، يجب أن تكون كل وظيفة تنفيذية، سواء كانت عالية أو ثانوية، مسألة واجب على فرد معيَّن. إنه يجب أن يظهر للعالم كله من الذي عمل كل

شيء، وكذلك يجب أن يعرف بتقصير أي من الأشخاص ترك أي شيء بدون عمل. ولا تكون هناك مسئولية عندما لا يعرف أحد من هو المسؤول. وحتى إذا ما كانت المسؤولية حقيقية، فإن مجرد تقسيمها يصيبها بالضعف والوهن. وللحفاظ على المسئولية بأكملها، يجب أن يكون هناك شخص واحد ينال كل التقدير للعمل الصالح ويتحمل كل اللوم إذا ما كان العمل رديئًا. على كل حال، فإن هناك طريقتين للمشاركة في المسئولية، إحداهما تضعفها والأخرى تدمرها إطلاقًا. إن المسئولية تصاب بالضعف عندما تطلب موافقة أكثر من موظف واحد على نفس العمل. ومع ذلك، فإن على كل واحد منهم مسؤولية حقيقية، ولا يستطيع أحد منهم أن ينكر أنه ارتكب خطأ عندما يقع عمل خاطئ، وكل واحد يُعتبر مساهمًا في الخطأ كما يُعتبر المواطئ [المواطن] مساهمًا في الحرية. وإذا ما كانت هناك مسئولية جزائية، فإنه يجوز أن يعاقبوا كلهم بصورة قانونية، وليس من حاجة لأن يكون عقابهم أقل شدة مما لو كان هناك شخص واحد فحسب مسئول [مسؤولًا]. على أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجزاءات، وكذلك للمكافآت، التي يصدرها الرأي العام، فهي تتناقص دائمًا إذا كانت مشتركة. وفي الحالة التي لا يقع فيها جرم قانوني أو فساد أو استغلال، بل خطأ أو قصر نظر، أو ما يشبه ذلك، فإن كل مساهم في المسؤولية يبرر الخطأ لنفسه وللعالم على أساس أن أشخاصًا آخرين مشتركون معه في العمل.

ومع أن المسؤولية تكون في مثل هذه الحالة قد أضعفت، إلا أن المسئولية لن تزال [لا تزال] قائمة، ذلك أن كل فرد من الذين قاموا بالعمل يكون قد وافق عليه بصفته الفردية وساهم فيه، أما إذا ما قامت أكثرية بمثل ذلك العمل، فإن الأمور تكون أسوأ، مثلًا عندما تقوم لجنة أو مجلس بمناقشة موضوع خلف أبواب مغلقة، فإن أحدًا ما لا يدري (أو ربما كان من المحتمل أن يدري فقط في حالات استثنائية جدًا) كيف صوّت كل عضو في اللجنة أو المجلس، أي هل كان صوته إلى جانب الموضوع أو ضده؛ ففي حالة مثل هذه الحالة تكون المسئولية اسمية. ومما يدعو إلى الارتياح أن بنثام وصف «اللجان» أو «المجالس» بأنها «ستائر». وما تعمله «اللجنة» لا يكون عمل أحد معيَّن، ولا يمكن أن يسأل أحد عن ذلك العمل. وتتعرض اللجنة وحتى في سمعتها، للوم

والتقريع ولكن بصفتها الجماعية فحسب، ولا يشعر الفرد بذلك التعريض أكثر من أنه فرد يقدِّر نفسه وآراءه، ويربط ذلك بتقديره للجنة وآرائها. وهذا الشعور من جانب الفرد يكون أكثر رسوخًا في نفسه عندما تكون اللجنة دائمية ويكون مصيره مرتبطًا بها، سواء في الخير أو الشر، ولكن التغيرات في الوظيفة العامة الحديثة تحول دون قيام مثل ذلك الشعور، وهو شعور قد يقوم فحسب في وسط بعض الموظفين الثانويين المغمورين. ولذلك، فإن اللجان أو المجالس ليست أداة لائقة للعمل التنفيذي، ولا يجوز أن يُسمح لها بالقيام بأعمال تنفيذية إلا عندما تكون هناك أسباب تجعل تركيز السلطة التقديرية الكاملة في وزير واحد أمرًا ضارًا.

ومن ناحية أخرى، فإنه من القواعد المبنية على الخبرة أن هناك حكمة قائمة في جمهرة من المستشارين، وأن الشخص قليلًا ما يتوصل إلى حكم صحيح، حتى فيما يعنيه من الأمور، وخاصة في الأمور التي تعني الجمهور إذا كان من عادته الاعتماد فحسب على معرفته أو على معرفة مستشار فرد. ولا يوجد تناقض بين المبدئين [المبدأين]، فإنه من السهل أن يعطى شخص السلطة المؤثرة والمسئولية الكاملة وتزويده في الوقت نفسه وعند الضرورة بمستشارين يكون كل واحد منهما مسؤولًا فحسب عن الرأي الذي يبديه.

وبوجه عام، يكون رئيس الدائرة في السلطة التنفيذية مجرد رجل سياسي. وقد يكون سياسيًا صالحًا ورجلًا ذا كفاءة، وما لم يكن هذا شأنه عادة، فإن الحكم يكون رديئًا. على أن كفاءته العامة والمعرفة التي عليه أن يتمتع بها لا تكون إلا بطريق الصدفة مقرونة بمعرفة ملائمة وفنية بشؤون الدائرة التي تسند إليه رئاستها؛ ولذلك، فإنه يجب أن يزود بمستشارين فنيين. وعندما تكون مجرد الخبرة والنتائج كافية، وعندما تكون المؤهلات المطلوب توفرها في المستشار الفني من المحتمل أن يتمتع بها فرد واحد أُحسن انتقاؤه (مثل قاض)، فإنه من الممكن أن تتوفر الأسباب المرغوب فيها للعمل في وجود مثل ذلك الشخص للأغراض العامة، وإلى جانبه عدد من الكتبة الموظفين لتزويده بالمعرفة المتعلقة بالتفصيلات. ولكنه غير كافٍ، في الغالب، أن يستشير الوزير شخصًا

واحدًا كفؤًا وأن يعمل وفق نصيحة ذلك الشخص إذا كان الوزير نفسه غير ملم بالموضوع. وإنه من الضروري أن يستمع الوزير دائمًا، وليس أحيانًا، فقط إلى آراء متعددة، ثم الوصول إلى رأي عن طريق مناقشات مع هيئة من المستشارين، وهذا الأمر، على سبيل المثال، ضروري حتمًا في الشئون العسكرية والبحرية. ولذلك، فإنه يجب أن يزوَّد الوزراء العسكريون والبحريون وربما غيرهم من الوزراء أيضًا بمجلس مكوَّن (وخاصة بالنسبة للدائرتين العسكرية والبحرية) من رجال فنيين مجربين وأكفاء. وكوسيلة للعثور على أحسن الأشخاص لتحقيق هذا الغرض، فإنه يجب أن يكونوا دائميين، بصرف النظر عن تغيير الإدارة، وأعني بذلك أن لا يكون متوجبًا عليهم، كما هو الحال الآن بالنسبة للوردات الأسطول، أن يستقيلوا مع الوزارة التي عيَّنتهم، ولكنه يكون نظامًا صالحًا لو أن الأشخاص الذين يشغلون مراكز عالية توصلوا إليها عن سبيل الانتقاء وليس عن طريق الترقية العادية يحتفظون بمناصبهم لمدة محددة، ما لم يعد تعيينهم، كما هو الحال القائم الآن بالنسبة للتعيينات في الجيش البريطاني، ومثل هذا النظام يمنع الوظائف من أن تكون هدفًا للسعي والمساومة للحصول عليها، حيث أنها لا تكون وظائف لمدى الحياة. كما يسمح في الوقت نفسه، بدون حصول إساءة لأي شخص بالتخلص من هؤلاء الموظفين الذين يكونون أقل جدارة للبقاء في الوظائف وبإدخال أشخاص آخرين أصغر سنًا وذوي مؤهلات عالية. ومثل هؤلاء الأشخاص الجدد قد لا يكون لهم مجال أبدًا لإشغال الوظائف إذا ما كانوا مضطرين لانتظار شغور المناصب بسبب الوفيات أو الاستقالات الطوعية.

وهذه المجالس المقترحة يجب أن تكون استشارية بمجرد هذا المعنى، أي أن اتخاذ القرار النهائي يجب أن يرتكز غير منقسم في الوزير نفسه وأنه لا يجب أن يعتبروا أصفارًا، أو أن يعتبروا أنفسهم أصفارًا وأن لا يعتبروا أنفسهم أو أن يعتبرهم الوزير أنه من الممكن جعلهم أصفارًا عندما يشاء ذلك. إنه يجب أن يوضع المستشارون الملحقون بشخص قوي، وربما قوي الإرادة أيضًا، في ظروف تجعل من المستحيل عليهم أن لا يبدوا رأيًا، وتجعل من المستحيل على ذلك الشخص أن لا يستمع إلى تواصيهم أو أن لا يبحثها ويناقشها، سواء

تبناها أو لم يتبنها. إن العلاقة التي يجب أن تقوم بين الرئيس أو المسؤول وبين المستشارين من هذا النوع تتوفر بدقة في دستور مجلس الحاكم العام وفي دساتير الرئاسات المختلفة في الهند. إن تلك المجالس مكونة من أشخاص لهم معرفة فنية مهنية في الشئون الهندية، وهي معرفة يفتقر إليها عادة الحاكم العام والحكام، وهي معرفة كذلك ليس من المرغوب فيه أن يطلب توفرها فيهم، وكقاعدة عامة فإنه ينتظر من كل عضو في المجلس أن يبدي رأيًا، وهو رأي من المؤكد في الغالب أن يكون موافقة بسيطة، ولكن إذا كان هناك اختلاف في الرأي أو الشعور، فإن لكل عضو الخيار (وهذا هو المتبع دائمًا) في أن يسجل الأسباب التي بنى عليها رأيه، كما أن للحاكم العام، أو الحاكم، أن يفعل مثل ذلك. وفي الحالات العادية يكون القرار وفق رأي الأكثرية، ومعنى هذا أن للمجلس سهمًا كبيرًا في الحكم، على أن للحاكم العام أو الحاكم، إذا ما رأى ذلك مناسبًا، أن يستبعد حتى رأيهم الإجماعي، وأن يدوّن الأسباب التي تحمله على ذلك الاستبعاد، ونتيجة ذلك كله هو أن الرئيس المسئول يكون شخصيًا وعمليًا مسئولًا عن كل عمل من أعمال الحكومة، أما أعضاء المجلس فيتحملون فحسب المسئولية كمستشارين، على أنه يكون دائمًا معروفًا، من الوثائق التي يمكن إبرازها، والتي تبرز دائمًا وتعلن إذا ما طلب ذلك البرلمان أو الرأي العام، ما هي النصيحة التي أبداها كل واحد من أعضاء المجلس والأسباب التي بنى عليها رأيه. وفي الوقت نفسه، وبفضل مركزهم المرموق ومساهمتهم الظاهرة في جميع أعمال الحكومة، فإن فيهم دوافع قوية تجعلهم يقْدمون بأنفسهم على الأعمال العامة وأن يُبدوا ويُكوّنوا رأيًا صالحًا مدروسًا حيال أيٍّ من تلك الأعمال كأن المسئولية كلها واقعة على كواهلهم.

إن هذه الطريقة في إدارة أرفع قسم من الشئون الإدارية هي أبرز الأمثلة الناجحة جدًا في تطبيق الوسائل لغرض الأهداف التي عرفها التاريخ السياسي إلى الآن. وهي أحد المكاسب التي جناها فن السياسة وزاد بها ثروة عن طريق خبرة شركة الهند الشرقية في الحكم. وهذا الكسب العظيم، شأنه شأن سائر الاقتراحات الإدارية الحكيمة التي احتفظت لهذه البلاد بالهند وأنتجت كمية من الحكم الصالح (وهو أمر مدهش باعتبار الظروف والأسباب)، من المتوقع

أن يؤول إلى الفناء في خضم فوضى التغييرات العامة التي يبدو أن مصير تقاليد الحكم في الهند سيتعرض لها، حيث إن تلك التقاليد قد جُعلت تحت رحمة الجهل العام ومصالح رجال السياسة. فقد بدأ الآن فعلًا صراخ وصخب لإلغاء تلك المجالس على اعتبار أنها نفقات ومظاهر لا ضرورة لها، بينما ما انفك الصراخ خطيرًا ويزداد شعور الارتياح له في أعلى المراجع لإلغاء نظام الخدمة المدنية المهنية، وهو النظام الذي ينجب الأشخاص الذين يكوِّنون تلك المجالس، والذي ينطوي وجوده على الضمان الوحيد لتمتع هؤلاء الأشخاص بأية قيمة.

إن مبدأً هامًا من مبادىء الحكم الصالح في دستور شعبي هو أن الموظفين التنفيذيين يجب أن لا يُعيَّنوا بالانتخاب العام، أي لا بأصوات الشعب نفسه ولا بأصوات ممثليه. إن أعمال الحكومة كلها أعمال مهارة، وإن المؤهلات التي يجب أن تتوفر لتصريفها هي من نوع المؤهلات الخاصة والفنية لا يمكن أن يقدرها تقديرًا صحيحًا إلا الأشخاص الذين يتمتعون أنفسهم بقسط من تلك المؤهلات أو ببعض الخبرة الممارسة بها. إن مهمة العثور على أكفأ الأشخاص لإشغال الوظائف العامة (لا مجرد انتقاء أحسن الذين يعرضون أنفسهم ولكن التفتيش عمن هم أحسن إطلاقًا، وتسجيل جميع الأشخاص الأكفاء الذين يعثر عليهم، لغرض طلبهم عند الحاجة)، إن هذه المهمة شاقة وتتطلب وعيًا ودقة في الاختيار والتقدير. ونظرًا لأهمية الوظيفة العامة وضرورة القيام بها بصلاح [بصورة صالحة]، فإنه من الأهمية بمكان فرض أضخم مسئولية شخصية كواجب خاص عن كبار الموظفين في مختلف الدوائر. أما الموظفون العامون الثانويون الذين لا يعيَّنون في وظائفهم بوسيلة من وسائل المسابقة العامة، فيجب أن يكون تعيينهم على مسئولية الوزير المباشرة، أي الوزير الذي يخدمون تحت إدارته. وفيما عدا الرئيس، فإن الوزراء ينتقون بطبيعة الحال من جانب رئيسهم، وأما الرئيس نفسه فعلى الرغم من أن البرلمان هو الذي ينتقيه، إلا أنه يجب أن يُعيَّن رسميًا، في حكومة ملكية، من جانب التاج. والموظف الذي يُجري التعيين يجب أن يكون هو الشخص الوحيد الذي له الحق في إخراج أي موظف ثانوي يستحق الإخراج من وظيفته، ويكون طرد الموظف

على أساس سوء المسلك الشخصي فحسب، حيث إنه يكون من العبث أن نتوقع من مجموع الأشخاص الذين يصرفون الأعمال العامة بتفاصيلها الكاملة، وتكون مؤهلاتهم أكثر أهمية للشعب من مؤهلات الوزير، من العبث أن نتوقع منهم تخصيص أنفسهم لوظيفتهم واكتساب المعرفة والمهارة التي يجب على الوزير في الغالب أن يعتمد عليها كلية إذا كانوا معرضين للطرد بدون خطأ في اللحظة التي يختارها الوزير، إما لإرضاء نفسه وإما لترويج مصلحته السياسية عن طريق تعيين غيرهم.

هل يجب أن يُستثنى رئيس السلطة التنفيذية في حكومة جمهورية من المبدأ الذي يندد بتعيين الموظفين التنفيذيين بالانتخاب العام؟ وهل هو نظام صالح؛ ذلك النظام الموجود في الدستور الأمريكي، الذي ينص على انتخاب الرئيس مرة كل أربعة أعوام من قبل الشعب كله؟ إن هذا السؤال لا يخلو من صعوبة. مما لا نزاع فيه أن هناك بعض المنفعة - في بلد مثل أمريكا لا يُخشى فيها قيام انقلاب - في جعل رئيس السلطة التنفيذية مستقلًا دستوريًا عن الهيئة التشريعية، وفي جعل كلٍ من فرعي الحكومة الكبيرين، وهما المتساويان في الشعبية سواء في الأصل أو في المسؤولية، يراقب الواحد منهما الآخر ويكبح جماحه. إن تلك الخطة منسجمة مع المميِّزة البارزة في الدستور الأمريكي الاتحادي التي ترمي إلى تجنب تركيز السلطات الفخمة في نفس الأيدي. إنه يبدو أحسن بكثير أن يعيَّن رئيس السلطة التنفيذية في جمهورية (كما يعيَّن في الواقع رئيس الوزارة في النظام الملكي الدستوري) من قبل الهيئة التمثيلية. فأولًا عندما يعيَّن الرئيس بهذه الطريقة، فإنه من المؤكد أن يكون شخصًا بارزًا كثيرًا. والحزب الذي تكون له الأكثرية في الدعاية سيعيَّن حينئذٍ، كقاعدة عامة، زعيمه الذي هو دائمًا أحد رجال الطليعة بين رجال الحزب، وفي الغالب على رأسهم، في الحياة السياسية، بينما رئيس الولايات المتحدة (منذ أن اختفى عن المسرح آخر شخص من الأشخاص الذين أنشأوا الجمهورية) هو في الغالب دائمًا إما رجل مغمور وإما رجل اكتسب الشهرة التي يتمتع بها في مجال آخر غير مجال السياسة. وهذه ليست مصادفة، كما ذكرت ذلك سابقًا، بل نتيجة طبيعية للأوضاع. إن الرجال البارزين في حزب لا يكونون أبدًا مرشحي الحزب

في انتخاب عام يشمل البلاد كلها. إن كبار رجال الحزب البارزين جميعهم قد أوجدوا لهم خصومًا شخصيين أو قد عملوا شيئًا أو، على الأقل، أعلنوا رأيًا معارضًا لقسم محلي أو قسم آخر كبير من الشعب، من شأنه أن يؤثر تأثيرًا مميتًا على عدد الأصوات، بينما أن رجلًا لا سوابق له ولا يُعرف عنه أي شيء سوى انتمائه لعقيدة الحزب، يصوت له الحزب حالًا بكل قوته. وهناك اعتبار خطير آخر، هو الشر العظيم الذي ينجم عن عمليات الانتخاب ودعاياته؛ فعندما يكون تعيين أعلى مركز في الدولة بالانتخاب العام مرة كل أربع سنوات، فإن الفترة التي تقع بين انتخاب وانتخاب تصرف استعدادًا للانتخاب؛ فالرئيس والوزراء وزعماء الأحزاب وأتباعهم هم جميعهم دعاة للانتخاب، والشعب كله يتصرف بعناية نحو مجرد شخصيات السياسة، وكل موضوع عام يناقش ويقرر لا على أساس منافعه بقدر ما يناقش ويقرر على أساس تأثيره على انتخابات الرئاسة. ولو أن نظامًا اختُرع لجعل الروح الحزبية المبدأ الأساسي للعمل في جميع الشؤون العامة ولخلق قناعة لا لجعل كل موضوع موضوعًا حزبيًا فحسب، بل لإثارة مواضيع لغرض إيجاد أحزاب على أساسها أيضًا، لكان هناك صعوبة في اختراع أية وسيلة أحسن من هذه الوسيلة لتحقيق أغراض مثل ذلك النظام.

إني لا أؤكد أنه يكون من المرغوب فيه في كل زمان ومكان أن يكون رئيس السلطة التنفيذية معتمدًا كلية على أصوات هيئة نيابية، كما هو الحال بالنسبة لرئيس الوزارة في إنكلترا، كما لا أقول إن الأمر لا يخلو من المضايقات. وإذا ما رؤي تجنب مثل هذا الوضع، فمن الممكن لرئيس السلطة التنفيذية (مع أن البرلمان هو الذي يعيِّنه) أن يشغل منصبه لمدة محددة دون الاعتماد على أصوات البرلمان. وهذا إجراء يكون مماثلًا للنظام الأمريكي ناقصَ الانتخاب الشعبي وشروره[1]، وهناك وسيلة أخرى لجعل رئيس الإدارة مستقلًا عن الهيئة التشريعية بنسبة ما يكون ذلك منسجمًا مع مبادئ الحكومة الأساسية. فلو أن رئيس الإدارة يتمتع كما يتمتع عمليًا رئيس الوزارة البريطاني بسلطة حل البرلمان والالتجاء إلى الشعب، لما كان مضطرًا إلى الاعتماد على

(1) إن هذه الأقوال المتعلقة بنظام الحكم في أميركا مضللة نوعًا ما؛ حيث إنها لا تأخذ بعين الاعتبار مبدأه الأساسي، أي تقسيم السلطات - التنفيذية والتشريعية والقضائية - على أساس متساوٍ.

الهيئة التشريعية، وذلك يعني أن يستطيع، بدلًا من أن يطرده من الحكم تصويت برلماني معاد، أن يختار طريقًا آخر، إما الاستقالة وإما حل البرلمان. وإني أعتقد أن من المرغوب فيه أن يتمتع رئيس السلطة التنفيذية بسلطة حل البرلمان حتى في نظام للحكم يضمن له إشغال منصبه لمدة محددة. ويجب أن لا يكون هناك إمكانية لقيام أزمة سياسية تنجم عن قيام نزاع بين الرئيس والمجلس، حيث إنه لن يكون لأي من الفريقين، مهما طال الزمن، حلّ للأزمة الناشبة وسيلة قانونية ليتخلص من الآخر. ولغرض اجتياز مثل ذلك الزمن بدون قيام محاولة لانقلاب، سواء من هذا الجانب أو من ذاك أو من الجانبين، فإنه من المطلوب توفر مزيج من حب الحرية وعادة ضبط النفس، وهو أمر لم تفلح في تحقيقه حتى الآن سوى أمم قليلة. وحتى لو أمكن تجنب خطر قيام انقلاب، فإنه من العبث أن لا يتوقع قيام مساع من جانب كل من السلطتين لشل الأخرى، إلا أن يعتقد بأن روح الصبر المتبادل والتسامح تكون دائمًا سائدة في الحياة السياسية.

وهناك أسباب أخرى تجعل من الواجب أن تتمتع سلطة في الدولة (ولا يمكن أن تكون هذه السلطة غير السلطة التنفيذية) بحرية دعوة برلمان جديد في أي وقت ووفقًا لتقديرها ورأيها. وعندما يتنازع حزبان ويقوم شك حقيقي بشأن من منهما يتمتع بالتأييد الأقوى، فإنه من الأهمية بمكان أن تكون هناك وسيلة دستورية للبت في ذلك فورًا. وما لم يُتخذ قرار بهذا الشأن، فلن يكون هناك مجال للعناية الصحيحة بأي موضوع سياسي. والفترة التي يستمر فيها النزاع ولا يبت خلالها في مدى قوة كل من الفريقين تكوِّن عقبة في سبيل التحسين الإداري أو التشريعي، حيث إنه لن يكون لأي من الحزبين ثقة كافية بقوته لحمله على الإقدام على أشياء من شأنها أن تثير معارضة في أية جهة لها تأثير مباشر أو غير مباشر في النزاع المعلّق.

وفي هذا البحث فإني لم أضمنه الوضع الذي يؤدي فيه تركيز سلطة واسعة في أيدي رئيس الإدارة وعدم تمسك جمهرة الشعب تمسكًا كافيًا بالمؤسسات الحرة إلى توفير فرصة للرئيس للنجاح في محاولة تسخير الدستور واغتصاب سلطة السيادة. فعندما يوجد مثل ذلك الخطر، فإنه لا يجوز أن يكون رئيس

السلطة التنفيذية شخصًا لا يستطيع البرلمان بصوت واحد حرمانه من سلطانه. وفي الحالة التي تشجع فيها أوضاعها على الإقدام على هذا العمل الذي يعتبر أخطر وأبشع نوع من أنواع خيانة الأمانة، فإن الاعتماد الدستوري بكليته يكون في الواقع حماية ضعيفة.

إن أشد ما يدعو إلى أعظم الاعتراض هو أن يكون للانتخاب الشعبي أية مساهمة في تعيين موظفي القضاء في الدولة. إن الرأي الشعبي أقل جدارة من أن يقدر المؤهلات الخاصة والفنية، لاسيما فيما يتعلق بموظفي القضاء الذين من المهم جدًا أن يكونوا غير متحيزين وبعيدين عن كل ارتباط أو علاقة بالساسة أو ببعض فئات من رجال السياسة. وقد كان من رأي بعض المفكرين، وبينهم المستر بنثام، أنه على الرغم من أنه أحسن أن لا يعيَّن القضاة بانتخاب شعبي، إلا أنه يجب أن يكون للشعب في منطقتهم السلطة بعد خبرة كافية، لحجب الثقة عنهم وصرفهم من مناصبهم. إنه لا يمكن أن ينكر بأن عدم استطاعة صرف أي موظف عام تسند إليه مصالح كبيرة، هو شر بنفسه. وليس من المرغوب فيه أبدًا أن لا تكون هناك وسيلة للتخلص بموجبها من قاضٍ رديء أو غير كفء [كفؤ]، ما لم يكن ذلك بسبب سوء سلوك من النوع الذي يعرّضه للمحاكمة أمام محكمة جزائية. كما أنه ليس من المرغوب فيه أيضًا أن يشعر الموظف الذي يتوقف عليه الكثير من الأمور، بأنه حر من كل مسؤولية، ما عدا مسئوليته أمام رأيه وضميره. على أن السؤال الذي يجب أن يجاب عليه هو عما إذا كانت [كان] عدم مسئولية القاضي لسوى ضميره والضمير العام أقل تأثيرًا عليه في الاتجاه نحو السلوك الحسن من تأثير مسئوليته أمام الحكومة والانتخاب العام؟ نقول هذا بالنسبة للوضع الخاص للقاضي وعلى افتراض أن جميع الضمانات قد اتخذت ليكون تعيينه بأمانة وصدق. إن التجارب أثبتت هذه النقطة منذ زمن بالإيجاب فيما يتعلق بالمسؤولية أمام السلطة التنفيذية. وتكون القضية متساوية في القوة عندما تكون المسؤولية المطلوب فرضها مسؤولية أمام الناخبين. إن المؤهلات الصالحة لدائرة شعبية انتخابية لا تشتمل على المؤهلات التي يجب أن تتوفر في القاضي بصورة خاصة ولا سيما الهدوء وعدم المحاباة. ومن حسن الحظ أن مثل تلك المؤهلات ليست مطلوبة في الانتخاب العام الذي هو

أمر حيوي للحرية. وحتى صفة العدالة، مع أنها ضرورية لجميع البشر، وكذلك لجميع الناخبين، ليست الوسيلة الإقناعية التي تقرر نتيجة أي انتخاب عام. إن العدالة وعدم التحيز لا يُحتاج إليهما لانتخاب عضو للبرلمان أكثر مما يُحتاج إليهما في أية معاملة بين الناس؛ فليس على الناخبين أن يكافؤوا [يكافئوا] أي مرشح بشيء له حق فيه، كما ليس عليهم أن يُصدروا حكمًا بشأن المزايا العامة في المتنافسين، بل إن عليهم أن يعلنوا مَن من المرشحين يحوز على أكبر ثقتهم الشخصية أو يمثل معتقداتهم السياسية أحسن تمثيل. إن القاضي مجبور على معاملة صديقه السياسي، أو الشخص الذي يعرفه أحسن مما يعرف غيره، تمامًا كما يعامل سائر الناس، أما أن يعمل الناخب مثل ذلك فأمر ينطوي على خرق الواجب وعلى بلاهة. ولا يمكن أن تبنى حجة على أساس التأثير المفيد الذي يقع على القضاة كما يقع على سائر الموظفين بفضل الاختصاص الأدبي للرأي. وحتى في هذا الصدد، فإن العامل الذي يمارس مراقبة مفيدة على إجراءات القاضي (عندما يكون جديرًا بمنصب قضائي) ليس عامل رأي الشعب بوجه عام (فيما عدا بعض الأحيان في القضايا السياسية) بل العامل العام الوحيد الذي يستطيع أن يقدِّر سلوك القاضي ومؤهلاته - أي مجلس محكمته. على أنه يجب أن لا يُفهم أن مساهمة الرأي العام في إدارة القضاء غير ذات أهمية، فهي مهمة جدًا، ولكن على أي شكل تكون تلك المساهمة؟ إنها تكون عندما يُصرَّف قسم من الوظيفة القضائية عن طريق المحلفين. وهذه هي إحدى الحالات القليلة في السياسة التي يكون فيها من الأحسن أن يعمل الشعب مباشرة وشخصيًا على أن يعمل بواسطة ممثليه. وإذا ما كان في الإمكان إخراج القاضي من منصبه بالتصويت العام، فإن كل شخص يرغب في الحلول محله سيشغل جميع قرارته القضائية للوصول إلى ذلك الهدف وسيثيرها، على قدر ما يكون ذلك عمليًا عن طريق استئناف غير نظامي أمام رأي عام غير كفؤ للنظر فيها، إما لأنه لم يسمع القضية وإما لأنها عرضت عليه بصورة متحيزة. ويستطيع المنافس أيضًا أن يثير رأي الشعب ويهيج عواطفه عن سبيل عرضه لتلك القضايا وسيتحقق له النجاح في مهمته، ما لم ينزل القاضي أو أصدقاؤه إلى الميدان ويلتجؤوا [ويلتجئوا] بدورهم إلى الشعب. وفي قيام مثل تلك

الحالة فإن القضاة سيشعرون بأنهم يعرّضون وظيفتهم للخطر في كل قرار يتخذونه بشأن قضية مشوبة بمصلحة عامة، وبأنه ليس من الضروري أن يدرسوا عدالة القرار أكثر مما يدرسون ما سوف يكون له من وقع لدى الجمهور. إن ما نصت عليه بعض الدساتير التي أعيد النظر فيها في بعض الولايات الأمريكية من انتخاب أو إعادة انتخاب القضاة في انتخابات شعبية دورية سيكون على ما أخشى، أخطر الأخطاء التي اقترفتها الديمقراطية حتى الآن. ولولا أن الرأي الصالح العملي، الذي لا ينفك يلازم شعب الولايات المتحدة، بدأ، كما يقال، ينتج رد فعل ضد الإجراء الجديد، من شأنه أن يصحح الخطأ قبل مرور زمن طويل، لولا ذلك لكان من المنطقي أن يُعتبر ذلك الإجراء الخطوة الأولى الكبيرة الانحدارية نحو انحلال الحكومة الديمقراطية الحديثة[2].

وفيما يتعلق بتلك الهيئة العظيمة الهامة التي تتكوَّن منها القوة الدائمية في الخدمة العامة، أي هؤلاء الموظفون الذين لا يتبدلون بتغير السياسة، بل يبقون في مناصبهم لمساعدة كل وزير بخبرتهم وتقاليدهم، ويديرون التفصيلات الرسمية تحت مراقبة العامة، هؤلاء، بالاختصار، الذين يكوِّنون طبقة الموظفين العموميين الفنيين، الذين يلتحقون بمناصبهم وهم صغار، يسودهم الأمل بأن يتقدموا فيها ويرتفعوا إلى مراتب أعلى على مر الزمن. هؤلاء لا يجوز أبدًا، كما هو واضح، أن يُصرفوا من العمل ويُحرموا من جميع منافع خدماتهم السابقة إلا بسبب سوء سلوك خطير يثبت وقوعه. ولا يكون طردهم نتيجة فحسب لسلوك يقودهم إلى القضاء، بل أيضًا نتيجة لإهمالهم الطوعي لواجبهم وسلوكهم الأمر الذي ينطوي على خرق الأمانة التي ائتُمنوا عليها. ونظرًا لأنه لا يوجد طريق

(2) على أنني علمت أن في الولايات التي جعلت قضاتها بالانتخاب، فإن اختيارهم لا يتم في الحقيقة عن طريق الشعب بل عن طريق زعماء الأحزاب؛ فالناخب لا يفكر أبدًا بالإدلاء بصوته إلى جانب أي شخص سوى مرشح الحزب، ونتيجة لذلك، فإن الشخص المنتخب هو في العادة نفس الشخص الذي كان من شأن رئيس الجمهورية أو حاكم الولاية أن يعيِّنه للوظيفة. وهكذا، فإن طريقًا واحدًا رديئًا يقيد ويصحح طريقًا رديئًا آخر، وإن عادة الانتخاب جهرة تحت لواء الحزب (وهو إجراء مليء بالشرور في جميع الحالات التي تكون فيها وظيفة الانتخاب مسندة بالحق للشعب) تؤدي إلى زيادة الشر عندما يكون الشخص الذي ينتخب هو الشخص الذي يجب أن يُختار لا من جانب الشعب بل لأجل الشعب.

للتخلص منهم (فيما عدا ما سبق شرحه) إلا طريق إحالتهم إلى المعاش، فإنه من الأهمية بمكان أن يحسن اختيارهم منذ البدء. ويبقى علينا أن نبحث الآن عن وسيلة التعيين التي تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود.

ويتناول بحثنا موضوع التعيينات للمرة الأولى، أي تعيين الموظفين في وظائفهم ابتداء من أول السُلَّم؛ فالاختيار في تلك التعيينات الأولى لا يخشى على سلامته من افتقار الذين ينتقون الموظفين للمهارة والمعرفة الخاصة، بل من عوامل التحيز والمصلحة السياسية أو المصلحة الخاصة. وكقاعدة عامة، فإن هؤلاء الموظفين في أول تعيينهم يكونون في مقتبل العمر، ولا يُعيَّنون لأنهم يعلمون مهنتهم بل لغرض أن يتعلموها. ولذلك، فإن المقياس الوحيد الذي يمكن انتقاء أحسن المرشحين للوظائف بموجبه هو ما يتمتعون به من كفاءة في فروع التعليم العادية. ومن المستطاع التأكد من ذلك إذا ما حقق المسؤولون عن التعيين في الأمر بطول أناة وبدون تحيز. وليس من المنطق أن نتوقع قيام الوزير بمثل ذلك التحقيق ووفق شرطيه، لذلك فإن عليه أن يعتمد على التواصي التي ترفع إليه. ومهما تكن تلك التواصي بعيدة عن التأثر برغبات الوزير الشخصية، إلا أنها لا تكون دليلًا على بعدها عن اتجاهات وآراء الأشخاص الذين لهم قوة تؤثِّر على انتخاب الوزير وأهمية انتمائهم السياسي بالنسبة للوزارة. وهذه الاعتبارات نفسها هي التي أوجدت مبدأ إحالة المرشحين للوظائف إلى امتحان عام يجريه أشخاص لا يمتهنون السياسة. ويكونون من نفس الطبقة التي ينتمي إليها الممتحنون لدرجة الشرف في الجامعات ويتمتعون بنفس المؤهلات. وإنه لمن المحتمل أن يكون هذا المبدأ في التعيين هو أحسن مبدأ في أي نظام للحكم، كما أني أعتقد أنه المبدأ الوحيد الذي يصلح في حكومتنا البرلمانية؛ فهو لا يحقق التعيين بصدق وأمانة فحسب بل يؤمِّن أيضًا الإمساك والانقطاع من الإسراف في التعيين.

ومن الضروري جدًا أن تكون تلك الامتحانات على أساس التسابق والتنافس وأن تعطى الوظائف للذين يكونون أكثر تفوقًا ونجاحًا. إن مجرد اجتياز الامتحان لا يؤدي في المدى البعيد إلى غير إبعاد الأغبياء البلداء. ومن

الواجب أن يستخلص من الامتحان مدى إمكانيات المرشح العلمية وتقديره لمبدأ الواجب. إن الامتحانات للدرجات العلمية في الجامعتين الكبيرتين[3] كانت على العموم ضعيفة سهلة، بينما كانت الامتحانات لدرجات الشرف مرهقة جدية. وعندما لا يكون هناك داعٍ لوجوب تجاوز حد أدنى معيَّن، فإن ذلك الحد الأدنى يستحيل حدًا أقصى فينجم عن ذلك شعور بعدم الطموح إلى أكثر من الحد الأدنى. ونظرًا لأن هناك دائمًا أشخاصًا لا يحصلون حتى على ما يرمون إليه مهما كان مستوى الطلاب منخفضًا، فإن معنى ذلك أن الكثيرين يقصرون حتى عن الوصول إلى ذلك المستوى. أما عندما لا تسند الوظائف إلا للذين يتفوقون على عدد كبير من أقرانهم، وعندما يصنف المتسابقون الناجحون حسب جدارتهم وكفاءاتهم، فيتوفر هناك عامل يحفز كل واحد منهم لبذل أقصى جهده ويشعر الناس في سائر أنحاء البلاد بفائدة التعليم. ونتيجة لتنفيذ هذه الخطة، فإن كل معلم في مدرسة يفخر بأنه أنجب طلبة أحرزوا مكانة عالية في امتحانات التسابق، ويرى في ذلك سبيلًا له للنجاح. إن مبدأ الامتحانات للوظائف العامة في إنكلترا لا يزال حديث التطبيق، كما لا يزال ناقصًا جدًا في درجة الكمال، ولكن الخدمة الحكومية في الهند (وهي الحالة الوحيدة التي يجري فيها ذلك الامتحان على الوجه الأكمل) شرعت تترك أثرًا حساسًا في أوساط تعليم الطبقات الوسطى على الرغم من الصعوبات التي واجهها بسبب انخفاض حالة التعليم في البلاد؛ ذلك الانخفاض الذي كان للامتحانات هذه الفضل في إظهاره. وينتقي الوزير بعض الشبان فيتقدمون على أساس ذلك الانتقاء كمرشحين للامتحانات، وقد تبيَّن أن مستوى المعرفة بين هؤلاء الشبان منخفض إلى حد جعل معه التسابق بينهم يسفر عن نتائج أضعف من تلك التي ينتجها مجرد امتحان عادي للاجتياز؛ ذلك أن شروط اجتياز الامتحان العادي المذكور لا تكون منخفضة إلى درجة غير كافية لتمكين الفرد من التفوق على زملائه المرشحين. ويقال إن الأعوام المتعاقبة تكشف على وجه العموم عن هبوط درجة الاكتساب العلمي، وإن جهدًا أقل يُبذل لاجتياز تلك الامتحانات نظرًا لأن نتائجها السابقة برهنت على أن الإجهاد الذي وقع في الاستعداد لها

---

(3) جامعتا أُكسفورد وكمبريدج.

كان أعظم مما كان كافيًا لبلوغ الهدف. وبسبب هذا الإقلال في الجهد من ناحية، ولأنه من ناحية أخرى، حتى في الامتحانات التي تقتضي تعيينًا مسبقًا لدخولها، يخفض الجهل عدد المتسابقين إلى كمية ضئيلة؛ فقد حدث، رغم وجود بعض حالات تفوق كبير دائمًا، أن القسم الأدنى من لائحة المرشحين الفائزين لا تمثل سوى كمية معتدلة من الاكتساب العلمي. وذكر أعضاء اللجنة أن جميع الذين لم ينجحوا فيها كان سبب فشلهم تقريبًا الجهل لا بالفروع العالية من التعليم بل بأوضع فروعه - في التهجئة والحساب.

إن الصراخ يستمر ضد تلك الامتحانات من جانب بعض ألسنة الرأي العام، ومن المؤسف أن سببه لا يعود إلى حسن نية الناقدين أو حسن رأيهم. إنهم يبنون حجتهم على تحريف نوع الجهل الذي كان السبب في السقوط في الامتحانات. إنهم يقتبسون ويستشهدون بأكثر الأسئلة غموضًا[4] التي تكون قد وردت في الامتحانات، ويظهرونها للناس وكأن الجواب الأكمل عليها شرط لازم لا بد منه للنجاح في الامتحان. وذلك على الرغم من كثرة ترديد وتكرار القول بأن مثل تلك الأسئلة لم توضع لغرض أن يجيب عليها كل فرد من الجالسين للامتحان، بل لإفساح المجال لأي واحد منهم ليُظهر ما يكون لديه من معرفة عامة في الموضوع الذي يدور حوله السؤال. والواقع أن تقديم مثل تلك الأسئلة لا يُقصد من ورائه سوى وسيلة إضافية للنجاح. ثم يتساءل الناس عن مدى فائدة مثل تلك المعرفة للموظف في وظيفته. وهذا السؤال يثير اختلافًا في الرأي. وقد بلغ من بعض الناس الموجودين الآن، ومن بينهم وزير خارجية سابق، حد الاعتقاد بأن حُسن تهجئة اللغة الإنكليزية مأثرة لا فائدة منه لملحق ديبلوماسي أو كاتب في دائرة حكومية. ويبدو أن المعارضين لفكرة الامتحانات مجمعون على أمر واحد هو أن التهذيب العقلي العام لا ينفع في مثل تلك الوظائف. أما إذا كان ذلك نافعًا (كما أعتقد أنا أنه نافع)، وإذا كانت

(4) والواقع أنهم لم يختاروا دائمًا الأسئلة العويصة أو غير المفهومة للطعن في تلك الامتحانات؛ فقد حدث مؤخرًا أن أحد المنددين بالامتحانات التسابقية في مجلس العموم بلغت منه السذاجة حد التحجج بأسئلة مبدئية بسيطة تقريبًا في الجبر والتاريخ والجغرافيا وتقديمها كدليل على شروط الامتحانات القاسية... والاكتساب العلمي العالي الذي تتطلبه.

المعرفة نافعة، فإنه من الواجب معرفة توفرها وذلك عن طريق التجارب التي يمكن أن تبيِّن ما إذا كان المرشحون يتمتعون بها. ولمعرفة ما إذا كان الشخص قد تعلم تعليمًا صحيحًا، فإنه يجب أن يسأل في الأمور التي يكون قد تعلمها ولو أن الوظيفة التي سوف يشغلها لا يشتمل عملها على وجوب توفر تلك المعارف. وهؤلاء المعترضون على أسئلة الامتحانات في الحساب والعلوم اليونانية واللاتينية (وهي الوحيدة التي تدرَّس في هذه البلاد) ماذا يريدون أن نسأل المتقدم للامتحان؟ والواضح أنهم يعترضون على الامتحان من حيث هو. وهم ينتقدون أعضاء لجان الامتحانات لأي سؤال يتقدمون به للمرشحين مهما كان ذلك السؤال ضروريًا وبسيطًا، والأمر الوحيد الذي يرضيهم هو السماح بدخول الجهل الكامل.

ويقال لنا أن لا كلايف ولا ويلنغتون كان يستطيع اجتياز الامتحان المقرر لدخول مدرسة حربية للهندسة. وكأني بهم يقولون إن كلايف وويلنغتون اللذين لم يعملا ما لم يكن مطلوبًا منهما عمله، لم يكونا يستطيعان عمله لو كان مطلوبًا منهما. ولعلهم يريدون أن يقنعونا بأنه من الممكن للشخص أن يكون جنرالًا عظيمًا بدون تلك الأشياء المنصوص عليها في امتحان المدرسة الحربية وكذلك بدون سائر الأشياء الضرورية للجنرالات العظام. إن الإسكندر الأكبر لم يسمع مطلقًا بأنظمة نوبان[5] كما أن يوليوس قيصر لم يكن يستطيع التكلم باللغة الفرنسية. ويقال لنا أيضًا إن الذين لهم بعض إلمام بالكتب ليسوا صالحين للتمارين الرياضية وليس لهم عادات الآدميين الأفاضل. إن هذه ملاحظة مشتركة بين الأغبياء، ولكن الأغبياء ليسوا محتكرين للعادات الآدمية والنشاط الجسماني. وإذا كان من الضروري توفر تلك العادات والتمارين الرياضية فليجرى [فليُجرَ] امتحان بشأنها ولكن ليس على حساب المؤهلات العقلية، بل بالإضافة لها. هذا وقد علمت بصورة موثوقة أن الطلبة الذين ينضمون إلى الأكاديمية العسكرية في وولويتش على أساس الامتحانات التسابقية، هم متفوقون وأعلى من الطلبة الذين انضموا إليها وفق نظام التعيين

(5) يشير مِل هنا إلى نظام سباستيان ليه بريستر دي نوبان (1633-1707) في إنشاء القلاع والدفاع عنها ومهاجمتها.

القديم، بل إنهم يتعلمون التمارين الرياضية بشكل أسرع منهم. وهذا أمر طبيعي، حيث إن الرجل الذكي يتعلم جميع الأمور بشكل أسرع مما يتعلمها الرجل الأبله. وكذلك يتفوق هؤلاء على الآخرين بالسلوك الشخصي حتى غدا المسؤولون عن الأكاديمية يتوقون إلى حلول اليوم الذي تتطهر فيه من بقايا الطلبة الذين دخلوها وفق النظام القديم، وهذا بشير خير يقرب انقضاء العقلية التي تعتبر الجهل أحسن من المعرفة.

ومع أن التعيينات الأولى لوظائف الحكومة يجب أن تقرر على أساس الامتحانات التسابقية، إلا أن الترقيات اللاحقة من المستحيل أن تقرر على نفس الأساس. ويبدو أنه من الأصلح أن تجري الترقيات، كما هو الوضع الآن، على أساس يمزج فيه الأقدمية والانتقاء؛ فالموظفون الذين يكون عملهم ذا طابع رتيب (روتين) يجب أن يُرقّوا بحكم الأقدمية إلى أعلى الوظائف التي يكون عملها من نفس النوع الرتيب. أما هؤلاء الموظفون الذين تصطبغ وظائفهم بالثقة والاعتماد وتتطلب كفاءة خاصة، فيجب أن يُنتقوا وفق رأي وتقدير رئيس الدائرة. ومثل هذا الانتقاء يكون بوجه العموم صادقًا وأمينًا إذا ما كانت التعيينات الأولية قد تمَّت وفق امتحانات التسابق؛ حيث إن جميع الموظفين في دائرته، يكونون، بحكم طريقة تعيينهم الأولى، غرباء عنه، وقد يصدف أن يكون أحد هؤلاء الموظفين ذا علاقة بالرئيس أو بأصدقائه السياسيين، ولكن ذلك لا يكون هامًا إذا ما كانت الجدارة متوفرة؛ وفي العادة، فإن رئيس الدائرة ينتقي أجدر الأشخاص، وهو الذي يقدم لرئيسه أحسن المعاونة، ويوفر عليه المتاعب ويساهم في بناء حُسن سمعة الإدارة في تصريفها للشؤون العامة.

الفصل الخامس عشر

الهيئات النيابية المحلية

إن قسمًا صغيرًا فحسب من شؤون البلاد العامة هي التي تستطيع السلطات المركزية أن تعالجها بشكل صالح أو تحاول أن تعالجها بجودة. وحتى في حكومتنا، وهي أقل حكومات أوروبا مركزية، فإن القسم التشريعي على الأقل من السلطة الحاكمة يشغل نفسه كثيرًا بالشؤون المحلية، مستعملًا سلطة الدولة العليا لحل عقد صغيرة، بينما يجب أن تكون هناك وسائل أخرى وأحسن لحلها. إن الكمية الضخمة من الأعمال الخاصة التي تستنزف وقت البرلمان وأفكار أعضائه فتصرفهم عن الأعمال الصحيحة التي على مجلس الأمة الكبير أن يقوم بها، يعتبرها جميع المفكرين والمراقبين شرًا خطيرًا، أسوأ ما فيه أنه يتفاقم يومًا بعد يوم.

إن مجال البحث المرسوم لهذا الكتاب لا يجعل من المناسب القيام بمناقشة واسعة للموضوع الكبير (هو ليس خاصًا فحسب بالحكومة النيابية) المتعلق بالحدود الصالحة للعمل الحكومي، وقد ذكرت في مكان آخر[1] ما يبدو ضروريًا بشأن المبادئ التي يجب أن يقرر [تقرر] بموجبها حدود ذلك العمل. ولكن بعد أن نطرح من الوظائف التي تقوم بها معظم الدول الأوروبية؛ تلك الوظائف التي يجب أن لا تتولاها السلطات العامة إطلاقًا، نجد أنه لا يزال هناك مجموعة كبيرة ومتعددة من الواجبات لا غنى عن اشتراك السلطات المحلية والمركزية فيها ولو على أساس مبدأ توزيع العمل. ولا يطلب وجود موظفين تنفيذيين منفصلين للقيام بواجبات محلية بحتة فحسب، بل إن المراقبة الشعبية على أولئك الموظفين لا يمكن أن تمارس بشكل نافع إلا بواسطة جهاز منفصل. إن تعيينات هؤلاء الموظفين في أصلها ووظيفة مراقبتهم والكبح

(1) في كتاب بحث في الحرية في الفصل الختامي (طبعة مطبعة الفنون الحرة، ص 114-141)، وبصورة أوسع في الفصل الختامي لكتاب مبادئ الاقتصاد السياسي.

من جماحهم وواجب توفير، أو وقف، المخصصات الضرورية لأعمالهم، أمور يجب أن تكون من اختصاصات الشعب في المنطقة المحلية وليس من اختصاصات البرلمان أو السلطة التنفيذية في الحكومة؛ ففي بعض ولايات إنكلترا الجديدة (في الولايات المتحدة الأمريكية) لا تزال تلك الوظائف تمارَس مباشرة من قبل الشعب مجتمعًا، ويقال إن ذلك يجري [يأتي] بنتائج أحسن مما كان يتوقع. وتلك المجتمعات المتعلمة تعليمًا عاليًا راضية كل الرضاء عن تلك الطريقة البدائية في الحكم المحلي إلى درجة أنها لا ترغب في استبدالها بالنظام النيابي الوحيد الذي يعرفونه، والذي يحرم الأقليات من حقوقها الانتخابية، على أنه يقتضي أن تتوفر مثل تلك الظروف الخاصة ليصبح من الممكن ممارسة هذا التدبير بشكل مقبول، وأن يلجأ بوجه عام إلى خطة برلمانات فرعية نيابية للشؤون المحلية. وهذه البرلمانات الفرعية موجودة في إنكلترا، ولكن بشكل غير كامل وبدون نظام وبافتقار [ومفتقرة] إلى جهاز. وفي بعض البلاد الأخرى التي فيها الحكم الشعبي في إنكلترا، فإن تكوين تلك البرلمانات الفرعية أكثر منطقيًا منه في بلادنا. إن في إنكلترا دائمًا حرية أكثر ولكن التنظيم فيها سيء [سيّىء]، بينما يوجد في البلاد الأخرى تنظيم أحسن وحرية أقل. ولذلك، فإنه من الضروري أن يكون هناك، بالإضافة إلى التمثيل الوطني العام، تمثيل بلدي ومحلي. ويبقى أمامنا موضوعان للبحث وهما: (1) كيف يجب أن تكوَّن تلك الهيئات التمثيلية و(2) مدى وظائفها.

وفي بحث هذين الموضوعين، فإن هناك نقطتين تتطلبان درجة متساوية من اهتمامنا هما: كيف يمكن أن تدار الأعمال المحلية على أحسن وجه، وكيف يمكن أن يجعل من إدارتها أداة لتغذية الروح العامة وتنمية الذكاء. وفي بحث سابق في هذا الكتاب، تناولت بلغة قوية (وقلّ أن توجد كلمات مثلها على درجة من القوة الكافية للإعراب عن اعتقادي) موضوع أهمية ذلك الجزء من أعمال المؤسسات الحرة الذي يجوز تسميته بالتعليم العام للمواطنين. والمؤسسات الإدارية المحلية هي الأداة الرئيسية لهذا الجزء من أعمال المؤسسات الحرة. وباستثناء الدور الذي يقوم به الشعب في إدارة القضاء عن طريق المحلفين، فإن ليس لجمهرة الشعب غير فرصة محدودة جدًا للمساهمة شخصيًا في إدارة

الشؤون العامة للمجتمع. وفي الفترة التي تقع بين انتخاب برلماني وآخر، فإن مدى مساهمة المواطنين في السياسة العامة يكون في مطالعة الصحف وربما في الكتابة إليها وفي الاجتماعات العامة والعرائض المتعددة الأنواع التي توجه إلى السلطات السياسية. ومع أنه من المستحيل أن نبالغ في أهمية تلك الحريات المختلفة، سواء كضمانات للحرية أو كوسائل للتهذيب العام، فإن ما توفرها من ممارسة تكون ممارسة في التفكير أكثر منها في العمل، وممارسة في التفكير دون مستويات العمل. وهذا الإجراء لا يعني بالنسبة لمعظم الشعوب أكثر من تلقّيها بصورة عادية أفكار شخص آخر. أما بشأن الهيئات المحلية، فإن المواطنين، فيما عدا وظيفة الانتخاب، يكون لهم بالدور فرصة لأن ينتخبوا، والكثيرون منهم يشغلون وظيفة أو أخرى من الوظائف التنفيذية المحلية الكثيرة العدد إما عن طريق الانتخاب وإما عن طريق أشغال الوظائف بالتوالي دوريًا. وعليهم، وهم في تلك المراكز أن يعملوا للمصالح العامة، كما عليهم أن يفكروا وأن يتكلموا، والتفكير كله لا يمكن أن يكون بالوكالة، ويمكن أن يضاف إلى هذا القول إنه نظرًا لأن الطبقات العليا لا تسعى بوجه عام خلف تلك الوظائف، فإنها تنطوي على التعليم السياسي الهام التي تكون الوظائف وسيلة لنقله إلى عقول الطبقات الدنيا في المجتمع. ونظرًا لأن التنظيم العقلي هو مظهر في الشؤون المحلية أكثر أهمية منه في شؤون الدولة العامة، بينما لا تكون هناك من المصالح الحيوية كتلك التي تعتمد على مؤهلات الإدارة، فإنه من الممكن إعطاء أهمية أكبر للاعتبار الأول.

أما تشكيل الهيئات النيابية المحلية، فإنه لا يثير صعوبة كبيرة. إن المبادئ التي يقتضي توفرها في ذلك التشكيل لا تختلف عن المبادئ المتعلقة بالتمثيل الوطني العام. ويقوم نفس الواجب لجعل قاعدة الهيئات ديمقراطية. ونظرًا لأن الواجب الأول للهيئات المحلية هو فرض وإنفاق الضرائب المحلية، فإن حق الانتخاب المحلي يجب أن يعطى فحسب للذين يدفعون ضرائب على أي شكل كانت، وإني أفترض عدم وجود ضرائب غير مباشرة ولا رسوم خاصة، على أنه إذا وجِدت فإنها تكون متممة للضرائب، والذين يقع عليهم عبئها يجب أن يُعتبروا كدافعي الضرائب المباشرة بعد تخمين معقول. أما بشأن

تمثيل الأقليات، فيجب أن تتخذ مثل نفس الإجراءات التي تتخذ بشأن البرلمان لضمان ذلك التمثيل. وهناك نفس الأسباب القوية التي تدعو إلى الازدواج في التصويت. على أنه لا يوجد بالنسبة للهيئة المحلية ذلك الاعتراض الحاسم القائم بالنسبة للهيئة النيابية العامة، لجعل الازدواج في التصويت (كما هو الحال في بعض الانتخابات المحلية في بلادنا) معتمدًا على مجرد مؤهلات مالية؛ ذلك أن إنفاق المال بأمانة ودراية يُكوِّن قسمًا من أعمال الهيئات المحلية أكبر منه بكثير في الهيئة النيابية العامة، الأمر الذي يجعل من العدل ومن حسن السياسة أيضًا أن يسمح لهؤلاء الذين لهم مصالح مالية أكبر بنفوذ أكبر نسبيًا.

وفي أحدث مؤسساتنا النيابية المحلية، وهي هيئة «مجلس الأولياء»[2] يُعتبر حكام الصلح أعضاء فيه بطبيعة الحال، فيجلسون إلى جانب الأعضاء المنتخبين، على أن القانون حدد مقاعد حكام الصلح في المجلس المذكور بثلث المقاعد. وأنا لا يخالجني شك بأن مثل هذا الإجراء له أثر محمود بالنسبة للتشكيل الخاص للمجتمع الإنكليزي؛ ذلك أنه يضمن وجود طبقة متعلمة أكثر من غيرها في تلك المجالس. ونظرًا لأن القانون يحدد عدد هؤلاء الأعضاء، فإن ذلك يؤدي إلى إبعادهم عن السيطرة بمجرد القوة العددية، بينما يصبحون ممثلين في الواقع لطبقة أخرى لها في بعض الأحيان مصالح تختلف عن مصالح سائر الطبقات، وقوة كابحة مراقبة على مصالح المزارعين أو أصحاب الدكاكين الصغيرة الذين يتألف منهم القسم الأعظم من الأولياء. ولكن مثل هذا التقريظ لمجالس الأولياء لا يمكن إطلاقه على طريقة تشكيل المجالس المحلية (المقاطعات) المعروفة بالمجالس الرباعية، وهي الوحيدة من نوعها الموجودة في هذه البلاد؛ فهذه المجالس تتكون من حكام الصلح فحسب، وتقع على كواهل هؤلاء، بالإضافة إلى واجباتهم القضائية، واجبات هامة في إدارة شؤون المقاطعة. إن الطريقة التي تُكوَّن تلك المجالس بموجبها طريقة فريدة، فالأعضاء ليسوا منتخبين وفي الوقت نفسه ليسوا معينين بالمعنى الذي ينطوي عليه مبدأ التعيين، بل يشغلون وظائفهم الهامة بفضل مركزهم وأملاكهم،

---

(2) هيئة منتخبة كانت تشرف على تنفيذ قانون الفقراء في إنكلترا وويلز.

كما كان الحال بالنسبة لأسلافهم اللوردات الإقطاعيين. وحق تعيينهم يعود إلى التاج (أو بصورة عملية لواحد منهم هو اللورد ليوتنانت) ويستعمل هذا الحق في التعيين كوسيلة فحسب لعدم تعيين أي شخص يُعتبر وجوده غير مشرف للهيئة، وكذلك في بعض الأحيان لعدم تعيين الشخص الذي يقف في جانب سياسي معارض. إن هذه المؤسسة هي من حيث المبدأ أكثر الهيئات أرستقراطية في إنكلترا، بل إنها أكثر أرستقراطية من مجلس اللوردات نفسه؛ حيث إنها تنفق الأموال العامة وتعتمدها وتصرف المسائل العامة الهامة من تلقاء نفسها ودون ما اشتراك مع هيئة شعبية. إن طبقاتنا الأرستقراطية تتمسك بتلك الهيئات بقوة، ولكنه من الواضح أنها تخالف جميع المبادئ التي هي أساس الحكم النيابي.

أما فيما يتعلق بالتحديد الصالح للدوائر التي تنتخب الهيئات التمثيلية المحلية، فإن المبدأ الذي لا يكون تطبيقه بصفة عامة في التمثيل البرلماني صالحًا (أي مبدأ تمثيل المصالح المشتركة)، يكون هو نفسه أحسن وأعدل مبدأ للتطبيق في هذا الصدد. إن الغرض الحقيقي من وجود تمثيل محلي هو أن يستطيع أصحاب المصالح المشتركة الخاصة، والتي لا يشاركهم فيها سائر المواطنين، أن يديروا تلك المصالح بأنفسهم. وإذا ما بُني التمثيل المحلي على أي أساس آخر، سوى أساس تصنيف تلك المصالح المشتركة الخاصة، فإن ذلك يناقض جوهر التمثيل المحلي. إن هناك مصالح محلية خاصة بكل مدينة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة وعامة لجميع السكان، ولذلك، فإنه من الواجب أن يكون لكل مدينة، بدون أي تمييز بسبب حجم المدينة، مجلس بلدي. ومن الواضح أيضًا أن لا يكون لأية مدينة غير مجلس واحد. إن الأحياء المختلفة في المدينة الواحدة يكاد لا يكون لها مصالح محلية مختلفة، وجميعها يحتاج إلى نفس الأشياء ونفس النفقات لعملها. ولذلك، فإنه يمكن اتخاذ نفس التدابير لخدمة الجميع، فيما عدا الكنائس التي يبدو أنه من المرغوب فيه أن تترك لإدارة كنسية خاصة بها. إن تعبيد الشوارع والأرصفة والنور والمياه والمجاري والميناء وأنظمة الأسواق وغيرها من المسائل لا يمكن أن تكون مختلفة بالنسبة لأحياء المدينة المتعددة. إن تقسيم لندن إلى ست أو سبع مقاطعات مستقلة،

لكل منها تدابيرها المنفصلة للشؤون المحلية (وبعض تلك المقاطعات نفسها تفتقر إلى وحدة في الإدارة في داخلها)، يحول دون إمكانية قيام تعاون منظم في سبيل الأغراض العامة، ويمنع قيام مبدأ موحد لتصريف الواجبات المحلية، ويُكره الحكومة على أن تأخذ بأيديها الأعمال والشؤون التي كان من المتوجب أن تكون بأيدي السلطات المحلية فيما لو كان هناك نظام لها وسلطة موحدة تشمل لندن كلها.

وثمة مبدأ آخر هام جدًا هو أنه يجب أن يكون لكل دائرة محلية محددة هيئة واحدة منتخبة لإدارة جميع الأعمال المحلية وليس هيئات متعددة لمختلف أقسام الدائرة. إن توزيع العمل لا يعني تفتيت كل عمل إلى كسور صغيرة، بل إنه يعني توحيد الأعمال التي يمكن أن يقوم بها نفس الأشخاص والفصل بين تلك الأعمال التي يكون من الأفضل أن يقوم بها أشخاص مختلفون. إن الواجبات في المنطقة المحلية تحتاج بكل تأكيد إلى التقسيم لنفس السبب الذي تقسم لأجله الأعمال بالدولة؛ ذلك لأنها متعددة الأنواع، يتطلب كل واحد منها معرفة خاصة به، ويحتاج لتنفيذه عناية موظف خاص ذي أهلية. على أن الأسباب التي تدعو إلى التقسيم الفرعي وتنطبق على التنفيذ، فإنها لا تنطبق على المراقبة؛ فمهمة الهيئة المنتخبة ليست القيام بالعمل بل أن تلاحظ أن العمل يُنجز بشكل صالح، وأن لا يترك أي شيء ضروري منه بدون إنجاز. وهذه المهمة يمكن القيام بها لجميع الدوائر من جانب نفس الهيئة المراقبة بشكل عام جماعي. إنه لمن البلاهة في الشؤون العامة وفي الشؤون الخاصة أن يكون كل عامل تحت مراقبة مراقب خاص به. إن حكومة التاج تتكون من عدة دوائر، وهناك وزراء كثيرون لإدارتها، ولكن هؤلاء الوزراء ليس لهم برلمان خاص بكل دائرة يحملهم على القيام بواجبهم. والعمل الصالح الذي على الهيئة المحلية أن تقوم به، كما هو الحال بالنسبة للبرلمان، هو الاهتمام بمصلحة المنطقة كلها، وتلك المصلحة تتألف من أقسام يجب تكييف الواحد منها للآخر والعناية بها بالنسبة لأهميتها. وهناك سبب قوي آخر لجعل الرقابة على جميع الأعمال في المنطقة المحلية في هيئة واحدة؛ فإن معظم عدم الكمال في المؤسسات المحلية الأهلية، والسبب الأساسي للفشل الذي كثيرًا

ما يصيبها، يعود إلى الطراز المنخفض من الرجال الذين في الغالب يقومون عليها دائمًا؛ أما أن من الواجب أن يكون هؤلاء الرجال من مختلف المميزات، فهو في الحقيقة قسم من فوائد المؤسسة والسبب الذي يجعل منها مدرسة للكفاءة السياسية والذكاء العام. على أن المدرسة تقتضي وجود معلمين وطلبة، وتعتمد فائدة التعليم فيها كثيرًا على إيجاد اتصال بين العقول الدنيا والعقول العليا، ومثل هؤلاء الاتصال في الحياة العادية أمر فوق العادة، وأن الافتقار إلى هذا الاتصال هو العامل الأساسي الذي يجعل عامة البشر على مستوى واحد من الجهل. وفضلًا عن ذلك، فإن المدرسة تكون عديمة القيمة، ومدرسة للشر لا للصلاح إذا انعدم فيها الإشراف اللازم ووجود أشخاص فيها من طراز عال من المميزات. وهكذا، فإذا حرمت الهيئة من مثل ذلك، فإن عملها يؤدي كما هو في الغالب من الأحيان إلى التردي إلى مستوى من الحماقة والجهل في السعي خلف المصالح الأنانية لأعضائها. وإنه من العبث إقناع أشخاص من طبقة عليا (إما اجتماعيًا وإما ذهنيًا) أن يشتركوا في إدارة محلية على أساس قيامهم بأقسام من أعمالها وبالقطاعي، مثل أعضاء في لجنة المجاري أو لجنة الأرصفة. إن جميع الأعمال المحلية في المدينة ليست في حد ذاتها عاملًا قويًا لإقناع أشخاص تخولهم معرفتهم ويدفعهم ذوقهم للمساهمة في شؤون البلاد العامة بأن يصبحوا أعضاء في هيئة محلية مجردة وبأن يكرسوا لها وقتهم ودراستهم وهما ضروريان لجعل وجودهم فيها ذا فائدة ملموسة لا مجرد ستار يستغل خلفه الأشخاص الذين دونهم كفاءة وعلمًا أعمالهم متظللين بمسؤولية أعضاء الهيئة. إن مجرد «مجلس للأشغال»، رغم أنه يشمل جميع أنحاء العاصمة، من المؤكد أن يتشكل من نفس الطبقة من الأشخاص كالتي تتألف منها المجالس الكنسية في لندن، وليس من الأمور العملية ولا مما هو مرغوب فيه أيضًا أن لا تكون الأكثرية من تلك الطبقة. على أنه من المهم، لتحقيق كل غرض على الهيئات المحلية أن تخدمه (سواء كان ذلك تنفيذ واجباتها الخاصة بأمانة ووعي أو تهذيب الذكاء السياسي في المجتمع) أن تشتمل كل هيئة على جزء من أحسن العقول في المنطقة، نظرًا لما ينجم عن ذلك من إيجاد اتصال دائم من نوع مفيد جدًا مع عقول دونها درجة، فتتلقى من العقول العليا ما تقدمه

لها من معرفة محلية أو مهنية، ويتسع أفق تفكيرها بما تلهم به من جانب العقول العليا من آراء واسعة وأهداف عليا.

وليس للقرية أن يكون لها تمثيل بلدي. وإني أعني بالقرية المكان الذي لا يتميز سكانه بأعمالهم وعلاقاتهم الاجتماعية عن سكان المناطق الريفية المجاورة وتكون التدابير المتخذة في المنطقة المجاورة لملافاة حاجاتها كافية لهم أيضًا. ومن النادر أن يكون في مثل تلك الأمكنة الصغيرة جمهور كافٍ لتشكيل مجلس بلدي مقبول، وإذا ما كان في تلك الأماكن مقدرة أو معرفة بالشؤون العامة، فمن المحتمل أن تكون مركزة في رجل واحد، فيصبح بفضلها المسيطر على المكان. والأحسن أن تدمج مثل تلك الأمكنة في دائرة أكبر. ومن الطبيعي أن يقرر التمثيل المحلي للمناطق الريفية على أساس اعتبارات جغرافية، وعلى أساس احترام وتقدير عواطف الشعور التي تساعد البشر على العمل المشترك التعاوني، وتلك العواطف المتشابهة تتبع حدودًا تاريخية من ناحية (كحدود المناطق والولايات)، وتتبع من ناحية أخرى المصلحة المشتركة والعمل المتشابه، كما هو الحال في المناطق الزراعية والصناعية والساحلية والتعدينية. وقد تتطلب أنواع مختلفة من الأعمال المحلية مناطق للتمثيل مختلفة. إن اتحادات المناطق الكنسية (**الأبروشيَّات**)(*) قد حددت كأصلح أساس للهيئات النيابية التي تشرف على الإسعاف، ولكن ذلك لا يكون وافيًا بالنسبة لتنظيم طرق الواصلات أو السجون أو القيام بأعمال البوليس في منطقة واسعة. ولذلك، فإنه من الواجب تعديل ذلك الأساس في المناطق الواسعة لهدف توفير أشخاص من ذوي المؤهلات الممتازة للعمل وتصنيف الأعمال.

وفيما عدا المجلس المراقب، أو البرلمان الفرعي المحلي، فإن للأعمال المحلية دائرتها التنفيذية. وبالنسبة لهذا الموضوع، فإن نفس الأسئلة التي تثار بشأن السلطات التنفيذية في الدولة تثار بشأنه أيضًا، ويكون الجواب عليها في الغالب متشابهًا في الحالتين. إن المبادئ التي تطبق على الأمانات العامة هي في

(*) الأَبْروشِيَّات، مفردها الأبروشيّة أو الأَبْرشيّة (bishopric)، هي مناطق تخضع لسلطات أساقفة. (م)

جوهرها واحدة؛ ففي الدرجة الأولى، يجب أن يكون الموظف التنفيذي فردًا واحدًا، ومسؤولًا فرديًا عن كل الواجب الواقع على كاهله. وفي الدرجة الثانية، أن يكون ذلك الموظف معيَّنًا وليس منتخبًا. إنه من السخف أن يعين بالانتخاب العام مساح أراضٍ أو موظف صحية أو حتى جاب للضرائب. إن الاختيار العام يعتمد عادة على مصلحة بعض الزعماء المحليين؛ ونظرًا لأنه لا يفترض فيهم أن يجروا التعيين، فلا يكونون مسؤولين عنه. ولذلك، فإذا كان الانتخاب من جانب الشعب زائفًا، فإن التعيين من جانب الهيئة النيابية المحلية لا يلاقي اعتراضًا كبيرًا. إن في مثل تلك الهيئات ميلًا أبديًا نحو صيرورتها جمعيات ذات أسهم مشتركة للقيام بالوظائف الخاصة لأعضائها المتعددين. ويجب أن تكون التعيينات على مسؤولية رئيس الهيئة الشخصية، فهو يحتل في المنطقة المحلية مركزًا شبيهًا بمركز رئيس الوزارة في الدولة؛ ولذلك، فإن أهم قسم من واجبه هو تعيين الموظفين المحليين ومراقبتهم وفقًا لجهاز صالح التنظيم، وهو نفسه يعيِّنه المجلس من بين أعضائه، على شرط جواز إعادة انتخابه سنويًا أو طرده بقرار من الهيئة.

وإني أنتقل الآن من موضوع تكوين الهيئات المحلية إلى الموضوع المتساوي معه في الأهمية والأكثر منه صعوبة، وهو موضوع صلاحيات تلك الهيئات وخصائصها، وهذا الموضوع ينقسم إلى قسمين: (1) ماذا يجب أن تكون واجبات تلك الهيئات و(2) هل يكون لها كامل السلطة في نطاق تلك الواجبات أو هل يجب أن تخضع لأي تدخّل، ومدى ذلك التدخل من جانب الحكومة المركزية.

ولنبدأ بالقول إنه من الواضح أن تكون جميع الأعمال المحلية المحضة - جميع الأعمال التي تخص منطقة واحدة فقط - من شأن السلطات المحلية. إن تعبيد طرق المدينة وتنويرها وتنظيفها، وفي ظروف عادية مسألة المجاري في بيوت المدينة، هي من المواضيع التي ليس لها نتائج خاصة بغير سكانها. أما الأمة بمجموعها، فإنها لا تعنى بتلك المسائل إلا بنفس الشكل الذي تعنى به بمنفعة جميع أفراد مواطنيها. ولكن من بين الواجبات التي تصنف

كواجبات محلية، أو يقوم بها موظفون محليون، واجبات كثيرة يجوز تسميتها أيضًا بواجبات وطنية عامة؛ حيث إنها تتكون من حصة المنطقة المحلية من أحد فروع الإدارة العامة التي تعنى بكفاءتها الأمة كلها، من مثل السجون التي يقع معظمها في هذه البلاد تحت إدارة المناطق المحلية، والبوليس المحلي، وكذلك إدارة القضاء التي يقوم بها، خاصة في بعض المدن المجمعة موظفون ينتخبون من جانب المنطقة المحلية ويتناولون مرتباتهم من أموالها. ولا يمكن أن نميِّز في جميع تلك الأمور بين أهميتها المحلية وأهميتها الوطنية العامة. ولا يمكن أن تكون سائر البلاد غير مكترثة إذا ما أضحى أي قسم من تلك الوظائف للصوص أو نواة لتردية الأخلاق بسبب سوء إدارة البوليس فيها. وكذلك لا يمكن أن تكون سائر أقسام البلاد غير مكترثة إذا نتج الأمر عن رداءة أنظمة السجن في المنطقة المحلية. إن العقاب الذي تكون المحاكم القضائية قد حكمت به لقصاص المجرمين الموضوعين في ذلك السجن، (وقد يكون هؤلاء المجرمون قد جاؤوا من منطقة أخرى أو يكونون قد ارتكبوا جرائمهم في منطقة أخرى) يضاعف في شدته أو يهمل تحقيقه. وبالإضافة، فإن هذه النقاط التي تنطوي على تشكيل إدارة صالحة لجميع تلك الأمور هي نفس النقاط في كل مكان. ولا يوجد أي سبب صحيح يبيح وجود أي اختلاف في إدارة البوليس أو السجون أو القضاء في أي قسم من المملكة. وفي مثل هذه الأمور الخطيرة التي تخصصت لبحثها أحسن العقول المهذبة المتوفرة للدولة، فإن هناك خطرًا عظيمًا من أن ترتكب الكفاءات التي هي على مستوى منخفض في المناطق المحلية أخطاء على درجة عظيمة من الخطورة تسوِّد وتلطخ سمعة الإدارة العامة في البلاد. إن حماية الأشخاص والأموال وقيام العدالة المتساوية بين الأفراد هي احتياجات المجتمع الأولية والأهداف الأساسية للحكومة. فإذا ما تركت تلك الأمور لأية مسؤولية تكون دون المسؤولية العليا، فلن يكون هناك من أمور تتطلب وجود حكومة عامة سوى أمور الحرب وعقد المعاهدات. ومهما كانت أحسن التدابير لتحقيق تلك الأهداف الأولية فإنها يجب أن تكون إجبارية في جميع أنحاء البلاد، وأن تكون تحت إشراف مركزي لضمان تنفيذها. وإنه من المفيد في الغالب، وهذا أكثر ضرورة بالنسبة لمؤسسات بلادنا

نظرًا لندارة وجود موظفين في المناطق المحلية يمثلون الحكومة المركزية، أن تسند الواجبات المفروضة من جانب السلطة المركزية لموظفين موثوقين تعينهم المنطقة المحلية لأغراض محلية. على أن الخبرة تفرض يومًا بعد يوم على الجمهور الاعتقاد بضرورة وجود مفتشين على الأقل تعيِّنهم الحكومة المركزية لغرض مراقبة قيام الموظفين المحليين بواجباتهم، فإذا ما كانت السجون تحت إدارة محلية تعيِّن الحكومة المركزية مفتشين للسجون للاهتمام بوجوب احترام الأنظمة التي وضعها البرلمان، واقتراح أنظمة أخرى إذا ما دلت حالة السجون على وجود ضرورة لها، فيوجد مفتشون للسجون كما يوجد الآن مفتشون للمصانع ومفتشون للمدارس مهمتهم مراقبة احترام وتنفيذ قرارات البرلمان وأنظمته المتعلقة بالمصانع، وتوفر الشروط التي تقدم بموجبها إعانات الدولة للمدارس.

ولكن إذا كانت إدارة القضاء، وكذلك البوليس والقضاء، موضوع علم عام للأمة وأمرًا يعني مجموع الشعب، فيجب أن ينظم تنظيمًا عامًا منسجمًا في جميع أنحاء الدولة، وأن ينفذ أنظمته أشخاص أكثر مهارة ودراية من السلطات المحلية المحضة، فإن هناك أيضًا مسائل أخرى (مثل إدارة قوانين الفقراء والأنظمة الصحية وغيرها) تعني البلاد كلها دون أن يستطاع إدارتها - انسجامًا مع الأغراض التي تقوم لأجلها الإدارة المحلية - إلا من جانب المناطق المحلية. وهنا يقوم سؤال حول موضوع تلك الواجبات وهو مدى ما يجب أن تتمتع به السلطات المحلية من مطلق الحرية دون أي تدخل أو إشراف من جانب الدولة.

وللبتّ في هذا الموضوع، فإنه من الضروري أن نبحث موقف كل من السلطات المحلية والسلطات المركزية بالنسبة للمقدرة على العمل وتوفير الضمان ضد الإهمال وسوء الاستعمال؛ ففي المكان الأول، فإنه يكاد يكون من المؤكد أن الهيئات النيابية المحلية وموظفيها يكونون أدنى كثيرًا في المعرفة والذكاء من البرلمان والسلطة التنفيذية الوطنية. وفي المكان الثاني، فإنه بالإضافة إلى أن هؤلاء الموظفين والهيئات المحلية ذوو مؤهلات أدنى، فإنهم

يُراقبون من جانب رأي عام أدنى أيضًا ويكونون مسؤولين أمامه. والرأي العام الذي يعملون تحت ناظريه ويتعرضون لانتقاده هو ضيِّق الأفق وأقل وعيًا من ذلك الرأي العام الذي يحيط بالسلطات العليا في العاصمة ويوبخها. ومن ناحية أخرى، فإن صغر المصالح (بالنسبة للمصالح التي تعالجها السلطات المركزية) نفسها تجعل ذلك الرأي العام الأدنى أن ينظر إليها بأقل قلق واهتمام. ثم إن الصحافة لا تتدخل كثيرًا بإجراءات وأعمال السلطات المحلية ولا تكون موضعًا أوليًا لمناقشات الرأي العام في البلاد كما تكون شؤون السلطات الوطنية العليا وإجراءاتها، وإلى هذا الحد من البحث يبدو أن من الأنفع أن تدار تلك الأمور من جانب الحكومة المركزية. ولكننا إذا ما دققنا أكثر في هذا الموضوع، فإن البواعث التي تدعو إلى تفضيل الإدارة المركزية تقابلها بواعث أخرى لها نفس القيمة لمصلحة الإدارة المحلية. فإذا ما كان الرأي العام المحلي والسلطات المحلية أدنى من الرأي العام الوطني والسلطات المركزية في معرفة مبادئ الإدارة، فإن ما يعوضها عن ذلك هو أنها تهتم اهتمامًا مباشرًا بالنتائج أكثر من اهتمام السلطات المركزية والرأي العام الوطني بها. قد يكون جيران شخص أو صاحب الملك الذي يسكن فيه أبرع من ذلك الشخص، ولهما مصلحة غير مباشرة برفاهيته؛ ومع ذلك، فإن عنايته بمصالحه تكون أحسن من عنايتهم هم بها. ومما هو جدير بالذكر أنه على افتراض أن الحكومة المركزية تدير تلك الأمور بواسطة موظفيها، فإن هؤلاء الموظفين لا يعملون في المركز بل في المنطقة المحلية. ومهما كان الرأي العام المحلي أدنى من الرأي العام الوطني، فإن الرأي المحلي هو الوحيد الذي تكون له فرصة ملاحظتهم، وهو الوحيد الذي يعمل مباشرة للتأثير على سلوكهم أو يسترعي انتباه الحكومة إلى المسائل التي يرون ضرورة لتصحيحها. والرأي العام في البلاد لا يمارس ضغطًا، إلا في حالات استثنائية جدًا، عن تفاصيل الإدارة المحلية، بالإضافة إلى أنه من النادر أن تكون لديه الوسائل لتقريرها على أساس عادل. والرأي العام المحلي يؤثِّر بالضرورة بقوة أكبر على الإداريين المحليين؛ فهم بحكم الطبيعة سكان دائميون في المنطقة المحلية، ولا يتوقع أن ينسحبوا من المكان عندما تنتهي ممارستهم للسلطة عليه، بل إن سيادتهم تعتمد بنفسها، على سبيل الظن، على إرادة الرأي

العام المحلي. ولا أريد أن أتحدث مطولًا عن قصور السلطة المركزية وعجزها عن معرفة الأشخاص والأشياء المحلية بتفصيل، ولا عن انهماكها العظيم في الوقت والتفكير، بالشؤون الأخرى، الأمر الذي لا يتيح لها أن تكتسب، كمية وكيفية، من المعرفة المحلية التي تكون ضرورية حتى للبتّ بشأن الشكاوى وتحديد المسؤولية في مثل ذلك العدد الضخم من الموظفين المحليين؛ ولذلك، فإن السلطات المحلية تفضل، بوجه عام، في تفاصيل الإدارة، ولكن في إدراك مبادئ الإدارة، وحتى بالنسبة للإدارة المحلية، فإن تفوق الحكومة المركزية، عندما تكون مكونة تكوينًا صحيحًا، يجب أن يكون ضخمًا. وليس ذلك فحسب بسبب التفوق الشخصي في الأفراد الذين يشكلونها والعديد من المفكرين والمؤلفين الذين يعملون دائمًا على إدخال آراء وأفكار مفيدة عليهم، بل أيضًا لأن معرفة وخبرة السلطة المحلية هي معرفة وخبرة محلية تقتصران على ناحيتها الجغرافية من البلادٍ ووسائل إدارتها، بينما تتمتع السلطة المركزية بوسائل لمعرفة كل ما يمكن تعلُّمه من خبرتها الموحدة في المملكة، بالإضافة إلى سهولة معرفتها لتجارب واختبارات البلاد الأجنبية.

والنتيجة العملية لهذه الأبحاث والقواعد ليس من الصعب استنتاجها. إن السلطة التي تكون أكثر خبرة ودراية بالمبادىء يجب أن تكون السلطة العليا عليها بينما إن السلطة التي تكون أكثر كفاءة في التفاصيل يجب أن تتولى هي تلك التفاصيل. إن العمل الرئيسي الذي يجب على السلطة المركزية أن تقوم به هو إعطاء التعليمات بينما يكون تطبيقها من واجب السلطة المحلية. يجوز أن تكون السلطة محلية أما المعرفة، لغرض أن تكون نافعة، فيجب أن تكون في المركز، ومن الضروري أن يكون هناك مركز تتجمع فيه إشعاعاتها الموزعة، وذلك لكي تجد فيه الأضواء الملونة والمقطوعة الموجودة في مكان آخر الوسيلة الضرورية لتنقيتها وإتمامها. ويجب أن يكون لكل فرع في الإدارة المحلية الذي يؤثر على المصلحة العامة مرجع مركزي، يشغله إما وزير وإما موظف خاص يعين لذلك الغرض خاصة يعمل تحت إدارة الوزير، حتى لو أن وظيفة ذلك الموظف الخاص لا تتجاوز جمع المعلومات من جميع الجهات ونقل الخبرة المكتسبة في منطقة محلية إلى منطقة أخرى تكون فيها حاجة لمثل

تلك الخبرة. على أن هناك عملًا آخر غير هذا يقع عمله على عاتق السلطة المركزية. إن من واجبها أن تظل على اتصال دائم مع المناطق المحلية، فتستفيد من خبرتها وتفيدها هي من تجاربها، وتعطي النصائح والإرشادات للمناطق المحلية عندما تدعو الحاجة إلى ذلك أو عندما يطلب منها إعطائها [إعطاؤها]، وتفرض عليها تدوين وإعلان إجراءاتها وتكرهها على إطاعة كل قانون عام تكون الهيئة التشريعية قد وضعته بشأن موضوع الإدارة المحلية. أما إنه من الضروري أن تسن مثل تلك القوانين، فأمر لا يتوقع أن ينكره سوى البعض. فقد يُتجاوز عن السلطات المحلية في سوء إدارتها لمصالحها، ولكنه لا يجوز أن يُسمح لها بالإساءة إلى مصالح غيرها أو بخرق مبادىء العدالة بين شخص وآخر، حيث إنه من واجب الدولة أن تصون تلك المبادىء وأن تجعلها محترمة مطاعة. وإذا ما حاولت الأكثرية المحلية أن تضطهد الأقلية، وإذا ما حاولت طبقة أن تضطهد طبقة أخرى، فإن من واجب الدولة أن تتدخل. ونذكر على سبيل المثال أن جميع الرسوم والضرائب يجب أن تقررها الهيئة النيابية المحلية وحدها، على أن تلك الهيئة، على الرغم من أنها منتخبة من جانب دافعي الضرائب فحسب، قد ترفع دخلها عن طريق فرض رسوم وتخمينها بشكل يلقي حصة غير عادلة من عبئها على الفقراء، أو الأغنياء أو طبقة خاصة من السكان، ولذلك فإنه من واجب السلطة التشريعية، مع تركها مجرد مبلغ الضرائب المحلية لاختصاص واختيار الهيئة المحلية، أن تضع بصورة رسمية طرق فرض الضرائب وأنظمة التخمين التي لا يجوز لها أن تسير على غير أساسها. وأيضًا، في ما يتعلق بإدارة الإسعاف العام، فإن نشاط ومعنوية جميع طبقة العمال في السكان، يعتمدان، إلى مدى جد خطير، على التمسك بمبادىء مقررة محددة في إعطاء المساعدات. ومع أنه من اختصاص الموظفين المحليين بالضرورة تقرير، وفقًا لتلك المبادىء، من هو الذي يستحق الإسعاف، فإن البرلمان هو السلطة المختصة في تحديد المبادىء نفسها. وإذا لم يضع البرلمان أنظمة وقوانين واجبة التطبيق بهذا الصدد وإذا لم يتخذ التدابير اللازمة لمنع الخروج عليها، فإنه يكون قد أهمل جزءًا هامًا من واجبه. أما مدى ما يجب أن يكون للسلطة المركزية من تدخل فعلي في الإدارات المحلية لغرض تنفيذ القوانين،

فإن هذا موضوع يتعلق بالتفاصيل ليس من الفائدة خوض غمار بحثه. ومن الطبيعي أن تحدد القوانين نفسها العقوبات وطرق فرضها. وقد يكون من الضروري، لمواجهة حالات استثنائية شاذة، أن تمتد سلطة الحكومة المركزية إلى مدى حل المجلس التمثيلي المحلي أو لصرف السلطة التنفيذية المحلية، ولكن يجب أن لا يكون للسلطة المركزية حق القيام بتعيينات جديدة أو وقف المؤسسات المحلية. وعندما لا يكون البرلمان قد تدخل فإنه يجب أن لا يتدخل أيضًا أي فرع من السلطة التنفيذية، إلا عن طريق النصح أو الانتقاد، أو لفت نظر البرلمان أو الهيئات المحلية إلى السلوك الذي يكون اتباعه محمودًا.

وقد يعتقد البعض أنه مهما كانت السلطة المركزية متفوقة في المعرفة ومبادئ الإدارة على السلطات المحلية، فإن الهدف العظيم الذي يُصرّ عليه كثيرًا (وهو تعليم المواطنين سياسيًا واجتماعيًا) يقتضي أن تترك إدارة مثل تلك الأمور إلى السلطات المحلية بوسائلها مهما كانت غير كاملة. ويمكن الإجابة على هذا الرأي بالقول إن تعليم المواطنين ليس الموضوع الوحيد الذي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار؛ فالحكومة والإدارة لا تقومان لأجل ذلك الغرض فحسب، على الرغم من أهميته العظيمة. على أن الرأي هذا الآنف الذكر ينطوي على فهم ناقص جدًا لوظيفة المؤسسات الشعبية كوسائل للتدريب والتعليم السياسي. إن التعليم لا يكون سوى تعليم ضعيف إذا ما أشرك جهلًا بجهل وترك الناس (إذا ما كانوا يعنون بالحصول على المعرفة) أن يشقُّوا طريقهم إلى المعرفة بدون مساعدة، والاستغناء عن المعرفة إذا لم تتوفر لهم المساعدة. والذي يُحتاج إليه هو الوسيلة لجعل الجهل يشعر بوجوده وتمكينه من الانتفاع بالمعرفة، وتعويد العقول التي لا تعرف غير العمل الرتيب (روتين) على الشعور بقيمة المبادئ والعمل بموجبها وتعليمها المقارنة بين مختلف وسائل العمل واستعمال المنطق لتمييز أحسن تلك الوسائل. وعندما نرغب في الحصول على مدرسة صالحة فإننا لا نُزيل المعلم من الطريق. إن الملاحظة القديمة التي تقول: «كما يكون المعلم كذلك تكون المدرسة»، تنطبق تمامًا وبحق على التدريس غير المباشر للشعب عن طريق الأعمال العامة، كما تنطبق على تعليم الفتيان في المعاهد والكليات. لقد شبَّه المسيو شارل دي ريموسات

الحكومة التي تحاول أن تعمل كل شيء بمعلم المدرسة الذي يعمل للطلبة جميع واجباتهم، فيكون محبوبًا جدًا من الطلبة ولكنه لا يعلمهم إلا القليل. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة التي لا تعمل من نفسها أي شيء يمكن أن يعمله أي شخص آخر، ولا تدل أي شخص آخر كيف يعمل أي شيء، فإنها تشبه مدرسة لا يوجد فيها معلم، بل طلبة معلمين [معلّمون] لم يتعلموا أنفسهم أي شيء قط.

الفصل السادس عشر

القومية
في ارتباطها بالحكومة النيابية

يجوز أن يقال إن فريقًا من البشر يكوِّنون قومية إذا ما وحَّدت بينهم المشاركة في الإحساس والعواطف التي لا يقوم مثلها بينهم وبين آخرين من البشر، فتجعلهم أكثر استعدادًا للتعاون فيما بينهم على التعاون مع أناس آخرين، وراغبين في أن يكونوا تحت نفس الحكومة، وأن تكون تلك الحكومة مؤلفة بكليتها منهم أو من جزء منهم. وهذا الشعور بالقومية قد يكون أوجدته أسباب متعددة؛ ففي بعض الأحيان يكون من أسبابه تأثير التطابق في الجنس والأصل، كما تكون الشركة في اللغة والشركة في الدين والحدود الجغرافية من أسبابه القوية أيضًا. على أن أقوى العوامل في خلق الشعور بالقومية هي [هو] التطابق في السوابق السياسية، وحيازة تاريخ قومي وما ينجم عنه من شركة في الذكريات والشعور بالفخر الجماعي أو بالإذلال الجماعي وبالسرور وبالأسف، المرتبطين بنفس حوادث الماضي، على أن أية حالة من تلك الحالات ليست كافية بالضرورة أو لا غنى عنها بنفسها. إن لسويسرا عاطفة قوية بالقومية على الرغم من أن أقاليمها مختلفة من حيث الأجناس واللغات والديانات. وكانت صِقلية تشعر، على مر الأجيال، بنفسها مختلفة في القومية عن نابولي رغم التطابق في الدين وما يقرب من التطابق باللغة وكمية كبيرة من السوابق التاريخية المشتركة. وفي بلجيكا فإن ولايات الفلمنك والوالون تشعر بقوة بقومية مشتركة بينها، على الرغم من الاختلاف في الجنس واللغة، ويشعر الفلمنك بتلك القومية أكثر بكثير مما يشعرون بالقومية مع هولندا، كما يشعر الوالون بها أكثر بكثير مما يشعر بالقومية مع فرنسا؛ ومع ذلك كله، فإن الشعور بالقومية يضعف، بوجه عام، بنسبة ما يكون ناقصًا من العوامل التي تؤدي إلى قيامه. إن التطابق في اللغة والآداب، والتطابق، إلى بعض المدى، في الجنس والذكريات، صانت [صانا] الشعور بالقومية وجعلته [وجعلاه] قويًا إلى حد بعيد في الأقسام المختلفة التي تحمل

الاسم الألماني، على الرغم من أنه لم يسبق قط أن توحدت تلك الأقسام في أي زمن تحت نفس الحكومة، على أن ذلك الشعور القوي بالقومية لم يبلغ درجة تجعل الدول الألمانية المنفصلة ترغب في التخلص من الحكم الذاتي الذي تتمتع به. أما الإيطاليون، فإن التطابق، غير الكامل، بينهم في اللغة والآداب، مضافًا إليه مركزهم الجغرافي الذي يفصلهم بخط واضح مميَّز عن البلاد الأخرى، وربما أكثر من أي شيء آخر حيازتهم لاسم مشترك، يجعلهم جميعًا فخورين بمجد أعمالهم السابقة العظيمة في الفنون والسياسة والحرب والزعامة الدينية، والعلم والآداب، فإنها كلها من العوامل التي تثير في الشعب كمية من الشعور بالقومية كان كافيًا، على الرغم من أنه لا يزال غير كامل، لإنتاج الحوادث العظيمة التي تجري أمام أعيننا الآن[1]، ويجري هذا كله على الرغم من الخليط العظيم في الأجناس، ومن أنها لم تكن في يوم من الأيام، سواء في التاريخ القديم أو في التاريخ الحديث، تحت حكم نفس الحكومة إلا تلك الحكومة التي اشتملت سلطتها أو كانت تمتد لتشمل القسم الأعظم من العالم المعروف حينئذٍ[2].

وعندما تكون العاطفة القومية موجودة بقوة ما، فإن هناك قضية لأول وهلة لتوحيد جميع أعضاء القومية تحت نفس الحكومة، وأن تكون الحكومة لهم دون غيرهم؛ ومجرد هذا القول معناه أن موضوع الحكومة يجب أن يقرره المحكومون. والمرء يكاد لا يعرف أي قسم من الجنس البشري له الحرية في اختيار، إن لم يكن في تقرير، أي من الجماعات المختلفة من البشر ليرتبط معها [بها] ويشاركها، ولكن عندما ينضج شعب للمؤسسات الحرة فيكون ذلك موضعًا للاهتمام والبحث الحيوي. إن وجود مؤسسات حرة أمر مستحيل في بلاد تتكون من قوميات مختلفة، ولا يمكن أن يوجد رأي عام موحد في شعب لا شعور مشترك فيه، خاصة إذا كان أفراده يقرأون ويتكلمون لغات مختلفة، ومثل ذلك الرأي العام الموحد ضروري لعمل الحكومة النيابية. إن المؤثرات التي تكوِّن الآراء وتقرر الأعمال السياسية

---

(1) الإشارة هنا هي للنضال الإيطالي في سبيل الوحدة.

(2) الإمبراطورية الرومانية.

تكون مختلفة في أقسام البلاد المختلفة، فيتمتع فريق من الزعماء بثقة قسم من البلاد ويتمتع فريق آخر مختلف عنهم بثقة قسم آخر منها. ولا تصل إلى أيدي الناس نفس الكتب والصحف والنشرات والخطب. ولا يعرف قسم من البلاد ما هي الآراء أو من هم المشيرون في القسم الآخر منها. إن نفس الحوادث ونفس الأعمال ونفس جهاز الحكم يؤثر عليهم بطرق مختلفة، وكل قسم يخشى الضرر على نفسه من القوميات الأخرى أكثر مما يخشاه من الحكم المشترك، أي الدولة. إن الخصومات والمنازعات المتبادلة بينهم هي بوجه عام أقوى من حسدهم للحكومة. وإذا ما شعر أي فريق من الناس بضرر سياسة الحاكم المشترك عليه فإن ذلك الشعور يكون عاملًا كافيًا لحمل فريق آخر على تأييد تلك السياسة. وحتى لو كان الجميع مستائين من سياسة الحاكم، فإن كل فريق منهم لا يشعر بأنه يستطيع أن يعتمد على إخلاص الآخرين في مقاومة الحكومة مقاومة مشتركة، ولا تكفي قوة أي فريق منهم وحده للمقاومة، وقد يعتقد كل واحد منهم منطقيًا بأن منافعه تكون مصانة بشكل أحسن عن طريق مطالبة الحكومة بشموله بحظوتها ضد الآخرين. وفوق جميع تلك الاعتبارات يكون الضمان العظيم والمؤثّر الوحيد في آخر الأمر ضد استبداد الحاكم منعدمًا مفقودًا، وهو إحساس الجيش مع الشعب. إن الجيش هو، من حيث طبيعة الوضع، الجزء من كل مجتمع الذي يقوم فيه التمييز بين المواطنين والأجانب قويًا عميقًا. إن الأجانب في نظر سائر أفراد الشعب ليسوا سوى مجرد غرباء، أما بالنسبة للجندي فإن الأجانب في نظره هم فريق من الناس الذين قد يُستدعى خلال أسبوع لمقاتلتهم للحياة أو حتى الموت. والفرق في نظر الجندي، بالنسبة للأجانب، هو الفرق بين الأصدقاء والأعداء، ونكاد نقول إنه الفرق بين فريق مواطنيه وبين نوع آخر من الحيوانات؛ حيث إن القوة هي القانون الوحيد بالنسبة للعدد، والجنود الذين يشعرون بأن نصف أو ثلاثة أرباع رعايا الدولة هم أجانب لا يمنعهم منطق عن إبادتهم، ولا يكون لديهم أية رغبة للسؤال عن السبب الذي يكلفون لأجله بإبادة هؤلاء الأجانب، تمامًا كما لا يسألون عن السبب الذي لأجله يكلفون بمقاتلة الأعداء. إن الجيش الذي يتكون من قوميات متعددة لا

تكون فيه أية وطنية سوى الإخلاص للعَلَم. والجيوش التي من هذا الطراز كانت دائمًا تعدم الحرية خلال جميع أدوار التاريخ الحديث. والرابط الوحيد الذي يربط الجنود بعضهم إلى بعض هو ضباطهم والحكومة التي يخدمونها، ومفهومهم الوحيد (إذا كان لهم أي مفهوم) للواجب العام هو إطاعة الأوامر. إن الحكومة التي تكون مدعومة على هذا الأساس تستطيع عن طريق إبقاء فرقها العسكرية من المجربين في إيطاليا وفرقها الإيطالية في المجر، تستطيع أن تواصل حكم البلدين بقوة حديد الفاتحين الأجانب.

وإذا ما قيل بأن هذا التميز القائم بين المواطنين والمخلوقات البشرية الأخرى جدير بالمتوحشين لا بالمخلوقات المتمدنة، فلا يوجد أقوى تمسكًا بهذا الكلام مني. ولكن هذا الموضوع، وهو من أجدر المواضيع بجهود الإنسان واهتمامه، لا يمكن، في حالة المدنية الحاضرة معالجته عن طريق إبقاء قوميات مختلفة متساوية تقريبًا بالقوة تحت حكم نفس الحكومة، ويختلف الأمر في بعض الأحيان في حالة مجتمع بربري؛ فقد يكون في تلك الحالة من مصلحة الحكومة أن تهدئ من الاختلافات الجنسية لغرض صيانة السلام وحكم البلاد بسهولة أكثر. أما عندما تكون في البلاد مؤسسات حرة أو رغبة في وجودها، بين الشعوب المرتبطة معًا اصطناعيًا، فإن مصلحة الحكومة تكون على العكس تمامًا، حيث إنها تعنى حينئذٍ بزيادة تلك الاختلافات والمنازعات لغرض منع الأجناس من الائتلاف والاتحاد ولقصد التمكن من استعمال بعضها أدوات لاستعباد البعض الآخر. إن القصر [البلاط] النمساوي قد اتخذ من تلك الأساليب خلال جيل كامل، ولا يزال، وسيلته الأولية للحكم، والعالم يعلم تمام العلم النجاح المميت الذي أحرزته تلك السياسة في تمرد فينا [فيينا] والنزاع المجري[3]. ومما يدعو إلى الغبطة أن هناك الآن أدلة على أن التحسين قد تقدم كثيرًا مما لا يسمح بمثل [لمثل] تلك السياسة بإحراز أي نجاح بعد الآن.

---

(3) إن تمرد فيينا في عام 1848 أوحت به أنباء الثورة في باريس، كما أثارت تلك الثورة الشعب المجري بزعامة لاجوس كوسوث للثورة على حكم آل هابسبرغ وإعلان جمهورية مستقلة. وتمكن آل هابسبرغ، بعد عام، من قمع تلك الحركة بمساعدة جيوش روسية.

وللأسباب السابقة، فإنه على العموم شرط ضروري لمؤسسات حرة أن تكون حدود الحكومات مطابقة بالإجمال لحدود القوميات. على أن هناك عدة اعتبارات عرضة للتناقض في المزاولة مع هذا المبدأ العام؛ ففي المقام الأول، يحول دون تطبيقه في الغالب إعاقات جغرافية؛ فهناك حتى في أوروبا أقسام تختلط فيها محليًا قوميات مختلفة إلى درجة تجعل من العسير وغير العملي أن تكون تحت حكومات منفصلة. إن سكان المجر مؤلفون من مجر وسلوفاك وكروات وصرب ورومانيين، ومن ألمان في بعض المناطق، وهم مختلطون كثيرًا بحيث لا يمكن فصلهم محليًا بعضهم عن بعض وليس أمامهم من سبيل غير جعل الضرورة فضيلة والاتفاق على الحياة جنبًا إلى جنب تحت قوانين وحقوق متساوية. إن الشركة في حق الارتفاق، التي بدأت فقط منذ تقويض الاستقلال المجري في 1849، تسير، كما يبدو، نحو النضوج وتحملهم على الاتجاه نحو مثل ذلك الاتحاد المتساوي. إن الطائفة الألمانية في بروسيا الشرقية مفصولة عن ألمانيا بقسم من أراضي بولونيا [بولندا] القديمة، ونظرًا لأن تلك الطائفة على درجة من الضعف لا تمكنها من صيانة استقلال منفصل، فإنه من الواجب إذا ما أريد الحفاظ على الاتصال الجغرافي، إما أن توضع تحت حكومة غير ألمانية وإما أن يوضع الإقليم البولوني المتداخل تحت حكومة ألمانية. وهناك مقاطعة مهمة أخرى العنصر الغالب بين سكانها ألماني، وهي ولايات كورلاند وإستونيا وليفونيا، ولكن تلك المنطقة يحكم عليها وضعها المحلي أن تؤلف قسمًا من دولة سلافونية. وفي ألمانيا الشرقية نفسها قسم كبير من السكان السلافونيين، وخصوصًا بوهيميا، فهي سلافونية عامة، بينما تُعتبر سايليزيا ومناطق أخرى سلافونية جزئيًا. إن فرنسا هي أعظم دول أوروبا وحدة، ومع ذلك فهي بعيدة عن التجانس؛ فبصرف النظر عن الأقسام الصغيرة من القوميات الأجنبية الموجودة في أطرافها البعيدة، فإن فرنسا تتكون، كما يبرهن على ذلك التاريخ واللغة، من جزئين [جزأين]، جزء يشغله بوجه خاص تقريبًا السكان الغال - الرومان، وجزء يشغله سكان فيهم عناصر كبيرة من الأجناس الفرنجية والبورغاندية وغيرها من الشعوب التوتونية.

وبعد مراعاة اعتبار الضروريات الجغرافية يجيء اعتبار آخر أكثر منه اجتماعيًا وأدبيًا بحتًا. لقد برهن الاختبار أنه من الممكن لقومية أن تُدمج وتُمتص في قومية أخرى، وأنه إذا كانت تلك القومية في الأصل قسم منحط ومتأخر [قسمًا منحطًا ومتأخرًا] من الجنس البشري، فإن الامتصاص يكون مفيدًا جدًا لها. ولا يستطيع إنسان أن يفترض أنه يكون أكثر منفعة لبريتون أو لباسك من نافار الفرنسية أن لا يضم إلى الآراء والمشاعر القائمة في شعب متمدن ومتعلم جدًا؛ ذلك أن انضمامه يجعله عضوًا في القومية الفرنسية ويسمح له بالتمتع بالحقوق المتساوية وبجميع مزايا الجنسية الفرنسية وبالمشاركة في منافع الحماية الفرنسية ومهابة ومكانة القوة الفرنسية. إن ذلك أفضل له بكثير من أن يعيش على صخوره ويظل في حالة نصف همجية هي من آثار الأيام السالفة ويدور عقله في فلكه الضيق ولا يشترك في حركة العالم العامة أو يستفيد منها. ونفس هذا القول ينطبق على الفرنسي أو الاسكتلندي الجبلي في الأمة البريطانية.

إن أي عامل يؤدي في الحقيقة إلى الخلط بين القوميات ومزج خصائصها وسجاياها في اتحاد مشترك عام يوفر منفعة للجنس الإنساني. ولا تكون هذه المنفعة نتيجة لإبادة الأنواع، حيث إنه لابد من بقاء آثار وأمثلة عنها، بل تتوفر المنفعة عن طريق تليين وتعديل أشكالها ومظاهرها المتطرفة وملء الفراغات التي تقوم بينها. إن الشعب الموحد، مثل الأصيل في الحيوانات (ولكن بصورة أقوى بسبب أن المؤثرات العاملة هي مؤثرات أدبية وطبيعية أيضًا) يرث كفاءات أسلافه الخاصة ومميزاتهم ويحميها الاختلاط من الانحدار إلى مستوى الشرور المجاورة. ولكن لجعل هذا الاختلاط ممكنًا، فإنه يجب أن تكون هناك ظروف خاصة. أما امتزاجات الظروف التي تحدث، والتي تؤثر على النتيجة، فهي متعددة.

إن القوميات التي تُجمع تحت نفس الحكومة قد تكون تقريبًا متساوية في العدد والقوة، أو قد تكون غير متساوية؛ فإذا كانت غير متساوية، فإن الفريق الأقل عدد فيها إما أن يكون أعلى في المدنية أو أدنى فيها. وعلى افتراض أن

ذلك الفريق هو الأعلى في المدنية، فإنه، بفضل علو كعبه فيها، إما أن يستطيع اكتساب التفوق على الآخر، وإما أن يغلب على أمره بالقوة الوحشية ويُخضع، وهذا العمل الأخير هو محض ضرر مؤذٍ للجنس البشري وأمر يجب على البشرية المتمدنة أن تهبَّ صفًا واحدًا لمنعه بالقوة. إن امتصاص مقدونية(*) لليونان كان من أعظم النكبات التي حدثت للعالم، ويكون كذلك امتصاص روسيا لأية دولة من دول أوروبا الرئيسية.

وإذا كانت القومية الصغيرة المفروض فيها أن تكون الأكثر تقدمًا في التحسين، تستطيع التغلب على القومية الكبيرة أو التي هي أكبر منها كما فعل المقدونيون بتدعيم اليونانيين بالنسبة لآسيا، وكما فعل البريطانيون بالنسبة للهند، فيكون هناك في الغالب ربح للمدنية، ولكن في مثل حالة كهذه، فإن الظافرين والمقهورين لا يمكنهم أن يعيشوا سوية تحت نفس المؤسسات الحرة. إن امتصاص الظافرين من قبل الشعب الذي يكون أقل تقدمًا هو شر، حيث إنهم سيُحكمون كرعايا خاضعين، وتكون الحالة إما منفعة أو نكبة، في ضوء ما إذا كان الشعب المغلوب قد بلغ أو لم يكن قد بلغ المرتبة التي يكون فيها ضرر عليه أن لا يكون تحت حكومة حرة، وكذلك في ضوء ما إذا كان الظافرون يستعملون أو لا يستعملون تفوقهم بشكل يؤهل المقهورين لمستوى أعلى في التحسين. وهذا الموضوع سيعالج بصورة خاصة في فصل قادم.

وعندما تكون القومية التي تنجح في التغلب على الأخرى هي الأكثر عددًا والأكثر تحسينًا، وخاصة إذا كانت القومية المغلوبة صغيرة ولا أمل لها في استعادة استقلالها، فحينئذٍ فإذا ما حُكمت القومية المقهورة بعدالة مطلقة، وإذا لم يجعل أفراد القومية الأقوى أنفسهم مكروهين باتخاذهم لأنفسهم جميع الامتيازات، فإن القومية الأصغر ترضى بمركزها وتندمج بالقومية الأكبر. وفي الوقت الحاضر ليس للبريتون - إلبا، أو حتى للألزاسي، أدنى رغبة في الانفصال عن فرنسا. والسبب في أن جميع الإرلنديين لم يبلغوا بعد مرتبة

(*) مقدونية: بلاد في شبه جزيرة البلقان نشأت فيها دولة مقدونية في القرن 6 ق. م. وكانت مختلفة عن المدن اليونانية في نظمها وحضارتها. سيطرت على العالم اليوناني في عهد فيليبس الثاني (356-336 ق. م.) وابنه الإسكندر. (م)

مثل ذلك الشعور نحو إنكلترا، يعود إلى أنهم على وفير من العدد يمكِّنهم من تكوين قومية محترمة من أنفسهم، على أن أهم الاعتبارات تعود إلى أنهم كانوا يحكمون حتى الأعوام الأخيرة بفظاعة كان من نتائجها أن أحسن ما فيهم من عواطف حسنة توحدت مع أسوأ ما فيهم في إثارة مقاومة مريرة للحكم السكسوني. ولكنه [ولكن] يمكن أن يقال بصدق إن هذا العار الذي لحق بإنكلترا والنكبة للإمبراطورية كلها، قد توقف [توقفا] نهائيًا لنحو جيل؛ فالآن لا يوجد إرلندي أقل حرية من الأنكلو - ساكسوني وأقل منه مشاركة في كل منفعة، سواء لبلاده أو لمصالحه الخاصة. والشكوى الحقيقية الوحيدة التي لا تزال قائمة من جانب إرلندا، وهي مسألة كنيسة الدولة، فإن نحو نصف سكان إنكلترا يشاركونهم في تلك الشكوى. ولم يعد اليوم أي شيء سوى ذكريات الماضي والخلاف في الديانة السائدة يفصل بين شعبين لعلهما أكثر شعبين في العالم جدارة وأهلية ليتمم الواحد منهما الآخر. إن الشعور بأنهم يعاملون الآن لا على أساس العدالة المتساوية فحسب بل على أساس الاعتبار المتساوي أيضًا بجعل الأمة الإرلندية تزيل كل شعور من شأنه أن يجعلها غير مدركة للمنافع التي يجنيها الشعب الأقل عددًا وثراء من كونه من صميم المواطنين، بدلًا من اعتباره أجنبيًا لا بالنسبة لهؤلاء الذين ليسوا أقرب جيرانه فحسب بل من أكثر دول الأرض ثراء وحرية ومدنية وقوة.

إن الحالات التي تقوم فيها أعظم العقبات السياسية في وجه ائتلاف واختلاط القوميات هي الحالات التي تكون فيها القوميات التي رُبط بعضها ببعض متساوية تقريبًا في العدد وبسائر عناصر القوة. ففي تلك الحالات، فإن القومية التي تجد في نفسها القوة والشعور وتعتقد بأنها قادرة على مفاضلة أية قومية من القوميات الأخرى تكون غير مستعدة للاندماج في تلك القومية، فتتمسك وتنمِّي بعناد حزبي خصائصها المميزة، وعاداتها البالية وتعمل حتى على إحياء لغتها المنهارة لفرض تقوية الانفصال عن غيرها. وتشعر كل من تلك القوميات بأنها مضطهدة ومعرضة للاستبداد عندما يكون متولو الحكم موظفين ينتمون إلى قومية منافسة، وأن كل ما يعطى لأية من القوميات الأخرى يكون على حسابها. وعندما تكون القوميات منقسمة على هذا الشكل تحت

حكومة مستبدة غريبة عن كل منها، أو تكون حكومة نشأت من وسط إحدى تلك القوميات نفسها ولكنها تشعر بأن مصلحتها أقوى من عواطفها القومية، ولا تعطي أي امتياز لأية قومية من تلك القوميات وتختار رجالها وأداتها من الجميع بدون اكتراث، ففي مثل تلك الحالة، وعلى مرّ بضعة أجيال، يؤدي التطابق في الوضع في الغالب إلى قيام انسجام في الشعور وتتجه تلك الأجناس المختلفة نحو شعور متبادل بأنها أفراد في مجتمع مواطن مشترك، وخاصة إذا ما كانت تلك القوميات موزعة على نفس المساحة في البلاد. ولكن إذا حل عهد التطلع بأمل لحكومة [إلى حكومة] حرة قبل قيام مثل ذلك المزيج من الشعور، فتكون فرصة الامتزاج قد فاتت. وحينئذٍ، فإذا كانت القوميات غير المتوافقة منفصلة جغرافيًا وخاصة إذا ما كان مركزها المحلي في البلاد لا ينطوي على أهلية طبيعية ومناسبة لتكون تحت نفس الحكومة (كمثل ولاية إيطالية تحت نير ألماني أو فرنسي)، فإنه يكون من اللازم والضروري، وخاصة إذا كانت هناك رغبة في الحرية والتفاهم، إنهاء الارتباط كلية. وقد تكون هناك حالات من المفيد معها أن تظل تلك الولايات بعد الانفصال متحدة فيما بينها برابطة الفديرالية. ولكن الذي يحدث على العموم أنه إذا كانت تلك القوميات مستعدة للتفريط باستقلالها الكامل كي تصبح أعضاء في اتحاد، فإن لكل منها جيرانًا آخرين توثر أن تربط نفسها بهم؛ حيث تقوم بينها وبينهم شركة في العواطف والإحساس إن لم تقم أيضًا شركة أقوى في المصالح.

الفصل السابع عشر

الحكومات النيابية الفديرالية

إن أقسامًا من الجنس البشري التي لا تكون أهلًا، أو لا تميل، للحياة تحت نفس الحكومة الداخلية يمكن في الغالب أن تتحد في علاقاتها الخارجية مع الأجانب، ويكون في ذلك الاتحاد منفعة لها، سواء لمنع قيام حروب داخلية فيما بينها أو لغرض توفير حماية أشد تأثيرًا ضد عدوان دول قوية.

وهناك عدة شروط ضرورية يجب أن تتوفر ليكون الاتحاد مرغوبًا فيه ومفيدًا. وأول شرط هو أنه يجب أن يكون هناك كمية كافية من العواطف المتبادلة بين السكان جميعًا؛ فالاتحاد يفرض عليهم دائمًا أن يقاتلوا في نفس الجانب. لذلك، فإذا كان فيهم من شعور بين الواحد والآخر (أو كان فيهم شعور مختلف متعدد بالنسبة لجيرانهم) يكون من شأنه أن يجعلهم يؤثرون على العموم القتال في الجوانب المعارضة، فإن رابطة الاتحاد لا يمكن أن تعمر طويلًا بينما لا يمكن أن تكون محترمة خلال قيامها. والعواطف المطلوب توفرها لهذا الغرض هي عواطف الجنس واللغة والدين، وفوق الجميع، عواطف المؤسسات السياسية، فهي أكبر العوامل في إنتاج شعور بالتوافق في المصلحة السياسية. وعندما تكون بعض الدول الحرة غير قادرة، منفصلة الواحدة عن الأخرى، على الدفاع عن كيانها، ومحاطة من جميع جوانبها بملوك إقطاعيين أو عسكريين يكرهون ويحتقرون الحرية حتى في دولة مجاورة، فإن لا سبيل لتلك الدول للإبقاء على حريتها وبركاتها غير سبيل الاتحاد الفديرالي. إن المصلحة المشتركة الناشئة عن هذا السبب كانت العامل المناسب في سويسرا لقرون عديدة، لصيانة الرابطة الفديرالية على الرغم من الخلاف الديني والضعف العظيم في تكوين الاتحاد نفسه. أما في أمريكا، فقد توفرت على أكمل شكل جميع الشروط المطلوبة لصيانة الاتحاد، ولكن الاختلاف الوحيد الذي نشأ بين الأمريكيين حول موضوع واحد - هو موضوع العبيد والعبودية - بلغ من الشدة حدًا باعد بين طوائف قسمي الاتحاد، وغدت رابطة الاتحاد التي

يقدر قيمتها العظيمة الفريقان، معتمدة في بقائها أو زوالها على نتيجة الحرب الأهلية العنيدة.

والشرط الثاني لاستقرار الحكومة الاتحادية هو أن لا تكون الولايات المنفصلة على درجة من القوة تجعلها قادرة على الاعتماد على قوتها الخاصة للدفاع ضد تجاوز أجنبي. فإذا كانت الولايات على مثل تلك القوة، فإنها تتعرض للاعتقاد بأنها لا تربح من الاتحاد مع الآخرين ما يساوي تضحيتها بحريتها في العمل؛ ونتيجة لذلك، فعندما تكون سياسة الاتحاد حيال أشياء تركت للولاية مختلفة عن السياسة التي قد تسير عليها أية من ولايات الاتحاد منفصلة، فإن انعدام وجود اهتمام كافٍ للحفاظ على الاتحاد ينذر بأن يستحيل الإخلال الداخلي بالاتحاد عاملًا لحله.

وهناك شرط ثالث، وهو ليس أقل أهمية من الشرطين الآخرين، وهو أن لا يكون هناك عدم تساوٍ ملحوظ في القوة بين الولايات الأعضاء في الاتحاد. من الطبيعي أنه لا يمكن أن تكون كلها متساوية تمامًا في مصادر الثروة؛ ففي جميع الاتحادات يكون تفاوت في القوة بين الأعضاء، فيكون بعضهم أكثر عددًا وثراءً وتمدنًا عن [من] غيرهم، فهناك اختلاف عظيم في الثروة والسكان بين نيويورك ورود أيلاند، وبين برن وتزوغ أو غلارِس. ولكن المهم أن لا تكون هناك ولاية واحدة أقوى من الآخرين [الأخريات] إلى درجة تستطيع معها أن تتحدى بقوتها قوى جميع الولايات الأخرى مجتمعة. فإذا كان هناك ولاية على هذا الشكل، وولاية واحدة فحسب، فإنها تصر على أن تكون السيد [المسيطرة] في جميع المباحثات المشتركة، وإذا كان هناك ولايتان فإنه من المستحيل مقاومتهما إذا ما اتفقتا، أما إذا ما اختلفتا فإن الأمور كلها يقررها نضال بين المتنافسين في سبيل التفوق. إن هذا السبب وحده يكفي لجعل الاتحاد الألماني صفرًا تقريبًا، دون ما يكون دخل في ذلك تشكيله الداخلي السيىء المزعج[1]. إنه لم يعط

(1) الإشارة هنا هي للاتحاد الألماني، وهو نظام غير وثيق الارتباط بين الدول الألمانية، بما فيها النمسا، أوجده مؤتمر فيينا في 1815. وقد أدى النزاع بين بروسيا والنمسا حول زعامة الاتحاد إلى منع تطوره إلى نظام وطني مؤثر. وأنهي الاتحاد في 1866 عندما ضربت بروسيا النمسا ووحدت الدول الألمانية الشمالية تحت بروسيا.

ألمانيا أبدًا نظامًا موحدًا للجمارك، وحتى عملة موحدة، وكل ما عمله أنه خدم النمسا وبروسيا في إعطائهما حق إرسال جيوشهما لمساعدة أصحاب السيادة المحليين على إبقاء رعاياهم مطيعين للاستبداد. أما فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، فإن من شأن مجلس ذلك الاتحاد الألماني أن يجعل ألمانيا كلها معتمدة على بروسيا إذا لم تكن النمسا موجودة، ومعتمدة على النمسا إذا لم تكن بروسيا موجودة، بينما لا اختيار لأي من الأمراء الصغار سوى أن يكونوا [يكون] منحازًا إلى هذه الدولة أو تلك، أو أن يتواطأ مع الدول الأجنبية ويدس ضد الدولتين.

هناك وسيلتان مختلفتان لتنظيم الاتحاد الفديرالي، فقد تمثل السلطات الاتحادية الحكومات وحدها، فتسري أحكامها وقراراتها وجوبًا على تلك الحكومات فقط، وقد يكون للسلطات الاتحادية السلطة في سن القوانين وإصدار الأوامر التي تكون سارية المفعول على المواطنين مباشرة. والخطة الأولى هي خطة ما يسمى بالاتحاد الألماني، وكذلك خطة الدستور السويسري قبل عام 1847، وقد جربت هذه الطريقة لبضعة أعوام في أمريكا فور انتهاء حرب الاستقلال(*). أما المبدأ الثاني، فهو المبدأ الموجود في دستور الولايات المتحدة، وقد تبنته خلال الأعوام الأخيرة سويسرا. إن الكونغرس الاتحادي للاتحاد الأمريكي هو قسم أساسي في حكومة كل ولاية من ولايات الاتحاد. ويسن الكونغرس ضمن قيود اختصاصاته قوانين يطيعها كل مواطن فرديًا وينفذها بواسطة موظفيه ويفرضها عن طريق محاكمه. وقد وجد أن هذا المبدأ هو المبدأ الوحيد لإنتاج حكومة فديرالية مجدية مؤثِّرة. والاتحاد بين الحكومات ليس سوى مجرد تحالف، وهو عرضة لجميع الطوارئ التي تجعل التحالفات محفوفة بالخطر. فلو كانت أحكام وأعمال الرئيس والكونغرس سارية فقط على حكومات نيويورك أو فرجينيا أو بنسيلفانيا، وكان لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق أوامر تصدرها تلك الحكومات لموظفين تكون هي

(*) الثورة الأميركية أو حرب الاستقلال: قام بها الأميركيون في الولايات المتحدة بقيادة جورج واشنطن ضد الاحتلال الإنكليزي؛ فقد قاد جيوش المستعمرات الأميركية ضد إنكلترا إبّان الحرب التحررية 1776-1783 التي انتهت بـ «إعلان الحقوق» 1774 ثم المناداة بـ «الاستقلال» 1776. (م)

قد عيّنتهم ويكونون مسؤولين أمام محاكم القضاء في تلك الولايات، فإن اختصاصات وقرارات الحكومة الاتحادية التي تكون غير مرضية لأكثرية محلية لا يمكن أن تنفذ أبدًا. والتعليمات والطلبات التي توجّه إلى حكومة ما من الحكومات المحلية، لا تجد وسيلة أو مبررًا لتنفيذها سوى الحرب، فيكون على الجيش الاتحادي أن يظل دائمًا متأهبًا لتنفيذ أوامر الاتحاد وفرضها على الولاية المتمردة، ولكنه يكون في تأهبه عرضة لاحتمال خطير يقوم، هو أن الولايات الأخرى التي تعطف على الولاية المتمردة، أو التي ربما تكون مشتركة معها في موقفها من نقطة النزاع الخاصة، قد تسحب فرقها من الجيش الاتحادي، إن لم ترسلها لتحارب إلى جانب جيش الولاية غير المطيعة. إن اتحادًا من هذا القبيل من المحتمل أن يكون سببًا للحروب الداخلية، لا لمنعها. أما لماذا لم يكن هذا هو الذي كان يجب أن يحدث في سويسرا حتى قيام الحوادث التي وقعت في السنوات التي سبقت عام 1847 مباشرة، فإن السبب في ذلك يعود إلى أن الحكومة الاتحادية شعرت شعورًا قويًا بضعفها إلى درجة لم تحاول معها ممارسة سلطتها الحقيقية. وفي أمريكا، فإن تجربة الاتحاد الذي بني على ذلك المبدأ انهارت خلال السنوات الأولى القليلة من وجوده. وكان من حسن الحظ أن تلك التجربة انهارت في الوقت الذي كان لا يزال فيه الرجال المتمرسون المتفوقون الذين حققوا استقلال الجمهورية أحياء، فتمكنوا من قيادة البلاد خلال فترة الانتقال الصعبة. إن «الفديرالست»، وهي مجموعة كتابات وضعها ثلاثة من هؤلاء الرجال البارزين[2] تفسيرًا للدستور الفديرالي الجديد ودفاعًا عنه، لا تزال حتى يومنا هذا أحسن الدراسات الملهمة التي لدينا عن الحكم الفديرالي[3]. أما في ألمانيا، فإن النوع الناقص جدًا من نظام الحكم الاتحادي، كما نعرف جميعًا، لم يستطع أن يثبت حتى جدارة الغرض لوجود تحالف. إن ذلك النظام لم يستطع قط في أية حرب أوروبية، أن يمنع بعض

(2) (ألكسندر هاملتون، جيمز ماديسون وجون جي). نشرت مؤسسة فرنكلين هذا الكتاب في بيروت عام 1959.

(3) إن كتاب المستر فريمان تاريخ الحكومة الاتحادية الذي لم يصدر منه حتى الآن سوى الجزء الأول، قد اتخذ مكانته كوسيلة لآداب ذلك الموضوع، وهو ذو قيمة بفضل ما اشتمل عليه من مبادئ واعية وتحكم دقيق في التفاصيل التاريخية.

أعضاء الاتحاد من التحالف مع القوات الأجنبية ضد سائر أعضاء الاتحاد. ومع ذلك، فإنه يبدو أن ذلك الاتحاد هو الوحيد الذي يمكن قيامه بين دول ملكية. إن الملك الذي يتولى سلطته بحكم الوراثة وليس بالانتداب، والذي لا يمكن حرمانه منها ولا جعله مسؤولًا عنها أمام أي شخص، ليس من المحتمل أن يتخلى عن حقه بأن يكون له جيش مستقل أو أن يتنازل عن ممارسته لسلطة السيادة على رعاياه، لتقوم بذلك سلطة أخرى بطريقة مباشرة. ولغرض تمكين دولتين أو أكثر من دولتين من الدول الملكية لتشكيل اتحاد مُجدٍ مؤثر، فإنه يبدو من الضروري أن عليها أن تكون جميعها تحت ملك واحد. لقد كوَّنت إنكلترا واسكتلندا اتحادًا من هذا النوع خلال فترة تقرب من قرن تخللت اتحاد الناخبين واتحاد البرلمانات. وحتى ذلك الاتحاد لم يكن ساري المفعول بفضل المؤسسات الاتحادية؛ حيث إنه لم يكن هناك مثل تلك المؤسسات، بل لأن السلطة الملكية في الدستورين كانت خلال معظم ذلك الزمن استبدادية تقريبًا مما جعل في الاستطاعة وضع السياسة الخارجية للبلدين وفق إرادة واحدة.

وفي نظام الاتحاد الأكثر كمالًا، الذي يكون فيه على كل مواطن في كل ولاية أن يطيع حكومتين، حكومة ولايته وحكومة الاتحاد، فإنه واضح أنه من الضروري لا أن توضح وتقرر بجلاء التقييدات الدستورية لكل من السلطتين فحسب، بل أيضًا أن السلطة التي تقرر بشأن أي موضوع نزاع بينهما يجب أن لا تكون في أية من الحكومتين ولا في أيدي أي موظف تابع لإحداهما، بل يجب أن تركز في حَكَم مستقل عن الحكومتين. إنه يجب أن يكون هناك محكمة عدل عليا ونظام لمحاكم تابعة لها في كل ولاية من ولايات الاتحاد للنظر في مثل تلك المسائل وتصدر قراراتها بشأنها، وتكون تلك القرارات، بعد آخر دور استئناف فيها، قاطعة. وكل ولاية من ولايات الاتحاد، بل الحكومة الاتحادية نفسها، وكذلك كل موظف في أي منهما، يجب أن يحاكموا أمام تلك المحاكم لتجاوزهم سلطاتهم أو لعدم قيامهم بواجباتهم الاتحادية، كما أن عليهم أن يستعملوا تلك المحاكم وجوبًا كأداة لفرض حقوقهم الفديرالية. وهذا المبدأ ينطوي على النتيجة المدهشة، التي تحققت عمليًا في الولايات المتحدة، وهي أن محكمة العدل وهي أعلى محكمة في الاتحاد تكون ذات السلطة العليا على

الحكومات المتعددة الاتحادية والمحلية. ويكون لتلك المحكمة الحق في أن تقرر أن أي قانون أو عمل قامت به تلك الحكومات يتجاوز السلطات المعطاة لها في الدستور الاتحادي ولا يكون له أية قيمة قانونية.

وكان من الطبيعي قبل إجراء التجربة أن يكون هنالك شكوك ومخاوف قوية فيما يتعلق بتطبيق نص كهذا، أي فيما إذا سيكون للمحكمة الشجاعة الكافية لممارسة سلطتها الدستورية وفي حالة ممارستها لها فيما إذا ستمارسها بحكمة وفيما إذا كانت الحكومات ستوافق على الخضوع بسلام لقرارها. والمناقشات على الدستور الأمريكي قبل التصديق عليه تبيّن أن هذه المخاوف كانت قوية آنذاك ولكنها قد زالت تمامًا الآن؛ إذ إنه بعد مرور جيلين أو أكثر، لم يحدث أي شيء يبرر تلك المخاوف، ولو أنه كان يحدث جدل حاد من وقت لآخر - والذي هو طابع الأحزاب - بخصوص حدود سلطات الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وإن التطبيق الفعال والمفيد لنص فريد بنوعه ربما يعود، كما لاحظ ذلك المؤرخ القانوني دي توكفيل، إلى الميزة الخاصة للمحكمة التي تطبق النص. أي بعبارة أخرى، فإن المحكمة لا تؤكد أو تعلن القانون باسمه بل تنتظر حتى تظهر أمامها قضية بين شخص وآخر تتضمن نقطة النزاع. وينتج عن ذلك أن إعلاناتها أو تأكيداتها للقانون لا تجري في مرحلة مبكرة من النزاع، بل يسبق ذلك عادة مناقشات عامة كثيرة بين الشعب. والمحكمة تعطي قرارها بعد سماع جدال طويل ومفصّل من قبل محامي الطرفين ذوي الشهرة العظيمة، وتقرر النقاط القانونية التي يتطلبها فصل القضية المعروضة أمامها وقرارها لا يتأثر بالاعتبارات السياسية بل يستند إلى نقاط البحث التي تتضمن القضية ذاتها بدافع الواجب الذي لا يمكن للمحكمة أن تتهرب منه، ألا وهو إجراء العدالة بدون تحيز بين الطرفين المتخاصمين. وحتى هذه الأسباب التي دعت للثقة بالمحكمة ما كانت لتكون كافية لجعل السلطات أن تخضع باحترام لقرارات المحكمة العليا فيما يتعلق بتفسير الدستور لو لم يكن هنالك ليس فقط اعتماد كلي على المقدرة العلمية الفائقة الحد التي يتمتع بها قضاة هذه المحكمة، بل أيضًا على ترفّعهم فوق الخصومات الخاصة أو الحزبية. وقد أثبتت الحوادث بصورة عامة أن المحكمة أهل لهذه الثقة ولكن

لا يوجد شيء جوهري يهم الشعب الأمريكي أكثر من الاحتراس ضد أي أمر - مهما كان أثره بعيدًا - من شأنه أن يؤثِّر بصورة سيئة على صفة هذه المؤسسة الوطنية الكبيرة. إن الثقة التي يستند إليها استقرار المؤسسات الفديرالية قد أضعفها لأول مرة القرار الذي أعلن بأن الرق هو حق عام، وتبعًا لذلك فهو قانوني في الأقاليم - قبل تحويلها إلى ولايات - حتى ولو كان ذلك الرأي ضد إرادة أكثرية السكان. وقد ساهم هذا القرار المشهور ربما أكثر من أي شيء آخر في دفع الانشقاق إلى حده الأقصى حتى أدى إلى الحرب الأهلية. ودعامة الدستور الأمريكي الرئيسية ليست قوية لدرجة تمكّنها من أن تتحمل أزمات حادة أخرى كهذه.

إن المحاكم التي تعمل كحكم بين الحكومة الفدرالية المركزية وحكومات الولايات تفصل بطبيعة الحال أيضًا في جميع النزاعات بين ولايتين أو بين مواطن ولاية وحكومة ولاية أخرى. وبما أن الطرق المتبعة بين الأمم، وهي الحرب والدبلوماسية، ممنوعة في الاتحاد الفديرالي، فقد أصبح من الضروري إيجاد طريق قانوني يحل محلها. إن المحكمة العليا الاتحادية تطبق القانون الدولي، وهي التجربة الأولى الكبيرة التي هي الآن من الاحتياجات الرئيسية للمجتمع المتمدن ألا وهي محكمة دولية حقيقية.

إن سلطات الحكومة المركزية لا تمتد فقط بطبيعة الحال إلى الحرب والسلام وجميع المسائل التي تنشأ بين البلاد والحكومات الأجنبية، بل أيضًا إلى إجراء أية ترتيبات أخرى التي هي من رأي حكومات الولايات ضرورية كي تستطيع التمتع بجميع منافع الاتحاد. فمثلًا، من المفيد جدًا لها أن تكون تجارتها المتبادلة حرة دون وضع عوائق على الحدود لجباية الضرائب أو الرسوم الجمركية، ولكن لا يمكن إيجاد هذه الحرية الداخلية إذا كان لكل ولاية السلطة لوضع الرسوم على تبادل البضائع بينها وبين البلاد الأجنبية؛ إذ إن إدخال أية بضاعة أجنبية من قبل ولاية ما يترتب إدخاله في جميع الولايات. وعليه، فإن الحكومة الفديرالية المركزية وحدها هي التي تفرض الرسوم الجمركية وتضع الأنظمة التجارية أو تلغيها في جميع أراضي الولايات

المتحدة. ومن المناسب جدًا للولايات أن يكون لها نقد واحد ونظام واحد للأوزان والمقاييس التي لا يمكن تأمينها إلا إذا كان تنظيمها موكولًا للحكومة الفديرالية المركزية. وبلا شك، سيتعذر تأمين وسرعة المواصلات البريدية وتزداد تكاليفها إذا كان يتوجب إرسال رسالة بواسطة عدد كبير من المكاتب البريدية الخاضعة لسلطات عليا مختلفة؛ ولذلك، فمن المناسب أن تكون جميع دوائر البريد تحت سلطة الحكومة المركزية. على أن شعور الجماعات المختلفة تجاه هذه الأمور يختلف باختلاف الجماعة. فإن إحدى الولايات، تحت إرشاد رجل أظهر مقدرة كمفكر سياسي يعلو على كل شخص ظهر في معترك السياسة الأمريكية منذ ظهور مؤلفي كتاب «الفدرالست»[4]، ادعت أن لكل ولاية الحق بأن تنقض القوانين الجمركية الصادرة عن الحكومة الفديرالية المركزية. وقد أيد هذا الادعاء رجل سياسي في كتاب ظهر له بعد وفاته، الذي طبع ونشر بصورة واسعة من قبل المجلس التشريعي لولاية جنوب [ساوث] كارولينا، استنادًا إلى المبدأ العام الذي يحد من استبداد الأكثرية ويحمي الأقلية بإشراكها بصورة جوهرية في ممارسة السلطة السياسية. إن أحد المواضيع المختلف عليها في السياسة الأمريكية في أوائل هذا القرن كان: هل يجب أن تشمل سلطة الحكومة الفديرالية المركزية (وفيما إذا كان الدستور يخولها ذلك فعلًا) إنشاء الطرق والأقنية على حساب الاتحاد؛ فإن سلطة الحكومة المركزية كانت مطلقًا [مطلقة] بحكم الضرورة فيما يتعلق فقط بتعاملها مع الدول الأجنبية، وأما فيما يختص بالمواضيع الأخرى، فإن الأمر يتوقف على مدى رغبة الشعب في جعل رباط الاتحاد وثيقًا، وفيما إذا كان يرغب بالتنازل عن جزء من حريته في العمل حتى يتمكن من التمتع بصورة كاملة بالمنافع الناتجة عن كونه أمة واحدة.

ولا نحتاج إلى التوسع في بحث وضع الدستور اللائق للحكومة المركزية ذاتها؛ فمن البداهة أنه يتكون من سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وتكوين كل منها خاضع لنفس المبادئ العامة التي تخضع لها الحكومات التي لها تمثيل

(4) الإشارة هنا إلى جون كلهون (John Calhoun)، عضو مجلس الشيوخ ونائب رئيس الولايات المتحدة، وإلى بحثه المشهور المسمى «نبذة تحليلية عن الدولة» (A Disquisition on Government).

نيابي. وفيما يتعلق بتكييف وتطبيق هذه المبادئ العامة على حكومة مركزية فدرالية، يظهر بأن [أن] نص الدستور الأمريكي هو نص حكيم. إن هذا النص يقضي بأن الكونغرس يتكون من مجلسين: أحدهما يمثل الشعب؛ إذ إن كل ولاية لها الحق بأن يمثلها نواب بنسبة عدد سكانها، والمجلس الآخر لا يمثل المواطنين بل حكومات الولايات؛ إذ إن كل ولاية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، يمثلها عدد متساوٍ للأخرى. وهذا النص يحول دون ممارسة السلطة من قبل الولايات الكبيرة تزيد عن تلك التي تمارسها الولايات الأصغر وتضمن الحقوق المحفوظة لحكومات الولايات؛ إذ إنه يجعل من المستحيل - بقدر ما يمكن الحيلولة دون ذلك في نظام الحكم النيابي - الموافقة على أي إجراء من قبل الكونغرس إلا إذا ووفق عليه ليس فقط من أكثرية المواطنين بل من أكثرية الولايات أيضًا. وقد أشرت سابقًا إلى الفائدة العرضية الأخرى التي ترفع مستوى المؤهلات والشخصيات في مجلس من المجلسين، فيما أن تعيين أعضاء هذا المجلس يجري من قبل هيئات منتخبة - أي المجالس التشريعية للولايات المختلفة التي لأسباب أشير إليها سابقًا سيقع اختيارها على الأرجح على أشخاص بارزين بعكس الانتخاب الشعبي - فهذه الهيئات ليس لها السلطة فقط لانتخاب أشخاص كهؤلاء بل لديها أيضًا من البواعث القوية ما تدفعها لاتباع هذه السبيل؛ إذ إن نفوذ ولاياتهم في المناقشات العامة سيتأثر بصورة جوهرية بقوة شخصية ومقدرة ممثليها. ولهذه الأسباب، فإن مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الذي يُنتخب أعضاؤه بالصورة التي ذكرناها قد حوى تقريبًا جميع الرجال السياسيين ذوي الشهرة البارزة في الاتحاد، بينما مجلس النواب كان ينقصه، في رأي المعلقين الأكفاء، الأشخاص ذوو المؤهلات البارزة التي كانت بعكس ذلك متوفرة في مجلس الشيوخ.

إذا كانت الشروط متوفرة لتكوين اتحادات فدرالية متينة وفعالة، فإن تعددها سيجلب الفائدة على العالم، وسيكون لها ذات التأثير المفيد الذي ينتج عن تعميم التعاون الذي يمكّن الضعيف بالاتحاد أن يواجه القوي على قدم المساواة. فلو أنقصنا عدد الدول الصغيرة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، سيضعف بالتالي الإغراء لاتّباع سياسة الاعتداء والبغي، إن كان ذلك عن طريق

استعمال القوة مباشرة أو عن طريق التفوق بالقوة. وهذا يضع حدًا للحروب والخصومات الدبلوماسية وكذلك للتقييدات في التجارة بين الدول التي تكوِّن الاتحاد، بينما بالنسبة للدول المجاورة، فإن قوة الاتحاد المتزايدة العسكرية تستعمل على الغالب فقط لأغراض دفاعية ونادرًا لأغراض اعتدائية. والسبب في ذلك أن الحكومة الفديرالية ليس لديها السلطة المركزية الكافية لشن حرب بكفاءة كبيرة اللهم إلا إذا كان [كانت] حربًا دفاعيًا [دفاعية] تعتمد فيه على تعاون المواطنين الحر. ولن تكون الحرب في حالة نجاحها مدعاة للزهو أو الكبرياء الوطني؛ إذ إنها تخضع أفرادًا لن يصبحوا رعايا ولا حتى مواطنين، وإنما سيصبحون أعضاء مستقلين وربما مزعجين في الاتحاد الكونفدرالي. إن الإجراءات الشبيهة بالحرب التي قام بها الأمريكيون في المكسيك كانت استثناء محضًا قام بتنفيذها بصورة خاصة المتطوعون تحت تأثير الميل للهجرة [إلى الهجرة] التي تدفع الأمريكيين كأفراد للاستيلاء على أراضي [أراضٍ] غير محتلة يحثُّهم ليس الدافع العام الذي يقتضي التوسع القومي وإنما الدافع المحلي المحض ألا وهو التوسع في الرق. ولا يوجد إلا دلائل قليلة في الإجراءات أو الأعمال الأمريكية - إن كانت وطنية أو فردية - مما يستدل منها على أن الرغبة في الاستيلاء على الأراضي وضمها إلى بلادهم لها تأثير كبير عليهم. وإن رغبتهم في السيطرة على كوبا تُعتبر كذلك رغبة محلية؛ فالولايات الشمالية والذين يعارضون الرق لم يكونوا راضين عن هذا الاتجاه مطلقًا.

ويجوز التساؤل (وهذا ينطبق على ثورة إيطاليا الحالية) عندما تقرر بلاد ما أن تكون متحدة، هل يجب أن تكوِّن وحدة كاملة أو اتحادًا فديراليًا؟ إن حجم الاتحاد كمجموع يقرر أحيانًا بحكم الضرورة هذا الأمر؛ إذ إنه يوجد حد لمدى توسع البلاد التي يمكن حكمها بصورة فعالة ومفيدة أو يمكن الإشراف على حكومتها بسهولة من مركز واحد. ويوجد بلاد شاسعة محكومة بهذا الشكل، ولكن إدارة شؤون هذه البلاد أو على الأقل مقاطعاتها البعيدة إدارة سيئة يرثى لها وما لم يكن السكان أشباه متوحشين، فمن المؤكد أنهم يستطيعون أن يديروا شؤونهم بصورة أفضل لو كانوا منفصلين. إن هذه العقبة غير موجودة في إيطاليا لأن حجمها لا يساوي حجم عدد كبير من البلاد المحكومة حكمًا جيدًا إن كان

في الماضي أو في الحاضر. فالقضية إذًا هي فيما إذا كانت الأجزاء المختلفة من الأمة تطلب أن تكون محكومة بشكل مختلف جدًا لدرجة أنه من غير المحتمل أن نفس السلطة التشريعية ونفس الوزارة أو الهيئة الإدارية ترضي جميع الأجزاء، وما لم يقبلوا ذلك - وهذا أمر يعود تقريره إلى الواقع - فمن الأفضل لها أن يكوِّنوا وحدة كاملة. ويجوز أن يكون هنالك أنظمة قانونية مختلفة تمامًا ومؤسسات إدارية مختلفة جدًا عن بعضها مطبقة في نفس البلاد دون أن تقف حجر عثرة في طريق الوحدة التشريعية، كما هو الشأن في إنكلترا وسكتلندا [واسكتلندا]، إلا أن وجود نظامين من القانون مختلفين تحت مجلس تشريعي واحد الذي يسن القوانين المختلفة لجزئي [الجزءَي] البلاد متلائمة مع الفروق المذكورة لا يمكن الاحتفاظ بها أو بالأحرى لا يوجد الشعور بالثقة للاحتفاظ بها في بلاد حيث مشرّعوها (كما هي الحالة تقريبًا في القارة الأوروبية) كانوا مشبعين بهوس الوحدة الكاملة. وإن شعبًا لديه هذا التسامح غير المحدود الذي تتميز به البلاد نحو أي أمر شاذ - طالما مصالح الأشخاص المعنيين لا يشعرون بالإجحاف منه - أعطى مثلًا استثنائيًا مفيدًا لإجراء هذه التجربة؛ ففي أكثر البلاد - إذا كان الهدف الإبقاء على نظامين مختلفين من القانون - ربما كان من الضروري الإبقاء على سلطات تشريعية منفصلة كحراس على هذين النظامين، الأمر الذي ينسجم تمامًا مع وجود مجلس نيابي وطني وملك أو بدون ملك يتمتع بالسلطة العليا في الشؤون الخارجية لجميع أعضاء المجتمع.

وإذا ما تبيَّن أنه ليس من الضروري الحفاظ بصورة دائمية في المقاطعات المختلفة على أنظمة فقه مختلفة ومؤسسات أساسية ترتكز على مبادئ متغايرة، فمن الممكن التوفيق دائمًا بين الاختلافات الطفيفة والحفاظ على الوحدة في الحكم. وكل ما تحتاج إليه هو أن تعطي مجالًا واسعًا للعمل إلى السلطات المحلية. وهكذا يمكن تعيين حكام محليين ومجالس محلية الإشراف على الإدارة المحلية تحت إشراف ومراقبة حكومة مركزية واحدة. فيجوز مثلًا أن سكان المقاطعات المختلفة يرغبون في وضع طرق مختلفة لجباية الضرائب؛ فإذا كان المجلس التشريعي العام لا يمكن الاعتماد عليه كي يوجّه من قبل أعضاء كل مقاطعة لتعديل نظام الضرائب العام ليناسب المقاطعة، يجوز

للدستور أن ينص على اعتبار أكبر عدد ممكن من مصاريف الحكومة بأنها مصاريف محلية ويجب تسديدها من الضرائب المحلية المفروضة من قبل مجالس المقاطعات. وأما المصاريف التي يتوجب اعتبارها بحكم الضرورة أنها عامة، كمصاريف الجيش والبحرية، يتحتم تقسيمها في الميزانية السنوية بين المقاطعات المختلفة بموجب تقدير عام عن واردات كل منها على أن كل مبلغ مطلوب من كل ولاية يجبى من قبل المجلس المحلي طبقًا للمبادئ الأكثر قبولًا إلى المقاطعة وتدفع جميع هذه المصاريف دفعة واحدة إلى الخزينة العامة. وكان هنالك تعامل شبيه لهذا حتى في الحكم الملكي الإفرنسي القديم فيما يتعلق بالمقاطعات؛ إذ إن كل مقاطعة بعد موافقتها على تقديم مبلغ معيَّن أو بعد مطالبتها بذلك كانت تفرض المبلغ على سكانها وتجبيه من قبل موظفيها وهكذا تجنبت استبداد وكلاء الملك ومفوضيه. وكان يعتبر دائمًا هذا الامتياز عاملًا فعالًا من العوامل التي ساهمت بصورة رئيسية بجعل بعض المقاطعات في فرنسا تزدهر ازدهارًا كبيرًا.

يمكن أن يكون للحكومة المركزية درجات كثيرة متفاوتة من المركزية الإدارية وحتى التشريعية. فيجوز لشعب أن يكون لديه الرغبة بل والمقدرة لتكوين اتحاد أوثق من الاتحاد الفديرالي بينما خصائصه وعاداته المحلية وماضيه يجعل من المرغوب فيه الأخذ بعين الاعتبار هذه الخصائص المختلفة لدى وضع نظام الحكم، إلا أنه إذا وجدت رغبة صادقة لدى الجميع لإنجاح التجربة فلن نجد أية صعوبة - إلا فيما ندر - ليس فقط في الاحتفاظ بهذه الاختلافات بل وفي إعطاء الضمانات الدستورية ضد أي محاولة للدمج إلا بناء على إرادة هؤلاء الذين سيتأثرون بالتغيير.

الفصل الثامن عشر

حكم المستعمرات

يمكن للدول المستقلة - كما هو الشأن مع غيرها - أن يكون لها مستعمرات اكتسبتها بالاحتلال أو بالاستيطان. وبلادنا هي المثل الساطع لهذا النوع من الدول في التاريخ الحديث. وأهم سؤال يرد على الخاطر هو كيف يجب حكم هذه المستعمرات؟

ليس ضروريًا أن نبحث قضية المستعمرات الصغيرة كجبل طارق وعدن وهليغولند التي هي عبارة عن مراكز بحرية أو عسكرية؛ إذ إن الهدف العسكري أو البحري هو في هذه الحالة أهم من كل شيء. ولذلك، انسجامًا مع هذا الواقع لا يمكن السماح للسكان أن يحكموا أنفسهم ولو أنه يجب منحهم جميع الحريات والامتيازات التي لا تتعارض مع هذا الاعتبار، بما فيها حرية إدارة شؤونهم المحلية. ويمقابل هذه التضحية المحلية لمصلحة الدولة الحاكمة، يجب إعطاؤهم حقوقًا متساوية مع رعاياها الأصليين في جميع أنحاء الإمبراطورية. ويجوز أن نقسم إلى فئتين الأراضي البعيدة الكبيرة والآهلة بالسكان نوعًا ما والتي تُحكم كمستعمرات أي خاضعة تقريبًا لقوانين الدولة الحاكمة دون أن يكون لها تمثيل متساوٍ (إن كانت ممثلة) في المجلس التشريعي: يسكن الفئة الأولى من هذه الأراضي شعوب لها حضارة شبيهة بحضارة البلاد الحاكمة وقابلة وناضجة لأن يكون لها حكم نيابي كمثل الممتلكات البريطانية في أمريكا وأستراليا. وأما الفئة الثانية كالهند، فهي بعيدة كل البعد عن حضارة الدولة الحاكمة.

ففيما يتعلق بالفئة الأولى، فقد طبقت بلادنا لدرجة كبيرة وبصورة كاملة نادرة طريقة الحكم الصحيح، وكانت تشعر إنكلترا بنوع من الالتزام لمنح الشعوب البعيدة ولكن من نفس الدم واللغة - وحتى في بعض الأحيان ولو لم تكن كذلك - مؤسسات نيابية على نمط مؤسساتها. ولكن حتى هذا الجيل فقد

كانت على علاقة سيئة مع هذه الشعوب كما هي مع البلدان الأخرى بخصوص درجة الحكم الذاتي التي سمحت لهم بممارسته بواسطة المؤسسات النيابية التي وافقت عليها؛ فقد ادعت بأنها الحَكَم الأعلى في شؤونهم الداخلية المحضة وفي كيفية تنظيم هذه الشؤون حسب رأيها وليس رأيهم. وهذا الادعاء كان نتيجة طبيعية للنظرية الفاسدة التي بنيت عليها سياسة الاستعمار التي كانت في يوم ما سائدة في جميع أوروبا - ولم تُنبذ بعد تمامًا من قبل بعض الدول - والتي كانت تعتبر المستعمرات مجالًا مهمًا لتوفير الأسواق لبضائعنا التي يمكن الاحتفاظ بها كليًا لأنفسنا؛ وقد كان هذا الامتياز في نظرنا ذات [ذا] قيمة كبيرة لدرجة أنه كنا نعتبره يستحق الشراء، وذلك بإعطاء المستعمرات حق احتكار أسواقنا لإنتاجهم مقابل احتكار أسواقهم لبضائعنا؛ فقد نبذت في وقت ما هذه السياسة المشهورة لإثراء المستعمرات وإثرائنا بدفع كل طرف للآخر مبالغ طائلة والتنازل عرضًا عن القسم الأكبر منه. إلا أن العادة السيئة في التدخل في شؤون حكم المستعمرات الداخلية لم تنته حينما تركنا فكرة الاستفادة أو الربح منها. فقد استمرَّينا في إزعاج المستعمرات ليس لجلب منفعة لنا بل لمنفعة قسم أو فئة من المستوطنين وقد نتج عن هذا الإصرار في التحكم الثورة في كندا قبل إن ترد على خاطرنا فكرة هجر هذه السياسة. فقد كانت إنكلترا مثلها مثل الأخ الأكبر السيىء التربية الذي يصر على تعذيب إخوته الصغار بحكم العادة حتى يقوم واحد منهم لديه روح المقاومة ولو أنه بقوة غير متكافئة مع أخيه الأكبر وينذر الأخير أن يكف عن التعذيب. ولقد كنا حكماء حقًا بأننا لم ننتظر إنذارًا ثانيًا وبدأ عهد جديد في سياسة الدول الاستعمارية بتقرير اللورد درهام. إن ذكرى شجاعة هذا النبيل ووطنيته وتسامحه النيِّر لن تمحّي مع الزمن، كما أن ذكرى العلم والحكمة العملية التي كان يتحلى بهما المؤلفان السيد وكفيلد والمأسوف عليه شارلس [تشارلز] بولر اللذان اشتركا في وضع التقرير ستبقى أبد الدهر(*).

(*) إدوارد جِبون وكفيلد (1796-1862). من دعاة الإصلاح البريطانيين. هاجم نظام توطين المجرمين في المستعمرات. التحق في عام 1838 بمكتب حاكم كندا اللورد درهام، وظهر تأثير أفكاره المتعلقة بكيفية استخدام ملكية الأراضي في تقرير اللورد الذي كانت الحكومة البريطانية قد عينته للإشراف على المستعمرات في أميركا الشمالية ودراسة الأسباب التي تدفع المستعمرات إلى التذمّر. (م)

إن المبدأ الثابت الآن لسياسة بريطانيا المعترف بها نظريًا والتي طُبقت بإخلاص عمليًا هو أن مستعمراتها من الجنس الأوروبي تشترك على قدم المساواة تمامًا مع الوطن الأم في الحكم الذاتي؛ فقد سُمح لسكان هذه المستعمرات بأن ينشئوا مؤسساتهم النيابية الحرة، وذلك بتغيير الدساتير الشعبية التي منحناها لهم بالشكل الذي يرونه مناسبًا؛ فكل مستعمرة محكومة من قبل مجلسيها التشريعي والتنفيذي القائمتين [القائمين] على أسس ديمقراطية رفيعة. ولا يمارس حق النقض المحفوظ اسميًا للتاج والبرلمان إلا نادرًا جدًا، وفي الشؤون المتعلقة بالإمبراطورية وليس في تلك المتعلقة بالمستعمرة بالذات. وقد فُسر التمييز بين شؤون الإمبراطورية وشؤون المستعمرات تفسيرًا واسعًا لدرجة أن جميع الأراضي غير المحكومة في المستعمرات الأمريكية والأسترالية وضِعت تحت تصرف المستوطنين المطلق مع أنه كان من الممكن دون إجحاف بالعدالة تركها تحت تصرف حكومة الإمبراطورية لإدارتها لمصلحة المهاجرين الجدد الذين يأتون من جميع أنحاء الإمبراطورية. وهكذا، فإن كل مستعمرة تتمتع بسلطة كاملة على شؤونها الخاصة كما لو أنها كانت عضوًا في اتحاد فديرالي فضفاض وبسلطة أوسع مما لو كانت تحت ظل دستور الولايات المتحدة؛ إذ إن لها الحرية في أن تفرض الضرائب كما تشاء على البضائع المستوردة من الوطن الأم. وأصبحت ترتبط هذه المستعمرات مع بريطانيا العظمى بأوهى نوع من علاقات الاتحاد الفديرالي، مع كونها ليست متساوية تمامًا مع الوطن الأم؛ إذ إن الأخيرة احتفظت لنفسها بسلطات الحكومة الفديرالية ولكن أنقصت هذه السلطات بالواقع إلى أضيق الحدود. وعدم المساواة هذه هي [هذا، هو] لحد ما مضر للمستعمرات التي ليس لها صوت في الشؤون الخارجية وإنما عليها أن تخضع لقرارات الوطن الأم الأعلى. فهي مضطرة أن تشترك مع إنكلترا في الحرب دون استشارتها المسبق [مسبقًا].

إن هؤلاء الأشخاص (ولحسن الحظ فإن عددهم غير قليل) الذين يعتبرون بأن العدالة يجب تطبيقها على الجماعات كما على الأفراد، وإنه لا يحق للشخص أن يقوم بأي عمل تجاه البلاد الأخرى للمصلحة المزعومة لبلاده بنفس الدرجة التي لا يحق له أن يقوم به تجاه الآخرين لمصلحته هو -

يشعرون بأنه حتى هذا القدر من التبعية الدستورية المفروضة على المستعمرات هو نقص للمبادئ. ولذا، فقد شغلوا أنفسهم في البحث عن طرق لإبعاد هذه التبعية. وإيفاءً لهذه الغاية، فقد اقترح البعض بأنه يجب على المستعمرات أن تنتخب نوابًا للبرلمان البريطاني، واقترح البعض الآخر أنه يجب أن تنحصر سلطاتنا وسلطات برلمانات المستعمرات في الشؤون الداخلية، ويجب أن يكون هنالك مجلس نيابي للشؤون الخارجية والإمبراطورية، حيث تكون المستعمرات أو ملحقات بريطانيا ممثلة فيه على قدم المساواة تمامًا مع بريطانيا العظمى. وبموجب هذا النظام سيخلق اتحاد فديرالي يتساوى فيه الوطن الأم والمستعمرات التي لن تُعتبر بعد ذلك بمثابة ملحقات.

إن شعور العدالة ومبادئ الأخلاق العامة التي انبثقت عنها هذه الاقتراحات تستحق كل تقدير. إلا أن هذه الاقتراحات بحد ذاتها لا تتلاءم مطلقًا مع مبادئ الحكم الصحيح لدرجة أنه من المشكوك فيه أن يقبل بها جديًا أي مفكر معقول كاحتمال ممكن التطبيق. إن بلادًا يفصل [تفصل] بينها مساحة نصف الكرة الأرضية لا تتوفر فيها الشروط الطبيعية لأن تكون تحت ظل حكومة واحدة أو أعضاء في اتحاد فديرالي. ومع أن مصالحها واحدة، إلا أنه ليس لها ولا يمكن أن يكون لها العادة الضرورية للعمل معًا فلا يكوّنون جزءًا من جماعات واحدة ولا يناقشون أو يبحثون في نفس المنطقة بل كل منطقة بعيدة عن الأخرى ولا يوجد لديهم إلا معرفة ناقصة عما يختلج في أذهان بعضهم. ولا يعرفون أيضًا أهداف بعضهم البعض ولا يثقون بمبادئ سلوك بعضهم البعض. فليسأل كل إنكليزي نفسه فيما إذا يحب أن يكون مصيره متوقفًا على مجلس ثلث أعضائه من الأمريكيين البريطانيين والثلث الآخر من الأفريقيين الجنوبيين والأستراليين ولكن هذه حتمًا ستكون النتيجة إذا أردنا تطبيق مبدأ المساواة العادل في التمثيل النيابي. وكذلك ألا يشعر كل واحد بأن ممثلي كندا وأستراليا حتى في الشؤون المتعلقة بالإمبراطورية لا يمكن أن يعرفوا أو أن يهتموا اهتمامًا كافيًا لمصالح وآراء ورغبات الإنكليزي أو الإرلندي أو الاسكتلندي؟ وحتى لأغراض الاتحاد الفديرالي الضيقة، فلا تتوفر الشروط الجوهرية التي رأيناها ضرورية لإنشاء اتحاد فديرالي. فلدى إنكلترا القوة الكافية لحماية نفسها دون المستعمرات.

وستكون في وضع أقوى وأكثر احترامًا إذا انفصلت عنها مما لو كانت عضوًا فردًا في اتحاد كونفدرالي يتألف من الأمريكان والأفريقيين والأستراليين. بغض النظر عن التجارة التي يمكن لها أن تمارسها بصورة مماثلة في حالة الانفصال، فلن تستفيد إنكلترا إلا قليلًا من هذا الاتحاد ما عدا الاستفادة من الهيبة الناتجة عن وجود مستعمرات لها. وسيفوق بكثير هذه الفائدة القليلة التي ستجنيها إنكلترا ما تتكبده من المصاريف، واضطرارها إلى توزيع قواتها البحرية والبرية التي في حالة الحرب أو الخوف الحقيقي منه [منها] يجب أن يتضاعف مثنى وثلاثًا أكثر مما تحتاجه للدفاع عن بلادنا فقط.

بالرغم من أن بريطانيا العظمى تستطيع أن تستغني كليًا عن مستعمراتها، ورغمًا عن أن من وجهة نظر مبادئ الأخلاق والعدالة يجب على بريطانيا أن توافق على انفصال المستعمرات بعد وضع أحسن نظام ممكن للاتحاد موضع التجربة عندما ترغب هذه المستعمرات في الانفصال - إلا أنه يوجد من الأسباب القوية للإبقاء على الارتباط الواهي الحاضر طالما أنه لا يمس شعور أي من الفريقين؛ فهذا الارتباط هو خطوة بحد ذاتها نحو السلام العالمي والتعاون الودي العام بين الأمم؛ فهو يجعل الحرب مستحيلًا [مستحلية] بين عدد كبير من الجماعات المعتبرة مستقلة، وزيادة على ذلك تمنع أيًا منها من الاندماج في دولة أجنبية لتكون مصدر قوة إضافية اعتدائية لهذه الدولة المناهضة التي تكون إما أكثر استبدادًا أو قريبة منها، والتي لن تكون دائمًا دون طموح أو ذات أهداف سلمية كبريطانيا. فهذا الارتباط يحفظ الأسواق على الأقل مفتوحة لكل بلد عضو وتحول [ويحول] دون الابتعاد المتبادل الذي تفرضه الرسوم العدائية المتبادلة التي لم يتخلص منها بعد أي مجتمع من مجتمعات الإنسانية اللهم إلا إنكلترا. وأما بخصوص الممتلكات البريطانية، فإن لهذا الارتباط ميزة ذات قيمة في الوقت الحاضر والتي من شأنها أن تزيد من النفوذ الأدبي والاعتبار في المحافل العالمية للدولة التي هي من بين جميع الدول تقدر تقديرًا صحيحًا معنى الحرية. ومهما تكن أخطاؤها في الماضي، فقد وصلت إلى درجة من الوعي والفهم للمبادئ الأخلاقية في معاملاتها مع الأجانب أكثر من أي أمة كبيرة في العالم يمكنها أن تحققه أو تدركه. وحيث

إن هذا الاتحاد لا يستطيع الاستمرار في حالة استمراره إلا على أساس الاتحاد الفديرالي غير المتكافئ، فمن المهم أن نبحث الطرق التي لا تجعل هذا القدر من عدم التكافؤ ثقيلًا أو مذلًا للجماعات التي تتبوأ مركزًا أقل أهمية من غيرها.

إن النقص الضروري الذي يتضمنه هذا الارتباط هو أن الوطن الأم تقرر لها [يُقرر له]، كما للمستعمرات، مسائل الحرب والسلام، ولكن مقابل ذلك تكسب المستعمرات الالتزام المترتب على الوطن الأم لمقاومة الاعتداء عليها. ولكن الالتزام المتبادل لا يعني أنه لا يجب السماح للطرف الآخر بالاشتراك بالمباحثات إلا في حالة كون العضو الصغير ضعيفًا لدرجة أنه لا يستغني عن حمايته من قبل دولة قوية. من المهم إذًا في جميع الحروب، ما عدا تلك التي تثار لمصلحة المستعمرة ذاتها كحروب كافير و[أو] نيوزيلندا، أن لا ندعو المستوطنين (دون محض إرادتهم) أن يساهموا في تكاليف هذه الحروب ما عدا التكاليف التي يتطلبها الدفاع المحلي عن موانئهم أو شواطئهم أو حدودهم ضد الغارات. وعلاوة على ذلك، حيث إن الوطن الأم يمارس الامتياز حسب خياره المطلق في اتخاذ الإجراءات أو اتباع سياسة يمكن أن تعرِّض المستعمرات للهجوم، فمن العدل إذن أن يتكبد الوطن الأم القسم الأعظم من تكاليف الدفاع حتى في أوقات السلم وأن يتكبد جميع مصاريف الجيش الدائم.

إلا أنه يوجد [توجد] وسيلة أكثر فعالية مما ذكر أعلاه التي بموجبها - وبموجبها فقط بصورة عامة - يمكن التعويض على المجتمع الصغير مقابل دمج شخصيته ككيان مستقل بين الأمم في شخصية الإمبراطورية القوية الشاسعة. وهذه الوسيلة الوحيدة - التي لا غنى عنها والمناسبة في آن واحد والتي تتلاءم مع العدالة ومع متطلبات السياسة النامية - هي أن نسمح لسكان المستعمرات بأن يتوظفوا في الحكومة وفي جميع دوائرها وفي أي جزء من الإمبراطورية على قدم المساواة تمامًا مع الآخرين. فلماذا لا نجد أي أثر لعدم الولاء في الجزر الواقعة في القنال البريطاني؟ فسكان هذه الجزر أقرب إلى فرنسا منها [منهم] إلى إنكلترا من حيث الجنس والدين والوضع الجغرافي؛ ففي الوقت الذي يتمتعون كما تتمتع كندا ونيوسوث ويلز بالحكم المطلق في أمورهما الداخلية وفي شؤون الضرائب، فجميع أبواب الوظائف مهما ارتفع شأنها مفتوحة على

مصراعيها لسكان جزر غرنزي Guernsey أو جرسي Jersey، فيوجد منهم القواد وأمراء البحر ونبلاء المملكة المتحدة، ولا مانع مطلقًا من أن يخرج من هذه الجزر الصغيرة رؤساء وزارات. وقد شرع بتطبيق هذا النظام في المستعمرات وزير المستعمرات النيِّر السير وليام مولزوُرث (Sir William Molesworth) الذي مات باكرًا عندما عيّن المستر هنكس (Hinckes) أحد الزعماء السياسيين الكنديين في حكومة جزر الهند الغربية (West Indian). وأما المجتمع الذي ينظر إلى هذه الأمور بعين السخرية لأن عدد الأشخاص الذين سينتفعون فعلًا من هذا الامتياز لن يكون كبيرًا تكون نظرته إلى الأمور السياسية سطحية. لأن هذا العدد المحدد سيتألف بالضبط من هؤلاء الأشخاص الذين لهم أكبر سلطة أدبية على الباقين ولا يتجرد الأشخاص من شعور الدناءة المشتركة لدرجة أنهم لا يشعرون بأن حرمان شخص واحد من فائدة مشتركة بين الجميع هو بمثابة إساءة للجميع. فإذا حرمنا زعماء مجتمع ما من التزعم في العالم كرؤساء أو ممثلين عن هذا المجتمع في المحافل العالمية، فيترتب علينا بحكم طموحهم المشروع وتلبية لكبرياء المجتمع العادل أن نعطيهم بالمقابل فرصة متساوية معنا لإشغال المراكز الرئيسية في أمة أكبر وأعظم من هذا المجتمع.

هذا فيما يتعلق بالمستعمرات أو الملحقات التي وصلت شعوبها إلى مستوى عال تؤهلها [يؤهلها] أن [لأن] تكون لها حكومة نيابية. ولكن يوجد [توجد] شعوب أخرى لم تصل بعد إلى هذا الحد من الحضارة والتي في حالة بقائها مرتبطة معنا يجب حكمها من قبل الدولة المسيطرة أو من الأشخاص المفوضين لهذا الغرض. وهذا النوع من الحكم هو حكم مشروع بقدر أي حكم آخر إذا كان من شأنه – مع الأخذ بعين الاعتبار درجة حضارة الشعوب المحكومة – أن يسهل أكثر ما يسهل انتقالها إلى مستوى أعلى من الحضارة. وكما رأينا سابقًا يوجد [توجد] أنواع من المجتمعات حيث الحكم الاستبدادي بحد ذاته هو أفضل أنواع الحكم لتدريب الشعب على ما يعوزهم كي يتبوؤوا [يتبوَّأوا] حضارة أعلى. ويوجد [وتوجد] مجتمعات أخرى حيث الحكم الاستبدادي بالذات لا فائدة منه؛ إذ إننا قد استوعبنا تمامًا العظات الناتجة عنه. ولكن بما أنه لا يُرتجى من تقدم ينبع من الشعب نفسه سيصبح

أمله الوحيد في ارتقاء درجات الحضارة يعتمد على وجود مستبد أَرْيَحيّ. إن وجود مستبد أَرْيَحيّ من الشعب نفسه نادر الوقوع وعَرَضي. ولكن إذا حَكَمَته دولة أخرى أرقى منه، فباستطاعة هذا الشعب أن يُخرج هذا النوع من الحكام باستمرار. ويجب على الدولة الحاكمة أن تعمل للشعوب الخاضعة لها كل ما يستطيع عمله الملوك المطلقو الحكم الذين يتعاقبون على العرش، وأن تضمن لها [الاستقرار] بالقوة ضد الحكم المزعزع الملازم للاستبداد الوحشي، وأن تقدم لها بحكم عبقريتها الخبرة التي استفادت منها الأمم الأكثر تقدمًا. هذا هو الحكم المثالي لشعب حر على شعب بربري أو شبه بربري. ولا تحتاج أن تتوقع تحقيق هذا المثل الأعلى؛ ولكن ما لم يخطُ الحكام بعض الخطوات نحو هذا الهدف، سيُعتبرون مقصرين تقصيرًا جرميًا في حق الأمانة الأدبية العليا التي تترتب في أعناق أمة. وإذا لم يهدفوا نحو هذا المثل الأعلى [فإنهم] يُعتبرون مغتصبين أنانيين متساوين بالجرم مع هؤلاء الطامعين الجشعين الذين لعبوا من جيل إلى جيل في مقدرات [بمقدرات] الشعوب.

لقد صار شائعًا بل وعالميًا أن حالة الشعوب المتأخرة تقتضي حكمها مباشرة من قبل الشعوب الأكثر تقدمًا ـ أو أن تكون تحت سيطرتها السياسية الكاملة؛ ولذا لا يوجد إلا مشاكل قليلة في هذا العصر أكثر أهمية من تلك المتعلقة بكيفية تنظيم هذا الحكم حتى نجعله حكمًا جيدًا بدلًا من أن يكون سيئًا للشعب المحكوم، وأن نوفر له أحسن نظام ممكن للحكم وبأفضل الشروط لتحقيق تقدم دائمي في المستقبل. ولكن تكييف الحكم للوصول إلى هذا الهدف ليس مفهومًا تمامًا كما هو مفهوم في حالة وجود حكم صالح لدى شعب قادر [على] أن يحكم نفسه ويجوز لنا القول بأنه غير مفهوم على الإطلاق.

ويظهر هذا الأمر سهلًا جدًا للمراقبين السطحيين. فإذا كانت الهند مثلًا ليست أهلًا لأن تحكم نفسها فيتراءى لهم أن الأمر لا يتطلب أكثر من وجود وزير لحكمها وأن هذا الوزير ككل الوزراء البريطانيين يجب أن يكون مسؤولًا للبرلمان [أمام البرلمان] البريطاني. ومع أن هذه الطريقة هي أسهل وسيلة لحكم مستعمرة، فإنها لسوء الحظ أسوأ وسيلة وتبيَّن لنا أن المدافعين عنها لا

يدركون أبدًا الشروط التي يجب أن تتوفر في الحكم الصالح. إن حكم بلاد مسؤول عنها شعب هذه البلاد وحكم بلاد مسؤول عنها شعب بلاد أخرى أمران مختلفان كليًا. الأمر الأول يتفوق على الأمر الثاني لكونه يؤثر الحرية على الاستبداد بينما الأمر الثاني هو الاستبداد؛ فالمفاضلة إذن هي مفاضلة بين أنواع الاستبداد وليس من المؤكد أن استبداد عشرين مليونًا هو بالضرورة أفضل من استبداد قلة أو واحد فقط. ولكن من المؤكد أن استبداد الأشخاص الذين لا يسمعون ولا يرون ولا يعرفون شيئًا عن الشعب الخاضع لهم يكون في أكثر الأوقات أسوأ من استبداد هؤلاء الذين يكونون ملمِّين بأحوال شعوبهم المحكومة. وليس من المفروغ منه بأن مفوضي السلطة المباشرين يحكمون بصورة أفضل لأنهم يحكمون بالنيابة عن حاكم غائب تشغله ألوف من المشاكل الملحة الأخرى. يجوز أن يكون الحاكم قد حمَّلهم مسؤولية صارمة تحت طائلة العقوبات الشديدة، ولكن من المشكوك فيه جدًا فيما إذا كانت هذه العقوبات ستطبق مرارًا على الذين يستحقونها.

يواجه الأجانب دائمًا صعوبات كبيرة عندما يحكمون بلادًا أخرى - ولن يحكموها إلا بصورة ناقصة - حتى ولو لم يكن هنالك تباين شاسع في العادات والأفكار بين الحكام والمحكومين؛ فالأجانب لا يشعرون [لا يتعاطفون] مع الشعب. فلا يستطيعون أن يعرفوا أو يقدروا - على ضوء ما يرتأي [يظهر] لهم الأمر أو على ضوء تأثير هذا الأمر على شعورهم - تأثير هذا الأمر في شعور الشعوب الخاضعة لهم أو ما سيدور بخلد هذه الشعوب تجاه هذا الأمر. فعليهم أن يتعلموا ببطء - وعلى كل حال سيكون تعلمهم ناقصًا - بالدرس والاختبار ما يعرفه مواطن المستعمرة العادي بحكم السليقة إذا جاز لنا هذا القول؛ فالقوانين والعادات والعلاقات الاجتماعية التي سينظمونها بالقوانين غريبة على الأجانب وليست مألوفة لديهم منذ الطفولة. وعليهم أن يعتمدوا على معلومات المواطنين الأصليين كي يكونوا ملمِّين بتلك الشؤون بصورة مفصلة ولكن يصعب عليهم أن يعرفوا مَن مِن هؤلاء المواطنين يمكن الركون إليه. فالمواطنون الأصليون يخافونهم ويرتابون فيهم وربما يكرهونهم ولا يلتجئ الأجانب إليهم إلا لقضاء منافع خاصة ويميلون إلى الاعتقاد بأن

المواطن الخانع هو الذي يعتمد عليه. والخطر يكمن في أنهم يحتقرون المواطنين الأصليين، والأخيرون لا يصدقون أن أي عمل يقوم به الأجانب هو لمصلحتهم. وهذه فقط بعض الصعوبات التي ستواجه الحكام الذين يحاولون بإخلاص أن يحكموا بصورة حسنة بلادًا غريبة عليهم. وللتغلب على هذه الصعوبات نوعًا ما، يتوجب العمل الدائم المجهد، وأن يتحلى الإداريون الرئيسيون بمقدرة فائقة، وأن يكون لدى موظفيهم القانونيين كفاءة لا بأس بها. وأفضل نظام للحكم هو ذلك الذي يؤمِّن العمل وينمِّي الكفاءات ويضع أفضلها في المراكز العليا. وأما الحكم الذي لم يقم بأي عمل نحو هذا الهدف ولم يكتسب أي كفاءة وفي أكثر الأحيان يجهل تمامًا بأن أيًا من هذه الأمور ضرورية، لا يمكن اعتباره وسيلة فعالة لتحقيق هذه الأهداف.

إن حكم شعب هو بحد ذاته حقيقة لها معنى، لأن مجرد حكم شعب من قبل شعب آخر لا يدوم ولا يمكن أن يدوم. يجوز لشعب أن يحفظ [شعبًا] آخر لمصلحته كما تحفظ أرض الصيد أو المربيات أو بقصد المتاجرة وجمع النقود أو كمزرعة مواشٍ إنسانية [بشرية]، لاستغلالها لمصلحة السكان. ولكن إذا كانت مصلحة المحكوم هي هدف الحكم الصحيح، فمن المستحيل تمامًا أن يستطيع الشعب أن يهتم بهذا الأمر مباشرة. وكل ما يستطيع هذا الشعب عمله هو تكليف أحسن رجالهم للاهتمام بالحكم، إلا أن هؤلاء يسترشدون برأي بلادهم لدى تنفيذهم واجباتهم ولا يمكن أن يكونوا حكمًا أكفاء في الطريقة التي نفذت بها تلك الواجبات؛ فلنتصور كيف سيحكم الإنكليز أنفسهم لو أنهم لا يعرفون أو لا يهتمون أن يعرفوا عن شؤونهم أكثر مما يعرفون أو يهتمون بأن يعرفوا عن شؤون الهندوس. حتى هذه المقارنة لا تعطي فكرة كافية عن القضية لأن الشعب الذي لا يهتم بالسياسة أبدًا يمكن أن يقبل الوضع على علاته ويترك الحكومة وشأنها بينما فيما يتعلق بالهند نجد هناك شعبًا ذا نشاط سياسي كالإنكليز يتدخلون من وقت لآخر وفي أكثر الأحيان حيث لا يجب تدخلهم دون اعتراض من أحد. ولا يمكن للهندوس أن يدركوا الأسباب الحقيقية التي تقرر ازدهارهم أو تعاستهم أو تحسُّن أو تدهور حالتهم. وليس لديهم المعرفة الضرورية لإدراك هذه الأسباب أو للحكم على أثرها. ويجوز أن تدار أهم

مصالح البلاد إدارة جيدة دون أخذ موافقتهم أو تدار إدارة سيئة لأقصى حد دون أن تلفت نظرهم. وإن الأسباب الرئيسية التي تدفع الإنكليز لأن يتدخلوا في إجراءات مفوضيهم وأن يراقبوها تنقسم إلى نوعين: فالنوع الأول هو إجبار المواطنين الأصليين على أن يزدردوا الأفكار الإنكليزية - كالقيام مثلًا بأعمال التبشير الدينية أو بأعمال من شأنها أن تجرح قصدًا أو عن غير قصد شعور الشعب الدينية. ويتبين خطأ هذا التوجيه في البلد الحاكم (ويظهر كذلك أكثر وضوحًا عندما يزعم بأن المقصود هو العدالة وعدم التحيز بقدر المستطاع الذي يمكن توقعه من أشخاص مقتنعين حقيقة بهذا) من المطالبة العامة في إنكلترا لتعليم التوراة حسب خيار التلاميذ أو الوالدين في مدارس الدولة. فمن وجهة النظر الأوروبية، فإن الأمر لا يعدو العدالة وغير معرَّض للاعتراض من وجهة نظر الحرية الدينية. أمّا من وجهة النظر الآسيوية، فإن الأمر يختلف تمامًا؛ فلا يمكن أن يصدق شعب آسيوي بأن الحكومة تعيِّن موظفين رسميين وتجهِّز نظامًا رسميًا دون أن يكون لها هدف من ذلك، وإذا كان لها هدف لا يصدق أي آسيوي أنّ أية حكومة - ما لم تكن ضعيفة ومحتقرة - تقف نصف الطريق دون الوصول إلى هذا الهدف. فإذا كانت الحكومة أو أساتذة المدارس يعلِّمون الدين المسيحي، فمهما كانت التأكيدات أو الوعود بأنهم لا يعلِّمون الدين إلا للذين يرغبون في ذلك بمحض اختيارهم، فلا يمكن إقناع الوالدين - مهما قدمت لهم من براهين - بأنه لم تُستعمل طرق غير مشروعة لهداية أولادهم إلى الدين المسيحي أو على كل حال لجعلهم خارجين عن الدين الهندوكي. وإذا أمكن إقناعهم في النهاية، فستعجز المدارس عجزًا تامًا عن هداية أحد. وإذا نجح التعليم في الوصول إلى هدفه، فإنه سيعرِّض للخطر ليس فقط فائدة التعليم الحكومي ووجوده بل ربما سلامة الحكومة نفسها فلا يستطيع الذين ينكرون تعليم الدين إقناع الإنكليزي البروتستنتي بسهولة أن يدخل أولاده في مدارس اللاهوت الكاثوليكية. وكذلك لن يرسل الإرلنديون الكاثوليك أولادهم إلى مدارس يمكن أن يصيِّروهم بروتستنت. وعليه؛ فالهندوسيون الذين يعتقدون بأن امتيازات الهندوسية يمكن أن تتلاشى بمجرد عمل مادي يعرِّضون أولادهم لخطر الهداية إلى الدين المسيحي.

هذه هي وسيلة من وسائل حكم الدولة الحاكمة التي من شأنها أن تؤثر بصورة مضرة أكثر مما هي نافعة على سلوك حكامها المفوضين. وأما الأسباب الأخرى للتدخل، فإنها تنشأ مرارًا بناءً على إلحاح مستمر، وذلك لمصلحة المستوطنين الإنكليز؛ فلهؤلاء المستوطنين أصدقاء في الوطن، ولهم مؤسساتهم وطرقهم لإسماع صوتهم إلى الرأي العام، ولهم لغتهم وآراؤهم المشتركة مع أبناء جلدتهم. فإذا ما اشتكى الإنكليزي تسمع شكواه بعطف ولو أنه ليس المقصود إيثار شكواه على غيرها. والواقع الذي يؤيده الاختبار هو عندما تحكم بلاد بلادًا أخرى، فإن أفراد الشعب الحاكم الذين يعيشون في البلد المحكوم بقصد الإثراء يحتاجون هم بالذات قبل غيرهم إلى كبح جماحهم بقوة؛ فهم دائمًا عامل من عوامل الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الحكومة؛ فهم بحكم أنهم يتمتعون بالهيبة والامتياز ومتشبعون بالصلف والعجرفة الملازمة للأمة الحاكمة، فلديهم شعور السلطة المطلقة دون الشعور بالمسؤولية؛ ففي بلاد كالهند؛ فإن جهود السلطات لا تكفي لحماية الضعيف حماية فعالة ضد الأقوياء، وخاصة أقواهم، وهم المستوطنون الأوروبيون. وباستثناء بعض الأفراد الذين يتحلون بأخلاق فردية متينة تحول دون تدهور الوضع، فهم يعتقدون بأن شعب البلاد ما هم إلا أقذار، ويُظهر لهم أمرًا فظيعًا بأن تحول حقوق المواطنين الأصليين دون تحقيق أتفه ادعاءاتهم. فهم يشتكون ضد أي حماية بسيطة للسكان الأصليين، بل ويعتبرون هذه الحماية تحقيرًا لهم لأنها تتنافى وسلطتهم التي يعتبرونها ضرورية لأهدافهم التجارية. وهذا الشعور طبيعي بالنسبة لوضعهم لدرجة أنه رغمًا عن عدم تشجيع السلطات له، فمن المستحيل منع هذا الشعور من الظهور من وقت لآخر. ومع أن الحكومة نفسها متحررة من هذه الروح، إلا أنها لم تستطع كبتها بكفاية لدى موظفيها الشباب والجهلة من مدنيين وعسكريين الذين لها السلطة عليهم أكثر بكثير مما لها على المستوطنين المستقلين. ويظهر حسب الشهادات الصادقة أن سلوك الإفرنسيين في الجزائر هو كسلوك الإنكليز في الهند، وكذلك الأمر مع الأمريكيين في البلاد التي احتلتها أمريكا من المكسيك، ويظهر أن الأمر كذلك بالنسبة لسلوك الأوروبيين في الصين وفي اليابان. وليس ضروريًا أن نذكر سلوك الإسبانيين

في جنوب أمريكا؛ فالحكومة التي ينتمي إليها هؤلاء المغامرون هي في جميع هذه الحالات أحسن منهم وتعمل كل جهدها لحماية المواطنين ضدهم. حتى الحكومة الإسبانية حاولت أن تحميهم بجد وإخلاص ولكن دون أثر يذكر كما يعرف كل شخص قرأ مؤلفات مستر هلبس (Helps) التاريخية. ولو أن الحكومة الإسبانية كانت مسؤولة مباشرة للرأي [عن الرأي] العام الإسباني لكنا شككنا فيما إذا كانت ستقوم بهده المحاولة، لأنه من المحتم أن الإسبانيين سيناصرون أصدقاءهم وأقرباءهم ضد الوثنيين؛ فالمستوطنون - وليس المواطنين الأصليين [المواطنون الأصليون] - يستطيعون إسماع صوتهم للرأي [إلى الرأي] العام في بلادهم. فلهم ممثلوهم الذين يصدقون أكثر من غيرهم لأن لديهم الوسائل لإقناع الرأي العام العديم الاهتمام والعديم المبالاة؛ فالإنكليز أكثر من أي شعب آخر ينتقدون سلوك بلادهم تجاه الأجانب ويعزون عادة الأعمال الشائنة إلى إجراءات السلطات العامة. فالإنكليزي يفترض أن الحكومة مخطئة عندما تنشأ مشاكل بينها وبين الفرد، وعندما يلجأ الإنكليزي المستوطن إلى الأجهزة الإنكليزية السياسية كي يضغط على المؤسسات التي أنشئت لحماية المواطنين الأصليين ضد التعدي عليهم، فإن السلطة التنفيذية رغم ميلها الحقيقي - ولكن الضعيف - لإيجاد حل أفضل تجد أن من الآمن لمصلحتها البرلمانية وعلى كل حال أقل إزعاجًا التسليم للأمر بدلًا من الدفاع عنه.

ومما يزيد الأمر سوءًا أنه عندما يلفت نظر الرأي العام (وهذه ميزة الرأي العام الإنكليزي الذي يبقى واعيًا لدرجة كبيرة) باسم العدالة والإنسانية لمصلحة المجتمع أو الشعب المحكوم، فمن المحتمل أن يخطئ الهدف، إذ إنه يوجد أيضًا في المجتمع المحكوم ظالم ومظلوم، أفراد وجماعات أقوياء وعبيد أذلاء وتتوفر للأولين لا للآخرين جميع الوسائل لإسماع صوتهم إلى الرأي العام الإنكليزي؛ فالمستبد أو الشهواني الذي يحرم من السلطة التي أساء استعمالها يدعم بالغنى والعظمة التي يتمتع بهما بدلًا من معاقبته؛ فمجموعة الملاكين أصحاب الامتياز الذين يطالبون الدولة أن تتخلى لهم عن حقوقها في إيجار الأراضي والذين يعتبرون ضررًا لهم كل محاولة لحماية طبقات الشعب من ابتزازهم، كل هؤلاء لن يجدوا صعوبة في الحصول على من يدافع عنهم

في البرلمان والصحافة من الأشخاص ذوي المصلحة أو من الذين يميلون إليهم عاطفيًا. ولكن لن تجد أحدًا يدافع عن الجماعات الغفيرة الصامتة.

إن الملاحظات السابقة تبيِّن لنا كيفية تطبيق المبدأ - الذي يمكن اعتباره بدهيًا لو أن بعض الناس على الأقل يفهمونه - القائل بينما المسؤولية نحو الشعب المحكوم هي أكبر الضمانات للحكم الصالح، فإن المسؤولية نحو الغير لا تعد ضمانًا بل من شأنها أن تنتج شرًا وخيرًا معًا؛ فإن مسؤولية الحكام البريطانيين في الهند نحو الأمة البريطانية مفيدة بصورة خاصة، لأنها تضمن الانتشار والمناقشة العلنية عندما يُنتقد أي عمل من أعمال الحكومة. وليست الفائدة من هذه العلنية أن الرأي العام عامة يلم إلمامًا كافيًا بموضوع البحث وإنما الفائدة تنتج عن كون بعض الأفراد يفهمونه. وحيث إن المسؤولية الأدبية هي غير المسؤولية نحو مجموعة الشعب بل هي مسؤولية كل شخص على حدة من الذين يستطيعون أن يكوِّنوا رأيًا، لذلك يجوز تقدير وعدّ الآراء، وفي هذه الحالة فإن موافقة أو استنكار شخص ملم تمام الإلمام في الموضوع له اعتبار أكثر من موافقة أو استنكار الآف الناس الذين لا يعرفون شيئًا عنه، ولا شك أن هذا سيكون رادعًا مفيدًا للحكام المباشرين مهما حاولوا الدفاع عن أنفسهم. ولا ريب أن رأيًا مفيدًا يكوِّنه محلف واحد أو اثنان عن سلوك الحكام يكون كافيًا لوحده، ولو أن آراء باقي المحلفين ربما تكون أسوأ بدرجات لو أنهم لم يعبِّروا عن رأي ما. وهذه هي الفائدة التي تجنيها الهند من المراقبة التي يمارسها البرلمان البريطاني والشعب على الحكومة الهندية.

والشعب الإنكليزي يستطيع أن يقوم بواجبه نحو بلاد كالهند ليس بمحاولته أن يحكمها مباشرة بل بإعطائها حكّامًا صالحين، ولن يستطيع أن يعطيها أسوأ حاكم من وزير في الوزارة البريطانية يفكر بعقلية السياسة الإنكليزية وليست الهندية والذي نادرًا ما يبقى في هذا المركز مدة طويلة كي يكتسب الخبرة النيِّرة الضرورية لموضوع معقد كهذا. والذي أيضًا يؤثِّر عليه الرأي المصطنع في البرلمان يعبِّر عنه خطيبان أو ثلاثة فصحاء يدلون بحججهم بقوة كأنها صحيحة بينما هو نفسه ينقصه المران والمركز اللذان يؤهلانه لتكوين رأي حاذق، وستفشل حتمًا في أكثر الأوقات كل بلاد حرة تحاول أن تحكم

بلادًا بعيدة يسكنها شعب يختلف عنها بواسطة فرع من سلطتها التنفيذية. والطريقة الوحيدة التي لها فرص النجاح المعقول هي أن تحكم بواسطة هيئة مفوضة لذلك ذات استقرار نسبي ولا يعطى لإدارة الدولة المتقلبة سوى حق التفتيش وصوت سلبي. وقد كانت هيئة كهذه موجودة فعلًا في الهند، وإني أخشى بأن [أن] الهند وبريطانيا سيتضرران كثيرًا بسبب السياسة القصيرة النظر التي أدت إلى إزالة هذه الهيئة الوسيطة.

ولا يفيدنا القول بأن هيئة مفوضة كهذه لا يمكن أن يتوفر لديها جميع متطلبات الحكم الصالح، والقول بالإضافة إلى ذلك بأنه يمكن أن يكون لهذه الهيئة وللشعب المحكوم مصلحة متكافئة ومماثلة. والجواب على ذلك أن هذا الأمر يمكن تحقيقه حتى في حالة مقدرة الشعب نوعًا ما أن يدير شؤونه الخاصة بنفسه؛ فالحكم الصالح الحقيقي لا يأتلف وشروط القضية. ولا يوجد لنا الخيار إلا بين النواقص؛ فالمشكلة هي إنشاء هذه الهيئة الحاكمة في الظروف الصعبة كي يكون لها مصلحة بقدر الإمكان لتطبيق الحكم الصالح وأقل ما يمكن من المصلحة في الحكم السيء [السيِّء]؛ ولا تتوفر هذه الشروط إلا في هيئة وسيطة. فميزة الإدارة المفوضة في الحكم على الإدارة المباشرة هي أن الأولى لا يترتب عليها في جميع الحالات واجب سوى واجبها نحو الشعب المحكوم، وليس لها مصالح سوى مصالح الشعب. ويجوز إنقاص سلطتها في استدرار الربح الناتج عن الحكم السيء [السيّئ] - كما أنقص في دستور الشركة الهندية الأخير - إلى أقصى حد ممكن ويجوز إبعادها عن أي تحيز نحو مصالح الأفراد أو الطبقات. وإذا ما تأثر البرلمان أو الحكومة في إنكلترا بعوامل حزبية أو غيرها لدى ممارستها السلطة المحفوظة لهما كمرجع أخير، ستقف الهيئة الوسيطة لتدافع عن المستعمرة أمام البرلمان الإمبراطوري. وبالإضافة إلى ذلك، ستتألف هذه الهيئة الوسيطة بطبيعة الحال من أعضاء اكتسبوا بصورة خاصة معرفة فنية بأمور معيَّنة من أمور بلادهم، أي الذين تمرنوا على هذه الأمور في بلادهم بالذات وكانت ممارستهم الإدارة مهنتهم الوحيدة في حياتهم؛ فإن أشخاصًا كهؤلاء يتسلحون بتلك المؤهلات وغير معرضين للعزل بحسب أهواء السياسة في البلاد الحاكمة، فيعتبرون

مهمتهم كأنها أمانة خاصة في أعناقهم، ويصبح لهم مصلحة دائمية لإنجاح إدارتهم ولازدهار البلاد التي يديرونها أكثر بكثير مما لعضو في الوزارة تحت ظل حكم نيابي باستثناء البلد الذي يخدمه. وأما فيما يتعلق باختيار الأشخاص الذين يقع عليهم عبء الإدارة مباشرة بصفتهم أعضاء في هذه الهيئة، فيجب أن يكون تعيينهم خارجًا عن دوّامة الأحزاب والإجراءات البرلمانية، ومتحررًا من تأثير دوافع مكافأة المعارضين لهم؛ إذ إن لدى رجال السياسة من الطراز الوسط ميلًا أقوى لاستعمال هذه الوسائل مما لديهم شعور بالواجب لتعيين أنسب شخص. فإن وضعنا هذه التعيينات بقدر الإمكان على مستوى لا يطالها أي ضرر، سيترتب على ذلك نتائج مهمة ولن يحدث على كل حال أسوأ مما يحدث في دوائر الدولة الأخرى، لأنه إذا ما تبين أن موظفًا غير كفوء [كفؤ] في دائرة ما، فالرأي العام يوجهه نوعًا ما فيما يجب عمله ولكن وضع الإداريين في المستعمرة يختلف عن ذلك، لأن الشعب غير جدير بأن يحكم نفسه، ولذلك فنوع الحكومة يعتمد كليًا على مؤهلات الموظفين الأدبية والعلمية.

وقد قلنا مرارًا بأن في بلاد كالهند كل شيء يتوقف على صفات ومقدرة مفوضي الحكومة الشخصية. وهذه الحقيقة هي المبدأ الرئيسي الذي يجب أن يُرتكز عليه للإدارة الهندية. فإذا ما ظن يومًا ما بأنه يمكن تعيين أشخاص لمراكز حساسة في الهند بدوافع المصلحة - كما يحدث بصورة إجرامية في إنكلترا - ودون أن يطاله العقاب، فإن ذلك اليوم سيكون بداية تدهور وسقوط الإمبراطورية هناك. ولو كان هنالك نية مخلصة في انتخاب المرشح الجدير، فلن يكفي الاعتماد على الحظ لترشيح أشخاص أكفاء. يجب تهيئة نظام لتدريبهم وقد اتبع ذلك لغاية الآن؛ وبسبب هذا النظام فقد استمر حكمنا في الهند وكان السبب في التقدم المستمر - ولو لم يكن سريعًا - في ازدهار وحُسن إدارة الهند.

وقد انتقد البعض بمرارة هذا النظام وعبَّروا عن شوقهم لقلبه كما لو أن تعليم وتدريب موظفي الدولة على عملهم أمر غير معقول ولا تبرير له، أو أنه تدخل لا مبرر له في حقوق الجهل وعدم الاختبار. ويظهر أنه توجد مؤامرة خفية بين هؤلاء الذين يرغبون في الحصول على أعلى الوظائف في دوائر الهند،

مستندين على علاقاتهم الشخصية في إنكلترا، وبين هؤلاء الموجودين في الهند الذين يطالبون بالترقية من مصنع النيل [نبات] للصباغة أو من مكتب النائب العام حتى يجروا العدالة أو يحددوا الضرائب المترتبة للحكومة من ملايين الناس. إن احتكار وظائف الدولة (الخدمة الملكية) التي انتقدت كثيرًا هي بمثابة احتكار الوظائف القضائية من قبل نقابة المحامين، وإلغاء هذا الاحتكار يفتح الباب لأول طالب لمقعد في ويستمنستر هول (Westminister Hall) الذي يشهد له أصدقاؤه بأنه قرأ من وقت لآخر كتب بلاكستون[1]. فلو أرسلنا رجالًا من هذه البلاد أو شجعناهم على الذهاب إلى الخارج لتبوّء مراكز عليا دون أن يتعلموا صناعتهم في الوظائف الدنيا لاحتل هذه المراكز المهمة أشخاص جهلة وأفّاقون مجردون من أي شعور بالواجب نحو البلاد أو العمل دون أن يكون لهم دراية سابقة به، وحريصون فقط على جمع النقود بسرعة والرجوع إلى وطنهم. فلا نأمن سلامة البلاد إلا إذا أرسلنا لها شبابًا يديرونها على أن يبدأوا عملهم تحت التدريب من أول السلم ولا يرقوا إلى المناصب العليا إلا بعد أن يبرهنوا على كفاءتهم؛ فإن عيب نظام الشركة الهندية هو - رغمًا عن أنها كانت تنتخب أحسن الرجال للمراكز المهمة إلا أنها كانت ترّقي - ولو بعد مدة - الشخص الأكثر كفاءة والأقل كفاءة على السواء. ولكن علينا أن نتذكر حتى الموظفين غير الأكفاء من بين العديد من الموظفين كانوا من الأشخاص الذين تدربوا على وظائفهم وقاموا بها لسنين عديدة تحت بصر ومراقبة رؤسائهم دون أية فضيحة. ولو أن هذا قلل من الضرر إلا أن الضرر كان كبيرًا. فإن الرجل الذي لا يستطيع أن يقوم إلا بوظيفة مساعد يجب إبقاءه [إبقاؤه] مساعدًا مدى الحياة ويجب ترقية الأشخاص الأكفاء الأدنى درجة منه. ما عدا هذا الاستثناء الذي ذكرته سابقًا، فإني لا أعلم بأن هناك عيبًا حقيقيًا في نظام التعيينات الذي كانت تتبعه الشركة الهندية. وقد أدخل على هذا النظام أفضل طريقة للترشيح للوظائف ألا وهو اختيار المرشحين بإجراء امتحان المسابقة، وفائدة هذا النظام لا ينحصر في انتخاب الأشخاص ذوي الكفاءة والنشاط بل أيضًا يحول دون

(1) وليام بلاكستون (1723-1780): هو فقيه إنكليزي مشهور كان لكتابه المعروف بـ ملاحظات على قوانين إنكلترا أثر فعّال على الفقه البريطاني والأميركي.

تعيين أشخاص - ما لم يحدث ذلك عرضًا - لهم علاقة بينهم وبين هؤلاء الذين لهم نفوذ في التعيين.

وليس من الظلم في شيء أن يُنتخب بهذه الطريقة أشخاص مدربون وأهل للقيام بالواجبات التي تتطلب معرفة وخبرة في الشؤون الهندية. وإذا ما فتحنا باب التعيينات للوظائف العليا دون المرور في الوظائف [بالوظائف] الدنيا - وحتى لو كان ذلك التعيين مؤقتًا - سيطرقه باستمرار الأشخاص ذوو النفوذ ويستحيل علينا بعد ذلك إغلاقه. ولا يجب استثناء أي وظيفة من هذا النظام اللّهُمَّ إلا أعلى وظيفة في الهند؛ فيجب انتخاب نائب الملك في الهند البريطانية من بين الإنكليز استنادًا لمقدرته الكبيرة العامة لإدارة الحكم. فإذا كان يتمتع بهذه المقدرة يستطيع أن يختار الذين لهم معرفة وخبرة خاصة في الشؤون المحلية فيستفيد بدوره من تلك الخبرة والمعرفة التي لم تسنح له الفرصة بعد لاكتسابها. وباستثناء بعض الحالات، توجد أسباب قوية لعدم تعيين نائب الملك من موظفي الدولة، لأن كل الوظائف تقريبًا يشوبها تحيز الطبقات ومضارها التي يجب تجرد نائب الملك منها.

والرجال الذين قضوا حياتهم في آسيا مهما كانوا قديرين وذوي خبرة لا يمكن أن يكون [تكون] لديهم الآراء الأوروبية التقدمية المتعلقة بالسياسة الذي [التي] يتوجب على الحاكم الأعلى أن يكون ملمًّا بها فيدمجها مع [في] نتائج اختباراتها في الهند. وحيث إن نائب الملك ينتمي إلى طبقة مختلفة - وخاصة إذا عيِّن من قبل سلطة مختلفة - فمن النادر أن يكون محابيًا في التعيينات التي يجريها. وهذا الضمان الكبير لمنح الوظائف بصورة شريفة كان موجودًا تحت حكم التاج والشركة الهندية المشترك. فالموزعون الرئيسيون للوظائف والحاكم العام والحكام كانوا يعيَّنون بالواقع، وإن لم يكن رسميًا، من قبل التاج، أي من قبل الحكومة العامة وليس من قبل الهيئة الوسيطة، ولم يكن لدى موظف التاج الكبير علاقة سياسية واحدة محلية بينما الهيئة المفوضة التي خدم أكثر أعضائها في البلاد كان لهم، ومن المحتمل أن يكون لهم، هذه العلاقات. فالضمانة هذه التي تكفل عدم التحيز ستتلاشى إذا ما عيِّن موظفو الدولة ولو أرسلوا منذ شبابهم كمرشحين للوظائف - من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي

إليها نواب الملك والحكام، وحتى في هذه الحالة يصبح امتحان المسابقة عديم الفائدة. فهذا الامتحان يمنع انتخاب الجهلة والضعفاء، ويجبر شباب العائلات الأرستقراطية أن يبدأوا السباق بنفس درجة التعليم والمقدرة كغيرهم من شباب العامة، فلا يمكن استخدام أبْلد ولد في ملاك الموظفين في الهند كما يستخدم في الكنيسة، ولكن لا يحول هذا الامتحان بعد ذلك دون تفضيل أبناء المجتمع الذي ينتمي إليه نواب الملك والحكام. فطالما هؤلاء معروفون لدى الشخص الذي يعيِّنهم، وبعض منهم غير معروفين، فيصبح هكذا قسم من موظفي الدولة لهم علاقة شخصية والقسم الأكبر لهم علاقة سياسية وثيقة معه؛ فأعضاء بعض العائلات، وخاصة العائلات الأرستقراطية وذات النفوذ عامة، يرقون درجات التوظف أسرع من غيرهم، ويبقون مرارًا في وظائف لا تتلاءم مع مقدرتهم أو في وظائف يكون غيرهم أقدر منهم للقيام بها. نفس عوامل النفوذ ستلعب دورها في الترقيات في الجيش؛ فالترقيات في الجيش لوحدها كافية لإقناعنا بأنه يوجد تحيز في الترقيات، وما لم تحدث العجائب بسهولة، فلا يمكن أن نتوقع عدم التحيز في وظائف الهند. وإني أعتقد بأنه لا يمكن تلافي هذا الشر بإجراءات عامة متخذة بموجب النظام الحالي، ولا يمكن لها أن توفر أي درجة من الضمان المشابه لذلك الذي كانت توفره تلقائيًا الحكومة المسماة «الحكومة المزدوجة».

وإن العوامل التي اعتبرت مفيدة لنظام الحكم في إنكلترا كانت ضررًا للحكم في الهند، وهذه العوامل هي أن الحكم عندنا تطور من ذاته وليس بحسب خطة موضوعة سلفًا، وأدخل عليه تحسينات متتابعة حسب الضرورة وكيِّف جهاز الحكم ليتلاءم مع الأوضاع؛ وبما أن البلاد التي يعتمد عليها نظام الحكم ليست تلك البلاد التي نشأ عنها الحكم حسب احتياجاتها، فلم تفهم تلك البلاد الفوائد العملية لذلك الحكم، وكان يستلزم بحوثًا وتوصيات نظرية كي نجعل هذا الحكم مقبولًا لدى تلك البلاد. إلا أنه لسوء الحظ فهذا [هذا] ما كان ينقصه بالضبط. ولا شك أن النظريات العامة عن الحكم لم تعط للبلاد التوصيات اللازمة، لأن هذه النظريات قد وضعت بشكل تتلاءم مع بلاد تختلف ظروفها في جميع الشؤون المهمة عن البلاد التي نحن بصددها. ولكن أكثر

المبادئ التي استقرت في نظام الحكم أو في جهاز إنساني آخر كانت قد اقترح تطبيقها في أول الأمر بعد ملاحظة سلوك قوانين الطبيعة العامة في قضية معيَّنة ذات ظروف جديدة؛ فمؤسسات بريطانيا والولايات المتحدة كان لها الميزة أنها قدمت في السراء والضراء وفي مدى أجيال نظريات الحكم التي توقظ الآن الحياة السياسية في شعوب أوروبا. وقد كان من سوء قدر حكومة الشركة الهندية أن تقترح مبدأ نظام الحكم الصحيح لمستعمرة شبه بربرية من قبل بلاد متمدينة ثم تندثر بعد ذلك. وسيكون من حسن حظنا إذا كان بعد جيلين أو ثلاثة سيكون ما يلي النتيجة التي أقدِّرها عن حكمنا وتفوقنا في الهند: أن يقول الخلف عنا بأننا وجدنا عَرَضًا تنظيمات أفضل مما يمكننا ابتكاره. وأول شيء قمنا به هو هدم هذه التنظيمات، وأن نسمح للأمور الجيدة التي كان يجري تحقيقها بأن تندثر بسبب جهلنا للمبادئ التي تعتمد عليها هذه الأمور. ولكن إذا كان من الممكن تفادي نهاية مشينة لإنكلترا وللحضارة، فيجب أن يكون ذلك بتطبيق أفكار وآراء سياسية أوسع من الإنكليزية أو الأوروبية، وبإجراء درس للتجربة في الهند ولظروف الحكومة الهندية أعمق من ذلك الذي يقدمه السياسي الإنكليزي أو الذين يقدمون الآراء للرأي العام.

فهرس عام

هذا الكتاب

تنتمي أفكار جون ستيوارت مِلْ إلى ثقافة القرن التاسع عشر التي انخرط كثير من أعلامها في السياسة وفي الحياة اليومية لمجتمعاتهم التي كانت تشهد آنذاك تقلبات عاصفة في الفكر والعمران. وقد جمع مِلْ الفلسفة إلى السياسة، واقترنت لديه الفلسفة، ولا سيما فلسفة الأخلاق، بالسياسات العامة، الأمر الذي أدى إلى ابتداع معايير تطورت، في إثرها، نُظم الحكم الديمقراطي، خصوصًا في القضاء والتشريع والإدارة. وكان مِلْ، إلى ذلك، ليبراليًا يؤمن بحرية التجارة، وبالمنافسة الكاملة، وبحق العمال في تأسيس الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، ويعارض تدخل الحكومات في شؤون الاقتصاد. ويُعدّ مِلْ من كبار فلاسفة المذهب الوضعي الذي يجعل المنفعة في رأس غاياته. وكان يعتقد أن المعرفة تأتي من التجربة واستقراء النتائج. وفي هذا الميدان غَني بقضايا المساواة والعدالة والديمقراطية والحرية، وتضاربت آراؤه كثيرًا، فدافع عن حق المرأة في الاقتراع في سياق دفاعه عن المساواة والعدالة، لكنه حصر مبدأ الديمقراطية في شعوب أوروبا الشمالية وأميركا. لهذا تبدو بعض أفكاره اليوم رجعية، ولا سيما إفصاحه عن أن الحرية مشروطة بدرجة تقدم المجتمع، وأن الحكم الاستبدادي ضروري لتطوير الجماعات المتخلفة. ومهما يكن الأمر، فإن كتابه هذا، أي **الحكومات البرلمانية**، يوجز أفكاره كلها، ولعله يسهم في إغناء النقاش في شأن الديمقراطية في البلدان العربية.

جون ستيوارت مِل

أحد أبرز المفكرين البريطانيين في القرن التاسع عشر. ولد في عام 1806، ودرس القانون والاقتصاد والتاريخ القديم واللغات. ويُعد كتابه **بحث في الحرية** واحدًا من أهم الكتب التي صدرت في أوروبا في حقل الفكر السياسي. وكانت لكتابه **الحكومات البرلمانية** غاية أولى هي تطوير العقل والفضيلة لدى الشعب. وهذا الكتاب الذي ظهر قبل نحو مئة وخمسين عامًا ما زال يتضمن أفكارًا شديدة الأهمية في عصرنا الراهن.

إميل الغوري

سياسي ومثقف فلسطيني كان مساعدًا للحاج أمين الحسيني. ولد في القدس في عام 1907، ونال الماجستير في العلوم السياسية والصحافة والتاريخ من جامعة سنسيناتي الأميركية. وله عدد من المؤلفات القومية والترجمات. توفي في بيروت في عام 1984.



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 14 دولارًا
ISBN 978-614-445-120-5

